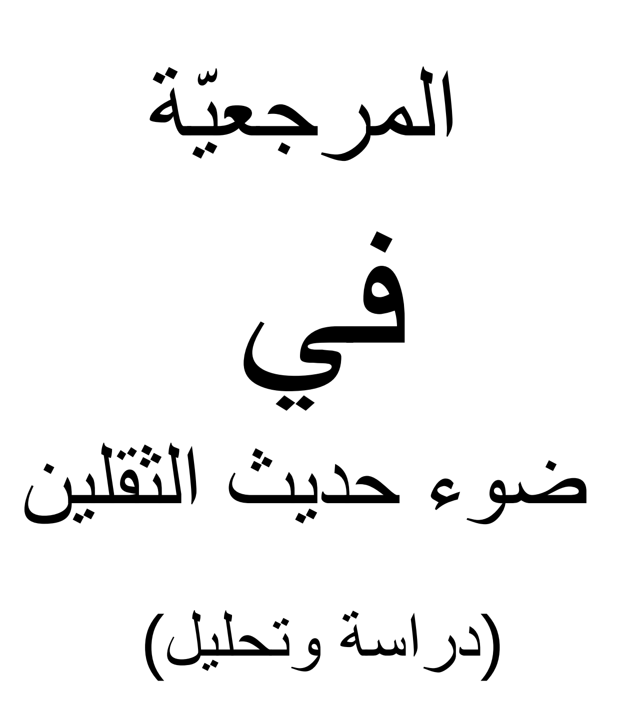


المرجعيّة

في

ضوء حديث الثقلين

(دراسة وتحليل)

تأليف

السيد راضي الحسيني

هوية الكتاب

الــــكــــتــــاب: المرجعيّة في ضوء حديث الثَّقَلين
المــــــؤلــــــف: السيد راضي الحسيني
المطـــــــبعـــــة:
العدد النسخ:
شـــابــــــــــك:
سنة الطبـــع:

P

P

تقديم:

الحمد للّه النّاشر في الخلق فضله، والباسط فيهم بالجود يده، نحمده في جميع أموره ونستعينه على رعاية حقوقه، ثُمّ الصلاة والسلام على البشير النذير والهادي الأمين، خاتم الأنبياء والمرسلين محمد المصطفى، وعلى آله الطّيّبين الطاهرين وأصحابه الغُرّ الميامين.

وبعد...

لا شك ولا ريب أنّ السُّنّة النّبويّة الشريفة، المتمثّلة بقول النّبيّ2وفعله، وتقريره، تمثّل المنهج المكمّل للكتاب العزيز، بل في حقيقتها نابعة عن الوحي المقدّس، حيث يقول تعالى:

<**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى، عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى**>[١].

فسُنّة النّبيّ2تمثّل جانباً آخر من جوانب الوحي، أراد الله تعالى أن يجريه على لسان النّبيّ2الكريم لحكمةٍ ومصلحةٍ، هو أدرى بها، وإثبات هذا لا يحتاج إلى مزيد مؤونة، وإن كان يستوجب تفصيلاً، وشواهد جمّة، ولكنّني اكتفيت بالإشارة إلى الآية الشريفة، ودلالة إطلاقها فحسب[٢].

إذن مكانة السُّنّة الشريفة في التشريع الإسلامي تمثّل ذروة الصدارة، وأنّها بعد القرآن الكريم تشريعاً، ونهجاً، وثقافةً.

---

(١) النجم: ٢ـ ٥.

(٢) لاحظ كتابنا معرفة أهل البيتΦفي ضوء الكتاب والسُّنّة: ٢/ الفصل الثاني.

فالقرآن الكريم والسّنّة الشريفة يمثّلان المحورين الأساسيين اللذين يشكّلان الإطار الجامع الذي يلتقي عليه المسلمون جميعاً، ومن هذا المنطلق، فإنّ المرجعيّة العلمية التي تفسّر القرآن الكريم وتكشف عن وجوهه، وتحسم حالة الاختلاف حول أحكامه في الجانبين العقيدي والفقهي، وكذا الحال بالنسبة للسُّنّة الشريفة، هذه المرجعية العلميّة هي أهم قضية ينبغي أن تُبحث بدقّة وتُدرس بعمق، وتُستكشف، لاستنتاج ما يحصل به توافق الأمّة الإسلامية، ما دامت تؤمن وتذعن بهذين المحورين الأساسيين (القرآن والسُّنّة).

ومن الطبيعي أن يرشد الرسول الأعظم أمّته إلى مرجعية علميّة تتكفّل حلّ النزاع حول علوم القرآن الكريم وتفسيره، والسُّنّة الشريفة وتوضيحها خصوصاً وأنّها لم تجمع على عصر الرسول، وإنّما أُلقيت عليهم بشكل متفرّق.

وحينما نستقريء الأحاديث الشريفة، والسيرة العمليّة للنّبيّ2، نلحظ المكانة السامية لأهل البيتΦعند النّبيّ2بوضوح، كما نلحظ الدور الكبير، والمسؤولية الرسالية، والحضارية، والمهمّة الخطيرة التي أُسندت إليهم، فيما يخصّ مستقبل هذه الأمّة، وكيانها السياسي والعقيدي.

ومن هنا، فقد صدر عنه2الكثير من الروايات الشريفة، والمواقف المختلفة، في مجال تبيان شأن أهل البيتΦودورهم المستقبلي في حفظ كيان الأمّة، ولو أنّ ما وصل إلينا نزر يسير ـ لأسبابٍ باتت غير مستورة على أحد[٣]ـ من فضائلهم،

---

(٣) لقد وردت روايات كثيرة في الصحاح، والمسانيد، والجوامع الحديثية، تبيّن أسباب منع كتابة الحديث، وتداوله بين الصّحابة، بل إحراق صحائف الحديث، تحت دعاوى وذرائع كثيرة، لست بصدد مناقشتها، وإنّما أودّ أن أشير إلى بعضها ومكتفياً بها وبعناوينها، تاركاً للقاريء اللّبيب الاستنتاج، وهي كما يلي: ←

الرواية الأولى: النّبيّ يأمر بكتابة حديثه وقريش تمنعه:

أخرج أبو داود بإسناده عن عبد الله بن عَمْرو قال: كنت أكتب كُلَّ شيء أسمعه من رسول الله2أُريدُ حِفْظَهُ، فَنَهتني قُريش وقالوا: أتكتب كلَّ شيء (تَسمَعُه)، ورسول الله2بَشَر يتكلَّم في الغَضَب والرِّضى، فأمسكت عن الكتاب، فذكرتُ ذلك إلى رسول الله2فأوّمأ بإصبعه إلى فِيهِ فقال:›اُكْتُب فَوَالّذي نفسي بيده ما يخرج منه إلاّ حقّ‹، سنن أبي داود: **٣/٣١٨/٣٦٤٦**، كتاب العلم.

الرواية الثانية: عليٌّBيحثّ على كتابة الحديث:

عليّ بن أبي طالبBتلميذ القرآن كان يسير في الطرقات ويطلب مَن يأتيه ليملي عليه من الحديث النّبويّ الشريف.

فقد أخرج الخطيب البغدادي بإسناده عن المنذر بن ثعلبة عليّBقال: ›من يشتري منّي علماً بدرهم‹، قال أبو خيثمة يقول: ›يشتري صحيفة بدرهم يكتب فيها العلم‹، انتهى. تقييد العلم، للخطيب البغدادي: **٩٠**.

الرواية الثالثة: أبو بكر يمنع تداول الحديث:

قال الذهبي:›ومن مراسيل ابن أبي مليكة أنّ الصدِّيق ـ أبو بكر ـ جمع الناس بعد وفاة نبيّهم. فقال: إنّكم تحدِّثون عن رسول الله2، أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدِّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلّوا حلاله وحرِّموا حرامه‹، انتهى.

تذكرة الحفّاظ ، للذهبي: **١/٩**.

الرواية الرابعة: عمر يخالف الصّحابة ويأمر بمحو الحديث:

عن يحيى بن جعدة أنّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السُّنّة ثمّ بدا له أنْ لا يكتبها ثمّ كتب في الأمصار من كان عنده شيء ـ من السُّنّة ـ فليمحه.

وروى حافظ المغرب ابن عبد البر بإسناده عن عروة بن الزبير، أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أراد أن يكتب السُّنن، فاستفتى أصحاب النّبيّ2، في ذلك، فأشاروا عليه بأنْ يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً، ثمّ أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال: إنّي كنت أُريد أن أكتب السنن، وإنّي ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله، وإنّي والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً‹.

←

جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر: ٢٧٤/١، انظر تقييد العلم: ٤٩.

الرواية الخامسة: عمر يحرق حديث رسول الله2:

وروى ابن سعد، عن عبد الله بن العلاء، قال: سألت القاسم بن محمد بن أبي بكر، أن يملي عَلَيَّ أحاديث، فقال: إنّ الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب فأنشد الناس أنْ يأتوه بها فلمّا أتوه بها أمر بتحريقها، ثُمّ قال: مثناة كمثناة أهل الكتاب، قال فمنعني القاسم يومئذ أنْ أكتب حديثاً< انتهى. الطبقات الكبرى، لابن سعد: ١٤٣/٥.

الرواية السادسة: عمر يأمر الصّحابة بتقليل الرواية عن رسول الله2:

أخرج الدارمي بإسناده عن قرظة بن كعب، قال: بعث عمر بن الخطاب، رهطاً من الأنصار إلى الكوفة فبعثني معهم فجعل يمشي معنا حتّى أتى صر وصرار ماء في طريق المدينة، فجعل ينفض الغبار عن رجليه، ثُمّ قال: إنّكم تأتون الكوفة فتأتون قوماً لهم أزيز بالقرآن فيأتونكم فيقولون قدم أصحاب محمد، قدم أصحاب محمد، فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث... ـ إلى أن يقول ـ فأقلّوا الرواية عن رسول الله2وأنا شريككم فيه، قال قرظة: وإن كنت لأجلس في القوم فيذكرون الحديث عن رسول الله2وأنّي لمن أحفظهم له فإذا ذكرت وصيّة عمر سكتّ.

سنن الدارمي: ٨٥/١، وقريب منه ما عن الحاكم، في المستدرك على الصحيحين: ١٨٣/١، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد وله طرق تجمع ويذاكر بها.

الرواية السابعة: عمر يحبس الصّحابة بسبب روايتهم أحاديث رسول الله2:

أخرج الحاكم بإسناده عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، قال: بعث عمر بن الخطاب إلى عبد الله بن مسعود، وإلى الدّرداء، وإلى أبي مسعود الأنصاري، فقال: ما هذا الحديث الذي تكثرون على رسول الله2؟ فحبسهم بـ>المدينة< حتّى استشهد.

الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عُديّ : ٨٢/١، والمستدرك على الصحيحين: ١٩٣/١، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

أقول: وبسبب هذه السياسة المشدّدة في منع تدوين الحديث النّبويّ فضلاً عن تداوله وروايته، خشي الصحابة من العقوبات المفرطة جرّاء ذلك، مما حدى ببعضهم إلى محو ما كتبه رغم إظهار ندمه على فعلته، فهذا عروة بن الزبير يقول: كتبت الحديث ثمّ محوته، فوددت أنّي فديته بمالي وولدي وأنّي لم أمحه. (أنظر تقييد العلم: ٦٠). بل انبرى بعضهم إلى محو ما وجده مكتوباً من فضائل أهل البيتΦلينجو من تلك العقوبات رغم أنها روايات حسان. (أنظر تقييد العلم: ٤٥). ←

ومنزلتهم، إذْ وصفهم بسفينة النَّجاة، وأعلام الهدى، وباب حطّة، محذّراً من الانفراط أو التخلّف عنهم، أو التقدّم عليهم، منبّهاً على ما سيستقبل الأمّة من محنٍ، وعواصف وفتنٍ، واختلافٍ، وافتراقٍ، فلذا ألزم أمّته باتّباعهم، والتمحور حولهم، والاعتصام بالكتاب، وبهم، في سياق روايات جمّة وغفيرة، وفي ظروف مختلفة، ولا نريد استعراض تلك الروايات، وإنّما أودّ الإشارة إلى رواية واحدة، والّتي يستدلّ بها على العنوان المذكور، بعد إشباعها بحثاً، ونقاشاً، مع الالتفات إلى الآراء المعارضة، ومناقشتها، فلذا سيتم الاقتصار على مصادرها من الكتب الحديثية لعلماء الجمهور فقط، لسبب بسيط وهو أنّ الشيعة قد آمنت وأيقنت بمرجعيّة أهل البيت العلمية والسياسية أيضاً.

والله تعالى من وراء القصد، وهو يتولّى الصالحين.

المؤلّف

١٠/رمضان المبارك/١٤٢٨هـ

لكن يا ترى كيف نوجّه كتمان الحديث ومنع تداوله والحال أنّ النّبيّ2يأمر ببثّ العلم وعدم جواز كتمانه؟

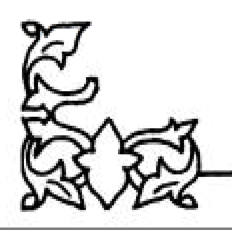
فقد أخرج ابن عبد البر بإسناده عن أبي هريرة، عن النّبيّ2قال: >ما من رجل حَفِظ علماً فسُئلَ عنه فكتمه إلاّ جاء يوم القيامة ملجماً بلجام من نار<. جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر: ٤/٦/١.

أكتفي بهذه الإشارة المقتضبة، لتبيان الأسباب في شحّة ما وصلنا من روايات عن النّبيّ2بحق أهل بيته الأطهار، ولو أنّ ما وصلنا يُعدّ كثيراً بلحاظ أنّه مقدار ما قد أُفلت من الرقابة.

ومن أراد معرفة المزيد من الأسباب، والروايات، فعليه بمراجعة كتب السنن والمسانيد والجوامع الحديثية.

الفصل الأول
حديث الثقلين «نظرة موضوعية»

- النصوص والأسانيد
- ظروف الصدور
- المواضع والمناسبات
- المناسبات في ضوء بيان ابن حجر
- كُتب أهل السُّنَّة مصادر الحديث
- أهل البيت والصحابة رواة الحديث
- رواة الحديث من التابعين
- تصريحات علميّة ووجدانيّة



-١-

نصوص الحديث في الصحاح والمسانيد

لقد ورد حديث الثّقلين في مصادر كثيرة من كتب الجمهور، وبنصوص مختلفة، ولكن بمعانٍ متقاربة، وبمضمون واحد، وعلى رغم الاختلاف في نقل ألفاظ الحديث، لكن بقي المعنى محفوظاً فيها، ولذا عرف بحديث (التمسّك) أيضاً كما أطلقه الحاكم بقوله: إنّ لحديث التمسّك طرقاً كثيرة ـ سيأتي بيانه ـ وإليك أعرض بعضاً من هذه النّصوص:

أولاً: أخرج مسلم في الصحيح قال: حدَّثني زهير بن حرب وشجاع بن مَخْلَد، جميعاً عن ابن عُلَيّة، قال زهير: حدَّثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدَّثني أبو حيان، حدَّثني يزيد بن حيان، قال: إنطلقتُ أنا وحُصين بن سبرة وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم، فلمّا جلسنا إليه قال له حُصين: لقد لقيت، يا زيد خيراً كثيراً، رأيت رسول الله2، وسمعت حديثه، وغزوت معه وصلّيت خلفه، لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، حدِّثنا، يا زيد ما سمعت من رسول الله2، قال: يا ابن أخي والله لقد كَبَرَتْ سنّي، وقدم عهدي، ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله2، فما حدّثتكم فاقبلوا، وما لا، فلا تكلّفونيه، ثُمّ قال:

قام رسول الله2يوماً فينا خطيباً، بماء يُدعى خُمّاً، بين مَكّة والمدينة، فحَمِدَ الله وأثنَى عَلَيه، وَوَعَظ وذكّر، ثُمّ قال:

>أَمّا بعد؛ ألا أَيُّها النّاس فإنّما أنا بَشرٌ يُوشك أنْ يأتي رسولُ ربّي فأُجيب، وأنا تَاركٌ فيكُم ثَقَلَيْنِ: أَوّلُهما كتابُ الله فِيهِ الهُدى والنّور فَخُذُوا

بكتاب الله، واسْتَمسِكوا به<، فحثَّ عَلَى كتابِ الله ورَغّب فيهِ، ثُمّ قال: >**وَأَهلُ بَيتي، أُذَكّرُكُم الله في أَهلِ بَيتي، أُذكّرُكُم الله في أَهلِ بيتي، أُذكّرُكُم الله في أَهلِ بَيتي**<... الحديث.

وأخرجه مسلم أيضاً بطريق ثانٍ قال:

حدّثنا محمّد بن بكّار بن الرّيّان، حدَّثنا حسّان ـ يعني: ابن إبراهيم ـ ، عن سعيد بن مسروق، عن يزيد بن حيّان، عن زيد بن أرقم، عن النّبيّ2وساق الحديث بنحوه، بمعنى حديث زهير ـ السابق ـ .

وأخرجه مسلم أيضاً بطريق ثالث، قال:

حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدَّثنا محمّد بن فضيل، ح[٤] وحدَّثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبَرَنا جَرير، كِلاهُما عن أبي حَيّان، بهذا الإسناد، نحوَ حديث إسماعيل، وَزادَ في حديث جَرير: >**كتابُ الله فيه الهُدى والنّور، مَنِ اسْتَمْسَكَ بهِ، وَأَخذَ به، كان على الهُدى، وَمَن أَخْطَأَهُ، ضَلَّ**<.

وأخرجه مسلم أيضاً في صحيحه، قال:

>حدَّثنا محمّد بن بكّار بن الرّيّان، حَدَّثنا حَسّان ـ يعني : ابن إبراهيم[٥]، عن سعيد (وهو ابن مسروق)، عن يزيد بن حَيّان، عن زيد بن أرقم، قال: دَخَلْنا عَلَيْه فقُلنا لَه: لقد رأيتَ خَيراً، لَقَد صاحَبْتَ رسولَ الله2وَصَلّيتَ خَلْفَه، وَساقَ الحديثَ بنَحو حديثِ أبي حيّان، غيرَ أنّه قال:

>**ألاَ وَإنّي تارِكٌ فيكم ثَقَلَيْنِ: أَحدُهُما كتابُ الله عزّ وجلْ، هو حبلُ الله، مَن اتّبَعَه كانَ عَلَى الهُدَى، وَمَن تركَه كان على ضلالَةٍ**<.

---

(٤) ح: تعني التحوّل في الإسناد.

(٥) لاحظ الدّقة في نقل الإسناد والإخبار عنه، فلم يقل حسّان بن إبراهيم؛ لأنّ شيخه قد ذكر حسّان، ولكن هو عرّفه بأنّه (ابن إبراهيم)، وهكذا في بقيّة الإسناد، إنْ وجد مثله.

وفيه: فقلنا: من أهل بيته؟ نساؤهُ؟ قال: ‹**لا وَايْمُ الله إنّ المرأة تكونُ مع الرّجل العَصْرَ مِن الدّهر، ثُمّ يطلّقُها فترجعُ إلى أبيها وقومها، أهل بيته أصلُهُ، وعَصَبَتُهُ الذين حُرِمُوا الصّدَقَة بَعْدَه**‹[٦].

ثانياً: أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، قال: حدَّثنا ابن نُمير، حدَّثنا عبد الملك بن سليمان، عن عطيّة العوفي، عن أبي سعيد الخدريKقال: قال رسول الله2:

‹**إنّي أوشك أنْ أُدْعى فأُجيب وإنّي قد تركت فيكم ما إنْ تمسّكتُم به لَن تضلوا: الثَّقَلَين أحدُهما أكبر من الآخر، أمّا الأكبر كتاب الله حبلٌ ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا إنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض**‹[٧].

وفي زيادات المسند: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا أسود بن عامر، قال: حدَّثنا إسرائيل بن عثمان بن المغيرة، عن عليٍّ بن ربيعة قال:

لقد لقيت زيد بن أرقم وهو داخل على المختار أو خارج من عنده فقلت له: أنت سمعت رسول الله2 يقول: إنّي تارك فيكم الثَّقلَين؟ قال: نعم[٨].

---

(٦) صحيح مسلم: ٤/١٨٧٣/ ٢٤٠٨، وما بعده، كتاب الفضائل، (٤) باب: من فضائل عليّ بن أبي طالبB، المنهاج، للنووي : ١٥/١٧٤ـ ١٧٦/ ح (٦١٧٥)، (٦١٧٦)، (٦١٧٧)، (٦١٧٨) حسب الترتيب، وتحفة الأشراق (٣٦٨٨).

ملاحظة: لقد وجد لفظ (إنّي تارك فيكم الثقلين) في مائتين واثنين من النصوص، وقد أوردها صاحب كتاب: (كتاب الله وأهل البيت في حديث الثقلين)، انظر الصفحات/٨١وما بعدها.

(٧) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٣/٥٩.

(٨) مسند الإمام أحمد: ٤/٣٧١.

ثالثاً: أخرج الطبراني بإسناده عن: محمد بن عبد الله الحضرمي وزكريا بن يحيى الساجي، قالا: حدَّثنا نصر بن عبد الرحمن الوشاء(ح)، وحدّثنا أحمد بن القاسم بن مساور الجوهري، حدَّثنا سعيد بن سليمان الواسطي، قالا: ثنا زيد بن الحسن الأنماطي، ثنا معروف بن خرَّبوذ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري قال: لمّا صدر رسول الله2من حجّة الوداع، ـ في حديث طويل ـ إلى أنْ يقول: ثُمّ قال رسول الله2:

>يا أيّها النّاس إنّي فَرطُكُم، وإنّكم واردون عَلَيَّ الحوض، حوض أعرض ما بين بصرى وصنعاء، فيه عدد النّجوم قدحان من فضة، وإنّي سائلكم حين تردون عَلَيَّ عن الثَّقَلَيْن، فانظروا كيف تُخَلِّفوني فيهما، الثَّقل الأكبر، كتابُ الله عزّ وجلّ سبب طرفه بيد الله وطرفه بأَيديكم، فاستَمسكوا بِه لا تضلّوا ولا تبدّلوا وعترتي أهلُ بيتي، فإنّه نبّأني اللّطيف الخبير أنهما لن ينقضيا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض<(٩).

رابعاً: أخرج التّرمذيّ صاحب السنن في >الجامع الكبير<:

حدَّثنا عليّ بن المنذر الكوفي، قال: حدَّثنا محمّد بن فضيل، قال: حدَّثنا الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري... الحديث، والطريق الآخر: حدَّثنا الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن زيد بن أرقم، قالا: قال رسول الله:

>إنّي تَارِكٌ فيكُمْ ما إنْ تَمَسَّكْتُم بهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدي أَحدُهُما أَعظمُ مِن الآخَرِ: كتابُ اللهِ حَبْلٌ مَمْدودٌ مِن السماءِ إلى الأرضِ، وَعِتْرَتي أَهلُ بَيْتي،

---

(٩) المعجم الكبير، للطبراني: ٣٥٠٢/١٨٠/٣، مجمع الزوائد، للهيثمي: ١٤٩٦٦/٢٥٩/٩.

ملاحظة: إنّ قوله2: >كتاب الله وعترتي< قد وجد هذا اللفظ في خمسين نصّاً. لاحظ (كتاب الله وأهل البيت في حديث الثّقلين): ٨١.

وَلَنْ يَتَفرَّقا حَتَّى يَرِدا عَلَيَّ الحَوْضَ، فَانْظُرُوا كَيفَ تُخَلِّفُوني فِيهما<(١٠).

خامساً: أخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين، قال: حدَّثنا أبو بكر محمّد بن الحسين بن مصلح الفقيه بالرَّي، ثنا محمّد بن أيّوب، ثنا يحيى بن المغيرة السّعدي، ثنا جرير بن عبد الحميد، عن الحسن بن عبد الله النخعي، عن مسلم بن صبيح، عن زيد بن أرقمK قال: قال رسول الله2:

>إنّي تَارِكٌ فيكُم الثَّقَلَين، كتاب اللهِ وأهلُ بيتي، وأنَّهما لن يتفرَّقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض<(١١).

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

سادساً: أخرج الطبراني: >حدَّثنا محمّد بن عبد الله الحضرمي، حدَّثنا جعفر بن حميد، حدَّثنا عبد الله بن بكير الغنوي، عن حكيم بن جبير، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقمKقال:

قال رسول الله2:

>إنّي لَكُمُ فَرطٌ(١٢) وَإنَكُم وَارِدُونَ عَلَيَّ الحوضَ عرضُهُ ما بَيْنَ صَنْعاءَ إلى بُصرى، فِيه عَدَدُ الكواكِبِ مِنْ قِدْحانِ الذَّهَبِ وَالفِضَّة، فَانْظُرُوا كَيْفَ تُخْلّفُوني فِي الثَّقَلَيْن<.

---

(١٠) الجامع الكبير: ١٢٥/٦/ ٣٧٨٨.

(١١) المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري: ٣٥٩/٣/ ٤٧٦٩.

ملاحظة: إنّ قوله2 : >كتاب الله وأهل بيتي< وُجِد هذا اللفظ في تسعة وثمانين نصّاً أنظر >كتاب الله وأهل البيت في حديث الثقلين<: ٨٣ .

(١٢) قال ابن الأثير الجزري: >أنا فَرَطُكم على الحوض< أي: متقدّمكم إليه، يقال: فرط يفرط فهو فارط، وفرط: إذا تقدّم وسبق القوم ليرتاد لهم الماء، ويهيىء لهم الدّلاء والأرشية، ومنه الدعاء للطفل الميّت: >اللهم اجعله لنا فَرَطاً< أي أجراً يتقدَّمنا النهاية: ٣٨٨/٣.

فقام رجل فقال: يا رسول الله وما الثَّقلان؟ فقال رسول الله2:

>الأَكْبَرُ كِتَابُ الله، سَبَبُ طَرَفُهُ بِيَدِ الله، وَطَرَفُهُ بأَيْدِيكم فَتَمَسَّكُوا بِهِ، لَنْ تَزَالُوا ولا تَضِلُّوا، وَالأَصْغَرُ عِتْرَتِي وَإِنَّهُمْ لَنْ يَفْتَرقَا حَتّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ، وَسأَلْتُ لَهُمَا ذَاكَ رَبِّي فَلا تَقدمُوهُمَا فَتَهْلَكُوا، وَلاَ تُعَلِّمُوهُمَا فإنَّهُما أَعْلَمُ مِنْكُم<(١٣).

وفي هذا المقدار من النّصوص النّبويّة كفاية في تبيان المقصود، وقد لحظت اختلاف الألفاظ مع تقاربها في المضمون، بل المضمون متّحد، والمعنى واحد، وقد التفت إلى ما ذكر من توفّر بعض تلك الألفاظ في مائتي نصٍّ أو أقلّ أو أكثر، دلالة على مدى انتشار هذا الحديث وكثرة روايته ورواته ـ كما ستطّلع ـ، وقد تناقله الصّحابة والصّحابيات عن النّبيّ2بشكل مكثّف ومطّرد، قلمّا تنتشر رواية، كحديث الثَّقَلَين، بهذا الشكل من الاتّساع والمدى الواسع، ومن هنا، لابدّ من معرفة الظروف المختلفة لصدور الحديث، للوقوف على حقيقة ذلك، وبالتّالي إدراك السّر الإلهي في البين، وهذا ما سيتمّ توضيحه لاحقاً، فلاحظ.

---

(١٣) المعجم الكبير، للطبراني: ٦٦/٣/ ٢٦٨١.

ملاحظة: قوله2 :>فانظروا كيف تخلّفوني في الثّقلين< قد وجد هذا اللفظ في أحد عشر نصاً، انظر >كتاب الله وأهل البيت في حديث الثقلين<: ٩١.

-٢-

ظروف الصدور

عند التّعرّف على ظروف صدور الحديث الزمانية، والمكانية، ومناسباته المتعدّدة نستكشف بشكل جليّ شدّة اهتمام النّبيّ2 لمضمونه ومحتواه، وما كان يحرص عليه2من تذكير الأمّة به إلى درجة جعلته يكرِّر بعض ألفاظه ثلاث مرات كما جاء في رواية زيد بن أرقم، فهذا إنْ دلّ على شيء فإنَّما يدّل على الدَّرجة القصوى من العناية النَّبويّة لمضمون الحديث، والاهتمام البالغ منه2 بأمّته لحفظها من الضَّياع وصونها عن الانحراف، لا لأنَّ القرآن الكريم، الكتاب العظيم المقدَّس، بحاجة إلى تبجيل وتعظيم لذاته فحسب، ولا لأنَّ أهل البيتΦبحاجة إلى ذلك، بل إنّ الأمّة أحوج ما تكون إليهما معاً، لضمان سلامة دينها، وعقيدتها، ومنهجها الفكري والسياسي، صوناً لها عن الانحراف والضّلال، وصموداً فيما تواجه من تحدِّيات وأخطار ومغريات.

فلذا كرّر2الحديث، بمناسبات متعدِّدة، كي يبقى محفوراً في ذاكرة الأمّة وضميرها، لتسعى جاهدة في تطبيق مضمونه في المجالات الحياتية المختلفة، وأنْ لا يقتصر العمل به في المواقف الشخصية فقط، بل يتعدّاها إلى المواقف الأمميّة، بمعنى أنَّ خطاب النّبيّ2لم يكن موجَّهاً لأفراد الأمّة بما هم أفراد، بمقدار ما هو مُوجّه إلى الأمّة بما هي كيان قائم بذاته، يقابل ويواجه ويصارع الكيانات الأخرى.

فأراد النّبيّ2لهذا الكيان الأممي أنْ يُصان عن التّصدّع والانحراف منهجيّاً، وسلوكيّاً وعقيدياً، جرّاء المواجهات والاختلافات، والأهواء القبلية، أو العرقية،

أو المصلحية، أو الرؤى والاجتهادات العبثيّة الدنيوية، فلذا عَبَّر2بتعبيرٍ، قد جلب فيه الأنظار، ممّا دعا بعض الصحابة إلى التساؤل عن معناه، فقيل له: ›وما الثقلان يا رسول الله؟‹، وهذا كاشف آخر، يكشف عن حرصه في استعمال صيغٍ لغوية مُثيرة للانتباه، ومعبّرة عن واقع عميق في المضمون، والأداء، وفي هذا الأسلوب سياسة إعلاميّة، ومنهجيّة مدروسة منه2، فإذا بالرّواة من الصّحابة يتداولون الحديث، ويوسمونه بحديث الثَّقَلَين، فأخذَ صيتَه بالانتشار، والحفظ في صدورهم كابر عن كابر، وحتّى بعد إحراق قراطيس الحديث النّبويّ من قِبَل الخليفتين ـ الأوّل والثاني ـ بقي هذا الحديث ـ وغيره ـ محفوراً في قلوب الصَّحابة وضمائرهم، يتناقلونه صدراً عن صدر، واستمر هكذا، كما أراد النّبيّ2، وأراد الله تعالى قبله، وقد تحقّق ذلك للمعاصرين، وللأجيال اللاّحقة ـ إن شاء الله ـ من دون تزييف، وتبديل، وَلِـ‹**يَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَـةٍ**›[١٤].

فقد أجاد2التبليغ وأتقنه، وأشهدهم عليه، داعياً الأمّة إلى ترك الرواسب الجاهلية والعصبيّة وخلعها، وعدم التحجّر عليها، بل التّحرّر منها، ورفض التّثاقل إلى الأرض، للانطلاق إلى رحاب القرآن وسموّه، ورحاب أهل البيتΦ، لتهنأ بسعادة الدّارين، مرفوعة الرأس، ملتزمة بوصيّة نبيّ الإنسانيّة الرّحيم، ‹**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ**›[١٥].

ولكنّ المشكلة كلّ المشكلة في تحكّم الأهواء الشيطانية، وتدليس الدّين الحنيف لها، والتَّستّر بلباس الدّين، وشرعنة المحرَّف، وإبطال الحصيف، تهالكاً أمام إرادة الشيطان ونزواته، ورغبة في الحصول على الحطام الزائل، لأيّام قلائل،

---

(١٤) الأنفال: ٤٢.

(١٥) الأنبياء: ١٠٧.

من هنا جاء التذكير من قبل النّبيّ2مراراً وتكراراً، وبهذا الحديث الشريف، وفي مناسبات متعدّدة، وأوقات حرجة، ومواقف مهمّة، كان آخرها ساعة العسرة قبيل رحيله عن الدنيا، في أيّام مرضه2، ليكون هذا الحديث آخر وصيّته لأمّته وأصحابه، وهم مجتمعون حوله ليفلحوا بسماعهم منه آخر عهد له، ولاسيّما أنّهم قد علموا أنّه خاتم الأنبياء والمرسلين، فكيف يترك أمّته سدى؟ وكأنّي بهم يسألونه يا رسول الله من سيخلفك في أمّتك وقد أشرفت على الرحيل؟ فإذا به2يقول لهم: ›إنّي مخلّف فيكم الثَّقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي...‹، فها هو2يجيبهم على تساؤلهم، ويأمرهم بالتمسّك بهما كي يفلحوا ولا يضلّوا من بعده أبداً.

وقد كرّر2 هذا الحديث حتّى يتم استيعاب مضمونه من قبل أصحابه، فيحمّلهم هذه الأمانة العهدية ليلتزموا بها ويتمسّكوا بما أوصاهمHأولاً، وهم بدورهم يتحمّلون المسؤولية العظمى في تبليغ وصيّته إلى التابعين وغيرهم ثانياً، فلا مناص ولا مندوحة في جواز كتمان وصيّته لأمّته بل للناس أجمع.

وحينما ندقّق النظر نجد أنّ الرحم الذي تولّد فيه هذا الحديث الشريف تمثّل في ظروف غير اعتيادية، بل غاية في الأهميّة والحسّاسية كحجة الوداع، وفي أرض عرفات، وفي منى، وهو التجمّع الأكبر للمسلمين ليُسمعهم نداء ربّهY، فيكونوا أمناء على ما سمعوا منه2فأشهدهم وأشهد الله تعالى على كلّ ذلك طالباً منهم إبلاغ الغائبين من أمّته بما سمعوا منه2.

ولكي نستوعب ظروف الصدور اُلفت نظر القاريء الكريم إلى ما كانت عليه هيئة النّبيّ2ـ كما يحدّثنا الرواة ـ المتميّزة في أثناء إبلاغ أمّته بهذا الحديث، إذْ لم يبلّغهم به إلاّ واقفاً على مرتفع، أو من فوق ناقته القصواء، أو من على منبره،

ليكون الأثر أبلغ في منظارهم وأعمق تأثيراً في أنفسهم، كلّ ذلك التبليغ المكثّف والمميّز، والمؤكّد كي لا تبقى لأحدٍ حجّة، بل، <**فَلِلّهِ الْحُجّةُ الْبَالِغَةُ**>[16]، على جميع خلقه، <**فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأبْصَارِ**>[17].

---

(١٦) الأنعام: ١٤٩.

(١٧) الحشر: ٢.

-٣-

المواضع والمناسبات

لقد صدر الحديث في مواضع متعدّدة، وإليك بيانها: مفصّلاً:

الموضع الأوّل: عرفات حجّة الوداع

لقد صدح النّبيّ الأكرم2بهذا الحديث الشريف في حَجّة الوداع، وفي يوم عرفة، حسبما جاء في رواية جابر بن عبد الله الأنصاري، حيث قال: ›رأيت رسول الله2في حجّته يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء، يخطب، فسمعته يقول:

›**يا أيُّها الناس إنّي تركتُ فيكم ما إن أخذتم به لن تضلُّوا: كتاب الله، وعترتي أهلَ بيتي**‹[١٨].

الموضع الثاني: مسجد الخيف

وذلك حسبما أورده القندوزي في ينابيع المودة: وفي المناقب: في كتاب سليم بن قيس، قال عليB: ›إنّ الذي قال رسول الله2يوم عرفة على ناقته القصواء، وفي مسجد خيف، ويوم الغدير، ويوم قبض، في خطبته على المنبر:

---

(١٨) الجامع الكبير (سنن الترمذي): ٣٧٨٦/١٢٤/٦ ، وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير: ٢٦٨٠/٦٥/٣ ، وانظر تحفة الأشراف بمعرفة الأطرف، للحافظ المزي: ٢٧٨/٢ حديث (٢٦١٥)، والمسند الجامع لأحاديث الكتب السّتّة: ٥٩/٤ حديث (٢٤٤٠)، وصحيح الترمذي، للشيخ الألباني: حديث (٢٩٧٨)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة، له: ح(١٧٦١)، وانظر تحفة الأحوذي، للمباركفوري: ٣٧٩٤/٢٦٧/١٠.

أيُّها النّاس إنِّي تركت فيكم الثَّقَلَين لن تضلوا ما إنْ تمسَّكتم بهما: الأكبر منهما كتاب الله، والأصغر عترتي أهل بيتي، وإنّ اللطيف الخبير عهد إليّ أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض كهاتين ـ أشار بالسّبّابتين ـ ولا أنّ أحدهما أقدم من الآخر، فتَمسّكوا بهما لن تضلوا، ولا تقدّموا منهم، ولا تخلّفوا عنهم، ولا تعلّموهم فإنَّهم أعلم منكم< (١٩).

الموضع الثالث: غدير خُمّ

ففي حجّة الوداع بغدير خُمّ، صدح النّبيّ الأكرم بهذا الحديث أيضاً، وهذا ما رواه زيد بن أرقم، قائلاً: لمّا رجع رسول الله2من حجّة الوداع، ونزل بغدير خُمّ، أمر بدوحات فقمِّمن فقال:

>**كأنّي قد دعيت فأجبت إنّي قد تركت فيكم الثَّقَلَين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله تعالى وعترتي، فانظروا كيف تخلّفوني فيهما**<... الحديث (٢٠).

وقال الحاكم النيسابوري: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله.

الموضع الرابع: المسجد النّبويّ

في المدينة المنوّرة، وفي المسجد النّبويّ الشريف ومن على منبره، وفي مرضه الذي تُوفّي فيه، صدح بهذا الحديث أيضاً.

---

(١٩) ينابيع المودة، للقندوزي الحنفي: ٣١/١٠٩/١.

(٢٠) المستدرك على الصحيحين: ٤٥٧٦/١١٨/٣، وأخرجه أيضاً ابن عساكر، في تأريخ مدينة دمشق: ٢١٦/٤٢، وابن كثير، في البداية والنهاية: ١٩٩/٥، والإمام أحمد بن حنبل، في المسند: ١٩٢٦٥/١٠/٣٢، والنسائي، في السُّنن الكبرى: ١٣٠/٥/ ٨٤٦٤ وخصائص أمير المؤمنين، له أيضاً: ١١٨.

فقد أخرج السيد أبو الحسين يحيى بن الحسن في كتابه «أخبار المدينة»، عن محمّد بن عبد الرحمن بن خلاد، عن جابر بن عبد الله، قال:

«أخذ النّبيّ2بيد عَلِيٍ والفضل بن عباس في مرض وفاته، فخرج يعتمد عليهما حتّى جلس على المنبر [وعليه عصابة، فحمد الله وأثنى عليه] فقال: **[أمّا بعد] أيّها النّاس... قد تركت فيكم ما إنْ تمسَّكتم به لن تضلوا: كتاب الله... وعترتي أهل بيتي، فلا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، وكونوا إخواناً كما أمركم الله، ثُمّ أوصيكم بعترتي وأهل بيتي...**» الحديث(٢١).

الموضع الخامس: حجرة بيته

وذلك في المدينة المنوّرة، وفي حجرة بيته، أيّام مرضه الذي توفّي فيه، حسبما أورده، القندوزي:

«أخرج ابن عقدة من طريق عروة بن خارجة، عن فاطمة الزهراءHقالت: «سمعت أبي2في مرضه الذي قُبِضَ فيه يقول، وقد امتلأت الحجرة من أصحابه:

«أيّها النّاس يوشك أنْ أُقبض قبضاً سريعاً، وقد قدّمت إليكم القول معذرة إليكم، ألا وإنّي مخلّف فيكم كتاب ربّي (عزّ وجلّ) وعترتي أهل بيتي، ثُمَّ أخذ بيد عَلِيٍّ فقال: هذا عَلِيٌّ مع القرآن، والقرآن مع عَلِيّ لا يفترقان حتّى يردا عَلَيَّ الحوض فأسألكم ما تخلّفوني فيهما»(٢٢).

أقول: تلك نبذة مختصرة عن مواضع، وظروف صدور حديث الثَّقَلَين عن

---

(٢١) ينابيع المودّة، للقندوزي الحنفي: ٥٨/١٢٥/١، وجواهر العقدين، للسمهودي: ٢٣٤، وذخائر العقبى، للمحبّ الطبري: ٢٢٥.

(٢٢) ينابيع المودّة: ٥٦/١٢٤/١، وفي جواهر العقدين: أخرجه محمد بن جعفر الرزّاز عنها ـ أمّ سلمة ـ بنفس اللفظ والمناسبة. أنظر جواهر العقدين: ٢٤٠.

النّبيّ الأكرم2من الناحيتين الزمانية والمكانية، وكذا الحالة التي كان عليها2[٢٣]، حسبما استقصيته، ومن المحتمل جدّاً وجود مواطن أخرى، قد ذكر النّبيّ2 فيها الحديث الشريف، ولكنّها قد خفيت علينا، ولم تصل إلينا، أو عبثت بها يد الرّقابة فمحتها من الوجود، وإن لم تستطع أن تمحها من القلوب والصدور، ولعلَّ الباحث اللّبيب يمكنه استكشاف المزيد، وذلك من خلال البحث والتنقيب في المخطوطات الأثرية، وغيرها.

نعم، في هذا المقدار كفاية لإقامة الحجّة والبرهان لمن أراد الاعتبار، وإعادة النّظر فيما تورّثه من معتقدات وثقافات كانت قد بصمت فيها يد الرّقيب، فطمست الحقّ عن أهله، وادّعت الواقع بخلافه، ولكن حنكة رسول الله2 وإرادة المولى عزّ وجلّ، قد بدّدا كلّ المؤامرات والدسائس لأنّ النّبيّ2لم يألُ جهداً إلاّ وبيّن فيه تلك الحُجج البالغة، إذْ استثمر أكبر فرصة لتجمّع المسلمين واجتماعهم، فأفاض عليهم أنوار فيضه، حتّى يتحمّلوا المسؤولية الكاملة في حفظ الدين الحنيف.

أليس في كلِّ ذلك دلالة كافية، وشافية لما يريد إيصاله إلى أمّته كي لا تضلّ طريقها، ولا تزيغ عن الهدى، ولا تعبث بها الأهواء الشيطانية، فتبقى على استقامتها، ووسطيّتها، وريادتها للأمم؟

---

(٢٣) لعلّك تتبّعت الحالة التي كان عليها رسول الله2أثناء وصيّته بحديث الثقلين ـ حسبما رواه الصحابة ـ حيث لم يُشاهد إلاّ واقفاً خطيباً بين أصحابه، أو من على ناقته القصواء، أو من فوق منبره، ممّا يلفت انتباهنا عن مدى أهميّة هذا الحديث وضرورته، وعظم ما أوصى به.

المناسبات في ضوء بيان ابن حجر

ومن الجدير بالذكر إنّ ابن حجر الهيتمي قد ذكر مناسبات متعدّدة لطرق الرواية لحديث الثقلين، فقال ما نصّه:

>ثم اعلم أنّ لحديث التمسّك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيفٍ وعشرين صحابياً ومرّ له طرقٌ مبسوطة في حادي عشر الشبه ـ أي قد تقدّم ذكرها عنده ـ وفي بعض تلك الطرق أنّه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة، وفي أخرى أنّه قاله بالمدينة في مرضه، وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى أنّه قال ذلك بغدير خُم. وفي أخرى أنّه قاله لمّا قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف[٢٤] كما مرّ، ولا تنافي، إذ لا مانع من أنّه كرَّر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة<[٢٥]. انتهى.

أقول: هذه الشهادة من ابن حجر لها دلالاتها الواضحة في مدى سعة وانتشار

---

(٢٤) لعلّ ابن حجر قد عثر على مصادر أخرى تشير إلى رواية حديث الثقلين في الطائف. ولكنّي لم أجده فيما هو المتوفّر من المصادر لديّ، ولعلّه إشارة إلى كلام عبد الرحمن بن عوف، كما في الرواية التي أخرجها أبو يعلى الموصلي ما نصّها:

>حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا عبيد الله بن موسى، عن طلحة، عن المطّلب بن عبد الله، عن مصعب بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن عوف، قال: لما افتتح رسول الله2مكةَ، انصرف إلى الطائف فحاصرها تسع عشرة أو ثمان عشرة لم يفتحها، ثمّ أوْغَلَ رَوْحةً أو غدوةً، ثم نزل، ثمّ هَجَّر، فقال:>أيها الناس إني فَرَط لكم، وأوصيكم بعترتي خيراً، وإنّ موعدكم الحوض، والذي نفسي بيده لَيُقيموا الصلاة وَلَيُؤتوا الزكاة، أو لأبعثَنّ إليهم رجلاً منّي أو كنفسي: فَلَيَضْرِبَنَّ أعناق مقاتلتهم، وَلَيَسبِينَّ ذراريَّهم< قال: فرأى الناس أنّه أبو بكر أو عمر، فأخذ بيد عليٍّ فقال: >هذا هو<. انتهى. مسند أبي يعلى الموصلي: ٨٥٦/٣٩٣/١، المطالب العالية، لابن حجر العسقلاني: ٣٩٤٩/٥٦/٤، مجمع الزوائد: ١٨٣/٩/ ١٤٧٦٦.

(٢٥) الصواعق المحرقة: ٤٤٠/٢.

رواية حديث الثَّقَلَين الكاشفة عن أهميّته البالغة، وضرورة مضامينه.وهذا المعنى يتجلّى أكثر حينما نأخذ بنظر الاعتبار الظروف السياسية التي مرّت بشأن منع تدوين الحديث إلاّ بعد ما يقرب من قرنٍ من الزمان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التحذير والإنذار والوعيد الأموي بحقّ مَن يروي فضائل أهل البيتΦ، فرغم ذلك كلّه نجد هذا الحديث الشريف قد حافَظَ على نسبة جيدة في انتشاره وروايته، ممّا يؤكّد لكلّ لبيب العناية الرّبانية الفائقة في حفظه وتداوله، لما يمثّله من قيمة عقيدية كبرى بشأن الرسالة المحمّديّة ودوام بقائها.

<يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا نُورَ الله بِأَفْوَاهِهِمْ وَالله مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ>[٢٦]

---

(٢٦) الصف: ٨.

- ٤ -

كتب أهل السُّنَّة مصادر الحديث

من المعلوم أنّ مصادر الحديث الشريف الموسوم بحديث (الثَّقَلَين) كثيرة جداً، وليس من السهل استقصاؤها في المقام، ولكن أودّ أنْ أشير إليها، بمقدار ما اتسع لي من الوقت، لمن أراد أن يستعين ببعضها، والرجوع إليها فيما يطلبه لمبتغاه، وإليك بعض هذه المصادر من أوثق كتب أهل السُّنّة:

١ـ الطبقات الكبرى، لابن سعد، (ت: ٢٣٠هـ): ١٥٠/٢، (ط: دار الكتب العلمية/ بيروت).

٢ـ المصَنَّف، للحافظ أبي بكر ابن أبي شيبة، (ت: ٢٣٥هـ): ٣٢٢١٢/٢٠/١١، ط: مكتبة الرشد ـ المملكة العربية السعودية.

٣ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ت: ٢٤١هـ): ٥٩/٣، ٣٦٦/٤ ط: دار الفكر، والطبعة المحقّقة بإشراف الدكتور عبد الله بن عبد المحسن الزكي، ط: مؤسسة الرسالة ـ بيروت. الأجزاء التالية:

١١١٠٤/١٦٩/١٧، ١١١٣١

١٩٢٦٥/١٠/٣٢، ١٩٣١٣

٢١٥٧٨/٤٥٦/٣٥

٢١٦٥٤/٥١٢/٣٥

٤ـ فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل: ١٧١/١٧٠/١، وقال المحقق وصي الله بن محمد: إنّ الحديث صحيح، ٩٩٠/٥٨٥/٢، ١٠٣٢، ١٣٨٢. ط: جامعة أم القرى ـ مكة المكرّمة.

٥ـ سنن الدارمي، (ت: ٢٥٥هـ): ٣٣١٦/٣٢١/٢، طبعة: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦ـ صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري، (ت: ٢٦١هـ): ١٨٧٣/٤/ ٢٤٠٨، فضائل الصحابة، باب من فضائل عليّ بن أبي طالب.

٧ـ صحيح مسلم، بشرح النووي، والمسمّى (المنهاج): ١٧٤/٨ـ ١٧٦، الأحاديث ٦١٧٥، ٦١٧٦، ٦٧١٧، ,٦١٧٨

٨ ـ سنن أبي داود، للحافظ أبي داود السجستاني الأزدي، (ت: ٢٧٥هـ): ٢٩٤/٤/ ,٤٩٧٣

٩ـ أنساب الأشراف، للمؤرخ الشهير أحمد بن يحيى البلاذري، من أعلام القرن الثالث الهجري، توفي بعد سبعين ومائتين ـ حسبما أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء: ١٦٣/١٣ـ: ٢٤ حديث (٤٨).

١٠ـ المعرفة والتأريخ، للحافظ أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوي، (ت: ٢٧٧ هـ) : ٢٩٥/١ ـ ,٢٩٦

١١ـ الجامع الكبير المعروف بـ >سنن الترمذي<، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت : ٢٧٩ هـ): ١٢٥/٦/,٣٧٨٨

١٢ـ السُّنّة، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمر المشتهر بـ ابن أبي عاصم، (ت: ٢٨٧هـ): ١٠٢٢/٢. أنظر الأحاديث تحت الأرقام: ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٢، ط: دار الصميعي/الرياض.

١٣ـ البحر الزّخار المعروف بمسند البزّار، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمر البزّار، (ت: ٢٩٢هـ): ٨٦٤/٨٩/٣ ، مسند عليّ بن أبي طالبBفقد أخرج حديث الثقلين بإسناده عن عليّ بن أبي طالبB، عن رسول الله2.

١٤ـ السنن الكبرى، للإمام أحمد بن شعيب النّسائي، (ت: ٣٠٣هـ): ٥/٤٥/ ٨١٤٨,

١٥ـ خصائص أمير المؤمنين للإمام النسائي أيضاً: ٩٣,

١٦ـ مسند أبي يعلى الموصلي، (ت: ٣٠٧ هـ): ٢/٦/١٠١٧، ١٠٢٣، ١١٣٥، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية/ جدّة ـ المملكة العربية السعودية.

١٧ـ صحيح ابن خُزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، (ت: ٣١١هـ): ٤/٦٢، فقد أخرج حديث الثَّقلين بإسناده عن زيد بن أرقم.

١٨ـ مشكل الآثار، للحافظ أبي جعفر الطحاوي، (ت: ٣٢١هـ): ٤/٣٦٨، حيث قد روى حديث (الثقلين) بأكثر من إسناد، ثُمّ أشاد بأهل البيتΦ، بما نصّه:

قال أبو جعفر: ›فاحتمل في الرواية عنه ـ يزيد بن حيان ـ الأعمش، وابن حيان، فمن أخرج عترة رسول الله2مما قد ذكرنا في هذه الآثار، فجعلهم كسواهم ممن ليس من أهل بيته وعترته، كان به ملعوناً، إذْ كان قد خالف رسول الله2فيما فعل من ذلك، وساير ما في هذا الحديث سوى ذلك مكشوف المعاني يعلم سامعوه ما أريد به علماً يغنينا عن التفسير له، والله سبحانه الموفّق‹. انتهى.

١٩ـ تأويلات أهل السُّنّة ـ تفسير القرآن العظيم، لأبي منصور محمّد بن محمّد بن محمود الماتريدي السّمرقندي الحنفي، (ت: ٣٣٣هـ): ٤/١١٧، طبعة: مؤسسة الرسالة ناشرون. وقد ذكر حديث الثقلين في ذيل تفسير آية التطهير من سورة الأحزاب، ولم يناقش في صحّته، مما يدلّ على ثبوته عنده، وحاول أن يتأوّل معنى العترة فقال ما نصّه:

›وأما قولُهُ: ›الثقلين‹ فهما اللذان تركهُما فينا بعده: الكتاب والعترة، وعترتُه سنُتَّه على ما قيل.

وقولُهُ: >أهل بيتي< كأنّه قال: تركت الثَقَلَين كتاب الله وسُنَّتي بأهل بيتي، وذلك جائزٌ في اللغة<. انتهى.

٢٠ـ المعجم الكبير، للحافظ الطبراني،(ت: ٣٦٠هـ): ٢٦٧٨/٦٥/٣، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٣، ٣٠٥٢. وفي: ١٦٧/٥/ ٤٩٧١، ٥٠٢٥، ٥٠٢٦، ٥٠٢٨، ,٥٠٤٠

٢١ـ المعجم الأوسط، للحافظ الطبراني: ٣٤٦٣/٢٦٢/٤، ,٣٥٦٦

٢٢ـ المعجم الصغير للحافظ الطبراني أيضاً: ١/,١٣١

٢٣ـ المستدرك على الصحيحين، للحافظ الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، (ت: ٤٠٥هـ): ٤٧١١/١٦٠/٣، ٤٥٧٦. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله، ووافقه الذهبي في التلخيص، على شرط البخاري ومسلم.

٢٤ـ مناحل الشفا ومناهل الصفا بتحقيق كتاب شرف المصطفى، للحافظ أبي سعيد الخركوشي النيسابوري، (ت: ٤٠٦هـ): ٢٢٧٨/٣٢٥/٥، ٢٢٧٩، ط: دار البشائر الإسلامية.

٢٥ـ مناقب عليّ بن أبي طالبB، للحافظ أبي بكر أحمد بن موسى >ابن مردويه< الأصفهاني، (ت: ٤١٠هـ): ٢٢٨ فقد أخرج حديث الثَقَلَين من تسعة وثمانين طريقاً.

٢٦ـ تفسير الكشف والبيان للإمام الثعلبي، (ت: ٤٢٧ هـ) : ١٨٦/٩، في تفسير قوله >**سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ**< (الرحمن: ٣١)، فذكر نصّ الحديث وقال: فجعلهما ـ النّبيّ2ـ ثقلين إعظاماً لقدرهما.

٢٧ـ حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصفهاني، (ت: ٤٣٠هـ): ٣٥٥/١، فقد أخرج حديث الثَّقلين بإسناده عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن حذيفة بن أسيد، عن رسول الله2.

٢٨ـ الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الظاهري، (ت: ٤٥٦هـ): ٦/ ٢٧٧.

٢٩ـ السنن الكبرى، للحافظ أبي بكر البيهقي، (ت: ٤٥٨هـ): ١٠/ ١١٤.

٣٠ـ مناقب عليّ بن أبي طالبB، للفقيه الحافظ عليّ بن محمّد الشافعي، الشهير بابن المغازلي، (ت: ٤٨٣هـ): ١٥٦، حديث ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤.

٣١ـ الجمع بين الصحيحين، للإمام المحدِّث محمد بن فتوح الحُميدي، (ت: ٤٨٨ هـ): ١/ ٥١٥/ ٨٤١.

٣٢ـ فردوس الأخبار، للحافظ شيرويه بن شهردار الديلمي، (ت: ٥٠٩هـ): ١/ ٥٣/ ١٩٧.

٣٣ـ تفسير البغوي «معالم التنزيل»، لأبي محمّد الحسين بن مسعود البغوي، (ت: ٥١٦ هـ): ٧/ ١٩١.

٣٤ـ مصابيح السُّنّة لأبي محمّد الحسين بن مسعود البغوي، أيضاً: ٤/ ١٨٥/ ٤٨٠٠، ٤٨١٥، ٤٨١٦، طبعة: دار المعرفة ـ بيروت.

٣٥ـ المناقب، للموفق بن أحمد بن محمّد المكي الخوارزمي، (ت: ٥٦٨هـ): ١٥٤ حديث ١٨٢.

٣٦ـ تأريخ مدينة دمشق، للحافظ ابن عساكر، (ت: ٥٧١هـ): ٤٢/ ٢١٩.

٣٧ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول، لأبي السعادات المبارك بن محمد الشهير بـ(ابن الأثير الجزري) ، (ت: ٦٠٦هـ): ٩/ ١٥٨/ ٦٧٠٨، طبعة: المكتبة التجارية ـ مكّة المكرّمة.

٣٨ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري، أيضاً : ٣/ ٨٦٩، طبعة: دار إحياء التراث العربي.

٣٩ـ تفسير مفاتيح الغيب، للفخر الرازي، (ت: ٦٠٦هـ): مورد تفسير آية الاعتصام (آل عمران: ١٠٣).

٤٠ـ أسد الغابة في معرفة الصّحابة، لعز الدّين أبي الحسن علي بن محمّد (ابن الأثير الجَزَري)، (ت: ٦٣٠هـ): ١٧,/٢

٤١ـ ذيل تأريخ بغداد، للحافظ محمّد محمود المعروف بابن النجار البغدادي، (ت: ٦٤٣هـ): ١٤/٥، وحسب تسلسل تأريخ بغداد، للخطيب البغدادي: ١٤,/٢٠

٤٢ـ مطالب السَّؤول في مناقب آل الرسول، للشيخ محمد بن طلحة الشافعي، (ت: ٦٥٢هـ): ,٢٣

٤٣ـ كفاية الطالب في مناقب عليّ بن أبي طالبB، للحافظ محمّد بن يوسف الكنجي الشافعي، (المقتول سنة: ٦٥٨هـ): ,٥٣

٤٤ـ ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، لمحبّ الدين الطبري، (ت: ٦٩٤هـ): ٤٧، طبعة: مكتبة الصّحابة ـ جدّة.

٤٥ـ تفسير لباب التأويل في معاني التنزيل، للشيخ علاء الدين عليّ بن محمّد البغدادي الشهير بالخازن، (ت: ٧٢٥هـ): ٩٨,/٤

٤٦ـ تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، للحافظ الحسن بن محمّد بن حسين النيسابوري، (ت: ٧٢٨هـ): ٢٢١/٢، وقد أورد حديث الثَّقَلين في مبحث الآية الشريفة <**وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللّهِ**> آل عمران/١٠١,

٤٧ـ مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، من علماء القرن الثامن الهجري: ٣٧١/٣/ ٦١٥٢، ٦١٥٣، ٣٦٩/٣/ ,٦١٤٠

٤٨ـ فرائد السمطين، للمحدِّث الكبير الشيخ إبراهيم بن محمد الجويني، (ت: ٧٣٠هـ): ١٤٢/٢/ ٤٣٦ ـ٤٤١، الباب الثالث والثلاثون.

٤٩ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ يوسف المزيّ، (ت: ٧٤٢هـ): ١٩٢/٣/ ٣٦٥٩، ,٣٦٦٨

٥٠ـ الكاشف عن حقائق السنن، للإمام الطيبي الحسين بن عبد الله بن محمد، (ت: ٧٤٣هـ): ١٢/ ٣٩٠٨/٦١٥٢، ٦١٥٣,

٥١ـ نظم درر السمطين، لجمال الدين محمّد بن يوسف الزرندي الحنفي، (ت: ٧٥٠هـ): ٢٣١,

٥٢ـ البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير الدمشقي، (ت: ٧٧٤هـ): ١٩٩/٥، وقال ابن كثير: <قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي. هذا حديث صحيح<.

٥٣ـ تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير الدمشقي، أيضاً: ١٨٦/٧، في ذيل تفسير آية المودّة من سورة الشورى.

٥٤ـ منهاج السُّنّة، للشيخ أحمد بن عبد الحليم ابن تيميّة، (ت: ٧٨٢هـ): ٣٩٣/٧، حيث أورد حديث الثقلين كما أخرجه مسلم في الصحيح.

٥٥ـ مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم، للعلاّمة عمر بن عليّ المعروف بابن المُلقِّن، (ت: ٨٠٤ هـ): ١٣٠٠/٣/ ٥٣٢,

٥٦ـ كشف الأستار عن زوائد البزّار على الكتب الستّة، للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي، (ت: ٨٠٧ هـ): ٢٢١/٣/ ٢٦١٢,

٥٧ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ الهيثمي، أيضاً: ٢٥٩/٩/ ١٤٩٦٦، ط: دار الفكر ـ بيروت.

٥٨ـ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة، لابن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢ هـ): ٦٤٥/٤/ ٤٨٢٣,

٥٩ـ الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمةΦ، للشيخ علي بن محمّد المالكي الشهير بابن الصباغ، (ت: ٨٥٥ هـ): ٤٠,

٦٠ـ مختصر زوائد مسند البزّار على الكتب الستّة ومسند أحمد، للحافظ ابن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢ هـ): ٣٣٣/٢/ ١٩٦٤، بإسناده عن عليّ بن أبي طالبB.

٦١ـ استجلاب ارتقاء الغرف، للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي، (ت: ٩٠٢هـ): ٧٩ تحقيق نزار المنصوري.

٦٢ـ جواهر العقدين في فضل الشرفين، للسمهودي الشافعي، (ت: ٩١١هـ): ٢٣١,

٦٣ـ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، لجلال الدين السيوطي، (ت:٩١١هـ): ١/١٠٠/ ١٦٠٨، ٢٦٣١,

٦٤ـ الدُّر المنثور في التفسير المأثور، لجلال الدين السيوطي، أيضاً: ٣٤٩/٧ في ذيل تفسير آية المودّة.

٦٥ـ الصواعق المحرقة على أهل الرّفض والضلال والزندقة، لابن حجر الهيتمي، (ت: ٩٧٣هـ): ٦٥٣/٢.

وقال: هذا حديث صحيح وله طرق كثيرة عن بضع وعشرين صحابياً لا حاجة بنا إلى بسطها.

٦٦ـ كنز العمّال، للمتّقي الهندي، (ت: ٩٧٥هـ): ٨٧٠/١٧٢/١ ، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٩٨. و ٩٤٣/١٨٥/١، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٧، ٩٥٨,

٦٧ـ مرقاة المفاتيح، للعلاّمة الملاّ علي القاري، (ت: ١٠١٤هـ): ٦١٥٢/٥٣٠/١٠، ٦١٥٢, /٥٣١/١٠

٦٨ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلاّمة المناوي: ١٦٠٨/١٧٤/٢، ٢٦٣١,/١٤/٣

٦٩ـ الإتحاف بحبّ الأشراف، للشيخ الشبراوي الشافعي، (ت: ١١٧٢هـ): ٥٧,

٧٠ـ تفسير روح المعاني، للعلاّمة محمود الآلوسي، (ت: ١٢٧٠هـ): ٢٤/١٢، في ذيل تفسير آية التطهير.

٧١ـ ينابيع المودّة، للقندوزي الحنفي، (ت: ١٢٩٤هـ): ٩٥/١ـ ١٠٦/٧ـ ٦٠,

٧٢ـ تحفة الأحوذي، للحافظ المباركفوري، (ت: ١٣٥٣هـ): ١٠/٢٦٧/ ,٣٧٩٤

٧٣ـ المسند الجامع لأحاديث الكتب السّتّة: ٥/٥٠٩/٣٨٣٣، ٣٨٣٤، ٦/٤٤١/ ٤٥٩٥، ٥/٥٠٦/,٣٨٢٩

٧٤ـ الصحيح المسند من فضائل الصحابة، لمصطفى بن العدوي: ,٢٤٧

٧٥ـ صحيح الجامع الصغير وزياداته، لمحمّد ناصر الدين الألباني: ١/٤٨٢/ ,٢٤٥٨

٧٦ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمّد ناصر الدين الألباني، أيضاً: ٤/٣٥٥/ ١٧٦١.

وقال الألباني: الحديث صحيح، وإسناده صحيح، ورجاله رجال الصحيح.

أقول: إنّ هذا الاستعراض لأهم مصادر أهل السّنّة الذين أخرجوا وأوردوا حديث الثَّقَلين وأشادوا بصحّته، فهو على سبيل الاستطراد، لا على سبيل الحصر والإحصاء، ولا على سبيل الاستقراء التام، ولكن من باب الإشارة إلى المصادر المهمّة لأهل السنّة والمقبولة في الأوساط العلمية، لتحقيق قناعة كافية يقينيّة بصحّة حديث الثقلين وقطعيّة صدوره عن النّبيّ2.

أـ أهل البيتΦوالصحابة رواة حديث الثَّقَلَين

فيما يلي أسماء رواة حديث الثَّقَلَين من أهل البيتΦوالصَّحابة والصَّحابيات، وأسماء طائفة ممن روى الحديث وأخرجه عن كلّ واحد منهم:

١ـ الإمام عليّ بن أبي طالب أمير المؤمنينB: وقد أخرج حديثه جماعة من أكابر علماء أهل السُّنّة منهم:

١ـ إسحاق بن راهويه.

٢ـ أبو بكر أحمد بن عمر الشيباني.

٣ـ أبو بكر أحمد بن عمرو البزّار.

٤ـ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري.

٥ـ أبو العباس ابن عقدة الكوفي.

٦ـ أبو بكر أحمد بن عمر ابن الجعابي.

٧ـ الشيخ إبراهيم بن محمد الحمويني.

٨ـ شمس الدين السخاوي.

٩ـ جلال الدين السيوطي.

١٠ـ نور الدين السمهودي.

١١ـ علي المتقي الهندي، وآخرون غيرهم.

٢ـ الإمام الحسن بن عليّ السبطB: وقد أخرج الحديث عنه:

١ـ الشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي.

٣ـ سلمان المحمدي (الفارسي) : وقد روى الحديث عنه مسنداً

١ـ الشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزي.

٤ـ أبو ذر الغفاري: وقد أخرج حديثه جماعة منهم:

١ـ محمد بن عيسى الترمذي.

٢ـ ابن عقدة الكوفي.

٣ـ ابن كثير الدمشقي.

٤ـ شمس الدين السخاوي.

٥ـ أحمد بن محمد العاصمي.

٥ـ ابن عباس: وقد أخرج الحديث عنه:

١ـ الشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزي.

٦ـ أبو سعيد الخدري: وقد أخرج حديثه جماعة منهم:

١ـ عبد الملك العزرمي.

٢ـ سليمان بن مهران الأعمش.

٣ـ محمد بن إسحاق المدني.

٤ـ أحمد بن حنبل.

٥ـ أبو عيسى الترمذي.

٦ـ أبو جعفر الطبري.

٧ـ أبو يعلى التميمي.

٨ ـ الفخر الرازي.

٩ـ أبو القاسم البغوي.

١٠ـ ابن كثير الدمشقي.

١١ـ عبد الوهاب البخاري.

١٢ـ أبو القاسم الطبراني.

١٣ـ أبو إسحاق الثعلبي.

١٤ـ أبو نعيم الأصفهاني، وآخرون غيرهم ، وقد بلغوا ما يقرب من خمسين مخرجاً.

٧ـ **جابر بن عبد الله الأنصاري**: وقد أخرج حديثه جماعة من الحفّاظ، منهم:

١ـ الترمذي، صاحب الصحيح.

٢ـ أبو بكر ابن أبي شيبة العبسي.

٣ـ محمّد بن عليّ الحكيم الترمذي.

٤ـ النسائي، صاحب السنن.

٥ـ الخطيب البغدادي.

٦ـ أبو بكر البغوي.

٧ـ ابن الأثير الجزري.

٨ـ الخطيب التبريزي.

٩ـ محمد بن يوسف الزرندي.

١٠ـ ابن كثير الدمشقي.

١١ـ محمّد بن محمّد الحافظي البخاري.

١٢ـ شمس الدين السخاوي.

١٣ـ جلال الدين السيوطي، وآخرون غيرهم بلغوا أكثر من ثلاثين راوياً.

٨ ـ **أبو الهيثم بن التيهان**: وقد أخرج عنه الحديث جماعة، منهم:

١ـ أبو العبّاس ابن عقدة.

٢ـ شمس الدين السخاوي.

٣ـ نور الدين السمهودي.

٤ـ أحمد بن الفضل بن محمّد باكثير.

٩ـ أبو رافع مولى رسول الله2: وقد روى عنه حديث الثَّقَلَين:

١ـ ابن عقدة الكوفي.

٢ـ شمس الدين السخاوي.

٣ـ نور الدين السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

١٠ـ حذيفة بن اليمّان : روى عنه حديثه:

١ـ الشيخ سليمان القندوزي الحنفي.

١١ـ حذيفة بن أسيد الغفاري: وقد روى حديثه جماعة، منهم:

١ـ أبو عيسى الترمذي.

٢ـ الحكيم الترمذي.

٣ـ أبو القاسم الطبراني.

٤ـ أبو نعيم الأصفهاني.

٥ـ ابن عساكر.

٦ـ أبو موسى المديني.

٧ـ ابن كثير الدمشقي.

٨ ـ إبراهيم الحمويني.

٩ـ عليّ بن محمّد ابن الأثير.

١٠ـ شمس الدين السخاوي، وآخرون غيرهم بلغوا أكثر من عشرين راوياً.

١٢ـ خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين: وقد أخرج عنه الحديث جماعة، منهم:

١ـ أبو العباس ابن عقدة الكوفي.

٢ـ شمس الدين السخاوي.

٣ـ نور الدين السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

١٣ـ زيد بن ثابت : وقد روى عنه حديثه جماعة، منهم:

١ـ محمد بن إسحاق.

٢ـ أحمد بن حنبل.

٣ـ عبد بن حميد الكشي.

٤ـ أحمد بن عمرو الشيباني.

٥ـ عبد الله بن أحمد بن حنبل.

٦ـ أبو جعفر الطبري.

٧ـ أبو القاسم الطبراني.

٨ـ الكنجي الشافعي.

٩ـ الهيثمي.

١٠ـ المناوي.

١١ ـ السيوطي.

١٢ـ السخاوي، وآخرون غيرهم.

١٤ـ أبو هريرة: وقد روى عنه حديثه جماعة، منهم:

١ـ أبو بكر البزّار.

٢ـ شمس الدين السخاوي.

٣ـ السيوطي.

٤ـ ابن باكثير.

٥ـ السمهودي.

٦ـ محمود بن محمّد الشيخاني القادري.

١٥ــ عبد الله بن حنطب: وقد أخرج عنه حديثه جماعة، منهم:

١ـ الطبراني.

٢ـ ابن الأثير.

٣ـ جلال الدين السيوطي.

١٦ــ جبير بن مطعم : وقد أخرج عنه حديثه جماعة، منهم:

١ـ أبو نعيم الأصبهاني.

٢ـ السيد علي الهمداني.

٣ـ الشيخ سليمان القندوزي.

١٧ــ البراء بن عازب: أخرج حديثه:

١ـ أبو نعيم الأصبهاني.

١٨ــ أنس بن مالك: أخرج عنه حديثه:

١ـ أبو نعيم الأصبهاني.

١٩ــ طلحة بن عبد الله التميمي: أورد حديثه:

١ـ الشيخ سليمان القندوزي.

٢٠ــ عبد الرحمن بن عوف: أورد حديثه:

١ـ الشيخ سليمان القندوزي.

٢١ـ سعد بن أبي وقّاص: أورد حديثه:

١ـ الشيخ سليمان القندوزي.

٢٢ـ عمرو بن العاص: ذكر روايته:

١ـ الموفق بن أحمد الخوارزمي.

٢٣ـ سهل بن سعد الأنصاري: أخرج عنه حديثه جماعة، منهم:

١ـ ابن عقدة الكوفي.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٢٤ـ عدي بن حاتم: وقد روى عنه حديثه:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٢٥ـ عقبة بن عامر: روى عنه حديثه:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٢٦ـ أبو أيوب الأنصاري: روى عنه حديثه:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٢٧ـ أبو شريح الخزاعي: روى عنه حديثه:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٢٨ـ أبو قدامة الأنصاري: روى عنه حديثه:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٢٩ـ أبو ليلى الأنصاري: روى عنه حديثه:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٣٠ـ ضميرة الأسلمي: روى عنه حديثه:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٣١ـ عامر بن ليلى بن ضمرة: روى عنه حديثه جماعة، منهم:

١ـ ابن عقدة الكوفي.

٢ـ أبو موسى المديني.

٣ـ أبو الفتح العجلي.

٤ـ علي بن محمد ابن الأثير.

٥ـ ابن حجر.

٦ـ السخاوي.

٧ـ ابن باكثير.

٣٢ـ سيدتنا فاطمة الزهراءI: وقد أورد روايتها:

١ـ الشيخ سليمان القندوزي.

٣٣ـ أمّ المؤمنين أمّ سلمة: وقد أورد روايتها جماعة، منهم:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ الدارقطني.

٣ـ السخاوي.

٤ـ السمهودي.

٥ـ ابن باكثير.

٦ـ القادري.

٣٤ـ أمّ المؤمنين أمّ هاني أخت أمير المؤمنينB: وقد أورد روايتها جماعة، منهم:

١ـ ابن باكثير.

٢ـ السمهودي.

٣ـ ابن عقدة.

٤ـ السخاوي[٢٧].

٣٥ـ عمر بن الخطاب: رواه عنه:

١ـ عيسى بن عبد الله بن مالك[٢٨].

٣٦ـ أبو الطفيل عامر بن واثلة[٢٩].

٣٧ـ زيد بن أرقم: وقد أخرج حديثه الكثير الكثير، منهم:

١ـ مسلم بن الحجاج القشيري النيشابوري، صاحب الصحيح.

٢ـ أحمد بن حنبل.

٣ـ الحافظ الطبراني.

٤ـ أبو عيسى الترمذي صاحب الصحيح.

---

(٢٧) انظر: مسند أحمد بن حنبل: الأحاديث تحت الأرقام، (١١١٠٤)، (١١١٣١)، (١٩٢٦٥)، (١٩٣١٣)، (٢١٥٧٨)، (٢١٦٥٤)، النسخة المحققة، والسنة، لأبن أبي عاصم: الأحاديث تحت الأرقام، (١٥٩٥ـ١٥٩٩)، (١٦٠٢)، مسند أبي يعلى الموصلي: الأحاديث تحت الأرقام، (١٠١٧)، (١٠٢٣)، (١١٣٥)، المعجم الكبير للطبراني: الأحاديث تحت الأرقام، (٢٦٧٨ـ٢٦٨١)، (٢٦٨٣)، (٣٠٥٢)، (٤٩٧١)، (٥٠٢٥)، (٥٠٢٦)، (٥٠٢٨)، (٥٠٤٠)، مصابيح السُّنّة، للبغوي: ح(٤٨٠٠)، (٤٨١٥)، (٤٨١٦)، مشكاة المصابيح، للتبريزي: ح(٦١٤٠)، (٦١٥٢)، (٦١٥٣)، استجلاب ارتقاء الغرف، للحافظ السخاوي: ٣٣٦/١ـ٣٦٧، جواهر العقدين للسمهودي: ٢٣١ـ٢٤٠، وأما من مصادر الشيعة فلاحظ، إحقاق الحق، للتستري: ٣٠٩/٩ـ٣٧٥، عقبات الأنوار، للسيد حامد الموسوي: ١ـ٢/ ٩ـ الخ، نفحات الأزهار: ٢٢٦/٢ـ٢٣٦، جامع أحاديث الشيعة، للبروجردي: ٤٥/١-١٣٢.

(٢٨) كفاية الأثر، للرازي القمي: ٩١ـ٩٢.

(٢٩) كنز العمال: ١٠٤/١٣/٣٦٣٤٠.

٥ـ ابن الأثير الجزري.

٦ـ أبو بكر أحمد بن عمرو المشتهر (ابن أبي عاصم).

٧ـ الدارمي صاحب السنن.

٨ ـ الحافظ الحسين بن مسعود البغوي.

٩ـ الحافظ ابن عساكر الشافعي.

١٠ـ الحافظ عليّ بن أبي بكر الهيثمي.

١١ـ المتقي الهندي صاحب كنز العمال، وآخرون كثير غيرهم.

ب ـ رواة حديث الثّقلين من التابعين

وأمّا رواته من التابعين فكثيرون، وذلك من خلال مراجعتنا لرواياتهم في الصحاح والمسانيد والجوامع الحديثية، ولكي تقف على معرفة أسمائهم، أشير إلى بعضهم:

١ـ الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين B.

٢ـ الأصبغ بن نباتة.

٣ـ حبيب بن أبي ثابت.

٤ـ الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب.

٥ـ حصين بن سبرة.

٦ـ الحارث الهمداني.

٧ـ حنش بن المعتمر.

٨ـ عامر بن واثلة أبو الطفيل، وعداده في الصحابة.

٩ـ عبد الرحمن بن أبي سعيد.

١٠ـ عبد الله بن أبي رافع.

١١ـ عطية بن سعيد العوفي.

١٢ـ عليّ بن ربيعة.

١٣ـ عمر بن عليّ بن أبي طالب.

١٤ـ عمرو بن مسلم.

١٥ـ فاطمة بنت عليّ بن أبي طالب.

١٦ـ القاسم بن حسّان.

١٧ـ مسلم بن صحيح (أبو الضحى).

١٨ـ المطلب بن عبد الله بن حنطب.

١٩ـ يحيى بن جعدة.

وهكذا فقد أُخرج هذا الحديث في الصحاح والمسانيد والسنن والمجامع الحديثية ـ كما وقفت عليه ـ وقلّ ما يخلو من رواية هذا الحديث مسند أو جامع حديثي، أو كتاب في الفضائل، لأهل السّنّة، وقد روي هذا الحديث من بعد ما صدح به رسول الله2من قبل الصَّحابة والصَّحابيات، وقد حفظوه في صدورهم، ولو بعد مرور عشرات السنين، فهذا زيد بن أرقم، حينما يسأل عن حديثٍ سمعه من رسول الله2، فيعتذر لكبر سنّه، وقِدَم عهده ونسيانه، لكنّه بنفس الوقت لا يروي لهم سوى حديث الثّقلين، مما يدلّ على تكرّر روايته عنده، وعند غيره، بحيث بقي محفوراً في ذاكرته ولم يلفّه النسيان، على رغم كبر سنّه، وبُعد عهده![(٣٠)]

ولا زال هذا الحديث الشريف يُروى في صحف المحدِّثين عن صحابي واحد، أو أكثر، وربَّما روي في واحد منها عن أكثر من عشرين صحابياً، إمّا مجملاً كما في الصواعق المحرقة لابن حجر، وإمّا مسنداً مفصّلاً، كما في كتب السخاوي، والسيوطي، والسمهودي، وغيرهم.

---

(٣٠) نقل هذه القصة أحمد بن حنبل في رواية زيد بن أرقم، كما جاء في المسند: ١٩٢٦٥/١٠/٣٢ ومسلم، في صحيحه: ١٨٧٣/٤/ ٢٤٠٨.

وهكذا قد تَبيّن لك أنّ عدد الصحابة الذين رووا حديث الثَّقَلَين عن النّبيّ2تحقيقاً سبعة وثلاثون صحابياً وصحابيّة وأمّا مَن رواه من بعد الصحابة والتابعين، من أعلام الأمّة، وحفّاظ الحديث، ومشاهير الأئمّة عبر القرون، فقد بلغوا من القرن الثاني الهجري إلى القرن الرابع عشر ما يقرب من ثلاثمائة عالم من كبار علماء أهل السُنَّة في مختلف العلوم والفنون بأسانيد متعدّدة وطرق كثيرة.

>كما قد رواه الإمامية في كتبهم بأسانيدهم المتكرِّرة عن أئمّة أهل البيتΦ: الباقر، والصادق، والكاظم، والرضا، عن آبائهم عن رسول الله2، وبالأسانيد الأخر عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبB، وعمر، وأُبيّ، وجابر، وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، وحذيفة بن أسيد، وأبي هريرة، وغيرهم عن رسول الله2[٣١].

---

(٣١) راجع: الكافي، للشيخ الكليني: ٣/٢٩٤/١، ٤١٥/٢، ٦/٤٢٢/٣، وكمال الدين، للشيخ الصدوق: ٢٢٥ـ٢٣٠ ح(٤٢ـ٦٢)، وعيون أخبار الرضا: ٢٥/٦٠/١، ١/٢٢٩/١، ٢٥/٦٠/٢، وتحف العقول، للشيخ الحرّاني: ٤٥٨، والأمالي، للشيخ الطوسي: ١٦٢، وكشف الغمة، للأربلي: ١٠٢/١ـ١١٣، وبحار الأنوار: ٢٣/٤٧٤/٢٢، ٢٥/٤٧٥ـ٢٧.

-٦-

تواتر الحديث وتصريحات علماء الجمهور

لقد نقل حديث الثقلين جماعة من كبار الحفّاظ وأئمة الحديث، معتمدين عليه، مصرِّحين بصحّته وموثّقين رجاله، أشير إلى بعض هؤلاء الأكابر:

١ـ **الإمام مسلم في صحيحه**: إنَّ الحديث قد أخرجه مسلم في صحيحه بطرق متعددة، ومن المعلوم أنَّ الحديث لو أُخرج في الصحيح ولو من طريق واحد، فهو يدلّ على صحته عند مسلم، فكيف لو كان الحديث قد أُخرج بطرق متعدّدة؟ بل قد حرص مسلم في صحيحه بوضع ما أجمعوا عليه، كما جاء في تصريحه عن صحيحه[٣٢].

٢ـ **محمد بن إسحاق بن يسار، (ت: ١٥١هـ)**: فقد روى الأزهري حديث الثّقلين بالإسناد والنص التاليين:

›روى شريك، عن الرُكين، عن القاسم بن حسّان، عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله2: ›**إنّي تارك فيكم الثّقلين خلفي: كتاب الله وعترتي، فإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليّ الحوض**‹، قال محمد بن إسحاق: وهذا حديث حسن صحيح‹[٣٣].

---

(٣٢) صحيح مسلم: ٣٠٤/١، ذيل حديث (٦٣) من كتاب الصلاة، باب التشهد، وذلك عندما سأله أبو بكر ابن أخت أبي النظر عن حديث أبي هريرة في هذا الباب فأجاب قائلاً:

›هو عندي صحيح، فقال: لِمَ لم تضعه هاهنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، **إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه**‹

(٣٣) معجم تهذيب اللّغة: ٢٣١٨/٣.

٣ـ الحافظ الكنجي الشافعي في كفاية الطالب: فقد أخرج الحديث بطرق عن مسلم وعقد لذلك باباً، وقال في بداية الباب في بيان صحّة خطبته2بماء يدعى خماً[٣٤].

٤ـ الحاكم النيسابوري: قال ما نصّه: >هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله<[٣٥].

٥ـ شمس الدين الذهبي: فقد وافق الحاكم >في التلخيص< وقال: الحديث صحيح على شرط البخاري ومسلم[٣٦].

٦ـ السمهودي: وقد عقد لذلك باباً، ورواه عن أكثر من عشرين صحابياً، واستنكر على ابن الجوزي في >العلل المتناهية< بتضعيفه للحديث.

فقال ما نصّه: >كأنّه لم يستحضره حينئذٍ إلاّ من تلك الطرق الواهية، ولم يذكر بقيّة طرقه<[٣٧]، كما أنّه حذّر من الاغترار بقول ابن الجوزي، بلحاظ أنّ في ذلك مهلكة في الدّارين.

٧ـ أبو جعفر الطحاوي: بعد أن أخرج الحديث عن أبي حيّان، قال ما نصّه: >وطلبنا من روى عن يزيد بن حيّان سوى أبي حيّان التميمي، ليكون قد حدّث عنه سوى أبي حيّان مَن هو كأبي حيّان في العدل، فيكون قد حدّث عنه عدلان، فوجدنا الأعمش قد روى عنه، وحدّثنا أبو نعيم فذكر بإسناده مثله<[٣٨] . انتهى.

---

(٣٤) كفاية الطالب: ٥٠.

(٣٥) المستدرك على الصحيحين: ٤٧٦٩/٣٥٩/٣ ، طبعة: دار الفكر.

(٣٦) ذيل المصدر السابق.

(٣٧) جواهر العقدين: ٢٣٢.

(٣٨) مشكل الآثار: ٣٦٩/٤، كما أنّك قد عرفت ما ذكره في ذيل روايته للحديث، فلعن مَن أخرج أهل البيتΦمن هذه الآثار، وقد مرّ تحت رقم (١٧)، فلاحظ.

٨ ـ **ابن كثير**: قال ما نصّه: «قال شيخنا أبو عبد الله الذّهبي: هذا حديث صحيح»[٣٩].

٩ـ **ابن حجر الهيتمي**: بعد أن أورد حديث الثَّقَلَين، أخذ بالاستنكار على ما ذهب إليه ابن الجوزي، فقال ما نصّه: «ولم يصب ابن الجوزي في إيراده في «العلل المتناهية»، كيف وفي صحيح مسلم، وغيره في خطبته2قرب (رابغ) مرجعه من حجة الوداع قبل وفاته بنحو شهر؟»[٤٠].

وأضاف ابن حجر قائلاً: «ولهذا الحديث طرق كثيرة عن بضعٍ وعشرين صحابياً لا حاجة بنا إلى بسطها»[٤١].

١٠ـ **إسحاق بن راهويه، (ت: ٢٣٨هـ)**: فقد أخرج في «مسنده» من طريق كثير بن يزيد، عن محمد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب، عن أبيه، عن جدّه عليّ.

فقال السمهودي: «وهو سند جيد»[٤٢].

١١ــ **الحافظ أبو بكر أحمد بن موسى «ابن مردويه»**: فقد أخرج حديث الثقلين من تسعة وثمانين طريقاً، كما أنّه قد أخرج من مائة وثلاثين طريقاً: إنّ العترة عليّ وفاطمة والحسنان[٤٣].

١٢ــ **الإمام أحمد بن حنبل**: فقد أخرج الحديث بطرق متعدّدة، وقال المحقق: «بهذه الطرق الكثيرة يزيد الحديث قوّة وصحّة»[٤٤].

---

(٣٩) البداية والنهاية: ١٩٩/٥.

(٤٠) الصواعق المحرقة: ٦٥٣/٢.

(٤١) المصدر السابق.

(٤٢) جواهر العقدين: ٢٣٨.

(٤٣) انظر مناقب عليّ بن أبي طالب، لابن مردويه: ٢٢٨.

(٤٤) فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل: ١٧٠/١/ ١٧١ تحقيق وصيّ الله محمد عباس ـ مكّة المكرّمة.

١٣ـ العلاّمة المناوي: جزم بوثوق رجال حديث الثَّقلين، إذْ نقل عن الهيثمي توثيق رجاله، وأشاد بإسناد أبي يعلى، والحافظ عبد العزيز بن الأخضر، ثُمّ أضاف قائلاً: «ووهم من زعم وضعه كإبن الجوزي»[١] وزاد على ذلك بقوله:

«وقد قال السمهودي: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة»[٢]، انتهى. انتهى.

١٤ـ العلاّمة محمود الآلوسي: فقد ذكر حديث الثَّقَلَين في ذيل تفسير «آية التطهير» وقال ما نصّه: «ما صحّ عن رسول الله2أنّه قال...»[٣] وأخذ بذكر الحديث. الحديث.

١٥ـ الشيخ محمّد ناصر الدين الألباني: قال ما نصّه: «إنّ حديث الثَّقلَين صحيح وله شاهد من حديث «زيد بن أرقم» ، وإسناده صحيح، ورجاله رجال الصحيح»[٤]، وكذا أورد الكلام ذاته في مصدر آخر[٥].

وفي الختام: قد ظهر لك صحّة حديث الثَّقَلَين عند الفريقين، فصدوره عن النّبيّ2قطعي ولا خلاف فيه. نعم قد استفاضت رواياته إلى درجة كاد أن يكون متواتراً، بل هو متواتر فعلاً، ومن أقوى أنواع التواتر إذا لوحظ مجموع رواته من الشيعة والسُّنّة في مختلف الطبقات. وأمّا مسألة اختلاف بعض الرواة في زيادة النقل ونقصانه، أو نقله بالمعنى، فهذا ما تقتضيه طبيعة تعدّد الواقعة التي صدر فيها وكثرة الرواة، وبالنتيجة فإنّ موضع الالتقاء بين الرواة متواتر قطعاً. إذْ قد

---

(١) فيض القدير: ١٥/٣.

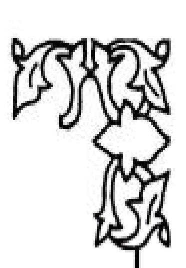
(٢) فيض القدير: ١٥/٣.

(٣) روح المعاني: ٢٤/١٢.

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٣٥٦/٤.

(٥) الفتح الكبير في صحيح الجامع الصغير وزياداته : ٢٤٥٨/٤٨٢/١.

تكرّر ذكره على لسان النّبيّ2في مناسبات مختلفة، وظروف وشرائط خاصّة، دلالة على أهميّته، وعظم مضامينه، وقيمة مكانته في حفظ كيان الأمّة الإسلامية من الضياع، وصونها عن الانحراف والضلال، وضماناً لها عن التمزّق والاضمحلال. ولذا ينبغي الاعتناء بهذا الحديث الشريف ودراسته بإمعان، سنداً ودلالة ومضموناً، وقد تمّت دراسة بعض أسناده، حان الوقت لدراسة دلالاته، فلاحظ.



الفصل الثاني
دلالات حديث الثقلين

.شمولية الخطاب النّبويّ

.الوصيّة ومسؤولية المستقبل

. التحقيق في معنى الثَّقَلَين وعظم شأنهما

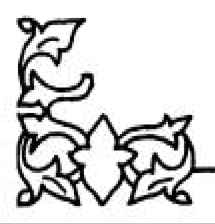
.عصمة أهل البيت F اقتضاء الاقتران

. اتّباع الثَّقَلَين ضمان الهداية

.مرجعيّة الثَّقَلَين واختبار الأمّة

. ((العترة)) في ضوء حديث الثَّقَلَين

.معيّة الثَّقَلَين وضرورة البقاء



دلالات حديث الثّقلين

بعد أنْ وقفت على الطرق المتعدّدة لحديث الثَّقلَين، وكثرة ما رواه الصَّحابة عن رسول الله2، وما أخرجه المحقّقون وأكابر علماء الجمهور، وأشادوا بصحّة إسناده قديماً وحديثاً، حان الوقت لفهم دلالات الحديث، وما يتضمّنه من معانٍ ساميةٍ وخطيرةٍ، إذْ الحديث صدر في ظروف مختلفة، بل ومواقف غاية في الأهميّة، حيث إنَّ الرَّحم الذي تولّد فيه النَّصّ لم يكن عاديّاً، بل كان في غاية الشدّة، والحساسيّة، ويعتبر آخر وصية لرسول الله2بحقٍّ هذه الأمّة المرحومة، فيا ترى حينما يخبر النّبيّ2بكونه ›يوشك أنْ يدعى فيجيب‹، فكيف تكون حينئذ وصيته، من حيث الأهمّية، والخطورة، ومن حيثيّات أخرى؟ كما أنّه هو الرؤوف بالمؤمنين، والحريص على أمّته من التمزّق والتصدّع وتفرّق الكلمة، فلابد أنْ تكون وصيّته جامعة مانعة، تجمع شتات الأمّة، وتمنعهم من الوقوع في المهلكة، وتصونهم عن الضلال والانحراف.

إذنْ لابدّ أنْ يحدّث الأمّة بوصّيته تكراراً، كي تستوعب الأمّة مضمون الوصية وتتعامل معها بجدّية فائقة، وهذا ما قام به عليه الصلاة والسلام، فقد استوعب الظروف المختلفة، مستثمراً تجمّع المسلمين واجتماعهم، من أجل أنْ يحفر في ذاكرة الأمّة هذه الوصية، مهما طال الزمن، ومهما حاول المغرضون من تعكير الأجواء الصافية، وإثارة الشغب، والصخب في صفوف الأمّة، فقد حفظ الصحابة الحديث، ونقلوه صدراً عن صدر، رغم الأوامر الصارمة في منع الحديث، من هنا نجد أنّ الصحابي (زيد بن أرقم) على رغم كبر سنّه وهرمه، وبعد عشرات

السنين، حينما يقصدوه ليحدِّثهم عن رسول الله2، فلا يتذّكر سوى هذا الحديث، ممّا يكشف عن شدّة تأكيد رسول الله2لهذا الحديث وتكراره له، ولذا ورد بمفردات جذّابة وألفاظ مميّزة، ولو بمضمون متّحد تقريباً.

إذنْ فالوصية النبويّة لابدّ من حفظها والاهتمام بها والالتزام بها، ومراعاتها، وهذا هو الوفاء الصادق من الأمّة اتّجاه نبيّها حينئذٍ، بل هو الواجب الذي لا يمكنها التخلّف عنه، لأنّ ما دونه سوى الضلال، والانحراف، والخسران، والضياع.

فتعال يا أخي لنستنطق الحديث برواياته المختلفة، ونستخرج الدّرر المكنونة فيه، وما ينبعث منها من الأنوار المتلألئة، لتنير لنا الطريق بل تملأه ضياءً ونوراً لنسير فيه بخطىً مطمئنّة، محسوبة العواقب، مريحة للضمير، متطابقة مع الوجدان، منسجمة مع الفطرة السليمة. فإليك ما يمكن استنباطه من دلالات حسب ظواهر ألفاظه المعمّقة، مشفوعة برؤى العلماء والمحقّقين وأقوالهم.

الدلالة الأولى: شمولية الخطاب النبوي

قوله2: >**أمّا بعد: أَلاَ أَيُّها النَّاس**<[١].

من خلال هذا الخطاب العام لكلِّ الناس على اختلاف أصنافهم وفئاتهم وقوميّاتهم، نفهم أنّ وصيته هذه، هي وصفة إنسانيّة ناجعة للأمم فضلاً عن أمّته، إذْ لم يخاطبهم بما يتمّعون من صفات إيمانية أو إسلامية فحسب، ليخرّج الآخرين، كلا، بل كان خطابه شاملاً لجميع بني الإنسان بما هم عليه من اتّحاد الخلقة والإنسانية، وهذا الخطاب له دلالاته الوجدانية المعمّقة، إذْ الإسلام لا

---

(١) حسبما أخرجه مسلم، في صحيحه: ١٨٧٣/٤.

يبخل بعطائه ولا زواخر بياناته عن أحد، بل على العكس تماماً، فهذا نبيّ الإسلام وما يتمتّع به من رحمة إنسانية تستوعب العالم أجمع، قال تعالى: <**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلعَالَمِينَ**>[٢]، يريد أنْ يقدّم آخر ما يوصي به، بما تنتفع به الأمم جميعاً، فقد أراد أنْ يخاطب النّاس للانخراط في سلك الإيمان دون حاجة إلى مزيد تأمّل أو تفكير، وإنّما أراد أنْ يخاطب الضمائر قبل العقول، والوجدان قبل الفكر. بلحاظ كونه خاتم الأنبياء والمرسلين، فهو مأمور بتبليغ الرسالة إلى كافّة النّاس، قال تعالى: <**قُلْ يَا أَيّهَا النّاسُ إِنّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً**>[٣].

فعلى هذا لا غرابة أنْ يكون خطابه لكلِّ النّاس، لا لفئة دون أخرى، ولا لقوميّة دون أخرى، إذْ ما يطرحه يمثّل عمق ما يوحِّد المجتمعات الإنسانية كافّة، فضلاً عن المؤمنين برسالته، ومن الجدير بالذّكر أنّ الخطابات القرآنية جرت على استعمال هذا المصطلح ـ يا أيّها النّاس ـ في مكّة، والمصطلح الآخر ـ يا أيها الذين آمنوا ـ في المدينة، كما حكي عن علقمة، والحسن، وابن عباس[٤]، ولكنّ النّبيّ2أراد أنْ يلفت الأنظار إلى أهميّة ما يوصي به وخطورته، ونفعه للأمم جميعاً، فضلاً عن أمّته الإسلاميّة، فخاطبهم جميعاً بهذا الخطاب الشمولي.

الفخر الرازي والجواب المثير

لعلّ مَن يتبادر إلى ذهنه السؤال التالي: هل أنّ قوله <**يا أيّها النّاس**> يخصّ المشافَهين فقط، أم يعمّ غيرهم أيضاً؟

---

(٢) الأنبياء: ١٠٧.

(٣) الأعراف: ١٥٨.

(٤) انظر تفسير الفخر الرازي: ٩١/١.

الجواب: لعلّ الكثيرين يجيبون بالثاني، دون أدنى تأمّل، وذلك لكون النّبيّ2هو خاتم الأنبياء، وقد ختمت الشرائع السماوية بدينه، فلابدّ أنْ يكون بيانه للبشرية كافّة، وعليه فلا يصح تخصيص الخطاب بالمشافَهين فقط، وهكذا أفاد الألباني أيضاً فقال: إنّ هذا الخطاب يعمّ المشافهين به وغيرهم[٥].

هذا الجواب لا غبار عليه، وهو واضح كما قلنا، ولكن انظر إلى الفذلكة الفلسفية التي ستلاحظها من خلال ما أجاب به الفخر الرازي، بما هو نظيره في الخطابات القرآنية، فقال ما نصّه:

‹الأقرب أنّه لا يتناولهم، لأنّ قوله: <**يا أيّها الناس**> خطاب مشافَهة، وخطاب المشافهة مع المعدوم لا يجوز، وأيضاً فالذين سيوجدون بعد ذلك ما كانوا موجودين في تلك الحالة، وما لا يكون موجوداً لا يكون إنساناً، وما لا يكون إنساناً لا يدخل تحت قوله: <**يا أيّها الناس**>[٦]!!›

ثُمّ يستدرك قائلاً:

‹لو لم يوجد دليل منفصل لكان الأمر كذلك، إلاّ إنّا عرفنا بالتواتر من دين محمّد2أنّ تلك الخطابات ثابتة في حقّ من سيوجد بعد ذلك إلى قيام الساعة، فلهذه الدلالة المنفصلة حكمنا بالعموم›[٧]، انتهى.

أقول: على كلا الرأيين تبقى النتيجة واحدة، وهو شمول الإنسانية أجمع بالخطابات القرآنية، والنبويّة حينما يكون مدخول النداء (الناس)، فلا فرق في النتيجة حينئذٍ بين أن يكون العموم مدلولاً للكلام بالدلالة المطابقية أو من خلال

---

(٥) انظر صحيح الأحاديث القدسية، للألباني: ٩٢.

(٦) تفسير الفخر الرازي: ٩٣/١.

(٧) المصدر السابق.

ضمّ قرينة خارجية، كما قال الفخر الرازي.

الدلالة الثانية: الوصية ومسؤولية المستقبل

قوله2: >**فإنّما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأُجيب**< من خلال هذا المقطع من الحديث الشريف أراد النّبيّ2الإشارة إلى ما يلي:

أولاً: التأكيد على عملية إعداد النفوس والقلوب لمواجهة الفاجعة الكبرى برحلته وانقطاع الوحي عن الأرض، فما هو موقفهم عندئذ؟

وما الذي عليهم أن يصنعوه؟

وما هو الواجب الذي ينبغي إتّباعه؟

فهل أنّ الرسالة المحمدية ستنتهي بانتقال روحه إلى بارئها؟

كلا، وهذا ما يعلمونه. ولكن قد يتصور البعض أنّ النّبيّ2قد يرفع إلى السماء، أو أنّه يغيب ليعود مرة أخرى، أو...، لكنّه واجههم بهذه الحقيقة وجهاً لوجه ـ صحيح أنّه قد صدمهم بها ـ كي يستعدّوا لاستقبالها بجدارة بالغة، ويتحمّلوا مسؤولية المستقبل باتّباع ما يوصي به بحذافيره، دون أن يتكلّفوا في تخيّل ما هو خلاف الواقع والحقيقة، كما حدث لدى بعض الأمم السابقة، أو ما حدث في معركة أُحد، وقد أشار القرآن إليه بقوله:

<**وَمَا مُحمّدٌ إلاّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ**>[٨] لقد أراد أنْ ينبّه بأنّ الإسلام ليس هو دين عبادة الشخصية، وإنّما الارتباط يتم بالرسالة ذاتها، فهي أصل، والقيادات والرسل حَمَلَتها، إذْ أنّ ارتباط الدين بشخصٍ معين، معناه توقّف كلّ الفعاليات وكلّ

---

(٨) آل عمران: ١٤٤.

تقدّم بفقدانه وغيابه عن أُمّته.

وهذا النوع من الارتباط هو من علامات النقص في الرشد الاجتماعي، فلذا كان تركيزه وإصراره على مكافحة تقديس الفرد وعبادة الشخصية، وهو دليل آخر من أدلّة صدقه وإخلاصه لدينه وأُمته، لأنّ هذا المرض الاجتماعي يعطّل حركة الدين واستمراره وفعّاليته، وربّما يوقع البعض في الاضطراب العقائدي والارتجاج الديني، واللاإستقامة في الإيمان، ومن خلال هذه المنطلقات أراد إزالة الشبهة من أذهانهم ـ لو كانت موجودة ـ وبذا يعدّ نفوسهم لما يستقبلهم من أمور، ويتحمّلوا مسؤوليته بجدارة من خلال التزام منهج وصيّته بحذافيرها.

ثانياً: إنّ هذا البيان الصادر منه2في مثل تلك الظروف، وبهذه المواصفات يعدّ غاية في الأهميّة، لكونه يمثّل وصيّة نبويّة، تتضمن المنهج الأقتدائي في المجالين السياسي والتشريعي، فلابدّ للأمّة من الالتزام بتلك الوصية الخطيرة والاستنارة بها في ظلمات الدنيا الحالكة، بل والابتعاد عن كلّ ما يغايرها، ليتحقق بذلك الوفاء لرسول الله2وبالتالي تحقيق طاعة الله عزّ وجلّ.

لذا ينبغي علينا أن نضع هذه الوصية النبويّة نصب أعيننا، لنلتفت إليها دائماً ونراقب أنفسنا من خلال الالتزام بها، دون أن نغفل عنها.

الدلالة الثالثة: استخلاف الثَّقَلَين

قوله2: >**إنّي تارك فيكم الثَّقَلَين كتاب الله وعترتي أهل بيتي**<[(٩)] إنّ هذا المقطع من وصيّة النّبيّ الأكرم2يدلّ بشكل واضح على اقتصار الاستخلاف بعد رسول الله2بالثَّقَلَين وانحصاره فيهما، فهما يمثلان المرجع السياسي والعلمي للأمّة

(٩) المعجم الكبير، للطبراني: ٣/٦٥/٢٦٧٨، انظر الأحاديث تحت الأرقام: ٢٦٨٠،٢٦٧٩، ٢٦٨١، ٢٦٨٣، ٣٠٥٢، ٤٩٧١، ٥٠٢٥، ٥٠٢٦، ٥٠٢٨، ٥٠٤٠.

دون سواهما، والدليل على ما نقول ما يلي:

إنّ النبيّ2لم يُبيّن للأمّة في خطابه سواهما، بحيث تستند إليه وتهتدي به، في المجالات كافة لضمان استمرارها في هدايتها وصلاحها في ضوء الشريعة الإسلامية.

ومن هنا نفهم أنّه لو كان هناك ما يمكن أنْ يحقّق للأمّة الهدى والصلاح وبقائها على ما هي عليه من الهداية والإيمان من بعده، لكان الواجب على رسول الله2شرعاً وعقلاً أنْ ينبّه عليه، ولا يجعل أمّته في حالة من التشكيك والحَيْرة والتردّد، ولمّا لم يبيّنه، فيلزم أنْ لا يكون ضمن مراده، لكونه في مقام البيان من هذه الجهة.

فما دام هو في مقام البيان ـ حسب مقدمات الحكمة الأصولية ـ فلابدّ أنْ يذكره مفصّلاً لو كان مقصوداً له، ولمّا لم يبيّنه فهو لا يريده جدّاً وحقيقة، وما بيّنه فهو تمام مراده.

وعليه فإنّ هذا المقطع من حديثه الشريف يفيد بكون ما تركه النّبيّ2لأمّته هو الثّقلين فحسب، وخصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار ما سبقه من قوله «**يوشك أن أدعى فأجيب**» بمعنى أنّ لسان حال الصحابة عندئذٍ: فَمَن الذي تتركه من بعدك يا رسول الله2؟

فيجيبهم: «**إنّي تارك فيكم الثَّقَلَين**»، فتأمّل جيّداً.

وإلى هذا المعنى أشار الطيبي ما نصّه: «إشارة إلى أنّهما بمنزلة التوأمين الخلفين عن رسول الله2، وأنّه يوصي الأمة بحسن المخالفة معهما وإيثار حقهما»[١٠].

كما أنّ الملاّ علي القاري بيّن معنىً جميلاً: فقال ما نصّه: «فمن أقام بالوصية وشكر تلك الصنيعة بحسن الخلافة فيهما لن يفترقا، فلا يفارقانه في مواطن

(١٠) الكاشف عن حقائق السنن، للطيبي: ١٢/٣٩٠٩/٦١٥٣.

القيامة ومشاهدها حتى يرد الحوض»[١١].

إثارة فلسفية

لعلّ قائلاً يقول: لقد ثبت في الفلسفة «إنّ إثبات الشيء لا ينفي ما عداه» فعليه أنّ النّبيّ2حينما لم يذكر غير الثَّقَلَين، ليس مقصوده أنّه لا يصح التمسّك به، وأنّه لا يريده، وإلاّ فما نقول في سنّته المطهّرة؟

الجواب من وجوه:

الوجه الأول: إنّ مقدّمات الحكمة تقتضي أن يبيّن النّبيّ2تمام مراده ببيانه، ما دام هو في مقام البيان، فما لم يبيّنه ولم يقله فهو لا يريده جدّاً وحقيقة، وإلاّ لزم نسبة عدم الحكمة إليه، وحاشاه من ذلك، وهذا فضلاً عن كونه قد ثبت في الأصول وأقيمت البراهين عليه، فهو وجداني أيضاً.

الوجه الثاني: إنّ تكرار النّبيّ2لمضمون هذا الحديث الشريف في مواطن متعددة ومهمّة ـ كما وقفت عليه ـ ولم يعبّر إلاّ بتعبير (الثَّقَلَين) غالباً. ولم يذكر غيرهما، كلّ ذلك يؤكّد أنّهما المرادان له دون سواهما في مجال الهداية والتشريع والزعامة، كما أنّه قد ورد في بعض النصوص: «**إنّي مخلّف فيكم**» فيكون المعنى أوضح عندئذٍ.

الوجه الثالث: إنّ ذيل الحديث الشريف «**ما إنْ تمسّكتم بهما لن تضلوا أبداً**» بعضه ما قلناه، من أنّه لا يوجد غيرهما ما يجوز التمسّك به، لتحقيق الرشاد والهدى واستمرار الصلاح لهذه الأمّة حاضراً ومستقبلاً، فهذا التخصيص بكون الإنقاذ من الضلالة متحقّق بهما دون غيرهما، دلّ على اعتبارهما في مجالي

---

(١١) مرقاة المفاتيح: ٥٣٢/١٠.

التمسّك والاعتصام، ولا يصحّ اعتبار غيرهما ـ في عملية الصلاح والهداية والتشريع ـ بنفس المستوى.

الوجه الرابع: أمّا السُّنَّة المطهّرة فهي مقصودة له قطعاً، وإنّما هي متضمّنة في الثقل الآخر وغير منفصلة عنه، ولذا أشار إليهم ولم يشر إلى غيرهم؛ لأنّ أهل البيتΦهم أدرى بالسُّنّة من غيرهم.

إذْ أنّ أهل مكة أدرى بشعابها، وأنّ أهل الدار أدرى بما فيها. وقد بسطنا الكلام فيه[1]. وإلى هذا المعنى أشار الطيبي بقوله: >إنّ أهل البيت غالباً أعرف بصاحب البيت وأحواله، فالمراد بهم أهل العلم منهم المطلعون على سيرته، والواقفون على طريقته، العارفون بحكمه وحكمته، وبهذا يصلح أن يكونوا مقابلاً لكتاب الله سبحانه... الخ<[2].

الوجه الخامس: إنّ أهل البيتΦعندهم قد حُفظت السُّنّة المطهّرة من الضياع، أو التشويش، أو الإحراق ، فغيرهم قد قام بجمعها وإحراقها[3]!! ولكنّ

(١) لاحظ كتابنا معرفة أهل البيت ^ في ضوء الكتاب والسُّنَّة: الجزء الأول .

(٢) أنظر مرقاة المفاتيح، للملاّ على القاري: ٥٣٠/١٠.

(٣) تقدمت الإشارة إليه في المقدّمة، ولكن نودّ التساؤل هنا عن الأسباب التي دعت خليفة المسلمين المسلمين إلى إحراق السُّنّة؟ فهو قد تقلّد موقعاً يفترض فيه أن يكون أميناً على السُّنّة المطهّرة، ولمّا طلب من المسلمين، ومن الصحابة بالخصوص جمعها سرعان ما أتوه بها، فلماذا أحرقها؟ ألم يكن الأجدر بخليفة المسلمين أن يحفظها عنده، أو عند أحد من الصحابة يأتمنه عليها؟ ألا يوجد مِن بين الصحابة صحابيّ واحد يؤتمن بهذه الأمانة؟ كي يرجع إليها عند الحاجة؟ وما أكثرها!!

نعم ليأمر بعدم تداولها كما هو يروم ذلك لمصلحةٍ عنده، ولكن لماذا يحرقها؟ ألا يحتاج المسلمون تعاليمها؟ ألا يحتاج الرجوع إلى أحكامها وإرشاداتها و...؟ فهل يسوغ إحراقها ولو تحت أيّ ذريعة كانت؟

أهل البيتΦحفظوها، كما في الصحيفة الجامعة عند أمير المؤمنين عليٍّΦ، وما عند فاطمة الزهراءIمن صحائف أخرى وهي من إملاء رسول الله2، فهم قد حفظوها وتوارثوها كابر عن كابر، دون أن يفرّطوا بها، ودون أنْ تكون لديهم خشية من اختلاطها بالقرآن ـ كما يحلو للبعض أن يسميه ـ وإنّما صانوا السُّنّة من الضياع ومن الإحراق ومن الإندراس، ولذا يقول الإمام جعفر بن محمد الصادقB:

>حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله2، وحديث رسول الله2، قول الله تعالى<[1].

الدلالة الرابعة: عظم شأنهما

إنّ النّبيّ2قد استعار مصطلح (الثَّقَل) ليعبّر عن خطر شأنهما وجلالة قدرهما، وشرف منزلتهما عنده، وعند الله تعالى، وعند الناس أيضاً، قال ابن حجر ما نصّه:

>وسمّاهما ثَقَلَين: إعظاماً لقدرهما، إذْ يقال لكلّ خطير شريف ثقلاً، أو لأنّ العمل بما أوجب الله من حقوقهما ثقيل جدّاً، ومن قوله تعالى:

{إِنّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً}[2]، أي: له وزن وقدر، لأنّه لا يؤدى إلاّ بتكليف ما يُثقِل<[3]، انتهى.

وقال السمهودي: >إنّه لمّا كان كلٌّ من القرآن العظيم والعترة الطاهرة معدناً

---

(١) رواه حمّاد بن سالم وغيره عن الإمام الصادقB، انظر النظم الإسلامية، لصبحي الصالح: ٢٢٣.

(٢) المزّمل: ٥.

(٣) الصواعق المحرقة: ٦٥٣/٢.

للعلوم الدينية، والأسرار والحكمَ النفسية الشرعية، وكنوز دقائقها، أطلق2 عليهما الثَّقَلَين»[١].

وأضاف قائلاً: «سمّاهما ثقلين: لأنّ الأخذ بهما، والعمل بما يتلقى عنهما، والمحافظة على رعايتهما والقيام بواجب حرمتهما ثقيل»[٢]، انتهى.

وقال الشبراوي الشافعي: «وقيل: سميّا ثَقَلَين: لنقل وجوب رعاية حقوقهما، ثُمّ الذي وقع عليهم الحثّ منهم إنّما هم العارفون بكتاب الله، والمستمسكون بسنّة رسوله، إذْ هم الذين لا يفارقون الكتاب إلى الحوض»[٣]، انتهى.

وقال ابن الأثير: «سَمّاهُما ثَقَلين، لأنّ الأخذ بهما والعمل بهما ثقيل، ويقال لكلِّ خطير [نفيس] ثَقَل، فسَمَّاهُما ثَقَلَين إعظاماً لقدرهما وتفخيماً لشأنهما»[٤].

والكاندهلوي: بعد أنْ ذكر ما تقدّم، وبيّن عظم قدرهما ونفاستهما، قال ما نصّه: «أو لأنّ الدين يعمر بهما كما عمرت الدنيا بالثقلين»[٥].

التحقيق في معنى الثَّقَلَين

لكي نقف على معنىً جليٍّ للثَّقَلَين لابدّ من الرجوع إلى القواميس اللّغوية، لننظر ما قاله أهل اللّغة:

قال ابن منظور: «كلّ شيء نفيس وعِلْقٍ خطير فهو ثَقَل وثَقِيل وثاقل، وقوله عزّ وجلّ: ﴿**إنّا سَنُلْقِي عَلَيّكَ قَوْلاً ثَقيلاً**﴾، يعني الوحي الذي أنزله الله عليه2، جعله

---

(١) جواهر العقدين: ٢٤٣، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي: ١٥/١٧٥.

(٢) المصدران السابقان..

(٣) الإتحاف بحبّ الأشراف: ٧٧.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٢١١، مادة (ثقل).

(٥) التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح، للكاندهلوي: ٧/٣٥٠ وقال الألباني: وفي رواية بدل خليفتين ثقلين سمّاهما به لعظم شأنهما، صحيح الأحاديث القدسية، للألباني: ٩٣.

ثقيلاً من جهة عِظَم قدره وجلالة خَطَره، وأنّه ليسَ بسَفاسِف الكلام الذي يُسْتَخَفُّ به، وليس معنى قوله قولاً ثقيلاً، بمعنى الثّقيل الذي يستثقله الناس فيتبرَّمون به›[١].

ويضيف قائلاً:

‹وروي عن النّبيّ أنّه قال في آخر عمره: ‹**إنّي تارك فيكم الثَّقَلَين: كتاب الله وعترتي**›، فجعلهما كتاب الله عزّ وجلّ وعترته، وقال ثعلب: سُمِّيا ثَقَلَين لأنّ الأخذ بهما ثقيل والعمل بهما ثقيل، قال: وأصل الثَّقل أنّ العرب تقول لكلِّ شيء نفيس خطير مصون ثَقَل، فسمّاهما ثَقَلَين إعظاماً لقدرهما وتفخيماً لشأنهما›[٢]، انتهى.

وقال الزبيدي: ‹والثَّقَل: متاع المسافر وحَشَمُه والجمع أثقال، وكلّ شيء خطير نفيس مصونٍ له قَدْرٌ وزنٌ ثقل عند العرب›[٣].

ثمّ يضيف قائلاً: ‹وكذلك الحديث: ‹**إنّي تارك فيكم الثّقَلَين كتاب الله وعترتي**› جعلهما ثَقَلَيْن إعظاماً لَقدْرهما وتفخيماً لهما›[٤] ثمّ ينقل قول ثعلب المتقدّم أيضاً.

وقال العلامة أبو عبيد الهروي، (ت: ٤٠١هـ): ‹وفي الحديث ‹**إني تارك فيكم الثَّقَلَين، كتاب الله وعترتي**› قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: سمّاهما رسول الله2ثَقَلَين؛ لأنّ الأخذ بهما والعمل بهما ثقيل، وقال غيره: العرب تقول لكلِّ خطير نفيسٍ: ثقيل، فجعلهما ثَقَلَين إعظاماً لقدرهما، وتفخيماً لشأنهما. أخبرنا ابن عمار، قال: قال أبو عمر: سألت ثعلباً عن قوله2: ‹**إني مُخَلِّفٌ فيكم**

(١) لسان العرب: ٢/١١٢ـ ١١٤، انظر مادة ‹ثقل›.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس: ١٤/٨٥.

(٤) المصدر السابق.

الثَّقَلَين< لِمَ سُمِيَا ثَقَلَين؟ فأومأ إليَّ بجُمْعِ كفِّه، ثم قال: لأنّ الأخذ بهما ثقيل، والعمل بهما ثقيل<[١]، انتهى.

وقال محمد بن أبي بكر الرازي: >العرب تُسمي كلّ خطير نفيسٍ ثَقَلاً، ومنه سَمّى رسول الله2كتاب الله وعترته: الثَّقَلَين، وقيل: إنما سَمّاهما ثقلين؛ لأنّ اتّباعهما ثقيل<[٢].

خلاصة الكلام: إنّ اللفظ الصحيح هو بالتحريك (الثَّقَلَين)، لكون العرب تسمي كلَّ شيءٍ خطيرٍ ونفيسٍ ومصونٍ بأنّه >ثَقَل<، وعليه فاستعارة النّبيّ2 ملفتة للنظر جدّاً، وفي غاية العناية والصواب، إذ أراد2أنْ يضعهما في نفس موضعهما الذي وضعهما الله تعالى فيه، لتعرف الأمّة خطر قدرهما وشرف منزلتهما وعظيم شأنهما.

ومن هذه المنطلقات نفهم أنّ أنفس وأعظم ما تركه النّبيّ2لأمّته هما الثَّقَلَين، فلابد من الأخذ بتعاليمهما والتمسّك بحبلهما، وهو حبل واحد في حقيقته، فحينئذٍ يكون المتمسّك بهما ثقيلاً نفيساً أيضاً.

الدلالة الخامسة: عصمة القرآن وأهل البيتΦ

لقد قَرَنَ النّبيّ2بين أهل بيته والقرآن العظيم، ولم يفصل بينهما، وأمر بالتمسّك بهما معاً دون أحدهما، وكشف عن كونهما >ثَقَلَين< ، وأخبر عن عدم افتراقهما إلى يوم القيامة، فهذا إنْ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على عصمة أهل البيتΦوذلك التزاماً بما يلي:

---

(١) الغريبين في القرآن والحديث: ١/٢٨٩، مادة>ثقل<.

(٢) تفسير غريب القرآن العظيم: ٣٨٦، فصل الثاء.

أولاً: لا شك ولا ريب بأنّ القرآن الكريم مصان عن التحريف ومصان عن الباطل وهذا ما اتّفق عليه المسلمون ولله الحمد[١]، وقد أشار القرآن إليه:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٢] **﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ، لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾**[٣] وعملية الاقتران بينهما تستلزم بالدلالة الإلتزامية عصمة أهل البيت(عليهم السلام) بالعصمة المطلقة، وإلاّ لما صحّ الاقتران بينهما، والأمر بالتمسّك بهما، والإخبار بعدم افتراقهما إلى يوم القيامة.

ثانياً: إنّ النّبيّ(صلى الله عليه وآله) قد اعتبر التمسّك بهما عاصماً للأمّة عن الضلالة والانحراف كاشفاً ذلك عن إخبار الله تعالى له بقوله(صلى الله عليه وآله): **«ولقد نبأني اللّطيف الخبير أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض»**، كما أنّ مقتضى ما تفيده أداة (لن) هو التأبيد، بمعنى عدم افتراقهما عن منهج الحق إلى يوم القيامة، وهذا ما يفيد حقيقة العصمة عن كلّ باطل.

---

(١) **تنبيه**: وما ينبغي التنبيه إليه، هو أنّ الفريقين قد اتّفقا على صحّة حديث الثّقلين وقطعيّة صدوره عن النّبيّ(صلى الله عليه وآله)، وهذا بالضرورة يقتضي إيمانهما واتفاقهما على صيانة القرآن الكريم من كلّ تحريف والإذعان لمرجعيته الكاملة، بلحاظ أنّ وصيّة النّبيّ(صلى الله عليه وآله) لأمّته بالتمسّك بالقرآن وأهل البيت تقتضي وجود القرآن كاملاً ومحفوظاً ومصاناً عن كل تحريف، وكذا مَن يمثّل أهل البيت(عليهم السلام)، حتّى تتحقق الهداية بالتمسّك بهما، وإلاّ لقالوا يا رسول الله أين هو الكتاب والحال بعد لم يكتمل؟ فلابد أن يكون الكتاب محفوظاً ومصاناً، وهو إخبار منه(صلى الله عليه وآله) بصيانة القرآن إلى يوم القيامة كذلك. وإلاّ لما أصبح كتاب هداية، وعليه فإقرار الفريقين بحديث الثّقلين قاضٍ بالإذعان والإيمان بصيانة القرآن عن كل تحريف. وعليه فلا داعي للتصيّد بالماء العكر ونسبة القول بتحريف القرآن إلى الشيعة أو إلى السّنّة، وبه يتم قطع ألسنة الاتّهام مطلقاً.

(٢) الحجر: ٩.

(٣) فصّلت: ٤١ـ٤٢.

ثالثاً: إنّ أهل البيتΦوالقرآن الكريم لا يتعارضان مطلقاً ولا يختلفان لا في النهج، ولا في الحق، ولا فيما يأمران به أو ينهيان عنه، وإلاّ لما صح الاقتران بينهما والأمر بالتمسّك بهما معاً.

رابعاً: إنّ القول بعدم عصمة أهل البيتΦيستلزم تكذيب النّبيّ2فيما أخبر عنه عن الله تعالى، ومن المعلوم أنّ عصمة النّبيّ2في التبليغ والإخبار عن الله تعالى وبيان الأحكام هو مورد اتفاق بين المسلمين جميعاً، وذلك لأنّ القول بعدم عصمتهم تجويز لافتراقهم عن الكتاب، وهو مخالف لما أخبر به النّبيّ2 مراراً وتكراراً[١].

وقد أشار إلى هذا المعنى صاحب أصول الفقه المقارن، فقال ما نصّه:

›إنّ تجويز الافتراق عليهم بمخالفة الكتاب وصدور الذنب منهم تجويز للكذب على الرسول2الذي أخبر عن الله عزّ وجلّ بعدم وقوع افتراقهما، وتجويز الكذب عليه متعمّداً في مقام التبليغ والإخبار عن الله في الأحكام وما يرجع إليها من موضوعاتها وعللها منافٍ لافتراض العصمة في التبليغ، وهي مما أجمعت عليها كلمة المسلمين على الإطلاق حتّى نفاة العصمة عنه بقول مطلق، يقول الشوكاني بعد استعراضه لمختلف مبانيهم في عصمة الأنبياء: ›وهكذا وقع الإجماع على عصمتهم بعد النّبوة من تعمّد الكذب في الأحكام الشرعية لدلالة المعجزة على صدقهم؛ وأمّا الكذب غلطاً فمنعه الجمهور، وجوّزه القاضي أبو بكر‹[٢].

ولا إشكال أنّ الغلط لا يتأتّى في هذا الحديث لإصرار النّبيّ2على تبليغه في

---

(١) لقد دلّت آية التطهير على عصمة أهل البيتΦوقد بحثنا هذا الموضوع مفصّلاً في الجزء الأول، من كتابنا معرفة أهل البيتΦ في ضوء الكتاب والسُّنّة، فلاحظ.

(٢) إرشاد الفحول: ١٥٣، ط: دار ابن كثير.

أكثر من موضع وإلزام الناس بمؤدّاه؛ والغلط لا يتكرر عادة›[١]، انتهى.

خامساً: إنّ النّبيّ2قد قرن أهل بيته الأطهار بما هو مصان وواضح ومتّفق عليه بين المسلمين جميعاً وهو القرآن العظيم، فهو المعظّم بينهم، وهو المصان عن كلِّ تحريف، فلم يقرنهم بما هو مورد اجتهاد أو تباين إذْ لم يقل إني تارك فيكم الثَّقلين (سنتي وأهل بيتي) مع العلم أنّ سنّته المطهّرة تمثّل ثقلاً بلا أدنى شك، وإنّما أراد أنَ ينبّه إلى اقترانهم بالثّقل الذي هو الحجّة الدامغة، والحقيقة البالغة، والمجمع عليه، وهو القرآن العظيم، وهذا بحدّ ذاته له دلالة بليغة تؤيّد المعنى أعلاه أيضاً.

من كلّ ما تقدّم يتجلّى القول بثبوت العصمة لأهل البيتΦبضرس قاطع.

الدلالة السادسة: وجوب التسمُّك بهما معاً صوناً عن الضلالة

لقوله2: ‹**إنّي تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تَضِلُّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي**›[٢].

ولقوله2: ‹**إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسّكتم به لن تَضِلّوا بعدي...**›[٣].

إنّ هذه الفقرة من الحديث الشريف إنّ دلّت على شيء فإنّما تدلّ على نجاة المتّبعين للثّقلين، إذْ التمسّك هو الاعتصام، والاعتصام هو اللجوء، واللجوء هو النجاة.

---

(١) الأصول العامة للفقه المقارن، لمحمد تقي الحكيم: ١٦٠ـ١٦١.

(٢) الجامع الكبير، للترمذي: ١٢٥/٦، انظر تحفة الأشراف: ٢٦١٥/٢٧٨/٢، والمسند الجامع حديث (٢٤٤٠)، وصحيح الترمذي للألباني ح(٢٩٧٨)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة، له أيضاً ح(١٧٦١).

(٣) جامع الأحاديث: ٨٣٤٦/٢٣٢/٣، يقول صاحب كتاب ‹الله وأهل البيت في حديث الثقلين›: وجدت هذا اللفظ في ستين نصّاً، انظر صفحة: ٤٧ .

قال الطيبي: ›وإمساك الشيء التعلّق به وحفظه، قال الله تعالى: <**وَيُمْسِكُ السّماءَ أَن تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ**>[١]، واستمسك بالشيء إذا تحرّى الإمساك به، ولهذا لمّا ذكر التمسك عقّبه بالمتمسَّك به صريحاً، وهو الحبل في قوله: ›**كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض**‹، وفيه تلويح إلى قوله تعالى:<**وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلكِنّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتّبَعَ هَوَاهُ**>[٢] كأنّ الناس واقعون في مهواة طبيعتهم مشتغلون بشهواتها، وأنّ الله يريد بلطفه رفعهم فيدلي حبل القرآن إليهم ليخلّصهم من تلك الورطة، فمن تمسّك به نجا، ومن أخلد إلى الأرض هلك.

ومعنى التمسّك بالقرآن العمل بما فيه، وهو الإئتمار بأوامره، والإنتهاء عن نواهيه، والتمسّك بالعترة محبّتهم والاهتداء بهديهم وسيرتهم‹[٣]، انتهى.

إذن لبّ الحديث هو أمر النّبيّ2المسلمين جميعاً وإلى يوم القيامة بلزوم اتّباع القرآن الكريم والعترة الطاهرة من أهل البيتΦ، وهذا الأمر النّبويّ إنّما هو لأجل أن يجنّب أمّته الوقوع في الانحراف والضلال، بل ليحقّقوا باتّباع الثَّقَلَين الفوز والفلاح والنّجاة في الدارين، وبذلك تدوم شريعة محمد2 موحّدة إلى يوم القيامة.

وقد أشار التفتازاني إلى ما يقرب من هذا المعنى بعد نقله حديث الثّقلين حسب رواية مسلم، فقال ما نصّه: ›نعم لاتصافهم بالعلم والتقوى، مع شرف

---

(١) الحج: ٦٥.

(٢) الأعراف: ١٧٦.

(٣) الكاشف عن حقائق السنن: ٣٩٠٩/١٢.

النسب، ألا يرى أنه2قرنهم بكتاب الله تعالى في كون التمسّك بهما منقذاً من الضلالة، ولا معنى بالتمسّك بالكتاب إلاّ الأخذ بما فيه من العلم والهداية فكذا في العترة<[١] انتهى.

كما أنّ إخباره2 عن تأبيد نفي الافتراق بينهما، له دلالته الواضحة في لزوم التمسّك بهما واتّباعهما معاً، أيضاً، بمعنى أنّ التمسّك بأحدهما بمعزل عن الآخر لا يغني عنه، ولا يحقّق الهداية المنشودة، ممّا يوجب الانزلاق إلى حضيض الضلالة والانحراف، وقد وردت الأحاديث النبويّة الشريفة المحذّرة عن ترك العمل بالسُّنّة بادّعاء الاكتفاء بالكتاب فحسب[٢]، بلحاظ أنّ أهل البيتΦ يجسّدون السُّنّة بكلّ أبعادها.

الدلالة السابعة: بقاء العترة إلى جنب الكتاب إلى يوم القيامة

إنّ الأمر النّبوي بوجوب إتّباعهما مطلقاً، والإخبار عن عدم افتراقهما إلى يوم القيامة، دليل على بقاء أهل البيتΦإلى يوم القيامة، بمعنى توفّر عَلَماً من أعلامهم على طول الزمان إلى يوم القيامة، ممّن يكون مجسّداً للتقى والرشاد والصلاح، وبذا يكون أهلاً للتمسّك والاعتصام به في ضوء معطيات كتاب الله

---

(١) شرح المقاصد، للتفتازاني: ٣٠٢/٥.

(٢) قال رسول الله 2: >لا أُلفينّ أحدكم متّكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري ممّا أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتّبعناه<. أخرجه أبو داود، انظر عون المعبود شرح سنن أبي داود:٤٥٩٢/٢٣٢/١٢. وأخرجه أيضاً الترمذي في >الجامع الكبير<: ٢٦٦٣/٣٩٨/٤، والإمام الشافعي في >مسنده<: ١٧/١، والحميد في >مسنده<: ح(٥٥١)، وأحمد بن حنبل في >المسند<: ٨٦، وآخرون غيرهم .

لمزيد من الإطّلاع راجع كتابنا معرفة أهل البيت ^ : ٢/ الفصل الأول.

تعالى[١].

وقد أشار إلى المعنى المذكور ابن حجر ما نصّه:

>وفي أحاديث الحثّ على التمسّك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسّك به إلى يوم القيامة كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض كما يأتي[٢]، ويشهد لذلك الخبر السابق: >في كل خَلفٍ من أمتي عدول من أهل بيتي[٣] إلى آخره<[٤]، انتهى.

كما أنّ السمهودي لم يبتعد عن المعنى المذكور، بل طابقه تماماً، فقال ما نصّه: >إنّ ذلك يُفهم وجود مَنْ يكون أهلاً للتمسّك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كلّ زمان وجدوا فيه إلى قيام الساعة حتّى يتوجّه الحثّ المذكور إلى التمسّك به، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض<[٥]، انتهى.

الدلالة الثامنة: أهل البيتΦيمثّلون حجّة الله البالغة على الخلق

إنّ هذا الحث المكثّف من النّبيّ2، وهذا التأكيد، والتعبير البليغ على التمسّك

---

(١) انظر البحث في قوله تعالى: <**وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ**> في الجزء الأول من كتابنا معرفة أهل البيتΦفي ضوء الكتاب والسُّنّة.

(٢) إشارة إلى الرواية التي أخرجها أبو يعلى، عن سلمة بن الأكوع: أنّ النّبيّ2قال: >**النجوم أمان لأهل السماء، وأهل بيتي أمان لأمتي**< الصواعق المحرقة: ٥٤٦/٢.

(٣) وتمام الحديث النبوي الشريف: >**في كلّ خَلَفٍ من امتي عدول من أهل بيتي، ينفون عن هذا الدين تحريف الضَّالّين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ألا وإنّ أئمتكم وفدكم إلى الله عزّ وجلّ، فانظُروا من توفِدون**< الصواعق المحرقة: ٤٤١/٢.

(٤) الصواعق المحرقة: ٤٤٢/٢.

(٥) جواهر العقدين: ٢٤٤، لاحظ التنبيه الثالث.

بهم، وحفظهم واحترامهم، يدلّ على أنّ أهل البيتΦيقومون مقامه2بعد رحلته ويسدّون خلّته، وينتهجون نهجه، بحيث لا تخلو الأرض منهم إلى يوم القيامة، فالالتزام بأقوالهم وأفعالهم، يمثّل الالتزام الكامل بما أمر به النّبيّ2وبالتالي هو أمر الله تعالى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فأنّ النّبيّ2 قد قرنهم بالكتاب العزيز، وعليه فكما أن الكتاب هو الحجة البالغة لله تعالى على خلقه، فكذلك أهل البيتΦ، وفي مقابل هذا فإنّ اتّباع غيرهم بما يخالفهم لا يكون كذلك، لأنّه ربّما يوقعهم في الخطأ أو الزيغ، وقد أشار إلى هذا المعنى، النيسابوري في تفسير الآية التالية:

<وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ>[(١)].

فقال ما نصّه:

<وكيف تكفرون: استفهام بطريق الإنكار والعجب، والمعنى من أين يتطرّق إليكم الكفر والحال أنّ آيات الله تتلى عليكم على لسان الرسول2في كلّ واقعة وبين أظهركم رسول الله2يبيّن لكم كلّ شبهة ويزيح عنكم كلّ علّة؟ ومع هذين النورين لا يبقى لظلمة الضّلال عين ولا أثر فعليكم أنْ لا تلتفتوا إلى قول المخالف وترجعوا فيما يعنّ لكم إلى الكتاب والنّبيّ2>[(٢)].

ثمّ يضيف النيسابوري قائلاً: <قلت: أمّا الكتاب فإنّه باقٍ على وجه الدهر، وأمّا النّبيّ فإنْ كان قد مضى إلى رحمة الله في الظاهر، ولكن نور سرّه باق بين المؤمنين، فكأنّه باقٍ على أنّ عترته2وورثته يقومون مقامه بحسب الظاهر أيضاً، ولهذا قال2:

---

(١) آل عمران: ١٠١.

(٢) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٢٢١/٢.

›**إنّي تارك فيكم الثّقلين ما إن تمسّكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وعترتي**‹، وقال: ›**إنّ العلماء ورثة الأنبياء**‹ اللهم اجعلنا في زمرتهم بعصمتك وهديتك، وفي هذا بشارة لهذه الأمّة أنّهم لا يضلّون أبداً إلى يوم القيامة‹[١]. انتهى.

أقول: ولكي تتحقّق تلك البشرى النبّوية التي أشار إليها العلامة النيسابوري، فلابد من التزام اتّباع الثَّقلين، والاطّلاع على تعاليم القرآن الكريم، وأهل البيتΦوبالتالي الاقتداء بنهجهم، ما أمر الله تعالى ورسوله الكريم، وإلى هذا المعنى أشار الألباني أيضاً، فقال ما نصّه: ›يعني إنْ ائتمرتم بأوامر كتابه وانتهيتم بنواهيه واهتديتم بهدي عترتي واقتديتم بسيرتهم، اهتديتم فلم تضلوا، قال القرطبي: وهذه الوصية وهذا التأكيد العظيم يقتضي وجوب احترام أهله وإبرارهم وتوقيرهم ومحبّتهم وجوب الفروض المؤكّدة التي لا عذر لأحد في التخلّف عنها هذا ما علم من خصوصيتهم بالنّبيّ2وبأنّهم جزء منه فإنّهم أصوله التي نشأ عنها وفروعه التي نشأوا عنه، كما قال2: ›**فاطمة بضعة مني**...‹، ومع ذلك فقابل بنو أمية عظيم هذه الحقوق بالمخالفة والعقوق فسفكوا من أهل البيت دماءهم وسبّوا نساءهم وأسّروا صغارهم وخربوا ديارهم وجحدوا شرفهم وفضلهم واستباحوا سبّهم ولعنهم فخالفوا المصطفى2في وصيّته وقابلوه بنقيض مقصوده وأمنيته فوا خجلهم إذا وقفوا بين يديه ويا فضيحتهم يوم يعرضون عليه‹.[٢] انتهى.

الدلالة التاسعة: لا يقاس بأهل البيتΦأحد من هذه الأمّة

إنّ أمر النّبيّ بلزوم اتّباع أهل بيتهΦ، والتمسّك بهم، والاعتصام بنهجهم، يدلّ

---

(١) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٢٢١/٢.

(٢) صحيح الأحاديث القدسية: ٩٣.

بالدلالة الإلتزامية على عدم بلوغ درجتهم أحد من الأمّة، وإلاّ لوجب على النّبيّ2الإشارة إليه. ولأخبر2عن صحّة ذلك الاتّباع أيضاً، وهذا المعنى البليغ والدقيق على الأمّة المرحومة أنْ تعيه[١]، وقد أشار إلى هذا المعنى الإمام الحافظ الطحاوي ما نصّه:

›فَمَن أخرج عترة رسول الله2من المكان الذي جعلهم الله تعالى به على لسان نبيّه2مما قد ذكرنا في هذه الآثار ـ أي حديث الثقلين ـ فجعلهم كسواهم ممن ليس من أهل بيته وعترته كان به ملعوناً، إذْ كان قد خالف رسول الله2 فيما فعل من ذلك‹[٢] انتهى.

أقول: إنّ الحافظ الطحاوي قد أشار إلى نكتة دقيقة في المقام تمثّل جوهر الحديث ولبّه؛ إنّ لزوم الاتّباع للرسالة المحمدية يتلخّص فيهم ويتخصّص بهم دون سواهم، وهذا هو سرّ الحديث الشريف وجوهره، لابد من التدقيق فيه جيّداً.

كما أنّ البيان البليغ الصادر عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبBيعزّز المنهج النّبويّ المذكور، فقالB:

›لا يُقاس بآل محمّد2من هذه الأمّة أحد، ولا يُسوَّى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً: هم أساس الدين وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم يُلحق التالي، ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصية والوراثة...‹[٣].

---

(١) لعلّ قائلاً يقول: ألا توجد روايات أخرى عن النّبيّ2تحث على التمسّك بعهد ابن أمّ عبد مثلاً... وغيرها؟

أقول: سيأتي بيانها في الفصل الرابع، فلاحظ.

(٢) مشكل الآثار: ٣٦٩/٤، ط: مجلس دائرة المعارف النظامية/ حيدر آباد.

(٣) تصنيف نهج البلاغة، لبيب بيضون: ٣٣٧، (الخطبة: ٣٨/٢).

وهذا البيان البليغ للإمام عليّBقد تجلّى روحه في ضوء حديث النّبيّ الأكرم2كما أخرجه الديلمي: ›عن أنس بن مالكKقال: قال رسول الله2: ‹**نحن أهل بيتٍ لا يقاس بنا أحد**›[١].

الدلالة العاشرة: اتّباع الثَّقَلَين اختبار كبير للأمّة

لقوله2: ‹**وإنّ اللّطيف الخبير أخبرني**[٢] **أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض**[٣]**، فانظروا بما تَخْلُفوني فيهما**›[٤].

فالنّبيّ2يخبرنا بأنّ الأمّة ستُختَبر في ولائها ومحبّتها واتّباعها لأهل البيتΦ، وهذا ما ينتظره رسول الله2من أمَّته في الدنيا، لينالوا أجورهم في الآخرة، ولكي تفي الأمّة بتعهّداتها اتّجاه النّبيّ2من جهة، ومن جهة أخرى، لكي لا تُحلّأ عن الحوض في غدٍ، لا مجال إلاّ باتّباع الثّقلين، وقد أشار إلى هذا المعنى القرطبي ما نصّه:

‹هذه الوصيّة وهذا التأكيد العظيم يقتضي وجوب احترام أهله وإبرارهم وتوقيرهم ومحّبتهم وجوب الفروض المؤكّدة التي لا عذر لأحد في التخلّف عنها، هذا مع ما علم من خصوصيّتهم بالنّبيّ2وبأنّهم جزء منه فإنّهم أصوله التي

---

(١) فردوس الأخبار، للديلمي: ٧٠٩٢/٣٤/٥، ذخائر العقبى: ٤٩، كنز العمال: ١٣٢٠١/١٠٤/١٢.

(٢) مسند أبي يعلى الموصلي: ١٠١٧/٦/٢، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مجمع الزوائد: ١٤٩٦٣/٢٥٨/٩، جواهر العقدين: ٢٣٩.

(٣) مسند أحمد بن حنبل: ١١٢١١/٣٠٨/١٧، مُصنَّف ابن أبي شيبة: ٣٢٢١٢/٢٠/١١، السُّنّة، لابن أبي عاصم: ١٥٩٥/١٠٢٢/٢.

(٤) الجامع الكبير: ٣٧٨٨/١٢٥/٦، مجمع الزوائد: ١٤٩٦٦/٢٦٠/٩، كنز العمال: ٩٤٤/١٨٦/١، الطبقات الكبرى: ١٥٠/٢.

نشأ عنها وفروعه التي نشأوا عنه كما قال2: ›**فاطمة بضعة منّي**‹[١].

أقول: إنّ هذا التلازم والتلاحم المستمر بين القرآن والعترة، إلى يوم القيامة هو بحدّ ذاته يستوجب الاتّباع، فإذا أراد المسلم أنْ لا يتّبع القرآن، ولا يتّبع أهل البيتΦفمن يتّبع حينئذٍ؟ فلذا يتساءَل النّبيّ2: انظروا كيف تخلفوني فيهما؟

قال المناوي ما نصّه: ›زاد في رواية كهاتين، وأشار بإصبعيه، وفي هذا مع قوله أولاً إنّي تارك فيكم تلويح، بل تصريح بأنّهما كتوأمين خلّفهما ووصّى أمّته بحسن معاملتهما وإيثار حقهما على أنفسهما والاستمساك بهما في الدين.

أما الكتاب فلأنّه معدن العلوم الدينية والأسرار والحكم الشرعية وكنوز الحقائق وخفايا الدقائق، وأما العترة فلأنّ العنصر إذا طاب أعان على فهم الدين، فطيب العنصر يؤدي إلى حسن الأخلاق ومحاسنها تؤدي إلى صفاء القلب ونزاهته وطهارته‹[٢].

ويضيف في تنبيهه مستشهداً بقول الشريف ما نصّه:

›هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسّك به من أهل البيت، والعترة الطاهرة في كلّ زمان إلى قيام الساعة حتّى يتوجّه الحثّ المذكور إلى التمسّك به، كما أنّ الكتاب كذلك، فلذلك كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض‹[٣] انتهى.

أقول: إنّ هذا الاختبار الحاصل للأمّة اتّجاه أهل البيتΦوالقرآن لا ينتهي أمده في الدنيا، بل يكون مورداً للتساؤل من قبل النّبيّ أيضاً حين الورود عليه في

---

(١) انظر فيض القدير، للمناوي: ٣/١٤ـ١٥.

(٢) فيض القدير: ٣/١٥، وانظر صحيح الأحاديث القدسية، للألباني: ٩٣.

(٣) المصدران السابقان.

عرصات يوم القيامة، ولذا ورد في بعض النصوص، كما عن الهيثمي والطبراني، وغيرهما، قوله2:

<**إنّي سائلكم حين تَرِدُون عَلَيَّ عن الثَّقَلَين فانظروا كيف تُخلِّفوني فيهما...**>[١].

فهذا النصّ الصريح الذي لا لبس فيه، يدلّ على أنّ الثَّقَلَين مِن أهم موارد التساؤل يوم القيامة، إذْ أنّ أسئلة يوم القيامة كثيرة، وأهمّها المسائل الاعتقادية، وعلى رأسها السؤال عن القرآن والعترة الطاهرة، فيكون التساؤل عن مدى موالاتهم، ومدى اتّباعهم، وغيرها من الأسئلة، وهذا بحدّ ذاته كاشف عن عظم خطرهما وجليل منزلتهما عند الله تعالى ورسوله.

وقد أوضح هذا المعنى الواحدي، حسب ما نقل عنه ابن حجر ما نصّه:

<قال الواحدي: ... والمعنى أنّهم يُسألون، هل والَوهم حقّ الموالاة، كما أوصاهم النّبيّ2؟ أم أضاعوها، وأهملوها؟ فتكون عليهم المطالبة والتبعة>[٢] انتهى.

وهذا ما يستدعي ملازمة الثَّقَلَين، وعدم التقدّم عليهما أو التأخّر عنهما، فلا التأخّر عنهما منجي، ولا التقدّم عليهما غير مهلك، ولذا ورد في بعض نصوص الحديث الشريف، قوله2: <**فلا تتقدّموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا**>[٣]، وهذا المعنى قد أشارت إليه الآية الشريفة اتّجاه الرسول2:

---

(١) المعجم الكبير: ٢٦٨٣/٦٧/٣، مجمع الزوائد: ١٤٩٦٦/٢٥٩/٩.

(٢) الصواعق المحرقة: ٤٣٧/٢، كما أنّه قد تم تفصيل القول فيه ضمن آيات السؤال في الجزء الأول من كتابنا معرفة أهل البيت Φ، فلاحظ.

(٣) المعجم الكبير: ٢٦٨١/٦٦/٣، الصواعق المحرقة: ٦٥٤/٢، وانظر الصفحة: ٤٣٩ أيضاً.

<**يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللّهِ وَرَسُولِهِ**>[١].

ومن هذا المنطلق، يتبادر السؤال التالي: ماذا تعني الملازمة؟

هل الملازمة تعني المعيّة الجغرافية؟ كلا وإنما تعني الالتزام بهديهم، وامتثال أوامرهم وإرشاداتهم، بمعنى اتّباعهم مطلقاً، إذْ التخلّف عن الالتزام بأوامرهم هو تأخّر عنهم، وهو محظور، وهكذا التقدّم عليهم فهو ابتعاد عنهم، وبالتالي هو هلاك وشقاء.

إذن فالنّبيّ2يوجب على الأمّة ملازمتهم، والاقتداء بهم، واقتفاء أثرهم، وهو أمر واضح.

الدلالة الحادية عشرة: المرجعية العلمية لأهل البيتΦ

لقوله2: >**... ولا تعلّموهم، فإنهم أعلم منكم**<[٢].

إنّ هذا النّصّ النّبويّ يثبت بشكل قاطع كون أهل البيتΦهم أعلم الأمّة بعد رسول الله2، ولا يخصّص هذا النّصّ مخصّص، لماذا؟ لكون المخصّص ـ مهما كان ـ يكون باطلاً، إذْ قرنهم النّبيّ2مع القرآن، والقرآن أعلم من كلّ أحد، قال تعالى:

<**وَنَزّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**>[٣]، <**قُل لَّئِـنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً**>[٤].

---

(١) الحجرات: ١.

(٢) الصواعق المحرقة: ٢/٤٣٩ ـ ٦٥٤، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح٢٦٨١.

(٣) النحل: ٨٩.

(٤) الإسراء: ٨٨.

وهذا يعني أنّ جميع المراحل العلمية، والكمال المعرفي، بل والكمال المطلق للقرآن الكريم يقتضي أن تتوفر لأهل البيتΦوإلاّ لافترقا، لأنّه إذا لم تكن لأهل البيتΦكلّ تلك المعارف فسوف يفترقا بالضرورة، والحال أنّ الصادق الأمين2أخبرنا (**بأنّهما لن يفترقا**) وهذا مقتضاه تطابق وتكامل الكمالات المعرفية المطلقة لهم، كما هي متحقّقة للقرآن الكريم.

هذا من جهة، ومن جهة أُخرى، فقد بيّن بقوله2: >**لا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم**< بنحو مطلق، وهذا الإطلاق يقتضي كون أهل البيتΦهم أعلم الأمّة بعد نبيّها، فلابدّ للأمّة من الرجوع إليهم في أمور الدين والدنيا، وعلى الأمّة أن تتعلّم منهم وتأخذ عنهم، فهم المنهل العذب والينبوع الصافي للعلم والمعرفة(١).

وقد أشار إلى هذا المعنى ابن حجر فقال ما نصّه: >إذْ كلٌّ منهما ـ القرآن والعترة ـ معدن العلوم اللَّدُنّيّة، والأسرار والحكم العَليّة، والأحكام الشرعية، ولذا حثّ2على الاقتداء والتمسّك بهم، والتعلّم منهم، وقال: >**الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت**<(٢).

كما أنّ ابن حجر قد فهم من النّصّ النّبويّ المذكور كونهم أعلم الأمّة بعد نبيّها من دون معارض، فلذا قال ما نصّه:

>... **ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم**<: دليل على أنّ من تأهل منهم للمراتب العَلية، والوظائف الدينية، كان مقدّماً على غيره، ويدلّ له التصريح بذلك في كلّ قريش كما مرَّ في الأحاديث الواردة فيهم، وإذا ثبت هذا لجملة قريش، فأهل البيت النبوي الذين هم غُرّة فضلهم ومَحتِدُ فخرهم، والسبب في تميّزهم على

---

(١) راجع مبحث >آية الذكر< في الجزء الأول من كتابنا معرفة أهل البيت Φ.

(٢) الصواعق المحرقة: ٤٤٢/٢.

غيرهم بذلك أحرى وأحق وأولى›[١]، انتهى.

أقول: وفي النهي النّبويّ عن تعليمهم إشارة إلى نكتة دقيقة في المقام، إذْ قد يتصور بعض علماء المسلمين أنّهم أدرى من أهل البيت بالسّنّة، وأدرى منهم بالقرآن، والتفسير، وأدرى منهم بالأحكام... فيعارضهم فيها

ويجتهد برأيه في قبال قولهم، ولكن هذا هلاك آخر[٢] لأنّ النّبيّ2قد أمر الأمّة مطلقاً بالأخذ منهم، والتعلّم منهم، كي يهتدوا ولا يزيغوا عن هدي الشريعة الغرّاء.

إذن هذا النّصّ النّبويّ يدلّ دلالة واضحة على مرجعية أهل البيتΦالعلمية من دون منازع مطلقاً.

الدلالة الثانية عشرة: المرجعية السياسية لأهل البيتΦ

من خلال الدلائل المتقدّمة للنصوص النّبويّة المتعلّقة بهذا الحديث الشريف، يمكننا الاستدلال على مرجعية أهل البيتΦالسياسية، أيضاً، وذلك بالبيان التالي:

إنّ النّبيّ2في أحاديثه الثَّقَلَينية، قد أصرّ على تكرارها في مناسبات متعدّدة، والمناسبات حاشدة بجموع المسلمين، في أرض عرفات، وفي الطائف، وفي منى، ... إلى آخر فرصة من حياته الشريفة، في مرضه الذي توفّي فيه، وقد أفاد أنّه سيرتحل عمّا قريب عن هذه الدنيا، فعليه أنْ يوصي أمّته المهدّدة بالأخطار

---

(١) المصدر السابق: ٦٥٤/٢.

(٢) لقد أشار النّبيّ2إلى ذلك الهلاك، كما في الرواية التي أخرجها الحاكم النيسابوري بإسناده عن ابن عباسKقال: قال رسول الله2: ‹النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس›.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. المستدرك على الصحيحين: ٤٧١٥/١٦٢/٣.

من حولها، يوصيها بما يحفظ كيانها ووحدتها ويديم رشدها وهدايتها، يوصيها ويوصي الأجيال القادمة لكونه النّبيّ الخاتم، وبارتحاله سينقطع الوحي عن الدنيا، فلا مجال له أن يترك أُمّته سدى، وحاشاه عن هذا الفعل العبثي الذي لا يليق بأبسط إنسان، فكيف به وهو الحريص على أُمّته، والرؤوف بها؟ كما أشار القرآن إلى ذلك بقوله:

<لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ>[١].

ومن جهة أخرى فهو مأمور بالوصيّة، ولا يحقّ له أن يترك أمّته من دون وصيّة، حيث إنّه قد أمر الناس بالوصيّة، وهو أحقّ من يمتثلها ويجسّدها ونحن عياله وأيتامه، فهل يتركنا من دون أن يوصينا بآخر ما عنده، وقد حضرته المنية؟ وقد قال عزّ وجلّ: **<كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِـينَ>**[٢]، وهو2 القائل: >**ترك الوصية عارٌ في الدنيا وشنار في الآخرة**<[٣] فلذا أوصانا بالتزام الثَّقَلين ولكن ما هي مواصفات الثَّقَلين، ومن هم؟

لقد اتّضح مما تقدّم بما فيه الكفاية عن تلك المواصفات الشاملة للثَّقَلين وبالأخصّ لأهل البيتΦوعلمت أقوال علماء الجمهور بحقّهم، وقد تبيّن لك من خلال تلك المعطيات المتعدّدة، اقترانهم بالكتاب العزيز، عدم جواز التقدّم

---

(١) التوبة: ١٢٨.

(٢) البقرة: ١٨٠.

(٣) أخرجها الحافظ الطبراني بإسناده عن ابن عباس٨. المعجم الأوسط: ٥٤١٩/٢٠٢/٦، قال في النهاية: >الشنار: العيب والعار، وقيل: هو العيب الذي فيه عار<.

عليهم، وعدم جواز التخلّف عنهم، وطاعتهم هدىً وخلافهم ضلال وزيغ، وقولهم الصواب، وأعلميّتهم بين الأمّة حاصلة، وحجيّة أقوالهم تامّة، وعصمتهم وطهارتهم وعدم افتراقهم عن الكتاب إلى يوم القيامة ثابتة.

فكلّ هذه المعطيات العميقة، وكلّ تلك المواصفات الشاملة، وبدرجاتها العالية، ألا تؤهلهم للمرجعية السياسية للأمة؟

وقد أوصى النّبيّ2باستخلافهم في أمتّه من بعده، ألا يجب على الأمّة تقديمهم، والعمل بتنفيذ وصية النّبيّ2فيهم؟ قال تعالى: <**فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**>[١].

تلك هي مرجعية أهل البيتΦالسياسية.

من هم أهل البيتΦفي حديث الثَّقلين؟

لعل هذا البحث يعتبر من نافلة القول بلحاظ أنّه مصطلح قرآني ونبوي وقد درجت عليه الأمّة الإسلامية بعد أن اعتنى النّبيّ2ببيانه عناية فائقة، فبيّن حدوده وشخّص مصاديقه بأساليب غاية في الروعة والوضوح، نظراً إلى مكانة أهل البيتΦالمستقبلية في حفظ الرسالة، واعتصام الأمّة وفلاحها. فلذا أجهد نفسه2في توضيح هذا المصطلح كي لا يبقى لأحد عذر بدعوى عدم معرفتهم، وكي يقطع الطريق أمام المغرضين والطامعين والمنافقين، وفيما يلي نستجلي الأساليب النّبوية الرائعة:

---

(١) البقرة: ١٨١.

أولاً: شأن النزول لآية التطهير وبيان المنزلة

لقد استفاضت الروايات الواردة عن النّبيّ2في بيان شأن نزول آية التطهير وأنّها نزلت فيه2وفي عليّ وفاطمة والحسن والحسينΦ، مما يكشف لنا ببيان واضح انحصار مصطلح أهل البيت فيهم دون سواهم. فقد أخرج الطبري في تفسير بإسناده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله2: <**نزلت هذه الآية في خمسة: فيّ، وفي عليّK وحسنK وحسينK وفاطمةO: <إِنَّمَا يُرِيدُ الله لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا>**<[١].

اكتفيت بذكرها فقط رعاية للاختصار[٢].

ثانياً: أحاديث الكساء وتحديد الهوية

الفعل المميّز للنّبيّ2حين نزول آية التطهير، أو حينما رأى الرّحمة هابطة من السماء ـ حسب نص الرواية ـ سارع بجمعهم وضمّهم إليه وإحاطتهم بكساء، إمعاناً في حصرهم والتأكيد على تشخيصهم دون غيرهم، وعدم الاكتفاء بهذا الفعل، بل أخذ2بالدعاء رافعاً يده إلى السماء قائلاً:

>**اللهمّ هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً**<.

---

(١) تفسير الطبري: ١٠١/١٩ـ١٠٢.

(٢) راجع: الدر المنثور: ٥٣٢/٦، وفيه فقد أخرج ابن أبي حاتم، والطبراني مثله وعنه فقد أخرج ابن مردويه عن أمّ سلمة مثله أيضاً. وفي مجمع الزوائد: ١٤٩٧٦/٢٦٤/٩، أخرجه عن أبي سعيد الخدري أيضاً. وأخرجه ابن عساكر في تأريخ دمشق: ٦٨/١٣، وقد أخرج الحاكم الحسكاني أكثر من مائة وثلاثين رواية تبيّن تعلّق واختصاص آية التطهير بأهل البيتΦ(علي وفاطمة والحسن والحسين) أنظر شواهد التنزيل: ح٦٣٧ـ ح٧٧٤.

لمزيد الاطلاع راجع كتابنا معرفة أهل البيت: ٩٧/١ـ١١٢.

>**اللهُمَّ هؤلاء أهل بيتي، وأهل بيتي أحق**<.

>**اللّهُمَّ إليك لا إلى النار**<.

>**اللّهُمَّ هؤلاء آلي...**<.

إلى غيرها من ترنيمات الدعاء التي تكشف عن حرص النّبيّ2واهتمامه البالغ في تحديد هويتهم، وتشخيص منزلتهم عند الله تعالى، كاشفاً ذلك لأصحابه وللأمّة أجمع. رافضاً طلب بعض أزواجه ـ أم سلمة وعائشة ـ بالانضمام إليهم فجذب الكساء من يدها بل جبذه، ومكتفياً بقوله: >**إنّك على خير... إنّك لست من أهل البيت، إنّك من أزواج النّبيّ...**<، ولكي تكتمل صورة الواقعة نفسح المجال لأمّ المؤمنين أم سلمة لتحدثنا عمّا فعله النّبيّ حينما طلبت الانضمام معهم:

أخرج الطبري بإسناده عن حكيم بن سعد، قال: >ذكرنا عليّ بن أبي طالبKعند أمّ سلمةOفقالت: في بيتي نزلت آية <**إِنَّمَا يُرِيدُ الله لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**>[١].

فقالت أمّ سلمة: جاء رسول الله2إلى بيتي فقال: >**لا تأذني لأحدٍ**<، فجاءت فاطمةOفلم أستطع أن أحجبها عن أبيها، ثم جاء الحسنKفلم أستطع أن أمنعه أن يدخل على جدّه وأمّه، ثمّ جاء الحسين فلم أستطع أن أحجبه عن جدّه وأُمّه، ثمّ جاء عليّKفلم أستطع أن أحجبه، فاجتمعوا، فجلّلهم رسول الله بكساء كان عليه ثم قال: >**هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرّجس وطهّرهم تطهيراً**<، فنزلت هذه الآية حين اجتمعوا على البساط.

---

(١) الأحزاب: ٣٣.

قالت: فقلت: يا رسول الله وأنا؟

قالت: فوالله ما أنعم، وقال: ›**إنّك إلى خير**‹[١].

كلّ ذلك ألا يكشف عن وجود سرٍّ عظيم يكتنف هذا الفعل من النبي2وأنّ لأهل هذا البيت خصوصية ومنزلة عظيمة قد خصّهم الله تعالى بها من جهة، ومن جهة أخرى قد حدّد هويتهم ولم يفسح المجال لإحداث شرخ في هذا الفهم أو التحديد، وإلاّ فما قيمة الدخول تحت الكساء بحدّ ذاته مجرّداً عن دعاء النّبي2ونزول الآية الشريفة، فلذا أراد2أن يقطع على كلّ أحد عذر الالتباس فتجاوز دلالات الكلام وقام بحصرهم تحت كساء واحد، ليكون أقوى في الدلالة وأبلغ في الحصر.

ثالثاً: الدعوة للصلوات إعلام ممنهج

اتّخذ النّبيّ2خطة إعلامية مكثّفة بشأن إبراز هوية أهل البيتΦ، فكان يأتي عند وقت كلّ صلاة ويقف على باب دار فاطمة وعليّHوينادي: الصلاة يا أهل البيت يرحمكم الله، ثم يتلو آية التطهير، أمام مرأى ومسمع المسلمين وأثناء اجتماعهم لأداء صلوات الجماعة. هذا الفعل منه2استمر مدة طويلة ربما استغرق عشرة أشهر أو أكثر، فقد أنجز بفعله المهمّة بدّقة متناهية، إذ حصل لدى الصحابة حالة الأنس بهذا المصطلح فأصبح متعيّناً فيهم (عليّ وفاطمة والحسن

---

(١) تفسير الطبري: ١٠٧/١٩، وأورده ابن كثير في تفسيره: ٣٦٧/٦، أخرج نظيره مسلم بإسناده عن عائشة، أنظر صحيح مسلم: ٢٤٢٤/١٨٨٣/٤، باب فضائل أهل بيت النّبيّ2، المستدرك على الصحيحين، للحاكم: ٤٧٠٩/١٥٩/٣، مسند الإمام أحمد: ٢٩٢/٦، وسنن الترمذي: ٣٧٨٧/١٢٥/٦، وتأريخ مدينة دمشق، لابن عساكر: ١٣٧/١٤ـ١٤٨، ترجمة الإمام الحسين. لمزيد الاطلاع راجع كتابنا معرفة أهل البيت: ١/ ٣٥ـ٤٥.

والحسين Φ) دون سواهم. والذي يؤيّد ما ذهبنا إليه هو أنّه حينما صدح 2 بحديث الثَّقلين لم يتقدّم أحد من أصحابه بالاستفسار عن هويتهم، نعم سألوه عن معنى الثقلين فأجابهم: >**كتاب وعترتي أهل بيتي**<، مما يبدو أنّ أصحابه لم يكونوا بحاجة إلى استفسار وهم قد شاهدوه يقف مدة طويلة من الزمن ينادي أهل البيت للصلوات.

فقد أورد السيوطي مسنداً عن ابن عباس قال: >شهدت رسول الله 2 تسعة أشهر يأتي في كلّ يوم باب عليّ بن أبي طالب عند وقت كلّ صلاة فيقول:

>**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أهل البيت** <**إِنَّمَا يُرِيدُ الله لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**> **الصلاة رحمكم الله**< في كل يوم خمس مرات<[1].

هذا وقد استفاضت الروايات الحاكية لفعل النبي 2 ولا يمكننا استيعابها في هذا المختصر[2]. وفي مقابل هذا التأكيد النبوي، لم نشهد بسند صحيح عنه 2 أنّه ذكر

---

(١) الدُّرّ المنثور، للسيوطي: ٥٣٥/٦.

(٢) من هذه الروايات:

أـ روى أبو برزة أنّه صلى مع رسول الله 2 سبعة عشر شهراً والنبي يأتي باب فاطمة ويكرر النداء. أنظر مجمع الزوائد، للهيثمي: ١٤٩٨٦/٢٦٧/٩.

ب ـ روى أبو الحمراء أنّه خدم النّبيّ 2 نحواً من عشرة أشهر وهو يرى النّبيّ 2 يأتي باب علي ثم يقول... الحديث<، أنظر شواهد التنزيل: ٨٢/٢، ورواه البخاري في عنوان (أبي الحمراء) من >التاريخ الكبير<: ٢٥/٨، ورواه الطبري في منتخبه: ٩٨٥، وأورده البوصيري في >إتحاف الخيرة المهرة<: ٩٠٢٦/٣٠٥/٩.

جـ ـ أخرج ابن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، والترمذي وحسّنه، وابن جرير، وابن المنذر، والطبراني ، والحاكم وصحّحه، وابن مردويه عن أنس ما يقرب من المعنى أعلاه. أنظر تفسير القدير، للشوكاني: ٢١١٤/٣٣٨/٤.

عشيرته أو أزواجه بأنّهم من مصاديق (أهل البيتΦ)، ولا ادّعت هذا الشرف إحداهنّ يوماً ما. ولكنّك تجد بعض المتطرفين أمثال ›عكرمة‹ يقف مواجهاً لرسول الله2وجهوده في تعيين أهل البيتΦفتراه يسير في الطرقات والأسواق وينادي: ›مَن شاء باهلته أنّها نزلت في أزواج النّبيّ2‹[١]، وكان يقول أيضاً: ›ليس بالذي تذهبون إليه، إنّما هو نساء النّبيّ2‹[٢]، وحينما يبرز لنا دليله فنجده اجتهاداً في مقابل النصوص المتضافرة فيقول: ›أراد أزواج النّبيّ2لأنّ أول الآية متوجه إليهنّ‹[٣]وقد تأثّر ببدعة عكرمة مَن تأثر، كان آخرهم الألباني إذ قال: ›وأهل بيته في الأصل هم نساؤه2وفيهن الصديقة وعائشة رضي الله عنهن جميعاً كما هو صريح قوله تعالى في الأحزاب: ‹**إِنَّمَا يُرِيدُ الله لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**› بدليل الآية التي قبلها والتي بعدها...‹[٤].

وبطلان هذا الكلام أظهر من أن يخفى، ونوجز جوابه بما يلي:

١ـ إنّ الأصل في كلمة أهل حقيقة: هم أهل الرجل: عشيرته وذوو قرباه ومن المجاز الأهل للرجل زوجته ويدخل فيه الأولاد[٥]. ويعضده رواية زيد بن أرقم في صحيح مسلم حينما سئل عن أهل البيت[٦]، فما ذكره الألباني فهو خلاف

---

(١) تفسير روح المعاني: ٩/٢١.

(٢) الدُّرّ المنثور: ٦٠٣/٦، والواحدي في أسباب النزول: ٢٩٦.

(٣) مجمع البيان، للطبرسي: ١١٩/٨.

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني: ٣٦٠/٤.

(٥) أنظر تاج العروس، للزبيدي الحنفي: ٣٦/١٤، لسان العرب: ٢٥٣/١، المصباح المنير: ١١.

(٦) ›قالوا: يا زيد أنساؤه من أهل بيته؟ قال: لا وأيمُ الله إنّ المرأة تعيش العصر من الدهر ثمّ يطلّقها فترجع إلى أبيها وقومها، أهل بيته أصلُهُ، وعصبتُهُ الذين حُرموا الصدقة بعده‹ أنظر صحيح مسلم: ٢٤٠٨/١٨٧٣/٤.

الأصل وبطلانه واضح.

٢ـ لقد وقفت على الأحاديث الواردة عن النّبيّ2بشأن نزولها في أهل البيتΦ(عليّ وفاطمة والحسن والحسين) دون سواهم، فهذه الأحاديث على كثرتها البالغة ناصّة في نزول الآية وحدها وبمفردها ولم يرد حتى في رواية واحدة نزول آية التطهير مع آيات نساء النبيّ2، ولا ذكره أحد حتى القائل باختصاص الآية بأزواج النّبيّ2، كما ينسب إلى عكرمة وعروة، فالآية لم تكن بحسب النزول جزءاً من آيات نساء النّبيّ2ولا متّصلة بها وإنما وضعت بينها لمصلحةٍ، صاحب الشريعة أعرف بها، وعليه فلا موضوع للسياق حتى يمكن التمسّك به. فالاستدلال به واضح البطلان.

٣ـ ويؤيّد ما قلناه ما ذهب إليه الآلوسي والفيروز آبادي في موردين مختلفين، وإليك مقالتهما.

القول الأول: ما قاله الآلوسي: >وأنت تعلم أنّ ظاهر ما صحّ من قوله2: >**إنّي تارك فيكم خليفتين** ـ وفي رواية: **ثقلين ـ كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لم يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض**< يقتضي أنّ النساء المطهّرات غير داخلات في أهل البيتΦالذين هم أحد الثقلين<[١].

القول الثاني: ما قاله مجد الدين الفيروزآبادي: >المسألة العاشرة: هل يدخل في مثل هذا الخطاب (الصلاة على النبي) النساء؟ ذهب جمهور الأصوليّين أنّهنّ لا يدخلن، ونصّ عليه الشافعي، وانتُقد عليه وخطّئ المنتقد<[٢].

---

(١) تفسير روح المعاني: ٢٢/٢٤.

(٢) الصلاة والبشر في الصلاة على خير البشر: ٣٢، الباب الأول، نقلاً عن الكشف والبيان، للثعلبي: ٣٨/٨.

رابعاً: النّبيّ2ينصّ على أسمائهم

في بادئ النظر لا نحتاج إلى أكثر من تشخيص واحد من أهل البيتΦ يكون المرجع الذي تتوفر فيه المواصفات النّبويّة والإلهية من العصمة والطهارة والأعلمية.. ليقوم بالمهمّة بكلّ جدارة من بعد النّبيّ2، وهو بدوره ينصّ على الخلف الذي يأتي من بعده، وهكذا..

وقد اتّخذ النّبيّ2ذات الأسلوب فبادر باستجابة الوحي الإلهي ونصّ على >عليّB< في نفس حديث الثقلين وسماه من بين أهل البيت لينهض بوظائف الإمامة من بعده، وقد حفلت كتب الحديث والسيرة بالروايات الحاكية لمراسيم التتويج النبوي لعليّBبالإمامة والولاية أمام عشرات الألوف من المسلمين الذين كانوا معه وهو ينعى نفسه. وإليك بعض الروايات الواردة في المقام:

الرواية الأولى:

أخرج الحاكم النيسابوري بإسناده عن زيد بن أرقمKقال: لما رجع رسول الله2من حجة الوداع ونزل غدير خم أمر بدوحات فقمّن فقال:

>**كأنّي قد دعيت فأجبت، إني قد تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله وعترتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما: فإنهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض** ـ ثمّ قال ـ : **إنّ الله عزّوجلّ مولاي، وأنا مولى كل مؤمن،** ـ ثم أخذ بيد عليّ، فقال ـ: **من كنت مولاه فهذا وليه؛ اللّهمّ وال من والاه، وعادِ من عاداه**<(1).

---

(1) مستدرك الحاكم وتلخيصه، للذهبي: ٣/١٦٠/٤٧١١، وقد صحّحه الحاكم على شرط الشيخين ولم يخرجها بطوله، وأخرجه البلاذري في >أنساب الأشراف<: ٢٤ ح٤٨، والنسائي في >الخصائص<: ١١٧، والطبراني في >الكبير<: ٥/١٦٦/٤٩٦٩، وابن عساكر في >تأريخ دمشق<: ٤٢/٢١٦، ٢١٩.

الرواية الثانية:

أورد بن حجر: قال رسول الله2ـ في مرض موته ـ : >**أيّها الناس، يوشك أن أقبض قبضاً سريعاً فينطلق بي، وقد قدّمت إليكم القول معذرة إليكم، ألا إنّي مخلّف فيكم كتاب ربي عزّوجلّ، وعترتي أهل بيتي**، ثم أخذ بيد عليّ فرفعها فقال: **هذا عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ، لا يفترقان حتّى يردا عَلَيَّ الحوض فأسألهما ما خلفت فيهما**<[١].

مناشدة أمير المؤمنين:

وفيما يلي مناشدة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبBتدلّ على المعنى المتقدّم بصورة أجلى وأوضح وتبرز تحديداً لأهل البيتΦبما لا يدع مجالاً للشك.

روى إمام الحرمين الحمويني قال: ناشد أمير المؤمنين أصحاب الشورى؛ فقال:

>**أنشدكم الله أتعلمون أنّ رسول الله2 قام خطيباً لم يخطب بعد ذلك فقال: يا أيّها الناس إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي فتمسّكوا بها لن تضلّوا فإنّ اللطيف** [الخبير][٢] **أخبرني وعهد إليّ أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيّ الحوض فقام عمر بن الخطاب شبه المغضب فقال: يا رسول الله أكلّ أهل بيتك؟**

قال: **لا ولكن أوصيائي منهم أوّلهم أخي ووزيري ووارثي وخليفتي في أمّتي**

---

(١) الصواعق المحرقة: ٣٦١/٢، أخرجه الحاكم: ١٢٤/٣، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأورده الهيثمي في المجمع: ١٣٤/٩، والسيوطي في تأريخ الخلفاء، والمتقي الهندي في الكنز: ح٣٢٩١٢.

(٢) غير موجود في الأصل، من المصدر.

ووليّ كلّ مؤمن بعدي هو أوّلهم ثم ابني الحسن، ثم ابني الحسين ثم تسعة من ولد الحسين واحد بعد واحد حتّى يردوا عليّ الحوض [هم][١] شهداء الله في أرضه وحجّته على خلقه وخزّان علمه ومعادن حكمته، من أطاعهم أطاع الله، ومن عصاهم عصى الله.

فقالوا كلّهم: نشهد أنّ رسول الله2قال ذلك‹[٢].

ولكي نستكمل البحث تمام ملاكه أشير إلى بعض كلمات علماء الجمهور بما يقرّب المعنى المذكور:

قال السمهودي ما نصه:

›هذا الحثّ شامل للتمسّك بمن سلف من أئمة أهل البيت والعترة الطاهرة، والأخذ بهديهم، وأحق من تمسّك به منهم إمامهم وعالمهم عليّ بن أبي طالبKفي فضله وعلمه ودقائق مستنبطاته وفهمه وحسن شيمه ورسوخ قدمه، ويشير إلى هذا ما أخرجه الدارقطني في ›الفضائل‹ عن معقل بن بشّار، قال: سمعت أبا بكرKيقول: عليّ بن أبي طالبKعترة رسول الله2، أي: الذين حثّ على التمسّك بهم‹[٣]. انتهى.

وقال ابن حجر ما نصّه:

›ثمّ أحقّ من يتمسّك به منهم ـ أهل البيتΦـ إمامهم وعالمهم عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، لما قدمناه من مزيد علمه ودقائق مستنبطاته، ومن ثمّ قال أبو بكرKعنه: عَلِيٌّ عترة رسول الله2أي: عَلِيٌّ الذي حثّ على التمسّك بهم،

---

(١) زيادة توضيحية من المصدر.

(٢) فرائد السمطين، للحمويني: ٣١٧/١ باب ٥٨.

(٣) جواهر العقدين: ٢٤٥ـ٢٤٦.

فخصّه بما قلنا، وكذلك خصّه بما سرّ يوم غدير خُم»[١]. انتهى. وهذا تمام الكلام في النقطة الرابعة.

خامساً: النّبي2ينصّ على عددهم:

لما كانت الروايات المتقدمة والتي مرّ ذكرها تعيّن علياً وولديه، فما الذي يعيّن بقية الأئمة من أهل البيت؟

الجواب بحاجة إلى مزيد تفصيل[٢]، ولكن نقول بنحو الإجمال بأنّه هناك روايات مأثورة لدى الشيعة وأخرى لدى السّنة، ذكرها الشيخ القندوزي الحنفي، وإمام الحرمين الحمويني، بأسمائهم جميعاً وحسب الترتيب.

لكن الروايات التي حفلت بها الصحاح والمسانيد لا تذكرهم بغير عددهم:

أخرج البخاري بإسناده عن جابر بن سمرة، قال: «سمعت النبيّ2يقول: **يكون بعدي إثنا عشر أميراً**، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنّه قال: **كلّهم من قريش**»[٣].

وأخرج مسلم في صحيحه بإسناده عن جابر بن سمرة، قال:

«دخلت مع أبي على النّبيّ2فسمعته يقول: **إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتّى يمضي فيهم إثنا عشر خليفة**» قال: ثمّ تكلّم بكلام خفي عَلَيَّ، قال: فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلّهم من قريش»[٤].

(١) الصواعق المحرقة: ٢/٤٤٣.

(٢) لمزيد الاطلاع راجع كتابنا معرفة أهل البيت: ١/٥٠ـ٥٤.

(٣) صحيح البخاري: ٦/٢٦٤٠/٦٧٩٦، كتاب الأحكام ـ باب الاستخلاف.

(٤) صحيح مسلم: ٣/١٤٥٢/١٨٢١، كتاب الإمارة.

وهذه الطائفة تشتمل على روايات كثيرة تعدّت حدّ الاستفاضة، وقد تضمّنت الإشارة إلى عدد خلفائه2، وكونهم من قرابته، وقد نصّت على كونهم من قريش، أو من بني هاشم(١)، والجدير بالذكر أنّها مهما اختلفت نصوصها، فقد اتّحدت في النّصّ على عددهم(٢)، حيث لم ترد رواية صحيحة واحدة تزيد في عددهم أو تنقصه، وهذا له دلالته المعمّقة لابدّ من فهمها وتسليط الضوء عليها.

فالذي يستفاد من هذه الروايات ما يلي:

١ـ إنّ عدد الخلفاء أو الأمراء لا يتجاوز الإثني عشر، وكلّهم من قريش(٣).

٢ـ إنّ هؤلاء الأمراء معيّنون بالنصّ، كما هو مقتضى تشبيههم بنقباء بني

---

(١) ينابيع المودّة: ٣/٢٩٠/٤.

(٢) أخرج الإمام أحمد بن حنبل في >المسند< بإسناده عن عامر، عن جابر بن سمرة السوائي، قال: سمعت رسول الله2يقول في حجّة الوداع: >**إنّ هذا الدين لن يزال ظاهراً على مَن ناوأه، لا يضُرُّه مُخالف ولا مُفارق، حتّى يمضي من أُمَّتي إثنا عشر خليفة**< قال: ثمّ تكلّم بشيء لم أفهمه، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: >**كُلّهم من قريش**<، مسند أحمد بن حنبل: ٣٤/٤٠٩/٢٠٨١٤، النسخة المحقّقة، وانظر الأحاديث تحت الأرقام: (٢٠٨٠٥)، (٢٠٨١٧)، (٢٠٨٣٦)، (٢٠٨٦٠)، (٢٠٨٧٢)، (٢٠٨٧٩)، (٢٠٨٨٠)، (٢٠٩٢٦)، (٢٠٩٢٧)، (٢٠٩٣٦)، (٢٠٩٣٧)، (٢٠٩٣٨)، (٢٠٩٣٩)، (٢٠٩٤١)، (٢٠٩٦٦)، (٢١٠١٣)، (٢١٠٣٣). بأسناد متعدّدة. وأخرج مثله أيضاً: أبو داود بإسناده عن عامر، عن جابر بن سمرة، سنن أبي داود: ٤/١٠٦/٤٢٨٠ كتاب المهدي. والترمذي في >سننه< ح(٢٢٢٣) بإسناده عن سماك بن حرب. وأبو عوانه في >مسنده<: ٤/٣٦٩/٦٩٧٦، أنظر الأحاديث تحت الأرقام: (٦٩٧٧ـ٦٩٩٨). وابن أبي عاصم في >السُّنّة< ح(١١٢٣) بإسناده عن إسماعيل بن أبي خالد. والطبراني في >المعجم الكبير<: ٢/١٩٥/١٧٩١، وانظر الأحاديث تحت الأرقام: (١٧٩٢)، (١٧٩٤)، (١٧٩٥)، (١٧٩٦)، (١٧٩٧)، (١٧٩٨)، (١٧٩٩)، (٢٠٦٣)، (٢٠٦٧)، وفي >المعجم الأوسط<: ح(٨٦٣) بإسناده عن عبيد الله بن عباد. والبيهقي في >دلائل النبوة<: ٦/٥١٩ـ٥٢٠، والنووي في >المنهاج<: ١٢/٤٠٧/٤٦٨٢.

(٣) أخرج ذلك البخاري، ومسلم، وأحمد بن حنبل، وأبو داود، والترمذي، والطبراني، وأبو عوانه، وابن أبي عاصم، وغيرهم.

إسرائيل كما دلّت عليه رواية ابن مسعود[1].

٣ـ إنّ هذه الروايات افترضت لهم البقاء ما بقي الدين الإسلامي، أو حتّى تقوم الساعة، كما دلّت عليه رواية مسلم وآخرين[2].

فهذا التشخيص وهذا التصديق لا يلتئم إلاّ مع مبنى الشيعة الإمامية الإثني عشرية في عدد الأئمّة وبقائهم وكونهم من المنصوص عليهم من قبل النّبيّ2 وبهم يحفظ الدين والقيم الإنسانية، وهذا كلّه يتّفق تماماً مع حديث الثقلين وضرورة بقاء من هو أهل للتمسّك به من أهل البيت، كما أشار إلى ذلك ابن حجر[3].

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الروايات المستفيضة تبقى بلا تفسير لو تخلّينا عن حملها وفق تفسير الإمامية، ولذا نجد تحيّر كثير من علماء السّنّة في توجيه هذه

---

(١) أخرج الإمام أحمد بن حنبل في ›مسنده‹ بإسناده عن مسروق قال:

كنّا جلوساً عند عبد الله بن مسعود، وهو يقرئنا القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن، هل سألتم رسول الله2كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال عبد الله: ما سألني عنها أحد منذ قدمتُ العراق قبلك، ثم قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله2فقال: ›**إثنا عشر كعدّة نُقباء بني إسرائيل**‹ المسند: ٣٧٨١/٣٢١/٦، اخرجه البزار في ›الزوائد‹ (١٥٨٦)، وأبو يعلى في ›مسنده‹ (٥٠٣١) و(٥٣٢٢) و(٥٣٢٣)، والحاكم في ›المستدرك‹: ٨٥٢٩/٥٤٦/٤، وذكره الهيثمي في ›المجمع‹: ٨٩٦٧/٣٤٤/٥، وأخرجه أحمد في ›المسند‹ أيضاً برقم (٣٨٥٩).

(٢) لاحظ صحيح مسلم: ١٤٥٢/٣ـ١٨٢٠/١٤٥٣ـ١٨٢٢، فقد أخرجه بطرق متعددة. وكذلك ما أخرجه أحمد، والترمذي، وأبو عوانة، وأبو داود، وغيرهم.

ولقد رواه من الصحابة عدد غفير كسلمان، وأبي ذر، وعمار، وحذيفة، وابن عباس، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وأبي سعيد الخدري، وزيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، وجابر بن سمرة، وأبي جحيفة، وأبي هريرة، وغيرهم وغيرهم.

(٣) الصواعق المحرقة: ٤٤٢/٢، وقد ذكرت نصّ كلامه آنفاً، فلاحظ.

الأحاديث ومدى ملاءمتها للواقع التأريخي مع ضرورة توفّر الشروط المنصوص عليها في الأحاديث التي ذكرناها والمتّفق على صحّتها. ولكي تقف على الحقيقة كما هي أذكر بعض أقوالهم باختصار:

١ـ قال ابن بطال عن المهلّب لم ألق أحداً يقطع في هذا الحديث ـ يعني بشيء معين ـ فقوم قالوا يكونون بتوالي إماراتهم، وقوم قالوا يكونون في زمن واحد كلهم يدّعي الإمارة. قال: والذي يغلب على الظن أنّه عليه الصلاة والسلام أخبر بأعاجيب تكون بعده من الفتن، حتّى يفترق الناس في وقت واحد على إثني عشر أميراً. قال: ولو أراد غير هذا لقال إثنا عشر أميراً يفعلون كذا، فلمّا أعراهم من الخبر عرفنا أنّه أراد أنّهم يكونون في زمن واحد. انتهى.

قال ابن حجر: وهو كلام من لم يقف على شيء من طرق الحديث غير الرواية التي وقعت في البخاري[1]... الخ.

٢ـ قال ابن الجوزي في كشف المشكل: أطلت البحث عن معنى هذا الحديث، وتطلّبت مظانه، وسألت عنه فلم أقع على المقصود، لأنّ ألفاظه مختلفة ولا أشك أنّ التخليط فيها من الرواة[2]!!

٣ـ خرج علينا السيوطي برأي غاية في الغرابة والفكاهة نورده كما هو:

›وعلى هذا فقد وجد من الإثني عشر، الخلفاء الأربعة والحسن ومعاوية وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز، وهؤلاء ثمانية ويحتمل أن يضم إليهم المهدي من العباسيين لأنّه فيهم كعمر بن عبد العزيز في بني أمية، وكذلك الظاهر، لما أوتيه من العدل وبقي الإثنان المنتظران أحدهما المهدي لأنّه من أهل بيت محمد‹ ـ

---

(١) أنظر فتح الباري في شرح البخاري، لابن حجر: ٧٢٢٣/٣٢٣٦/٣.

(٢) أضواء على السنّة المحمّدية، محمود أبو رية: ٢٣٥.

لكنّه لم يُبيّن المنتظر الثاني ـ ورحم الله من قال في السيوطي أنه حاطب ليل[1].

والحقيقة أنّ هذه الأحاديث لا يمكن توجيهها إلاّ على مذهب الإمامية في أئمّتهم. واعتبارها من دلائل معاجز وصدق النبوّة المحمدية في الإخبار عن المغيّبات.

وأخيراً يقول عالم سلفي معاصر: «إنّنا نعتقد أنّ مذهب الإثني عشرية يطير بجناحين أحدهما: حديث الثقلين، والجناح الآخر: حديث الإثني عشر. وما لم تدرك الوهابية هذين الحديثين، لا يمكن أن تفهم حقائق وخصائص المذهب الإثني عشري»[2] على أنّنا في غنى من هذه الروايات والإشادات وغيرها بحديث الثقلين نفسه، فقد ترك بأيدينا منهجاً دقيقاً ورسم لنا مقياساً واضحاً، وهذا الحديث بحدّ ذاته يعتبر ثروة فكرية هائلة لتشخيص منهج الاقتداء والمرجعية.

وعلى ضوء هذا المقياس ـ حديث الثقلين ـ نسبر الواقع السلوكي عبر التأريخ لجميع من تسمّوا بالأئمة لدى الشيعة لوجدنا كيف تجسّدت العصمة في سلوكهم ومنهجهم فعلاً وقولاً وعملاً، وعلى الرغم من أنّ الكثير من تأريخهم كتب بيد أعدائهم من وعّاظ سلاطين عصرهم، وغيرهم، لكنّهم لم يستطيعوا أن يخدشوا بشمائل قدسيّتهم، وشدة التزامهم بالقرآن والسُّنّة النبوية سلوكاً وتطبيقاً.

ومن المناسب أن نذكر في هذا المجال بعض كلمات علماء أهل السُّنّة لأنّها

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المنهج الجديد والصحيح في الحوار مع الوهابية، للدكتور عصام علي العماد: ١٥٥، وهو مؤلف كتاب (رحلتي من الوهابية إلى الإثني عشرية) الذي تحول من داعية وهابي إلى داعية شيعي، وكان تلميذاً لمفتي الديار السعودية ابن باز، ومن أساتذته السلفيين القاضي أحمد سلامة في اليمن، والعلامة محمد بن إسماعيل العمراني، والدكتور عبد الوهاب الديلمي، وقد دَرَسَ علم الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض ـ نقلاً عن الموقع الإلكتروني ـ.

أبلغ في التأثير وأقرب للموضوعية.

يقول الإمام أحمد بن حنبل وهو يعلّق على حديث الإمام الرضاB عن آبائه حين مرّ بنيسابور، المسمّى بحديث سلسلة الذهب، قال: «لو قرأت هذا الإسناد على مجنون لبريء من جنّته»[١].

وقال محمد بن المنكدر[٢]ـ وكان ممّن عاصر الإمام زين العابدين، والإمام الباقر فأدلى بتصريحه التالي ـ:

«ما رأيت أحداً يفضل على عليّ بن الحسين حتّى رأيت ابنه محمداً أردت أن أعظه فوعظني»[٣].

وقال الإمام أبو حنيفة: «ما رأيت أحداً أفقه من جعفر بن محمد»[٤].

وقال ابن حبّان: «ـ جعفر الصادق ـ من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلاً»[٥].

وقال الشهرستاني وهو يشيد بعلم الإمام الصادقB ما نصّه: «هو ذو علم غزير في الدين، وأدب كامل في الحكمة، وزهد في الدنيا، وورع تام عن الشهوات، وقد أقام بالمدينة مدة يفيد الشيعة المنتمين إليه، ويفيض على الموالين له أسرار

---

(١) الصواعق المحرقة: ٥٩٥/٢، وأسناد الحديث: الإمام الرضاB قال: حدّثني أبي موسى الكاظم، عن أبيه جعفر بن محمد الصادق، عن أبيه محمد الباقر، عن أبيه زين العابدين، عن أبيه الحسين، عن أبيه عليّ بن أبي طالبB، قال: حدّثني حبيبي وقرّة عيني رسول الله2 قال: «حدّثني جبرئيل، قال: سمعت رب العزة يقول: ... الحديث.»

(٢) هو شيخ الإمام مالك، وقال البخاري عن عليّ بن المديني: له نحو مئتي حديث، وقال إسحاق بن راهويه، عن سفيان بن عُيينة: كان ـ محمد بن المنكدر ـ من معادن الصدق ويجتمع إليه الصالحون. أنظر تهذيب الكمال، للمزي: ٥٠٨/٢٦.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني: ٣١٣/٩، الإتحاف بحبّ الأشراف: ٢٨٤.

(٤) تهذيب الكمال: ٧٩/٥، سير أعلام النبلاء، للذهبي: ٤٤٠/٦.

(٥) كتاب الثقاة، لابن حبّان، (ت:٣٥٤هـ): ١٣١/٦.

العلوم، ثمّ دخل العراق وأقام بها مدة...الخ»[١].

وقال الملاّ علي القاري، في كلام طويل، أشير إلى موضع الشاهد فحسب، ما نصّه:

«... وبهذا يصلح أن يكونوا ـ أهل البيت ـ مقابلاً لكتاب الله سبحانه كما قال تعالى: ﴿**وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالحِكْمَةَ**﴾ ويؤيده ما أخرجه أحمد في المناقب، عن حميد بن عبد الله بن زيد أنّ النّبي2ذكر عنده قضاء قضى به عليّ بن أبي طالب، فأعجبه وقال: «**الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت**»، وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب اليقين عن محمد بن مسعر اليربوعي قال: قال عليّ للحسن: كم بين الإيمان واليقين؟ قال: أربع أصابع. قال: بيّن. قال: اليقين ما رأته عينك، والإيمان ما سمعته أذنك وصدقت به. قال: أشهد أنّك ممّن أنت منه، ذرية بعضها من بعض. وقارف الزهري فهام على وجهه فقال له زين العابدين: قنوطك من رحمة الله التي وسعت كلّ شيء أعظم عليك من ذنبك فقال الزهري: الله أعلم حيث يجعل رسالته فرجع إلى أهله وحاله»[٢].

ومن الجدير بالذكر أنّ هؤلاء الأئمة الإثني عشر إنّما تقلّدوا منصب الإمامة في عرض السلطة الزمنية لحكّام عصرهم، والتفّ حولهم واحتفى بهم الملايين من المسلمين ولكنّهم كانوا عرضة للسجون والمراقبة والمواجهة، وتمّت تصفيتهم جسدياً من قبل حكّام عصرهم بوسائل وأساليب متنوعة، من دسّ السّم إلى القتل، والتحريض على القتل، والمواجهة الميدانية في ساحة الجهاد.

وفي هؤلاء الأئمة من تقلّد منصب الإمامة وهو ابن عشرين سنة كالإمام

---

(١) الملل والنحل، للشهرستاني: ٢٧٢/١.

(٢) مرقاة المفاتيح، للملاّ علي القاري: ٥٣٠/١٠.

الحسن بن عليّ العسكريB، بل وفيهم مَن تولّى منصبها وهو ابن ثمان كالإمامين محمد بن عليّ الجواد، وعليّ بن محمد الهاديB.

ولكي نعرف المزيد عن مقام أهل البيتΦنستشهد ببعض كلامهم لما في ذلك من الأثر البليغ في نفوس المنصفين:

قال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبB: >ألا أنَّ مَثَلَ آلِ مُحمدٍ2كَمَثَلِ نُجُومِ السماء: إذا خَوَى نَجْمٌ طَلَعَ نَجْمٌ، فَكَأَنَّكُم قد تَكَامَلَتْ مِنَ اللهِ فِيكُمُ الصَّنَائِعُ، وَأَرَاكُمْ مَا كُنتُم تَأمُلُونَ<[1].

وقالBأيضاً: >أينَ الَّذينَ زَعَمُوا أَنَّهُمُ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ دُونَنا، كَذِباً وَبَغياً عَلَينا، أنْ رَفَعَنا اللهُ وَوَضَعَهُم، وَأعطَانا وَحَرَمَهُم، وَأدخَلَنَا وَأخرَجَهُم، بِنَا يُستَعطَى الهُدَى، وَيُسْتَجلَى العَمى. إنَّ الأَئِمَّةَ مِن قُرَيشٍ غُرِسُوا في هَذَا البَطنِ مِن هَاشِمٍ؛ لا تَصْلُحُ عَلَى سِواهُمْ، وَلاَ تَصْلُحُ الوُلاَةُ مِن غَيْرِهِم<[2].

وقال الإمام زين العابدينB- في دعاء طويل -:

>... فإلى مَن يَفزع خَلَف هذه الأمّة، وقد دَرَسَت أعلام هذه الملّة، ودانت الأمّة بالفرقة والاختلاف، يُكفّر بعضهم بعضاً، والله تعالى يقول: <**وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ البَيِّنَاتُ**>[3]، فَمَن المَوثُوق به على إبلاغ الحجة، وتأويل الحكم إلى أهل الكتاب، وأبناء أئمّة الهدى ومصابيح الدجى الذين احتجَّ الله بهم على عباده ولم يَدَعِ الخَلقَ سُدى من غير حُجَّة، هل تعرفونهم أو تجدونهم إلا من فُروع الشجرة المباركة، وبقايا الصَّفوة الذين

---

(١) نهج البلاغة، بترتيب صبحي صالح: خ ١٨٦/١٠٠، وتصنيف نهج البلاغة، لبيب بيضون: ٣٤٢.

(٢) نهج البلاغة، بترتيب صبحي صالح: ٢٦٣/١٤٤.

(٣) آل عمران: ١٠٥.

أذهبَ الله عنهم الرِّجسَ وطهَّرهم تطهيراً، وبرَّأهم من الآفات، وافترضَ مَوَدَّتَهم في الكتاب؟<[١].

أقول: تلك المنازل الرفيعة والشاملة، من العصمة، والأعلمية، والاقتران بالكتاب مطلقاً، لا تليق إلاّ بمن سمّاهم النّبيّ2أهل البيتΦوهم أصحاب الكساء[٢] والأئمّة المعصومون التسعة من أولاد الإمام الحسينBوهم:

عليّ بن الحسين زين العابدين، ومحمد بن عليّ الباقر، وجعفر بن محمد الصادق، وموسى بن جعفر الكاظم، وعلي بن موسى الرضا، ومحمد بن عليّ الجواد، وعليّ بن محمد الهادي، والحسن بن عليّ العسكري، والخلف المهدي صاحب الزمان # [٣]، فهؤلاء هم الأئمّة الإثنا عشر وهم الذين عناهم النّبيّ2في حديثه الموسوم بحديث الإثني عشر، وكذا حديث الثّقلين.

وبهذا فقد تمّ الكلام في بيان دلالات حديث الثقلين.

---

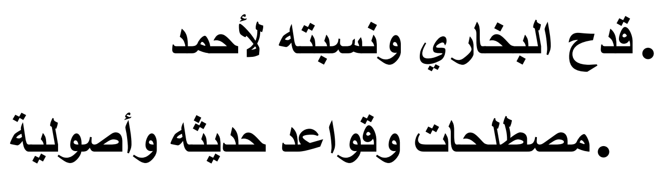
(١) الصواعق المحرقة: ٢/٤٤٤.

(٢) أخرج بن مردويه من مائة وثلاثين طريقاً أنّ العترة عليّ وفاطمة والحسنان. انظر مناقب عليّ بن أبي طالب: ٢٢٨/ح٣٢٤.

(٣) انظر فرائد السمطين: ٢/١٣٣ـ١٣٤، أخرج ذلك إمام الحرمين الحمويني بإسناده عن ابن عباس، عن رسول الله2في حديث طويل.

الفصل الثالث

آراء مخالفة في ضوء الحقيقة



.قدح البخاري ونسبته لأحمد

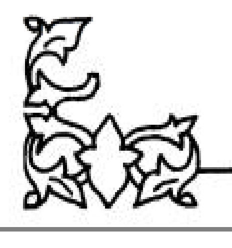
.مصطلحات وقواعد حديثه وأصولية

. أسباب غرابة القول المنسوب لأحمد

.قدح ابن الجوزي وأسباب بطلانه

.قصَّة الألباني عن حديث الثَّقَلَين

.قدح ابن تيميّة وأسباب بطلانه



آراء مخالفة في ضوء الحقيقة

ولكي يستوفي البحث تمام ملاكه، لابدّ من استعراض الآراء المخالفة وبيان أدلتها ومن ثمّ مناقشتها لبيان الحقيقة كما هي، ومن بين تلك الآراء المخالفة ما يلي:

-١-

قدح البخاري

قال البخاري في (التأريخ الأوسط) ما نصّه: >قال أحمد ـ أي ابن حنبل ـ:

في حديث عبد الملك، عن عطية، عن أبي سعيد، قال النّبيّ2: >**تركت فيكم الثقلين**<: أحاديث الكوفيين هذه مناكير<[1].

المناقشة

إنّ نسبة هذا القول لأحمد في غاية الغرابة والبعد، وذلك لأسباب سيأتي بيانها، ولكن دعني أُقدّم لك مقدمّة ضرورية موجزة نستوضح فيها بعض مصطلحات الحديث.

مصطلحات حديثيّة

الحديث الشاذّ: قال الشافعي: ليس الشاذّ من الحديث أن يروي الثّقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنّما الشاذّ: أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه

---

(١) التأريخ الأوسط: ١٣٦/٣/ ٢٣٤، وانظر التأريخ الصغير: ٣٠٢/١.

الناس»[٢].

وحكى الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني نحو هذا عن الشافعي، وجماعة من أهل الحجاز، ثم قال: «الذي عليه حفّاظ الحديث أنّ الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذّ بذلك شيخ، ثقةً كان أو غير ثقةٍ، فما كان عن غير ثقةٍ فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقةٍ يتوقف فيه ولا يُحتجّ به»[٣].

قال الحافظ ابن الصلاح: «فخرج من ذلك أنّ الشاذّ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف.

والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرّد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم»[٤]. انتهى.

فتلخّص مما تقدّم

أنّ الحديث الشاذّ عند القوم ـ أهل الحديث ـ: هو حديث الفرد المخالف لما رواه الناس، وكذلك الحديث الفرد الذي ليس في راويه من الثّقة والضبط، وعلى كلا الحالين فهو لا يؤخذ به، ولكن غاية ما في الأمر أنّ الأول يترك ولا يؤخذ به، وأما الثاني فيتوقف فيه، ولا يكون حجّة عندهم.

الحديث المنكر: قال الحافظ البرديجيّ: «هو الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه، وكذا أطلقه كثيرون ـ من أهل الحديث ـ»[٥].

وقال ابن الصلاح: «والصواب فيه التفصيل الذي بيّناه آنفاً في شرح الشاذّ،

---

(٢) معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري: ٣٧٥، فقد رواه عن الشافعي مسنداً، وانظر معرفة أنواع علم الحديث، لأبي الصلاح: ١٦٣.

(٣) الإرشاد: ١/ ١٧٦ـ١٧٧، نقلاً عن معرفة أنواع علم الحديث: ١٦٣.

(٤) معرفة أنواع علم الحديث:١٦٨.

(٥) انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي : ٢٧٦/١، ط: مكتبة الكوثر ـ الرياض.

وعند هذا نقول المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذّ فإنّه بمعناه»[٦].

الحاصل: إنّ الحديث المنكر: هو الحديث الذي انفرد راويه بروايته، ولم تتم روايته عن طريق آخر غيره، وهذا ما عليه جمهور المحدّثين.

الحديث الصحيح: وهو ما اتصل سنده بالعدول الضَّابطين من غير شذوذ ولا علّةٍ[٧].

قال أبو الصلاح: «هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذّاً ولا معلَّلاً»[٨].

الحديث المتواتر: وهو قليل، لا يكاد يوجد في رواياتهم، وهو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم، بأن يكونوا جمعاً لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم من أوّله إلى آخره، ولذلك يجب العمل به من غير بحثٍ عن رجاله، ولا يعتبر فيه عدد معين في الأصح[٩].

وقال القاضي الباقلاني: ولا يكفي الأربعة، وما فوقها صالح، وتوقّف في الخمسة.

وقال الاصطخري: أقلّه عشرة، وهو المختار، لأنّه أول جموع الكثرة[١٠].

وقال شيخ الإسلام ـ ابن حجر ـ كما ادعاه ابن الصلاح من عزّة ـ أي ندرة ـ المتواتر، وكذا ما ادّعاه غيره من العدم ممنوع؛ لأنّ ذلك نشأ عن قلّة الاطّلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطأوا

---

(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ١٧٠.

(٧) انظر تدريب الراوي: ١/٦١ـ٦٢.

(٨) معرفة أنواع علم الحديث: ٧٩.

(٩) تدريب الراوي: ٢/٦٢٧.

(١٠) انظر تدريب الراوي: ٢/٦٢٧.

على الكذب، أو يحصل منهم اتّفاقاً»[11].

وأضاف قائلاً:

«ومن أحسن ما يقرّر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة في الأحاديث، أنّ الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحّة نسبتها إلى مؤلفيها، إذا اجتمعت على إخراج حديث، وتعددّت طرقه تعداداً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، أفاد العلم اليقيني بصحّته إلى قائله، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير»[12]، انتهى.

قال الشوكاني: «الخبر المتواتر هو خبر أقوام بلغوا في الكثرة إلى حيث حصل العلم بقولهم، وقيل في تعريفه، هو خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه، وقيل خبر جمعٍ عن محسوس يمتنع تواطؤهم على الكذب من حيث كثرتهم»[13].

وذهب علماء الجمهور إلى أنّ العلم الحاصل بالتواتر هو ضروريّ[14].

قال الفخر الرازي: «فهو خبر أقوام بلغوا في الكثرة إلى حيث حصل العلم بقولهم»[15].

حاصل الكلام: التواتر لغة: مجيء الواحد تلو الآخر على وجه الترتيب، أو التواتر هو التتابع[16].

وأمّا في الاصطلاح: الحديث الذي ينقله جماعة من الرواة، يفيد بنفسه اليقين بصدقه، وصحّة نسبته إلى قائله، بحيث يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب، وأن

---

(١١) نزهة النظر، لشيخ الإسلام ابن حجر: ٢٣.

(١٢) نزهة النظر: ٢٣، وانظر تدريب الراوي: ٦٢٩/٢.

(١٣) إرشاد الفحول: ١٨٨.

(١٤) انظر إرشاد الفحول: ١٨٨، المحصول في علم أصول الفقه، للفخر الرازي: ٢٣٠/٤.

(١٥) المحصول في علم أصول الفقه: ٢٢٧/٤.

(١٦) انظر لسان العرب: مادة (وتر).

يحصل تواتر نقله في جميع الطبقات.

أقسام المتواتر

ينقسم الحديث المتواتر إلى لفظي، ومعنوي.

أمّا الأول: ما إذا اتّحدت ألفاظ المحدّثين في أحاديثهم، كقوله2: >**بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً**<، وقوله: >**كلّ مسكر حرام**<.

وأمّا الثاني: ما إذا تعدّدت واختلفت ألفاظ المحدّثين والمخبرين، مع اشتمالها على معنىً واحد مشترك بينها بالتضمّن أو الالتزام، وحصل العلم بذلك القدر المشترك بسبب كثرة الأخبار. وعليه فكلاهما حجّة، إذْ الأول حجّة بألفاظه ومعناه، والثاني حجّة بمعناه.

قاعدة حديثيّة وأصوليّة مهمّة

اتّفق جمهور علماء الأصول والحديث، على كيفيّة التعامل مع الخبر المتواتر، فالخبر المتواتر، مادام حصول اليقين بصدقه يتحقّق بنفسه، فلذلك يتم العمل بمضمونه، وتثبت حجيّته دون النظر إلى رواته والبحث عن وثاقة رجاله، فلا حاجة لمعالجة الخبر المتواتر بفحص وثاقة رجاله، إذ ما دام التواتر بنقله متحقّق، فهو يفيد اليقين بمضمونه، وذلك لاستحالة تواطؤهم على الكذب، وقد أشار إلى هذا المعنى الشوكاني، فقال ما نصّه: >وقد اشتُرط عدالة النَّقَلَة لخبر التواتر، فلا يصح أن يكونوا أو بعضهم غير عدول، وعلى هذا لابد ألاّ يكونوا كفّاراً ولا فسّاقاً، ولا وجه لهذا الاشتراط؛ فإنّ حصول العلم الضروري بالخبر المتواتر لا يتوقف على ذلك، بل يحصل بخبر الكفار والفسّاق والصغار المميّزين والأحرار والعبيد، وذلك هو المعتبر<[١٧]، انتهى.

---

(١٧) إرشاد الفحول: ١٩٤.

وهذه القاعدة العلمية قد اُستندت على أساس حساب الاحتمالات، كيف؟ وذلك لأنّ كلّ خبر ينقله الراوي له نسبة تحتمل الصدق أو الكذب، فلنفترض أنّ النسبة الاحتمالية لكذب الخبر هي ٥٠%، باعتبار تساوي نسبتي الصدق والكذب فيه، وبعبارة أخرى فإنّ هذه النسبة الكسرية لكلّ خبر تساوي [½] ، فلو ضربنا هذه النسبة الاحتمالية لكذب كلّ خبر بعدد المخبرين، كالآتي: (½ × ½ * ½...)، فسوف تتضاءل النسبة الاحتمالية لكذب الخبر حينئذ، فلو فرضنا أنّ عدد المخبرين مائة، فسوف تكون النسبة الاحتمالية لكذب الخبر ما تساوي (٠,٠٠٥) وهذه نسبة ضئيلة جدّاً، وكلّما ازداد عدد المخبرين كلّما تضاءلت النسبة الاحتمالية لكذب الخبر حتّى تصل إلى ما يقرب من الصفر، وبنفس الوقت سوف تقوى في الجانب الآخر النّسبة الاحتمالية لصدق الخبر حتّى تصل إلى درجة تقرب من المائة، فلهذا قالوا: إنّ الخبر المتواتر يفيد الصدق بنفسه[١٨].

قضيّة وجدانية

بعد تلك الإطلالة في مصطلحات علم الحديث، فهل يمكنك أنْ تنسب حديث الثَّقَلَين إلى واحدٍ من أقسام الخبر ـ بغضّ النظر عمّا قاله الشيعة أو السُّنّة ـ؟

بعد أنْ وقفت على عدد رواة حديث الثَّقَلَين، وظهر لك أنّه قد رواه تحقيقاً (٣٧) صحابيّاً وصحابية، وأكثر من تسعة عشر تابعياً، وأمّا من رواه من بعد الصحابة والتابعين من أعلام الأمّة، وحفّاظ الحديث، ومشاهير الأئمة عبر القرون، فقد بلغوا من القرن الثاني الهجري إلى القرن الرابع عشر ما يقرب من (٣٠٠)

---

(١٨) انظر دروس في علم الأصول، للشهيد الصدر الحلقة الثالثة.

عالماً ومحدّثاً ومؤرّخاً.

فهل يمكنك القول بأنّ حديث الثَّقَلَين منكر؟ أو شاذ؟

لا أجد وجدانك يقضي إلاّ بالقول بتواتر حديث الثَّقَلَين، كما هو الواقع، فحينئذٍ لا ضرورة في المناقشة والردّ على من نسب لأحمد نكارة حديث الثَّقَلَين، ولكن مراعاة لأصول البحث العلمي، لابد من توضيح الإجابة عنه.

ما هو السبب في نكارة حديث الثَّقَلين ـ حسبما نُسب لأحمد ـ؟

إنّ سند الرواية التي ذكرها البخاري كما يلي:

(عن عبد الملك، عن عطية، عن أبي سعيد)، أمّا عبد الملك فهو ابن أبي سليمان العزرمي، من رجال مسلم، وأخرج له البخاري تعليقاً، وهو ثقة.

وأمّا أبو سعيد، فهو الخدري، وهو صحابيّ جليل، إذن فالضعف في الحديث متوجّه إلى عطية، وهو عطية بن سعد العوفي.

عطية العوفي في ميزان التقييم:

اختلف فيه رجاليّو الجمهور، فبعضهم قال: صالح الحديث، وقال آخرون: في حديثه لين، وقسم ثالث قالوا: إنّه ضعيف، ولكن رغم ذلك لم ينسبوا إليه الوضع في الحديث أو التدليس، أو الكذب والافتراء، وإنّما أقصى ما قالوا في حقه: ضعيف.

وما هو السبب في ضعفه؟

لأنّه كان يتشيّع!! كما ستطّلع على ترجمته.

في معارف ابن قتيبة: >كان عطية العوفي فقيهاً في زمن الحجاج وكان يتشيّع<[١٩].

---

(١٩) معارف ابن قتيبة: ٢٨٩، انظر قاموس الرجال: ٢٠٩/٧.

وفي ذيل الطبري (في من هلك من التابعين سنة ١١١): منهم عطية بن سعد العوفي[٢٠].

قال ابن سعد: «أخبرنا سعد بن محمد بن الحسن بن عطية قال: جاء سعد بن جُنادة ـ أي والد عطية ـ إلى عليّ بن أبي طالب وهو بالكوفة فقال: يا أمير المؤمنين أنّه ولد لي غلام فسمّه قال: هذا عطيّة الله فسمّي عطيّة.

وخرج عطية مع ابن الأشعث على الحجّاج ـ الثقفي ـ، فلما انهزم جيش ابن الأشعث هرب عطيّة إلى فارس، فكتب الحجّاج إلى محمد بن القاسم الثقفي أنْ ادعُ عطيّة فإنْ لعن عليّ بن أبي طالب وإلاّ فاضْرِبْه أربعمائة سوط واحْلق رأسه ولحيته فدعاه فأقرأه كتاب الحجّاج، فأبى عطيّة أن يفعل، فضربه أربعمائة سوط وحلق رأسه ولحيته، فلمّا ولي قُتيبة خراسان خرج عطيّة إليه فلم يزل بخراسان حتَّى ولي عمر بن هُبيرة العراق، فكتب إليه عطيّة يسأله الإذن له في القدوم فأذن له، فقدم الكوفة فلم يزل بها إلى أن توفّي سنة إحدى عشرة ومائة.

وكان ثقة إن شاء الله وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به»[٢١]، انتهى.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ضعيف.

وقال سالم المرادي: كان عطية يتشيّع!، وقال ابنُ معين: صالح.

وقال أحمد: ضعيف الحديث[٢٢].

قال أبو داود: ليس بالذي يعتمد عليه.

---

(٢٠) معارف ابن قتيبة: ٢٨٩. انظر قاموس الرجال: ٧/٢٠٩.

(٢١) الطبقات الكبرى، لابن سعد: ٦/٣٠٥/٢٣٧٥.

(٢٢) انظر ميزان الاعتدال، للذهبي: ٥/١٠٠ـ١٠١.

قال أبو بكر البزّار: كان يعدّه في التشيّع، وقال الساجي: ليس بحجّة وكان يقدّم عليّاً على الكُل ّ!![٢٣].

البخاري سكت عنه في التأريخ الكبير، بل روى عنه رواية (لا تحل الصدقة...)[٢٤].

بعد هذا الذي تقدّم، عرفت الموقف من عطية، وذلك بسبب ولائه لأهل بيت النّبيّ2، ولكونه يتشيّع لهم، ويقدّم عليّاًB!! كان هذا هو السبب في نكارتهم حديثه! وستطّلع على مزيدٍ من الغرائب في البيان الآتي.

أسباب غرابة القول المنسوب لأحمد بن حنبل

أولاً: إنّ الحديث المنقول عن (عطية العوفي) قد رواه أحمد في مسنده بأكثر من طريق وتحت الأرقام التالية: (١١٢١١)، (١١١٣١)، (١١١٠٤)، (١١٥٦١)، ولعلماء الجمهور رأي سديد في القيمة الحديثية لمسند أحمد، فقد جاء عن بعضهم:

قال الإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي في زوائد المسند على الكتب الستة: >إنّ مسند أحمد أصحّ صحيحاً من غيره، لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقه<[٢٥].

وقال الحافظ السيوطي، في مقدمة الجامع الكبير: >وكلّ ما كان في مسند أحمد فهو مقبول فإنّ الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن<[٢٦].

---

(٢٣) انظر تهذيب التهذيب، لابن حجر: ٧/ ٢٠٠.

(٢٤) انظر التأريخ الكبير، للبخاري: ٨/٧، ٣٥/١٣.

(٢٥) انظر: القول المسدّد في الذّبّ عن مسند الإمام أحمد، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله محمد الدرويش: ١٩ـ٢١.

(٢٦) المصدر السابق.

قال حنبل: >جمعنا أحمد بن حنبل، أنا، وصالح، وعبد الله، وقرأ علينا المسند وما سمعه غيرنا، وقال لنا: هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله2 فارجعوا إليه، فإنْ وجدتموه، وإلاّ فليس بحجة<[٢٧].

وقال أبو موسى المديني في كتابه >خصائص المسند< : >وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انُتقي من حديث كثير، ومسموعات، وافرة فجعله إماماً ومعتمداً وعند التنازع ملجأً ومستنداً، ولم يخرج إلا عمّن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته<[٢٨]

بعد هذا الذي عرفته عن القيمة العلمية لمسند أحمد، فهل يصح للإمام أحمد بن حنبل أن يدَلّس الآخرين ويورد في مسنده ما ثبت عنده حديث منكر!!!

ثانياً: إنّ حديث الثَّقَلَين غير منحصر في رواية عطية العوفي، كي يمكن أنْ يشمله التعريف المتقدم، بل قد رواه أحمد عن زيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، وأبي سعيد الخدري.

ثالثاً: إنّ حديث الثَّقَلَين صحيح عند الكثير من علماء الجمهور، وقد وقفت على أقوالهم فيه، وقد تقدّم القول عن ابن حجر، وكذا السمهودي، والطحاوي، والهيثمي، والمناوي وغيرهم، فلا يمكن لأحمد أنْ يعلم بطرق حديث الثَّقَلَين وينسب النكارة للحديث!!

رابعاً: إنّ حديث الثَّقَلَين قد أخرجه مسلم في الصحيح، وصحيح مسلم له قيمة روائية علمية عند علماء الحديث، فمن البعيد أن يتقوّل أحمد ذلك القول،

---

(٢٧) انظر القول المسدد في الذّبّ عن مسند الإمام أحمد، لابن حجر : ١٩ ـ ٢١ .

(٢٨) خصائص مسند الإمام أحمد، لأبي موسى المديني: ١٣، ١٤.

بل إنّ مسلم قال: «إنّما وضعت هنا ـ أي في الصحيح ـ ما أجمعوا عليه»[٢٩]، مع أنّ أحد المجمعين هو أحمد بن حنبل، على ما قاله البلقيني.

قال البلقيني: «إنّ المراد بقول مسلم ما أجمعوا عليه: أربعة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان ابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني»[٣٠].

فعلى هذا كيف يمكن لأحمد أن يتقوّل تلك المقولة؟

خامساً: حديث الثَّقَلَين قد أخرجه الحاكم أبو عبد الله النيسابوري وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله، ووافقه الذهبي في التلخيص.

وذهب ابن الصلاح، وابن دقيق العيد، والذهبي إلى أنّ المراد بشرطهما ـ أي البخاري ومسلم ـ أو شرط أحدهما أن يكون رجال الإسناد رجالهما، أو رجال أحدهما، وإلاّ فلا[٣١]، وهذا المعنى مما يزيد في الحديث قوّة إضافة إلى ما فيه من قوة ومتانة.

سادساً: إنّ حديث الثَّقَلَين لا ينطبق عليه تعريف الحديث المنكر، إذْ الحديث المنكر ما تفرّد الراوي بروايته ـ كما عرفت ـ فأين هذا من حديث الثَّقَلَين؟ فقد رواه الكثير من الصحابة والتابعين، ووصفه المحدِّثون بالصحيح، وأشادوا بطرقه. فلذا قال ابن حجر ما نصّه: «ثُمّ اعلم أنّ لحديث التمسّك ـ أي حديث الثَّقَلَين ـ طرقاً كثيرة وردت عن نيفٍ وعشرين صحابياً»[٣٢]، فأخذ يسرد تلك الطرق، ويُبيّن مواضعها ومناسباتها، فلذا أضاف قائلاً: «وفي بعض تلك

---

(٢٩) صحيح مسلم كتاب الصلاة، باب التشهد: ٣٠٤/١ رقم ٦٣.

(٣٠) تدريب الراوي: ١٠٥/١، انظر مناهج المحدّثين، لياسر الشمالي: ٣١.

(٣١) انظر تعليقات على ما صحّحه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي، لعبد الله بن مراد السلفي: ٢٣.

(٣٢) الصواعق المحرقة: ٤٤٠/٢.

الطرق أنّه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة، وفي أخرى أنّه قاله بالمدينة في مرضه وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى أنّه قال ذلك بغدير خُمّ، وفي أخرى أنّه لمّا قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف كما مرّ، ولا تنافي، إذْ لا مانع من أنّه كَرَّر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة»[٣٣]، انتهى.

سابعاً: إنّ الإمام أحمد بن حنبل كان ينهى عن كتابة الأحاديث الغرائب لكونها مناكير، وعامّة طرقها عن الضعفاء، فقد أخرج الحافظ ابن عَدّي ما نصّه:

«حدَّثنا عبد الوهاب بن أبي عِصمة العكبري، أخبرنا أحمد بن أبي يحيى، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل غير مرَّةٍ: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنّها مناكير، وعامَّتها عن الضعفاء»[٣٤].

ولهذا فقد استنكر (ابن تيميّة) على مَن ادّعى احتجاج الإمام أحمد بالأحاديث الضعيفة فضلاً عن المناكير، فقال ما نصّه:

«ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقط، غلط عليه»[٣٥]، انتهى.

أقول: إذا كان أحمد ينهى مراراً عن كتابة الحديث المنكر، فهل يليق به أن يورد في مسنده القيّم ما يوهنه عند المسلمين فضلاً عن المحدِّثين؟

ثامناً: إنّ الإمام أحمد اتّخذ طابعاً أشدّ في تنزيه مسنده عن الموضوعات وبذل قصارى جهده في ذلك، فلذا يُعدّ مسنده ـ في التقييم العلمي ـ أفضل بكثير من بقيّة كُتب السنن فضلاً عن المسانيد الأخرى، ولذا فقد أشاد «ابن تيميّة» به،

---

(٣٣) الصواعق المحرقة: ٢ / ٤٤٠.

(٣٤) الكامل في ضعفاء الرجال: ١/١١١، انظر معرفة أنواع علم الحديث: ٣٧٤.

(٣٥) مجموعة الفتاوي، لابن تيمية: ١/١٨٠.

فقال ما نصّه:

›... ولهذا نزّه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهل السنن كأبي داود والترمذي، مثل مشيخة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده، وإن كان أبو داود يروي في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننه‹[٣٦]، انتهى.

أقول: لعلّك قد استغربت من نسبة القول لأحمد بن حنبل، فنحن كذلك، وعليه فلا يمكن القبول بما نُسب لأحمد في تضعيفه حديث الثَّقَلَين، بل لا تصح، لأنّ واقع الحال يكذّبها، لكن السؤال المهم في المقام هو: كيف وردت في تأريخ البخاري؟ مع العلم أنّها لم تنسب إلى مصدرها، ولذلك أشار محقّق كتاب التأريخ الأوسط بعدم عثوره على مصدرها.

فتلخّص ممّا تقدّم: عدم صحّة نسبة التضعيف لأحمد، وعليه فلا موضع لقدح البخاري.

---

(٣٦) مجموعة الفتاوى: ١٧٩/١.

-٢-

قدح ابن الجوزي

قال ابن الجوزي في كتابه (العلل المتناهية) ما نصّه:

<أنبأنا عبد الوهاب الأنماطي قال: أخبرنا محمّد بن المظفر، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد العتيقي، قال: حدّثنا يوسف بن الدخيل، قال: حدّثنا أبو جعفر العقيلي، قال: أخبرنا أحمد بن يحيى الحلواني، قال: حدّثنا عبد الله بن داهر، قال: حدَّثنا عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله2:

<**إنّي تارك فيكم الثَّقَلَين: كتاب الله وعترتي، وأنّهما لن يزالا جمعاً حتّى يردا عليَّ الحوض فانظروا كيف تخلّفوني فيهما**<.

قال المصنف: هذا حديث لا يصح، أمّا عطية فقد ضعّفه أحمد ويحيى وغيرهما، وأمّا ابن عبد القدوس، قال يحيى: ليس بشيء رافضي خبيث، وأما عبد الله بن داهر فقال: أحمد ويحيى: ليس بشيء ما يكتب منه إنسان فيه خير<[٣٧].

فساد وبطلان كلام ابن الجوزي

إنّ كلام ابن الجوزي واضح الفساد والبطلان، وذلك للبراهين التالية:

الأول: لقد تقدّم القول عن القواعد في التعامل مع الخبر المتواتر، إذ لا يصح الاعتراض على طرقه أو ضعف بعض رواته، بل لا قيمة علميّة لهذا الاعتراض،

---

(٣٧) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي: ١/٢٦٨/٤٣٢.

فما دام الخبر في نفسه يفيد القطع واليقين، فلا مجال للاعتراض بكون بعض طرقه فيها ضعف، وهذا ما جرى عليه الأصوليّون والفقهاء والمحدّثون، من المتقدمين والمتأخرين، وهي قاعدة يقرّها العقل والمنطق السليم والواقع الموضوعي، وقد تقدّم بيانها، كما قد أشار إلى هذا المعنى ابن قيّم الجوزية ما نصّه:

›إذا صحّ الخبر عن رسول الله2، ورواه الثقات والأئمة، وأسنده خَلَفَهم عن سَلَفهم إلى النّبيّ2، وتلقيه الأمّة بالقبول؛ فإنّه يوجب العلم فيما سبيله العلم، هذا قول العامة من أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السّنّة‹[٣٨].

ولكي تقف على الحقيقة العلميّة بشكل جلّي، دعني أروي لك قصة لطيفة جرت للعلاّمة الألباني أثناء سفره إلى دولة (قطر).

قصَّة الألباني عن حديث الثَّقَلَين

قال الألباني ما نصّه:

›بعد تخريج هذا الحديث ـ أي حديث الثقلين ـ بزمنٍ بعيد، كُتب عليّ أن أهاجر من دمشق إلى عمان، ثُمّ أن أسافر منها إلى الإمارات العربية، أوائل سنة (١٤٠٢) هجرية، فلقيت في (قطر) بعض الأساتذة والدكاترة الطيبين[٣٩]، فأهدى إليّ أحدهم رسالة له مطبوعة في تضعيف هذا الحديث، فلمّا قرأتها تبيّن لي أنّه حديث عهد بهذه الصناعة، وذلك من ناحيتين ذكرتهما له:

الأولى: إنّه اقتصر في تخريجه على بعض المصادر المطبوعة المتداولة،

---

(٣٨) مختصر الصواعق المرسلة، لابن القيّم: ٥٥٨، ط: دار الحديث ـ القاهرة.

(٣٩) لعل المقصود هو الدكتور علي أحمد السالوس، الأستاذ بجامعة قطر، وعميد كلية الشريعة بها.

ولذلك قصّر تقصيراً فاحشاً في تحقيق الكلام عليه، وفاته كثير من الطرق والأسانيد الّتي هي بذاتها صحيحة أو حسنة فضلاً عن الشواهد والمتابعات، كما يبدو لكلّ ناظر يقابل تخريجه بما خرّجته هنا.

الثانية: إنّه لم يلتفت إلى أقوال المصحّحين للحديث من العلماء، ولا إلى قاعدتهم الّتي ذكروها في «مصطلح الحديث»: إنّ الحديث الضعيف يتقوّى بكثرة الطرق، فوقع في هذا الخطأ الفادح من تضعيف الحديث الصحيح.

وكان قد نمى إليّ قبل الالتقاء به وإطلاعي على رسالته أنّ أحدَ الدكاترة في (الكويت) يضعّف هذا الحديث، وتأكّدت من ذلك حين جاءني خطاب من أحد الإخوة هناك، يستدرك عليَّ إيرادي الحديث في «صحيح الجامع الصغير» بالأرقام «٢٤٥٣ و٢٤٥٤ و٢٧٤٥ و٧٧٥٤»؛ لأنّ الدكتور المشار إليه قد ضعّفه، وأنّ هذا استغرب مني تصحيحه! ويرجو الأخ المشار إليه أن أعيد النظر في تحقيق هذا الحديث، وقد فعلت ذلك احتياطاً، فلعلّه يجد فيه ما يدلّه على خطأ الدكتور، وخطأه هو في استرواحه واعتماده عليه، وعدم تنبهه للفرق بين ناشيء في هذا العلم، ومتمكّن فيه، وهي غفلة أصابت كثيراً من الناس الذين يتّبعون كلّ من كتب في هذا المجال، وليست له قدم راسخة فيه، والله المستعان»[٤٠]، انتهى.

أقول: لقد أورد الشيخ الألباني طرقاً متعددة لحديث الثقلين، وأثبت صحّته، كما أنّه نعى على البعض من غير المطّلعين ـ من حملة شهادة الدكتوراه ـ تضعيفهم للحديث لعدم استيعابهم طرقه، ونعتهم بالناشئين الذين ليست لهم قدم راسخة في العلم، إلاّ أنّه بعد ذلك عاد ليقع في خطأ لا يقلّ فداحة عن أخطاء من

---

(٤٠) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني: ٣٥٨/٤ـ ٣٥٩، ط: مكتبة المعارف ـ الرياض.

انتقدهم، وذلك لخطأ فهمه مصطلح أهل البيت في حديث الثقلين، فأدخل في المصطلح الأزواج والعلماء[٤١] وقد استشهد على كلامه بموردين أخطأ أيضاً في نسبة الكلام أليهما.

المورد الأول: ما نسبه >لعلي القاري< أنه قال: أهل البيت المراد بهم علماء الأمة. والحال أنّ >علي القاري< قصد بهم علماء أهل البيت وهم الأئمة، حتّى يصلح أن يكونوا عدل القرآن الكريم.

والذي يؤيّد ما نقوله أنّه أتى بثلاثة شواهد مختصّة بأهل البيت:

الأول: عن علم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبB.

الثاني: عن حكمة الإمام الحسنB.

والثالث: عن توبيخ الإمام زين العابدينBللزهري في مسألة قنوطه من رحمة الله[٤٢].

والمورد الثاني: قد نسب لابن الأثير نقله لحديث الثقلين بلفظ (كتاب الله وسنتي) والحال أنّ ابن الأثير أورد حديث الثقلين في نهايته[٤٣] بلفظ (كتاب الله وعترتي أهل بيتي) هذا ما أردنا التنبيه إليه، فلاحظ.

الثاني: إنّ مقولة ابن الجوزي في تضعيف الحديث قد أوهنها واستنكرها العلماء والمحدّثون بسبب صحّة حديث الثَّقَلَين من جهة، وقوة إسناده من جهة أخرى، بل نسبوا إليه التسّرع والغفلة وعدم الالتفات إلى بقية طرق الحديث،

---

(٤١) لاحظ سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٣٦٠/٤، وقد ذكرنا مقالته آنفاً، ضمن مبحث (أهل البيت).

(٤٢) لاحظ مرقاة المفاتيح، لملاّ علي القاري: ٥٣٢/١٠، نقلنا نصّ كلامه في مرحلتين في مبحث (أهل البيت).

(٤٣) لاحظ النهاية، لابن الأثير: ٢١١/١.

ومن هؤلاء:

١ـ ابن حجر في «الصواعق المحرقة»، فبعد أنْ أورد الحديث من المصادر المعتبرة قال ما نصّه: «وَذِكْرُ ابن الجوزي لذلك في «العلل المتناهية» وَهْمٌ أو غفلة عن استحضار بقيّة طرقه، بل في مسلم عن زيد بن أرقم.... ثم ذكر الحديث»[٤٤].

وأضاف قائلاً: وفي رواية صحيحة: «**إنّي تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن تبعتموهما، وهما: كتاب الله وأهل بيتي عترتي**»[٤٥].

٢ـ قال السمهودي المصري: «ومن العجيب ذكر ابن الجوزي له في «العلل المتناهية» فإيّاك أن تغتَّر به، وكأنّه لم يستحضره حينئذ إلاّ من تلك الطرق الواهية، ولم يذكر بقيّة طرقه»[٤٦]، ثُمَّ أخذ يسرد الطرق المعتبرة للحديث، وأضاف: «وفي الباب عن زيادة على عشرين من الصحابة رضوان الله عليهم»[٤٧]، انتهى.

٣ـ قال المناوي: «قال الهيثمي: رجاله موثّقون، ورواه أبو يعلى بسند لا بأس به، والحافظ عبد العزيز بن الأخضر وزاد أنّه قاله في حجة الوداع، وَوَهَم من زعم وضعه كابن الجوزي»[٤٨].

٤ـ السخاوي: فبعد إيراده الحديث وتأييده له، قال ما نصّه: «وتعجبّت من إيراد ابن الجوزي له في (العلل المتناهية)، بل أعجب من ذلك قوله «إنّه حديث لا يصح» مع ما سيأتي من طرقه التي بعضها في (صحيح) مسلم»[٤٩]، انتهى. وأخذ يسرد طرقه.

---

(٤٤) الصواعق المحرقة: ٤٣٩/٢.

(٤٥) الصواعق المحرقة: ٤٣٩/٢.

(٤٦) جواهر العقدين: ٢٣٢.

(٤٧) جواهر العقدين: ٢٣٢.

(٤٨) فيض القدير: ١٥/٣.

(٤٩) استجلاب ارتقاء الغرف: ٣٣٨/١ /٦٢، ذكره في ذيل روايته للحديث.

الثالث: إنّ ابن الجوزي قد وقع في تناقض عجيب، إذْ هو يخبرنا عن قاعدته في استكشاف الأحاديث الضعيفة، وهي بنفسها لا تنطبق على حديث الثّقلين لا من قريب ولا بعيد، تأمّل ما قاله في (الموضوعات)، ما نصّه: «فمتى رأيت حديثاً خارجاً عن دواوين الإسلام، كالموطأ ومسند أحمد والصحيحين وسنن أبي داود ونحوها، فانظر فيه، فإنْ كان له نظير من الصحاح والحسان قرب أمره، وإن ارتبت فيه ورأيته يباين الأصول فتأمل رجال إسناده واعتبر أحوالهم من كتابنا المسمى بالضعفاء والمتروكين، فإنّك تعرف وجه القدح فيه»[٥٠]، انتهى.

ومن حقّك أنْ تستغرب فعلة ابن الجوزي ومقولته، فكيف الجمع بين هذا الذي ذكره كقاعدة عامّة، لمعرفة صحيح الحديث من ضعيفه، وبين قوله بالنسبة لحديث الثقلين إنّه لا يصح؟!، إذْ أنّ حديث الثّقلين مُخرج في دواوين الإسلام ـ كما عرفت ـ في (صحيح) مسلم و(صحيح) الترمذي، و(سنن) أبي داود، و(مسند) أحمد، و(سنن) البيهقي، و(سنن) الدارمي، و(السنن الكبرى) للنسائي، و(مسند) البزار، و(مسند) أبي يعلى الموصلي... وغيرها.

فهل حديث الثقلين غير مخرج في دواوين الإسلام؟

وهل الحديث ليس له نظير من الصحاح والحسان؟

وهل الحديث يباين الأصول؟

فما الذي استنكره ابن الجوزي من حديث الثّقلين؟

السبب في ذلك هو تضعيفه لرجال سند طريقٍ واحد! من الطرق العديدة والمعتبرة لحديث الثّقلين.

وهذا التضعيف أيضاً لم يثبت!

---

(٥٠) كتاب الموضوعات، لابن الجوزي: ٦٠/١، ط: دار الكتب العلمية/ بيروت.

انظر إلى تقييم رجال السند، فيما يلي:

أمّا عطية العوفي: ـ وقد تقدمت ترجمته ـ ولكنّه أضيف هنا ما يلي:

فقد قال عنه ابن معين صالح الحديث، ولم يضعّفه ـ كما عرفت ـ فكيف ينسب ابن الجوزي إليه قوله بالضعف؟!

وقال ابن سعد في الطبقات: ثقة إنْ شاء الله.

وقال العلاّمة سبط ابن الجوزي: «إنّ عطيّة العوفي قد روى عن العباس والصّحابة وكان ثقة»[٥١].

لقد أخرج عنه أحمد في (المسند) الكثير، فهل يصح أنْ يُنسب إليه تضعيفه؟! والظاهر أنّ أحمد لم يرو إلاّ عمّن ثبت عنده صدقه وديانته، كما ذكر ذلك عبد الوهاب السبكي في طبقات الشافعية، حيث قال في ترجمة أحمد: «وقال أبو موسى المديني: ولم يخرِّج ـ أحمد ـ إلا عمّن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته»[٥٢].

كما أنّ عطية من رجال بعض الصحاح، كصحيح الترمذي وصحيح أبي داود، وهما من الكتب الستة المعتبرة، ومن رجال (الأدب المفرد) للبخاري[٥٣]، وقد مرّ عليك روايته عنه في التأريخ الكبير.

وبهذا كلّه ظهر لك أنّ نسبة تضعيف عطيّة إلى أحمد مخدوش بها، بل ظلم كبير.

أمّا عبد الله بن عبد القدوس: اختلفوا فيه، ولعلّ سبب اختلافهم فيه لكثرة ما يرويه في فضائل أهل البيتΦ، فاتّهموه بالرّفض.

---

(٥١) تذكرة الخواص، لسبط ابن الجوزي: ٤٧.

(٥٢) طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب السبكي: ٣١/٢.

(٥٣) انظر الأدب المفرد، للبخاري: ٤٨/ ٩٥، باب (٥٣) باب من لا يَرحم لا يُرحم.

قال ابن عديّ: عامّة ما يرويه في فضائل أهل البيتΦ، أقول: لكنّه روى في فضائل أبي بكر وعمر أيضاً[١]، كما ذكره ابن حبان في الثقات.

قال البخاري: هو في الأصل صدوق إلاّ أنّه يروي عن أقوام ضعاف[٢]، ترجم له البخاري في التأريخ الكبير[٣]، ولم يذكره في كتاب الضعفاء الصغير.

وروى ابن أبي حاتم قال: عن يحيى بن المغيرة، قال: سمعت جريراً يقول: رأيت عبد الله بن عبد القدوس يقود الأعمش، قال يحيى: وأمرني جرير أنْ أكتب عنه حديث مجاهد في الشحمة.

وروى أيضاً عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: فيما كتب إليَّ، قال: سئل يحيى بن معين، عن عبد الله بن عبد القدوس، فقال: ليس بشيء[٤].

وقال أبو معمر: حدَّثنا عبد الله بن عبد القدوس وكان خشبيّاً[٥].

وقال يوسف المزيّ: استشهد به البخاري، وروى له الترمذي[٦].

وقال محمّد بن عيسى بن الطباع: عبد الله بن عبد القدوس ثقة[٧]. ولتوثيق محمد بن عيسى قيمة علمية، لماذا؟

لكونه قد أشاد الكثير من علماء الرجال والمحقّقين من علماء الجمهور

---

(١) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: ٣٢٨/٥.

(٢) انظر تهذيب التهذيب: ٢٦٨/٥، كتاب الثقات، لابن حبان: ٤٨/٧، لسان الميزان، لابن حجر: ٣٦٥/٣. ٣٦٥/٣.

(٣) التأريخ الكبير: ٣/ ١٤١/١.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٥/ ١٢٧.

(٥) الخشبية: جماعة من الروافض.

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزيّ: ١٩٦/٤.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال: ٣٢٨/٥.

باحترازه، وحفظه للحديث، وأمانته.

قال الذهبي بترجمته: «محمد بن عيسى الحافظ الكبير، قال أبو حاتم: ثقة مأمون، ما رأيت من المحدِّثين أحفظ للأبواب منه، وقال أبو داود: ثقة، وكان يحفظ نحواً من أربعين ألف حديث، وقال النسائي: ثقة، وقال الأثرم: قال أحمد بن حنبل: إنّ ابن الطباع لبيب كيّس»[١].

بعد كلّ هذا الذي عرفته عن ابن عبد القدوس، فهل يصح القدح في حديث الثَّقَلَين، لكون ابن عبد القدوس أحد رواة طريقٍ واحدٍ من الطرق الكثيرة والصحيحة له؟!

فلو تنزّلنا وقلنا إنّ ابن عبد القدوس ضعيف فهو لا يضرّ في أصل وصحّة حديث الثَّقَلَين كما تقدّم توضيحه، بل لا يضرّ حتّى برواية الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، لماذا؟

لعدم تفرّده بروايته عن الأعمش، فلقد رواه عن الأعمش، محمد بن طلحة، ومحمد بن فضيل، حسب مسند أحمد، وصحيح الترمذي حسب الترتيب[٢].

وأمّا عبد الله بن داهر: فما قاله ابن الجوزي في الطعن فيه: «قال أحمد ويحيى ليس بشيء، ما يكتب منه إنسان فيه خير»[٣].

قال ابن عديّ: عامّة ما يرويه في فضائل عليّ، وهو متّهم في ذلك[٤].

لا نريد أنْ نطيل في ترجمته، فأقصى ما طعنوا فيه تلك العبارات التي ـ وقفت

---

(١) انظر تذكرة الحفّاظ، للذهبي: ١/٣٠١/ ٤١٧.

(٢) لاحظ مسند أحمد: (١١١٣١)، ورواية أخرى عن غير طريق الأعمش (١١١٠٤)، وسنن الترمذي: ٦/١٢٥/٣٧٨٨.

(٣) العلل المتناهية: ١/ ٢٦٨/ ٤٣٢.

(٤) ميزان الاعتدال: ٤/ ٩٣، وانظر الكامل في ضعفاء الرجال: ٥/ ٣٧٨.

عليها ـ قد لا تشكّل تضعيفاً له إلى حدٍّ سقوطه واتّهامه بالكذب والوضع.

أقول: لو تنزّلنا وسلّمنا بقدحه وسقوط حديثه، فالمناقشة السابقة جارية أيضاً، حيث إنّ الترمذي في سننه قد أخرج الرواية عن الأعمش من غير طريق ابن داهر، وكذا أحمد في مسنده، وبعد هذا الذي تقدّم، كان الأجدر بابن الجوزي أنْ لا يقدح بأصل حديث الثَّقَلَين، لكثرة طرقه، واعتبارها وصحّتها، بل إنْ ثبت لديه القدح برواة ذلك الطريق، فهو يسقطه بذاته عن الاعتبار، لا أنّه يسقط حديث الثّقلين من أصل، من هنا أعاب العلماء على فعلة ابن الجوزي، ونسبوا إليه التسرّع، والغفلة، وعدم الالتفات، ولقد أحسنوا الظن به، وقد تقدّم كلامهم فيه، فلاحظ.

-٣-

قدح ابن تيميّة

قال ابن تيميّة: إنّ لفظ الحديث الذي في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم.

قام فينا رسول الله2خطيباً بماء يدعى خُمّاً بين مكة والمدينة، فقال: «**أما بعد أيّها النّاس إنّما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربّي فأجيب ربّي، وإنّي تارك فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به**» فحثّ على كتاب الله، ورغّب فيه، ثُمّ قال: «**وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**».

وهذا اللفظ يدلّ عَلَى أنّ الذي أُمرنا بالتمسّك به وجُعل المتمسّك به لا يضلّ هو كتاب الله.

وهكذا جاء في غير هذا الحديث، كما في صحيح مسلم عن جابر في حجّة الوداع لمّا خطب يوم عرفة وقال: «**قد تركت فيكم ما لن تضلّوا بعده إن اعتصم به: كتاب الله، وأنتم تُسألون عني فما أنتم قائلون؟**» قالوا: نشهد أنّك قد بلّغت وأدّيت ونصحت، فقال بإصبعه السبّابة يرفعها إلى السماء وينكبها إلى الناس: «**اللهم اشهد**» ثلاث مرات.

وأما قوله: «**وعترتي أهل بيتي وأنهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض**» فهذا رواه الترمذي، وقد سئل عنه أحمد بن حنبل فضعّفه، وضعّفه غير واحد من أهل العلم، وقالوا: لا يصح.

وقد أجاب عنه طائفة بما يدلّ على أنّ أهل بيته كلّهم لا يجتمعون على

ضلالة.

قالوا: ونحن نقول بذلك، كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى وغيره.

ولكنّ أهل البيت لم يتّفقوا ـ ولله الحمد ـ على شيء من خصائص مذهب الرافضة، بل هم المبرّؤون المنزّهون عن التدنس بشيء منه»[1]، انتهى.

بطلان وفساد كلام ابن تيميّة

إنّ كلامه يتضمّن جملة من الأباطيل، وذلك للوجوه التالية، نستعرضها بإيجاز، وكما يلي:

الوجه الأول: إنّ حديث الثّقلين بتمامه والذي ورد فيه الأمر بالتمسّك بالكتاب والعترة معاً، لم يقتصر في روايته الترمذي فقط ـ كما يقول ابن تيميّة ـ وإنّما قد رواه أحمد بن حنبل «في مسنده» وبعدّة طرق، وتارة نصَّ على (الثّقلين)، وأخرى (خليفتين)، وكذلك ابن الأنباري في كتاب «المصاحف»، والطبراني في المعجم الكبير والأوسط، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري في «المستدرك على الصحيحين»، والبغوي في «مصابيح السنة»، وأبو بكر ابن أبي عاصم في «السُّنَّة»، وابن أبي شيبة في«المصنَّف»، والإمام النسائي في «سننه»، والمتقي الهندي في «كنز العمال»، وغيرهم كثير، وقد تقدّم بيانه.

الوجه الثاني: من المحتمل جدّاً أنْ تكون رواية زيد بن أرقم التي أخرجها مسلم في «الصحيح» قد تعرّضت للتقطيع والبتر، ولم تَروَ بتمامها، لعدة أسباب، ولظروف مختلفة، في غنىً عن ذكرها، مع توفّر مؤيّدات كثيرة تؤيّد ما احتملناه، فمنها:

المؤيّد الأول: عند مقارنة ما رواه الترمذي وغيره عن زيد بن أرقم، وبين ما

---

(١) منهاج السُّنّة: ٧/٣٩٤ـ ٣٩٥.

رواه مسلم تجد وضوح القطع في الرواية، وكأنّ النّبيّ2بَعدُ لم يتمّ كلامه، والسامع ينتظر تتمة الكلام.

المؤيّد الثاني: إنّ زيد بن أرقم قد تعرّض لضغوط بني أمية بعدم الرواية عن أهل البيتΦ، ولذا تجده يحاول الاعتذار بكبر السّن تارة، والنسيان تارة أخرى، ولربما دار حديث بينهم في هذا الخصوص لم ينقله الراوي، أضف إلى ذلك: حالة الاضطراب في تفسيره لمصطلح (أهل البيت)Φ، فتارة يدخل أزواج النّبيّ2، وأخرى يخرجهنّ عن (أهل البيت) فهذا يؤكّد حالة الاضطراب في الحديث، وربما تعرّض للقطع[٢]، أو أنّ زيداً اختار أن لا يتمّه لمصلحة، وسيتضح سبب ذلك في المؤيّد الثالث.

المؤيد الثالث: إنّ عبيد الله بن زياد ـ والي الكوفة ـ بعث خلف زيد بن أرقم بسبب ما يرويه من حديث الثَّقَلَين وفضائل أهل البيتΦ، وأخذ يعنّفه متهكّماً به بادّعاء أنَّ ما يرويه لم يجده في كتاب الله!!، وإليك ما رواه أحمد بن حنبل في >مسنده< ما نصّه: >قال يزيد بن حيان: حدَّثنا زيد بن أرقم في مجلسه ذلك ـ أي في المجلس الذي روى فيه حديث الثَّقلين المقتطع ـ قال بعث إليّ عبيد الله بن زياد فأتيته.

فقال ـ ابن زياد ـ: ما أحاديث تحدِّثها وترويها عن رسول الله2لا نجدها في كتاب الله تحدّث أنّ له حوضاً في الجنة؟

قال ـ زيد بن أرقم ـ: قد حدَّثناه رسول الله2ووعدناه.

---

(٢) أشار إلى هذا التناقض الإمام النووي في المنهاج، في شرحه لصحيح مسلم. فقال ما نصّه: >فهاتان الروايتان ظاهرهما التناقض، والمعروف في معظم الروايات في غير صحيح مسلم أنّه قال: نساؤه لسن من أهل بيته< المنهاج: ١٧٥/١٥. أقول: فلماذا إذن ورد في هذه الرواية: >نساؤه من أهل بيته<؟ يمكنك الجواب بعد ما عرفت ما قدّمناه.

قال ـ ابن زياد ـ: كذبت ولكنك شيخ قد خرفت.

قال ـ زيد ـ: إنّي قد سَمَعَتْه أذناي ووعاه قلبي من رسول الله2يقول من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من جهنّم وما كذبت على رسول الله2[٣]، انتهى.

فنلاحظ: إنّ عبيد الله بن زياد والي الكوفة آنذاك، قد أرسل خلف (زيد) لكونه في زمان سابق قد روى حديث الحوض وهو حديث الثّقلين، وكلمة (الحوض) موجودة في الأحاديث الكاملة: >**وإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلّفوني فيهما**<.

وقد روى هذه القصة في مجلس روايته لحديث الثَّقلين ـ المقتطع ـ للراوي يزيد بن حيان وما يؤكّد ذلك أنّ في ذلك المجلس لم يرو حديث (الحوض)[٤]، فتأمّل جيداً تعرف.

المؤيد الرابع: نجد أنّ هذا التقطيع واضح في صحيح ابن حبان حيث إنّه يروي الرواية عن (زيد بن أرقم) بمفردات تلك القصة ولكنّه من دون ذكرٍ لأهل البيتΦ، وإليك نصّها:

>أخبرنا الحسن بن سفيان، حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدَّثنا عفّان، حدَّثنا حسّان بن إبراهيم، عن سعيد بن مسروق، عن يزيد بن حيّان، عن زيد بن أرقم، قال: دخلنا عليه، فقلنا له: لقد رأيت خيراً، صحبت رسول الله2وصلّيت خلفه؟ فقال: نعم، وإنّه2خَطَبَنا فقال: >**إنّي تارك فيكم كتاب الله هو حبل الله من**

---

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٣٦٧/٤، وقد رواه أيضاً أبو بكر ابن أبي شيبة، في >المصنف<: ٣٢٢١٣/٢٠/١١.

(٤) انظر: صحيح مسلم: ١٨٧٣/٤/ ٢٤٠٨.

اتّبعه كان على الهدى، ومن تركه كان على الضلالة<[٥]. انتهى.

وحينما نرجع إلى رواية ابن أبي شيبة في >المصنَّف< ـ باعتباره مخرج الرواية ـ نجدها نصّاً كما رواها ابن حبان عنه!

والأوضح من ذلك وأبين، ما رواه ابن أبي شيبة لحديث (عطيّة العوفي) عن (أبي سعيد الخدري) حيث قد ذكر قول النّبيّ2 >**إنّي تارك فيكم الثَّقلين**<، ولكنّه أشار إلى ثَقَل واحد فقط، دون الإشارة إلى الثَّقَل الآخر أبداً، والنّص التالي يوضّح ذلك:

>حدَّثنا زكريا، قال: حدَّثني عطية، عن أبي سعيد الخدري، أنّ النّبيّ2قال: >**إنّي تارك فيكم الثَّقَلَين، أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض**<[٦]، انتهى.

وهذا الحديث في غاية الغرابة، فحينما ينقل الرواية عن عطيّة العوفي، والذي يتّهمه القوم بتشيّعه، فكيف يمكن قبولها، وقد اقتطع منها الثَّقَل الآخر؟ سوى القول بأنّ يد الرَّقابة الأموية قد وضعت مقصّها البتّار لتقطع فضائل أهل البيت، عن الذكر والإشادة بهم.

ولعلّك تقول: ما ذكره ابن أبي شيبة، لكونه قد استشهد به في باب بيانه لفضائل القرآن الكريم، لذا اختار هذا المقطع من الحديث ليكون شاهداً على الباب.

أقول: هذا جميل وحُسن ظنٍ جيد، ولكن الإشارة إلى أهل البيتΦهل يضرّ بذلك الشاهد في الباب؟ ألم يكن الأجدر به أنْ يشير إلى بيان تمام الرواية في باب فضائل أهل البيت مثلاً؟

---

(٥) صحيح ابن حبّان، بترتيب ابن بلبان: ١٢٣/٣٣٠/١.

(٦) المصنَّف: ٣٠٥٨٢/٢٣٩/١٠، باب: ٢٧ في الوصية بالقرآن وقراءته.

ولئن قبلنا اعتذارك لابن أبي شيبة، باعتباره قد روى حديث الثقلين بإسناد آخر[٧]، ولكن ماذا تجيب عن الخطيب البغدادي في روايته لحديث الثَّقَلَين مقتطعاً منه أيضاً ولم يكن شاهداً على أيّ باب؟ مع العلم أنّ الرواية ذاتها وبنفس إسنادها قد رواها الطبراني في المعجم الكبير تامّة من دون تقطيع، وهو أسبق زماناً منه!!، وإليك النّص المقتطع.

عن زيد بن الحسن ـ أي الأنماطي ـ عن معروف ـ أي ابن خرّبوذ ـ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد، أنّ رسول الله2 قال:

>**أيّها الناس إنّي فرط لكم وأنتم واردون عَلَيَّ الحوض، وإني سائلكم حين تردون عَلَيَّ عن الثَّقَلَين، فانظروا كيف تخلّفوني فيهما: الثقل الأكبر كتاب الله، سبب طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم فاستمسكوا به، وألاّ تضلوا ولا تبدلوا**<[٨]، انتهى.

ولكي تتضح عندك الصورة انقل إليك النّصّ بتمامه حسبما رواه الحافظ الطبراني: بإسناده عن زيد بن الحسن الأنماطي، حدَّثنا معروف بن خرّبوذ، عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد الغفاري، أنّ رسول الله2 قال: >**أيُّها الناس إنّي فَرَط لكم: [وانتم]**[٩] **واردون عليّ الحوض، حوض أعرض ما بين صنعاء وبصرى، فيه عدد النجوم قدحان من فضة، وإنّي سائِلكم حين تردون عَلَيَّ**

---

(٧) بإسناده عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله2: >إني تارك فيكم الخليفتين من بعدي: كتاب الله وعترتي، أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض< المصنف: ٣٢٢١٢/٢٠/١١، ورواه أحمد في (مسنده) أيضاً، وآخرون.

(٨) تأريخ بغداد، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ): ٤٤٣/٨، ترجمة زيد بن الحسن رقم (٤٥٥١).

(٩) اللفظ لم يكن موجوداً في النّص الذي نقلناه، ولكن ذكرناه لدلالة المعنى عليه، ولعلّه من سهو الناسخ.

عن الثَّقلين، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، السبب الأكبر كتاب الله عزّ وجلّ، سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به ولا تضلُّوا ولا تبدِّلوا، وعترتي أهل بيتي فإنّه قد نبَّأني اللطيف الخبير أنَّهما لن ينقضيا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض>[(١٠)].

وهكذا اتّضح لك أنّ هذا الأسلوب في تقطيع الأحاديث الشريفة الواردة بحقِّ أهل البيتΦهو منهج اتّبعه بعض المؤرخين والمحدِّثين من أجل إخفاء معالم أهل البيتΦوأحقيّتهم، ظنّاً منهم أنَّهم سيتمكّنون من أنْ يحجبوا الأجيال القادمة عن معالم هذا البيت النّبويّ الطاهر، ولعلَّهم يتقرَّبوا للسلطان من أجل الحصول على فتات دنيوي زائل بعد حين.

المؤيد الخامس: إنّ بني أميّة الذين لم يتورّعوا عن قطع رؤوس أئمة، وعلماء، وأبناء أهل البيتΦ، وفي مقدّمتهم سبط رسول الله2وريحانته الحسين بن عليBفهل يتورّعوا عن تقطيع رواية مهمّة تبيّن أحقيّة أهل البيتΦوالثناء عليهم؟![(١١)]، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ مثل هذه الروايات تزيد من حنق المسلمين على بني أمية ما فعلوه بحقّ أهل بيت النّبيّ2، ومن هنا نفهم السرّ في دعوة ابن زياد لزيد بن أرقم وممارسته الضغط عليه في الكفّ عن الرواية لتلك

---

(١٠) المعجم الكبير، للحافظ الطبراني، (ت: ٣٦٠هـ): ٣/٦٧/٢٦٨٣.

(١١) وفي هذا الصددّ قال القرطبي ما نصّه:< بعد أن بيّن عظم منزلة أهل البيتΦووجوب محبّتهم وجوب الفروض المؤكدة ـ قال: ومع ذلك فقابل بنو أمية عظيم هذه الحقوق بالمخالفة والعقوق فسفكوا من أهل البيت دماءهم، وسبوا نساءهم، وأسّروا صغارهم، وخرّبوا ديارهم، وجحدوا شرفهم وفضلهم، واستباحوا سبّهم ولعنهم، فخالفوا المصطفى2في وصيته، وقابلوه بنقيض مقصوده وأمنيته، فوا خجلتهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يعرضون عليه>، انتهى.
انظر صحيح الأحاديث القدسية، للألباني: ٩٣.

الأحاديث، ولعلّك بهذا الذي قدّمتُه حصل لك اليقين بكون الرواية في صحيح مسلم مضطربة ومقتطعة.

الوجه الثالث: إنَّ ابن تيميّة اعترف بأنّ النّبيّ2 قد قال في حقّ عترته: >**أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض**< وقد رضي بهذا المقطع من قول رسول الله2، فجاء في منهاجه ما نصّه:

>إنَّ النّبيّ2 قال عن عترته: إنّها والكتاب لن يفترقا حتّى يردا عليه الحوض، وهو الصّادق المصدوق فيدلّ على أنّ إجماع العترة حجّة. وهذا قول طائفة من أصحابنا، وذكره القاضي في (المعتمد)<(١٢) انتهى.

أقول: إنّ قبوله بهذا المقطع من قول رسول الله2هو خطوة متقدّمة إذْ يتضمّن دلالة واضحة على معيّة العترة للكتاب إلى يوم القيامة، وهذا يدلّ على صونهم وعدم انحرافهم، ونزاهتهم وهو ما يستلزم العصمة لأهل البيتΦكما الكتاب وهذا بحدٍّ ذاته يدعوه ويدعو المسلمين جميعاً للتمسّك بهم، بل يستوجب اتّباعهم كما تبيّن في بحث الدلالة.

ولا يفوتني التنبيه على خطأ ابن تيمية فيما يلي:

١ـ لقد أخطأ ابن تيميّة في استفادة الإجماع من قول النّبيّ2>وعترتي< وهو مبني على إرادة العموم المجموعي منها، وحملها على ذلك خلاف الظاهر، لأنّ الظاهر من هذا التنوع من العمومات هو العموم الاستغراقي(١٣) المنحل في واقعه

---

(١٢) منهاج السُّنّة: ٣٩٥/٧.

(١٣) إنّ العموم ينقسم إلى:

العموم الاستغراقي: كما في نحو: أكرم كلّ عالم، فيكون كلّ فرد من أفراد العلماء موضوعاً ← لوجوب الإكرام بصورة مستقلة، فهو في قوة قولنا: أكرم زيداً العالم، وأكرم بكراً العالم، وهكذا،

إلى أحكام متعدّدة بتعدّد أفراده.

٢ـ إنّ النّبـيّ2فسَّـر العتـرة بـ>أهل البيـت< فجـاء فـي روايـات عديـدة عـن لسانه2قوله: >وعترتي أهل بيتي< وهو تفسير بيـان أو تفصيـل بعـد إجمـال، وهـذا النوع من الجمع المضاف يفيد الاستغراق أيضاً لا المجموع، وهذا مـا ذهـب إليـه الأصوليون، قال الفخر الرازي في هذا الصدد:

(الجمع المضاف كقولنا عبيد زيد للاستغراق)[١٤] أي لا المجموع.

٣ـ إذا استعرضـنا أحكـام الشـارع المقـدّس التـي اسـتعمل فيهـا العمومـات الاسـتغراقية، نجـدها مسـتوعبة لأكثـر أحكامـه ومـا كـان منهـا مـن قبيـل العمـوم المجموعي نادر نسبياً، وكذلك أحاديث النّبيّ2.

قال تعـالى: **﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ الله وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّـنَ الله وَالله عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾**[١٥].

فهؤلاء الذين سمّتهم الآية وأوجبت لهم الصدقات، لم يذهب أحد من علماء الأمّة الإسلامية إلى وجوب دفع مجموع الصدقات لمجموع الفقراء ومجموع

فيثب لكل فرد حكم مستقل غير مربوط بالحكم الثابت للآخر.

العموم البدلي: كما في نحو: أكرم أيّ عالم، فهو يدلّ على إكرام عالمٍ واحد غير معيّن.

العموم المجموعي: كما في نحو: أكرم مجموع العلماء، فيكون المجموع من حيث المجموع موضوعاً واحداً لوجوب الإكرام، بحيث يكون كلّ فرد جزء الموضوع لا تمامه، وعدم إكرام واحد منهم بمنزلة عدم الامتثال رأساً، على خلاف العموم الاستغراقي، فإنّه إذا أكرم بعضهم دون بعض، كان مطيعاً من جهة وعاصياً من جهة أخرى.

(١٤) المحصول في علم أصول الفقه، للرازي: ٣٦٢/٢.

(١٥) التوبة: ٦٠.

المساكين ومجموع أبناء السبيل ومجموع الغارمين.. وهكذا، وإنما يجزيه أن يدفع بعض صدقاته إلى هذا وبعضها لآخر من المستحقين لها، نعم إنّ كلّ فرد منهم موضوع لوجوب التصدّق على حدة، وهو من العمومات الاستغراقية التي ينال كلّ فرد فيها حكمه. وهكذا أغلب أحكام الشارع نسبيّاً.

٤ـ حمل كلمة >العترة< في حديث الثّقلين على الإجماع أي إجماع العترة، حمل على الفرد النادر من دون قرينة ملزمة، وحمل الحديث الشريف على الفرد النادر لا يصُح، وخطأ فاحش. وهكذا فقد تبيّن لك خطأ ما ذهب إليه ابن تيميّة.

وليته اكتفى بذلك، ولكنه شرّق في معنى العترة وغرّب واعتبرهم كالآخرين سواء، ولا يجب اتّباعهم، وقد أخرج العترة من مكانتهم ومنزلتهم إلى ما لا يليق بشأنهم، وإليك نصّ بيانه:

>لكن العترة هم بنو هاشم كلهم: ولد العباس، وولد عليّ، وولد الحارث بن عبد المطلب، وسائر بني أبي طالب وغيرهم، وعليّ وحده ليس هو العترة، وسيد العترة هو رسول الله2.

بيّن ذلك أنّ علماء العترة ـ كابن عباس وغيره ـ لم يكونوا يوجبون اتّباع عليّ في كلّ ما يقوله، ولا كان عَلِيٌّ يوجب على النّاس طاعته في كلّ ما يفتي به، ولا عُرف أنّ أحداً من أئمة السلف ـ لا من بني هاشم ولا غيرهم ـ قال: إنّه يجب اتّباع عَلِيٍّ في كلّ ما يقوله<!!![١٦]، انتهى.

الجواب:

لا يخفى على اللّبيب مقدار ما يتضمّن هذا الكلام من المغالطات، والأباطيل؛

أوّلها: أنّه قد حجّم من منزلة رسول الله2، إذْ هو سيد بني آدم، أو سيد العالم،

(١٦) منهاج السُّنّة: ٧/٣٩٥ ـ ٣٩٦.

فضلاً عن كونه سيد العترة، وقد وردت الكثير من الروايات الدالّة على بيان منزلة رسول الله2، ومنزلة عليّ بن أبي طالبB. فمنها: ما أخرجه الحاكم بإسناده عن عائشةOأنّ النّبيّ2قال: >**أنا سيّد ولد آدم وعليّ سيّد العرب**< وتعقبه الحاكم بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه<[١٧]. انتهى.

ثانيها: إنّ تعريف ابن تيميّة للعترة بهذا الشكل الواسع وغير المحدود، لم يقل به أحد من المتقدّمين والمتأخرين[١٨]، بل مخالف لما بيّنه رسول الله2في مناسبات عديدة، والنصوص المتقدمة التي وردت عن النّبيّ الأكرم2وأهل بيتهΦكافية في ردّه، فلاحظها. وهنا أجد من المناسب ذكر تعليق للحافظ الطحاوي، بعد روايته لحديث الثقلين، ما نصّه:

قال>أبو جعفر<: >فمن أخرج عترة رسول الله2 من المكان الذي جعلهم الله به على لسان نبيّه2 مما قد ذكرنا في هذه الآثار فجعلهم كسواهم ممن ليس من أهل بيته وعترته كان به ملعوناً، إذْ كان قد خالف رسول الله2 فيما فعل من ذلك، وساير ما في هذا الحديث، سوى ذلك مكشوف المعاني، يعلم سامعوه ما أريد به علماً يغنينا عن التفسير له، والله سبحانه الموفّق<[١٩]، انتهى.

---

(١٧) المستدرك على الصحيحين: ٤٦٢٥/١٣٣/٣، والمقطع الأول من الحديث له شاهد من صحيح مسلم (٢٢٧٨)، ومسند أحمد (١٠٩٧٢)، وسنن أبي داود (٤٦٧٣)، وسنن البيهقي: ٤/٩.

(١٨) قال أهل اللغة: والمشهور المعروف أنّ عترته2أهل بيته، وهم الذين حُرِّمت عليهم الزكاة والصدقة المفروضة، وهم ذوو القربى الذين لهم خُمسُ الخمس المذكور في سورة الأنفال، انظر تاج العروس، للزبيدي: ١٨٦/٧، وقال الأزهري: هذا القول عندي أقربها، معجم تهذيب اللغة: ٢٣١٩/٣، وقال ابن منظور: المعروف أنّ عترته أهل بيته... الخ، لسان العرب: ٣٤/٩، ولمزيد الإيضاح انظر التفسير الكبير للفخر الرازي: ١٦٦/٢٧، فقد أوضح فيه بيان معرفة الآل والعترة، وانظر كتابنا معرفة أهل البيتΦ: ١١٧/١، ١٣٤.

(١٩) مشكل الآثار: ٣٦٩/٤.

ثالثها: قد ورد في روايات كثيرة يعرِّف النّبيّ2عترته بأهل بيته، بقوله2: ›**وعترتي أهل بيتي**‹. ومن المعروف والمشهور أنّ عترة الرجل هم أصله وأخصّ الناس به.

قال الأزهري: وفي بعض الروايات ›**إنّي تارك فيكم الثّقلين**: **كتاب الله وعترتي أهل بيتي**‹، فجعل العترة أهل البيت[٢٠].

قال أبو هلال العسكري: أنّ العترة ـ على ما قاله المُبرِّد ـ النصاب، ومن ›عترة فلان‹ أي منصبه.

وقال بعضهم: العترة: أصل الشجرة الباقي بعد قطعها.

قالوا: فعترةُ الرجل أصله[٢١]، انتهى.

وقال ابن الأثير: وعترةُ النّبيّ2: بنو عبد المطلب. وقيل: أهل بيته الأقربون، وهم أولاده وعليّ وأولاده. وقيل: عترته الأقربون والأبعدون منهم ـ وقد ذكر ابن الأثير آراء أخرى ولكنه خلُص إلى النتيجة التالية فقال ـ: والمشهور المعروف أنّ عترته أهل بيته الذين حُرِّمت عليهم الزكاة[٢٢]، انتهى.

وقال الألباني: ›وعترتي أهل بيتي‹ تفصيل بعد إجمال بدلاً أو بياناً وهم أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وقيل: من حرمت عليه الزكاة[٢٣].

فالعترة هم أهل البيتΦوهذا ما صرّح به النّبيّ2وعناه من حديث الثَّقَلَين، فهم

---

(٢٠) معجم تهذيب اللغة: ٢٣١٨/٣.

(٢١) الفروق في اللّغة، أبو هلال العسكري: ٥١٠.

(٢٢) النهاية: ١٦١/٣.

(٢٣) صحيح الأحاديث القدسية: ٩٣.

أخصّ الناس به، وهم أصله، وقد عرفت من هم بما لا مزيد عليه.

رابعها: إنّ كلام ابن تيميّة يحتوي على مغالطة، وتالي فاسد، وبطلان:

أمّا المغالطة: فهب أنّ بعض الصحابة لم يوجبوا اتّباع عليB، في كلّ ما يقوله، لكنّ كبار وخيار الصحابة كانوا يوجبون اتّباع عليّBويتمسّكون بحذافير أقواله وسلوكه، فضلاً عن بني هاشم، كسلمان المحمّدي الذي قال عنه رسول الله2: >**سلمان منّا أهل البيت**<، وأبي ذر، وعمار، والمقداد، وغيرهم.

فلذا تتمسّك بسيرة أولئك ولا تتمسّك بسيرة هؤلاء؟

أضف إلى ذلك، أنّ ابن عباس ملتزم بسنّة رسول الله2وقد روى حديث الثّقلين، فلا يصُحّ ما نسبه ابن تيميّة إليه.

وأمّا التالي الفاسد: فلو قدّمنا سيرة بعض الصحابة فهذا يستلزم تالٍ فاسد وهو تقديم سيرتهم على سنّة رسول الله2، وهذا ما لا يلتزم به أحد من المسلمين، فهذا النص الصحيح، والصريح الدلالة يوجب لزوم التمسّك بأهل البيتΦبعد النّبيّ2، فكيف يجوز التمرّد على سنّة رسول الله2بحجّة التمسّك بسيرة بعض الصحابة على فرض صحّتها؟

لم يقل بهذا أحد من المسلمين فضلاً عن أئمّتهم، فهذا مالك بن أنس يقول:

>إنّما أنا بشر أُخطيء وأُصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسُّنّة فخذوه، وكلّ ما لم يوافق الكتاب والسُّنّة فاتركوه<[٢٤].

فكيف جاز عند ابن تيميّة ترك سنّة رسول الله2والاحتجاج بسيرة بعض الصحابة؟

---

(٢٤) جامع بيان العلم، لابن عبد البر: ١٤٣٥/٧٧٥/١، وسيأتي المزيد من أقوال أئمة المذاهب المؤيّدة لما نقول، فلاحظ.

وأمّا البطلان: فإنّ عصيان بعضهم لرسول الله2هل يقتضي عدم لزوم طاعته؟

فإنّ بعض الصحابة قد عصى رسول الله2في أحد، والحديبية، وحنين، وغيرها من الموارد، فمن يقول بجواز التنازل عن الالتزام بالسّنّة النبويّة حينئذ؟

فعصيان البعض لسنّة رسول الله2هل يصلح دليلاً على جواز ذلك؟ فهذا كلام واضح البطلان، نستجير بالله من تلك الأقوال، والأفعال، والأفكار.

الوجه الرابع: لو سلّمنا وتنزلّنا، وقلنا انحصار حديث الثَّقَلَين بما رواه مسلم في (صحيحه)، فهو أيضاً يتضمّن معانٍ جليلة، وبليغة بحقِّ العترة الطاهرة، فمنها:

أولاً: معيّة العترة للكتاب، يستلزم صونهم، وعلوّ مكانتهم، وفي عمدتها، مرجعيّتهم العلمية والروحية.

ثانياً: هما يمثّلان الثَّقَلَين اللّذين خَلَّفهما رسول الله2في أمّته، وقد عرفت نفاسة الثَّقَل، وما يتضمّن من معنى بليغ[٢٥]، فإنّ النّبيّ2لا يوصي أمّته من بعده إلاّ بالقيام بالحقّ والسُّنَّة، فَتَرَكَ الثَّقَلَين فيها، والوصية بهما، ليس إلاّ لكونهما خليفتين له2ـ كما تضمنت بعض النصوص التصريح به ـ يقومان مقامه، لسدّ الفراغ الذي سيقع بعده.

ثالثاً: إنَّ أمر النّبيّ2 بالتمسّك بالثَّقَل الأول ظاهر في استلزامه للتمسّك بالثَّقَل الثاني، إذْ هما ثقلان لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، وذِكْره2لهما معاً في بداية حديثه الشريف يؤكّد ذلك، وهل يصح أن يخفى هذا المعنى على شيخ الإسلام؟!!

---

(٢٥) سمّاهما ثقلين، إعظاماً لقدرهما، إذ يقال لكلِّ خطير شريف: ثقلاً، أو لأنّ العمل بما أوجب الله من حقوقهما ثقيل جداً. وقد أشار إلى المعنى المذكور ابن حجر في الصواعق المحرقة. وقد تقدّم بيانه في بحث الدلالة، فلاحظ.

رابعاً: تأكيد النّبيّ2ذِكْر أهل بيته ثلاث مرات، مذكرّاً بهم أمّته، يتضمّن دلالات بليغة جداً، إذْ هو لم يذكرهم كي يتغزّل بهم، أو أراد أنْ تعطف الأمّة عليهم، كلاّ وإنّما أراد أنْ يشير إلى علوّ منزلتهم، وسموّ شأنهم، وأنّه خلّفهم في أمّته كي يلجئوا إليهم، ويعتصموا بهم، ويتمسّكوا بحبل القرآن، وحبلهم، وإلاّ فيلزم أنّ يكون كلام رسول الله2 لغواً، حاشاه عن ذلك.

اكتفي بهذا البيان، وأظنّ قد توضّح الأمر بما يكفي، في فهم موقعيّة الكتاب وأهل البيتΦفي حديث الثَّقَلَين.

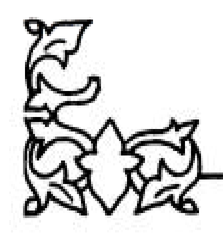
وفي نهاية هذه المناقشة أودّ أن أرشدك إلى ما أوضحه الشيخ (محمد أمين السندي) ـ وهو من أكابر محدِّثي السُّنّة المتأخرين ـ حول رواية مسلم، وقد أجاد في توضيحه وبيانه، فلاحظ(٢٦).

---

(٢٦) انظر دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب: ٢٣١ـ٢٢٧، نقلاً عن نفحات الأزهار: ٥٦/٢.

الفصل الرابع
روايات معارضة في ضوء التَّقييم

- رواية ((العرباض)) والتمسّك بسنّة الراشدين
- وجوه البطلان لرواية ((العرباض))
- منهج كبار الصحابة في الرّجوع إلى السُّنَّة
- منهج أئمّة المذاهب في مرجعيّة السُّنَّة
- ((الخلفاء الراشدون)) في ضوء المصطلح الإسلامي
- ابن القطان يثبت بطلان رواية ((العرباض))
- تلميذ الألباني يستدلّ على بطلان رواية ((العرباض))
- دار التقريب الأزهري والإشادة بحديث الثَّقَلَين



روايات معارضة في ضوء التّقييم

قد يكون العنوان فيه مسامحة في التعبير، بلحاظ أنّه لا توجد روايات معارضة لحديث الثَّقَلَين إلى حدّ التباين، إذْ الحديث المعارض يقتضي الإقرار والدعوة إلى عدم التمسّك بالكتاب والعترة؛ وهكذا حديث لا يمكن تصوّره فضلاً عن صدوره؛ وهو بديهي البطلان، لكن المراد من العنوان المذكور، هو توفّر روايات أخرى خصّت التمسّك بالكتاب فقط دون ذكر العترة الطاهرة، أو خصّت التمسّك بالسُّنّة فقط أو بالكتاب والسنة، أو غيرها من الموارد، وهذه الروايات في حقيقتها ليست روايات معارضة لحديث الثَّقَلَين، وإنّما قد تكون أعم وقد تكون أخصّ من وجه، ولمّا كان الهدف من البحث هو إثبات وتبيان المرجعية العلمية لأهل البيتΦومقتضيات هذه المرجعية، فلذا ينبغي دراسة الروايات الأخرى التي قد تؤسس لإيجاد مرجعيّات أخرى للأمّة، فلابدّ من استعراضها ومناقشتها، ولذا أوردتها ضمن طوائف من أجل أن يسهل البحث، وينتظم، كما يلي:

الطائفة الأولى: روايات التمسّك بالكتاب والسُّنّة

وهي ثلاث روايات:

الرواية الأولى: أخرجها البيهقي عن الحاكم:

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني إسماعيل بن محمّد بن الفضل الشعراني، حدَّثنا جدّي، حدّثنا ابن أبي أويس، ثنا أبي، عن ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنّ رسول الله2خطب الناس في حجّة

الوداع فقال:

>أيّها النّاس، إنّي قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضِلُّوا أبدا: كتاب الله وسُنّة نبيّه<[٢٧].

الرواية الثانية: وقد أخرجها الحاكم أبو عبد الله بالإسناد الآتي:

أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأنا محمّد بن عيسى بن السكن الواسطي، حدَّثنا داود بن عمرو الضَّبّيّ، ثنا صالح بن موسى الطلحي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله2:

>إنّي قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدها: كتاب الله، وسنتي، ولن يتفرقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض<[٢٨].

الرواية الثالثة: وقد أخرجها ابن عبد البر عن الموطأ بالإسناد الآتي:

حدَّثنا عبد الرحمان بن يحيى، قال حدَّثنا أحمد بن سعيد، قال حدَّثنا محمّد بن إبراهيم الديبلي، قال حدَّثنا عليّ بن زيد الفرائضي، قال حدَّثنا الحنيني، عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال رسول الله2:

>تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيّه<[٢٩].

أقول: أرسلها مالك في الموطأ ومن دون إسناد، بل قال: بلغني أنّ رسول الله2

---

(٢٧) سنن البيهقي: ٢٠٩١٧/٩١/١٥، ط دار الفكر ـ بيروت، وقد أخرجها البيهقي عن الحاكم في المستدرك: ٣١٨/١٧١/١؛ وأوردها عن البيهقي المتقي الهندي، في كنز العمال تحت رقم (٩٥٤).

(٢٨) المستدرك على الصحيحين: ٣١٩/١٧٢/١، سنن البيهقي: ٢٠٩١٨/٩٢/١٥، سنن الدارقطني: ٤٥٥٩/١٦٠/٤، وأوردها السيوطي في الجامع الصغير.

(٢٩) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ٣٣١/٢٤.

قال: >... الحديث<[٣٠].

ملاحظة: مجموعة روايات هذه الطائفة ثلاث روايات فقط، ورواتها هم: ابن عبّاس، أبو هريرة، وعمرو بن عوف.

المناقشة السندية: لا خلاف بين الفرق الإسلامية في مسألة الاعتصام بالكتاب والسُّنّة، بل كيف يكون الخلاف وهما مصدرا التشريع لدى علماء الأمّة الإسلامية؟ ولكن المناقشة إنّما تكون في ظروف الرواية، وأسانيدها، وبعض مفرداتها، لا أن يتصوّر أحد كون المناقشة على الأصل، كلاّ، وإنّما المناقشة تجري عن ضعف الإسناد، أو مدى مقبولية مفرداتها ومدى واقعيتها، كما سيظهر ذلك جليّاً إنْ شاء الله تعالى، وهي ضمن النقاط الآتية:

أولاً: إنّ الرواية الأولى تضّمنت آفة سندية بارزة لا يمكن التغاضي عنها، إذْ إنّ راوي الحديث عن ابن عباس مولاه (عكرمة البربري)، وعكرمة ممن كان يرى رأي الخوارج أو الصفرية، وكان يكذب على ابن عباس، وينسب لله تعالى الإضلال للناس في متشابه القرآن، ويتّهم من كان في المسجد بالكفر، وقد تجنّب روايته الإمام مسلم، وأعرض عنه الإمام مالك وتحايده، إلاّ في حديث أو حديثين[٣١].

الآفة الثانية في الرواية: عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر (أبو أويس القرشي المدني الأصبحي)، روى ابن أبي حاتم بإسناده عن معاوية

---

(٣٠) الموطّأ: ٢/٤٠٠/١٧٠٨.

(٣١) انظر معرفة أهل البيت: ١/١٦٤، تهذيب التهذيب، لابن حجر: ٧/٢٣٤، ميزان الاعتدال، للذهبي: ٥/١٦/٥٧٢٢، ط: دار الكتب العلمية.

بن صالح الدمشقي، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو أويس ليس بثقة[٣٢].

وقال النسائي: ليس بالقوي[٣٣].

وعن ابن حجر في التهذيب، قال ابن معين: أبو أويس وابنه ضعيفان؛ وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً؛ وقال عمرو بن علي: فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتجّ به، وليس بالقوي.

وقال ابن أبي خيثمة في تأريخه عن ابن معين: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث.

وقال ابن عبد البر: لا يحكي عنه أحد حرجة في دينه وأمانته، وإنّما عابوه بسوء حفظه، وأنّه يخالف في بعض حديثه.

وقال الحاكم أبو عبد الله: قد نُسب إلى كثرة الوهم، ومحلّه عند الأئمة محلّ من يحتمل عنه الوهم، ويذكر عنه الصحيح.

وقال البخاري: ما روى من أصل كتابه فهو أصح[٣٤].

وقال الذهبي: قال أحمد، ويحيى: ضعيف الحديث[٣٥].

وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن يُخطئ كثيراً لم يفحش خطؤه حتّى استحقّ الترك، ولا هو ممن سلك سنن الثّقات فيسلك مسلكهم، والذي أرى في أمره تنكّب ما خالف الثقات من أخباره والاحتجاج بما وافق الإثبات منها[٣٦].

---

(٣٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٧٧٥٧/١١١/٥.

(٣٣) كتاب الضعفاء والمتروكين، للنسائي: ٢٦٤، رقم (٧٠٥).

(٣٤) تهذيب التهذيب: ٤٧٧/٢٤٥/٥، ط: دار الفكر.

(٣٥) ميزان الاعتدال: ٤٤٠٧/١٣٢/٤، ط: دار الكتب العلمية.

(٣٦) كتاب المجروحين، لابن حبّان: ٢٤/٢.

هذا هو حال سند الرواية الأولى، وقد عرفت بما لا مزيد عليه من كذب عكرمة على مولاه ابن عباس، ومن حال أبي أويس وابنه، فهل يمكن الاحتجاج بالرواية عندئذ؟

وبعبارة أوضح: إنّ مسلم لم يرو عن عكرمة، والبخاري لم يرو عن ابن أبي أويس، وقد اجتمع الراويان في رواية واحدة، فلذا تسقط الرواية عن الاعتبار[٣٧].

أضف إلى ذلك: إنّ الذي يوهن الرواية أكثر، هو عدم رواية أحد من أصحاب الصحيحين والسنن لها، بمعنى أنّها غير موجودة في الكتب الستة.

فهل يمكن اعتبار الرواية عندئذٍ؟

هذا، وقد استغرب الحاكم أبو عبد الله من ذكر الاعتصام بالسُّنّة، في الرواية، فجاء في بيانه ما نصّه:

›وهذا الحديث لخطبة النّبيّ2متّفق على إخراجه في الصحيح: ›يا أيّها النّاس، إنّي قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصم به: كتاب الله، وأنتم مسؤولون عني فما أنتم قائلون‹[٣٨].

ثُمّ يضيف قائلاً: ›وذِكْر الاعتصام بالسُّنّة في هذه الخطبة غريب ويحتاج إليها‹.

---

(٣٧) هذا جواب للحاكم أبي عبد الله، حيث قال: قد احتج البخاري بأحاديث عكرمة، واحتج مسلم بأبي أويس.

أقول: لو انفرد كل منهما برواية لأمكن تصحيحها حسب شرط البخاري أو مسلم، ولمّا اجتمعا في رواية واحدة، فهي لا تصح على شرط مسلم، ولا تصح على رأي البخاري، إذْ لا تصح على رأي مسلم لكون الراوي عكرمة، ولا تصح على رأي البخاري لكون الراوي أبا أويس، فلذا تسقط الرواية عن الاعتبار، فتأمّل جيّداً.

(٣٨) مستدرك الحاكم: ١٧١/١.

أقول: مفردات الرواية التي استشهد بها (الحاكم) هي مفردات حديث الثَّقَلَين في بعض نصوصه، والظرف الزماني للرواية أيضاً، هو ظرف حديث الثَّقَلَين وهو حجة الوداع[٣٩]، وهذا الظرف أحد أزمنة صدور الحديث من النّبيّ2ـ كما تقدّم بيانه ـ باعتبار أنَّ النّبيّ2قد صدح بالحديث في أزمنة وظروف مختلفة، إحداها حجّة الوداع[٤٠]، فلذا كان استغراب الحاكم من ذكر الاعتصام بالسّنّة في محلّه.

وإن كان الاعتصام بالسُّنَّة يحتاج إليها قطعاً ـ كما ذكر الحاكم ـ ولكنّ النّبيّ2اكتفى بذكر أهل بيته بلحاظ كونهم هم الأدرى بصحيح السّنّة، وهم الأوفياء بتطبيق السّنّة، ومفرداتها، وقواعدها، وفروعها، وأصولها، وحفظها ورعايتها بحذافيرها دون زيادة أو نقصان، ولذا أوصى2بالتمسّك بهم واتّباعهم، كي تكون الأمّة على المحجّة البيضاء، والصراط المستقيم؛ وهكذا قد تبيّن لك ضعف الرواية، كما ذهب إليه الحاكم حيث لم يصححه في المستدرك، وإنما حاول أن يجلب له شاهداً، لكنّه واهٍ ساقط الإسناد، فازداد الحديث ضعفاً إلى ضعفه.

فلذا قال: >وقد وجدت له شاهداً ـ أي لحديث الاعتصام بالسّنّة ـ من حديث أبي هريرة<[٤١].

هذا ما سنوافيك بمناقشته، وبيان ضعفه، فلاحظ ما يلي:

ثانياً: في سند الرواية الثانية التي رواها أبو هريرة آفة أخرى لا يمكن التغاضي عنها أيضاً، هذه الآفة متمثّلة بـ(صالح بن موسى الطلحي)، وقد ذكرنا ترجمته[٤٢]، ولكن نودّ الإشارة إليه هنا باختصارٍ، وبما يناسب المقام:

---

(٣٩) مستدرك الحاكم: ١٧١/١، ذيل الحديث (٣١٨).

(٤٠) انظر تأريخ دمشق، لابن عساكر: ٢١٩/٤٢، والبداية والنهاية، لابن كثير الدمشقي: ١٩٩/٥.

(٤١) مستدرك الحاكم: ١٧١/١، ذيل الحديث (٣١٨).

(٤٢) لاحظ معرفة أهل البيتΦ: ١٧٠/١.

صالح بن موسى الطلحي: قال البخاري: صالح بن موسى منكر الحديث.

قال ابن عدي: سمعت ابن حماد يقول: قال السعدي: صالح بن موسى ضعيف الحديث[١].

وقال النسائي: صالح بن موسى الطلحي منكر الحديث[٢]، متروك الحديث[٣].

الحديث[٣].

وقال ابن حبّان: كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الإثبات حتّى يشهد المستمع لها أنّها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به[٤].

وقال الحافظ العقيلي المكي: لا يتابع عليه ـ أي حديث الليلة الباردة ـ ولا على غير شيء من حديثه[٥].

وأما عبد العزيز بن رفيع: فقد وثّقه أحمد بن حنبل، ولكن كان لا يتورّع بالرواية عن الضعفاء، وعَمَّن يروي المناكير، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن حبان في ترجمة (موسى بن طريف الأسدي)، ما نصّه: ›كان ينزل في بني ضَبة، يروي عن أبيه، روى عنه الأعمش وعبد العزيز بن رفيع، كان ممّن يأتي بالمناكير التي لا أصول لها عن أبيه، وأقوام مشاهير، وكان أبو بكر بن عباس يُكذّبه‹[٦].

وأمّا داود بن عمرو الضَّبِّيّ: فقد وثّقه أحمد بن حنبل، ولكن حينما سئل عنه يحيى بن معين لم يعرفه! بل أخذ يتساءل عنه، وهذا ما سيتضح لك من خلال

---

(١) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: ١٠٥/٥، وانظر كتاب الضعفاء الصغير، للبخاري: ٦٢.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: ١٠٥/٥.

(٣) كتاب الضعفاء والمتروكين: ١٩٤.

(٤) كتاب المجروحين : ٢/ ٣٦٩، ط: دار المعرفة ـ بيروت.

(٥) كتاب الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي: ٧٣٠/٢٠٣/٢.

(٦) انظر كتاب المجروحين: ٢٣٨/٢ـ ٢٣٩ ترجمة (موسى بن طريف الأسدي).

الرواية التالية:

قال أحمد بن محمد بن القاسم بن مُحرز: سمعت يحيى بن معين وسئل عن داود بن عمرو الضّبّيّ، فقال: لا أعرفه، من أين هذا؟ قلتُ: ينزل المدينة، قال: مدينتنا هذه، أو مدينة الرسول؟ قلت: مدينة أبي جعفر، قال: عَمَّن يُحدِّث؟ قلت: عن منصور بن أبي الأسود، وصالح بن عمر، ونافع بن عمر، فقال: هذا شيخ كبير، من أين هو؟ فقلت: من آل المُسَيّب، فقال: قد كان لهؤلاء نفسين متقشفين[1]: أحدهما يتصدّق والآخر يبيع القَصَب، لا أعرفه، أما لهذا أحد يعرفه؟ قلت: بلى، بلغني عن سعدويه أنّه سئل عنه، فقال: ذاك المشؤوم ما حدَّث بعد، وعرفه، فقال: سعدويه أعرف بمن كان يطلب الحديث معه مِنّا، قال: ثُمَّ بلغني عن يحيى بن معين بعد، أو سمعته، وسئل عنه، فقال: لا بأس به![2].

هذا هو حال سند الرواية الثانية، وَلَئِن وافقنا أحمد بن حنبل في وثاقة الراويين الآخرين، لكن لا يمكن التّغاضي بقبول رواية صالح بن موسى، إذْ لا يجوز الاحتجاج بروايته كما وقفت على ما ذكره ابن حبّان. وعلى هذا فالطريق الثاني ساقط عن الاعتبار أيضاً، وهكذا قد تبيّن لك أنّ الشاهد الذي وعدنا الحاكم به ضعيف أيضاً، بل واهٍ ساقط الإسناد، هذا وقد استغربها أبو نصر السجزي في الإبانة، فقال ما نصّه: «غريب جداً عن أبي هريرة»[3].

ثالثاً: في سند الرواية الثالثة أكثر من آفة أسقطتها عن الاعتبار، بلحاظ كون بعض رواتها مجاهيل وعرف البعض الآخر بالكذب، بل من أعمدة الكذب، كما

---

(١) وهو كلام ابن معين ولكنّ الصواب: نفسان متقشفان، وبهذا الخطأ النحوي في تاريخ الخطيب أيضاً.

(٢) انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٤٢٢/٢، ط: مؤسسة الرسالة.

(٣) انظر كنز العمال: ١/ ١٨٨ وأبو نصر: هو الحافظ عبيد الله بن سعيد بن حاتم توفي سنة (٤٤٤هـ). قال الذهبي: شيخ الحرم، ومصنِّف كتاب «الإبانة الكبرى». انظر سير أعلام النبلاء: ٤٢٩/١٣.

سيظهر لك جليّاً فيما يأتي:

الرواة في ميزان التقييم

كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف

قال يحيى بن معين: كثير بن عبد الله المزني ضعيف الحديث، قال عبد الرحمن: سألت أبا زرعة عن كثير، فقال: واهي الحديث ليس بقوي[١]، وقال النسائي: كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، متروك الحديث[٢].

وقال الشافعي وأبو داود: ركن من أركان الكذب، وضرب أحمد على حديثه وقال الدار قطني وغيره: متروك.

وقال مطرف بن عبد الله المدني: رأيته، وكان كثير الخصومة، لم يكن أحد من أصحابنا يأخذ عنه.

قال له ابن عمران القاضي: يا كثير، أنت رجل بطّال تخاصم فيما لا تعرف، وتدّعي ما ليس لك، وما لك بيّنة، فلا تَقْرَبْني إلاّ أن تراني تفرَّغْت لأهل البطالة[٣].

«وقال ابن حبّان: روى عن أبيه، عن جدّه نسخة موضوعة لا يحلّ ذكرها في الكتب ولا الرواية إلاّ على جهة التعجّب»[٤]!!

وقال ابن حجر: «قال أبو نعيم ضعّفه علي بن المديني، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث يستضعف، وقال ابن السكن: يروي عن أبيه عن جدّه أحاديث فيها

---

(١) الجرح والتعديل، لابن عدي: ١٢٤٠٢/٢٠٩/٧.

(٢) كتاب الضعفاء والمتروكين: ٢٢٨، رقم (٥٠٤).

(٣) ميزان الاعتدال: ٤٩٢/٥ـ٤٩٣، رقم (٦٩٤٩).

(٤) تهذيب التهذيب: ٣٧٧/٨، رقم (٧٥٣).

نظر، وقال الحاكم: حدّث عن أبيه عن جدّه نسخة فيها مناكير، وضعّفه الساجي ويعقوب بن سفيان وابن البرقي.

وقال ابن حجر: قال ابن عبد البر: مجمع على ضعفه!!

وقال ابن حزم: كثير بن عبد الله ساقط متّفق على إطراحه وأنّ الرواية عنه لا تحل›[1].

وقد نزّه الإمام أحمد بن حنبل مسنده عن مرويات مشيخة كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جدّه، كما بيّن ذلك ابن تيميّة[2] لسقوطه وكثرة كذبه.

وأمّا إسحاق بن إبراهيم الحنيني

قال أبو حاتم: رأيت أحمد بن صالح لا يرضاه، وقال البخاري: في حديثه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال أبو الفتح الأزدي: أخطأ في الحديث.

وقال ابن عدي: ضعيف ومع ضعفه يكتب حديثه.

وقال ابن حبان في الثقات: كان يخطئ.

وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: صالح، يعني في دينه لا في حديثه.

وقال الحاكم أبو أحمد: في حديثه بعض المناكير.

وقال البزار: كفَّ بصره فاضطرب حديثه[3].

وأخرج له العقيلي رواية عن مالك وأخرى عن هشام بن سعد، ثم قال: جميعاً لا يتابع عليهما، أمّا حديث مالك فلا أصل له، وأمّا حديث هشام بن سعد، فيروى

---

(١) تهذيب التهذيب : ٣٧٧/٨، رقم (٧٥٣).

(٢) انظر مجموعة الفتاوى، لابن تيميّة: ١٧٩/١.

(٣) انظر تهذيب التهذيب: ١٩٤/١. كتاب الضعفاء والمتروكين، للنسائي: ١٥٣.

من حديث زياد بن ميمون عن أنس وزياد بن ميمون يكذب[١].

وأمّا عبد الرحمن بن يحيى

قال الذهبي في المغني: قال أبو أحمد الحاكم: لا يعتمد عليه، قلت: هو الراوي عن مالك[٢]، ونقل الذهبي عن العقيلي قوله: إنّه مجهول لا يقيم الحديث من جهته[٣].

وأخرج له العقيلي رواية عن أحمد بن محمّد المروزي، وأخرى عن علي بن عبد الصمد بإسناده عن مالك بن أنس، ثمّ قال: <ليس لها جميعاً أصل من حديث مالك، ولا يتابع هذا الشيخ عليهما<[٤]. وعلى هذا فالطريق الثالث يسقط عن الاعتبار أيضاً، وذلك بلحاظ ضعف رواته إلى حدّ الكذب، والافتراء، والوضع.

إثارات

أولاً: قد علمت بفساد أسانيد الطرق الثلاثة، كما أنّ روايتها في الموطّأ مرسلة ومن دون إسناد يفقدها الاعتبار أيضاً، إذْ قد وردت كالآتي: <حدّثني عن مالك، أنّه بلغه أنّ رسول الله2قال: <تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما مسكتم بهما: كتاب الله وسُنّة نبيّه<[٥].

وحاول ابن عبد البر أن يجد لها إسناداً، ولكن خابت الآمال بفساد الطريق أيضاً وكان ثالثها.

---

(١) كتاب الضعفاء الكبير، للحافظ العقيلي: ٩٧/١ ـ ٩٨ رقم (١١٣).

(٢) المغني في الضعفاء: ٦١٦/١، رقم (٣٦٥٥).

(٣) ميزان الاعتدال: ٣٢٦/٤، رقم (٥٠٠٨).

(٤) كتاب الضعفاء الكبير: ٩٥٤/٣٥١/٢.

(٥) الموَطّأ: ١٧٠٨/٤٠٠/٢، انفرد به مالك.

ثانياً: لو سلمنا برواية (وسنتي) فهل يمكن الجمع بين النقلين (عترتي، وسنتي)؟

الجواب: بلحاظ أنّ النَّقْلين مثبتان، بمعنى أنّ كلاً منهما في مقام إثبات الحجج الإلهية (الكتاب، والسنة، والعترة)، ولا تنفي إحداهما الأخرى، بل يمكن الجمع بينهما، والجمع أولى من الطرح مهما أمكن ـ كما يقول الأصوليون ـ فالنتيجة إذن: يجب التمسّك بالكتاب والسُّنَّة والعترة، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن حجر فقال ما نصّه:

إنّ الحث وقع على التمسّك بالكتاب، والسُّنّة، وبالعلماء بهما من أهل البيت، ويستفاد من مجموع ذلك: بقاء الأمور الثلاثة إلى قيام الساعة[1].

ثالثاً: لعلّ البعض يتصوّر حصول التعارض بينهما في ذيل كلٍّ من النقْلين، وذلك في الإطلاق الموجود في الروايتين وتفريع عدم الضلال عليه. وبعبارة أخرى: إنّ عبارة (إنْ تمسّكتم بهما لن تضلوا) فالإطلاق فيها يقتضي حصر عدم الضلال بالتمسّك بالكتاب والعترة فقط، حسب النقل الأول، والعبارة ذاتها ـ حسب النقل الثاني ـ الإطلاق فيها يقتضي حصر عدم الضلال بالتمسّك بالكتاب والسُّنّة فقط، وبالنتيجة كلّ من النقلين ينفي الحجة الثالثة، فيحصل التعارض بينهما.

ولكن لو تأملنا ودقّقنا مليّاً نجد أنّ هذا التعارض غير مستقر، ويتداخل أيضاً، وذلك وفق البيان الآتي:

إنّ إطلاق العبارة ـ حسب النقل الأول ـ يقتضي حصر عدم الضلال بالتمسّك

---

(١) الصواعق المحرقة: ٢/٤٣٩.

بالكتاب والعترة، ولكن العترة هي مستوعبة لتمام السُّنّة (عامّها، وخاصّها، وناسخها، ومنسوخها...)، فالتمسّك بالعترة يؤول إلى التمسّك بالسُّنّة قطعاً، ولا خلاف فيه بين المسلمين.

وأما العبارة ـ حسب النقل الثاني ـ فإطلاقها يقتضي حصر عدم الضلال بالتمسّك بالكتاب والسنة، ولكنّ مفهوم السُّنّة يستوعب النقل الأول، إذْ حديث الثَّقَلَين بما أنّه سنّة رسول الله2، وقد روي عن النّبيّ2مستفيضاً، أو متواتراً، فالتمسّك بالسُّنّة يقتضي التمسّك بالكتاب والعترة أيضاً، لأنّ كلاًّ من النقْلين لا يفيد إثبات حجة أخرى مغايرة للنقل الآخر، كما قد يتصور البعض، وذلك لكون التداخل حاصل بين العترة والسُّنّة مفهوماً، وبهذا لا تعارض بينهما.

نعم لو كان كلٌّ من النَّقلين يشير إلى حجة ثالثة مغايرة ومباينة للأخرى، لاقتضى ذلك التعارض، وهذا بخلاف ما نحن فيه، فالجمع ممكن والتداخل متحقّق بين العترة والسُّنّة.

تنبيــه: طبعاً المقصود بها السّنّة الصحيحة الواردة عن رسول الله2، بلحاظ ما تعرّضت إلى التحريف، والوضع، والتزوير، بسبب المنع من تدوينها، وقد دوّنت في عام ١٤٣هـ.

فلذا تعرّض الكثير منها إلى التشويه، أو في أحسن الأحوال النقل بالمعنى، وربما إلى النسيان ـ كما قال زيد بن أرقم ـ إضافة إلى استمرار حالات الرقابة ـ كما علمت ـ في منع تداول الروايات الواردة بحقّ أهل البيتΦوالتضييق على رواتها، فالموجود في كتب الحديث بحاجة إلى مزيدٍ من التهذيب والتحقيق والتصفية ليخلص الصحيح منها عندئذٍ.

رابعاً: إنّ رواية (وسنتي) تزيد المسؤولية أكثر اتّجاه من قام بإحراق السُّنّة،

ومحوها، وأمر بعدم تداولها، وعدم تدوينها، إذْ النّبيّ يأمر بالتمسّك بها، والخليفة يقوم بجمعها وإحراقها، فكيف يتسنّى للمسلمين في البلاد الإسلامية المترامية الأطراف التمسّك بها حينئذ؟ فَمَنْ ينقلها لهم بعد أنْ مُنع الصحابة مِن تداولها، ومِن روايتها؟!! وربّما تعرّض بعض الصحابة للسجن بسبب تداول السُّنّة![1] هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ حديث الثَّقَلَين من أبرز مصاديق السُّنّة، لكونه يمثّل وصيّة النّبيّ الأكرم2، والوفاء للنّبيّ، بل الواجب هو العمل بالتزام الوصيّة، وما لتنفيذ الوصية من أهمية ومسؤولية في الإسلام.

دعوة صريحة لالتزام الحقيقة

اتضح مما تقدّم أنّ الطائفة الأولى من الروايات ـ المعارضة ـ لا تصلح لمعارضة حديث الثقلين، بل لا معارضة بينهما، وذلك لإمكانية حصول الجمع العرفي فيما بينها، وعلى فرض حصول التعارض فهي تسقط عن الاعتبار عندئذٍ، لكون طرق حديث الثَّقَلَين كثيرة ومستفيضة إن لم نقل إنّها متواترة في جميع طبقاتها، ومن المعلوم أنّ روايات الآحاد ـ لو قلنا بصحتها ـ عند تعارضها مع ما هو متواتر تسقط عن الحجيّة، إنْ لم يمكن علاج التعارض.

ومن العجب كلّ العجب، أنّنا نجد رواية (وسنتي) لها انتشار واسع، وصدى إعلامي كبير بين أبناء السُّنّة، وبشكل غير طبيعي، بل غريب جدّاً.

---

(١) أخرج الحاكم بإسناده عن سعيد بن إبراهيم، عن أبيه: >أنّ عمر بن الخطاب قال لابن مسعود، ولأبي الدرداء، ولأبي ذر: ما هذا الحديث عن رسول الله2، وأحسبه حبسهم بالمدينة حتّى أصيب<، المستدرك على الصحيحين: ٣٧٤/١٩٣/١، بمعنى أنّ عمر بن الخطاب يستنكر على الصحابة روايتهم لحديث رسول الله2، فيمنع من تداوله، ولعلّه حبسهم عقوبة بسبب روايتهم لحديث النبي2، وليمنعهم من تداوله، فضلاً عن تدوينه.

ومن حقّنا أن نتساءل: كيف حصل هذا الانتشار؟ وكيف كسبت هذه الرواية الشهرة بينهم؟ وكيف تمّ تثقيف أهل السُّنّة على روايتها دون رواية (وعترتي)؟

حتّى قال ابن عبد البر: >وهذا محفوظ معروف مشهور عن النّبيّ2عند أهل العلم شهرة يكاد يستغني بها عن الإسناد<[١]!!

وما أعتقده في السبب وراء رواج واشتهار هذه الرواية (وسنتي) ما هو إلاّ في مقابل المواجهة الصريحة لحديث (الثَّقَلَين)[٢]، إذْ أنّ هذا الحديث الصحيح المتواتر، يجهله الكثير من إخواننا أهل السُّنّة، بل كثيراً ما يجادلون بكون الصحيح هو، رواية (وسنتي)، بدل (وعترتي أهل بيتي).

يا علماء الإسلام، ويا قادة الفكر، أنصفوا النّبيّ2، وأهل بيته الأطهار، وصحّحوا ما كنتم قد ثقّفتم أبناء أمّتكم عليه، وأعلنوا الحقيقة، واجهروا بها، وهو ما يرضي الله تعالى ورسوله، ويصلح ديننا ودنيانا، وتستقيم فيه شؤوننا، وتدوم أخوّتنا، وعندئذ تتوحّد مناهجنا.

ها، وقد تبيّن الرشد من الغيّ، فلنمتلك الشجاعة الكافية، فنجهر بالحقيقة كما هي، من أجل الوفاء لمحمّد بن عبد الله2وأهل بيته الأطهار، ومحبةً لهذا الجيل الواعد، كي تتمّ قيادتهم نحو جادة الهدى والحقّ، لا الهوى والحَنَق.

---

(١) التمهيد: ٢٣١/٢٤، ورغم كونه يضعف إسناده، حيث قال ما نصّه: >الحنيني< وشيخه >كثير< ضعيفان، بل يقول: إنّ >كثير بن عبد الله< مجمع على ضعفه، جامع بيان العلم: ٧٥٥/١، كما مرّ عليك في تهذيب التهذيب، ولكن رغم ذلك فهو يقول: إنّه مشهور عن النّبيّ!!

(٢) وكشاهد على ما قلناه، لاحظ كتاب الأحاديث القدسية: ٩٢. فرغم أنّ الألباني أخرج أربع روايات (١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨) بنقل >وعترتي< ورواية واحدة بنقل >وسنتي<، لكنّ >مركز تحقيق النصوص< جعل عنوان الموضوع >الاعتصام بالكتاب والسّنّة<، ولم يشر بأيّة إشارة لا من قريب، ولا من بعيد إلى الاعتصام بأهل البيتΦ!!

إنّني لا أنطلق في دعوتي هذه من المنطلق المذهبي، أو الطائفي، أو التحيّز لما أعتقده، كلاّ، وإنّما من منطلق الحبّ، وبداعي الحرص على أخوتي في الله، ومن أجل أن يصلوا إلى الحقيقة كما وصلنا، ويتعاطوا معها كما تستحق، فليحقّقوا في الأمر، ويدقّقوا فيه، ويمتلكوا الشجاعة في اتّخاذ القرار بما وصلوا إليه من نتائج علميّة حينئذٍ ‹**وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ**›(١).

ونِعْمَ ما صنع الأستاذ الشيخ السقّاف في تتبّع الرواية وأسانيدها، فأعلن الحقيقة كما هي.

الشيخ السقّاف وإعلان الحقيقة

بعد أن أورد ما أخرجه الإمام مالك في الموطأ من قول النّبيّ2في حجّة الوداع: ›تركت فيكم أمرين ما إن اعتصمتم بهما فلن تضلوا: كتاب الله وسنّة نبيّه‹، أخذ يناقش الروايات وأسانيدها، ومدى صحّتها، وسقمها، وقد رجح عنده ما هو الحقّ، فأجهر به، فلذا قال ما نصّه:

›... فتبيّن بوضوح أنّ حديث ›**كتاب الله وعترتي**‹ هو الصحيح الثابت في صحيح مسلم، وأنّ لفظ ›كتاب الله وسنّتي‹ باطل من جهة السند غير صحيح، فعلى خطباء المساجد، والوعّاظ، والأئمة أنْ يتركوا اللفظ الذي لم يرد عن رسول الله2، وأنْ يذكروا للنّاس اللّفظ الصحيح الثابت عنه عليه الصلاة والسلام في صحيح مسلم ›كتاب الله وأهل بيتي‹ أو ›وعترتي‹، وعلى طلاّب العلم أن يُقبِلوا على تعلّم علم الحديث، وأنْ يتوجّهوا لمعرفة صحيح السُّنّة من الضعيف،

---

(١) العنكبوت: ٦٩.

والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل، والحمد لله ربّ العالمين‹[١].

رواية (وسنّتي) عوامل أُموية

لا شك ولا ريب أنّ المصالح السياسية، والمآرب الشخصية، قد لعبت دوراً كبيراً في الدّسّ بالحديث في زمن الخلافة الأموية، فنسبوا الكثير من الأحاديث إلى رسول الله2، وحرّفوا الصحيح من سنّته الشريفة، ومن جملة هذه الأحاديث، حديث ›وسنّتي‹ وذلك بغضاً لأهل البيتΦ، وبالأخص عميدهم عليّ بن أبي طالبB، لما فعل بأشياخهم يوم بدر وحنين، وقد أشار إلى هذا المعنى الشيخ السقاف، فقال ما نصّه:

›وأمّا لفظ ›وسنتي‹ فلا أشك بأنّه موضوع لضعف سنده، ووهائه ولعوامل أُموية أثّرت في ذلك‹[٢].

الطائفة الثانية: روايات التمسّك بالكتاب فحسب

هذه الطائفة من الروايات في حقيقتها لا تعارض حديث ›الثَّقَلَين‹، وإنّما هي جزء منه، إذْ الكتاب هو الثّقل الأكبر، وقد حثّ النّبيّ2على التمسّك بالكتاب، كما في رواية زيد بن أرقم، ولكن هذه الروايات قد ذكرت الثَّقَلَين بشكل جليّ، وإنّما الكلام في روايات أخرى، اقتصرت الأمر على التمسك بالكتاب فحسب، دون أن تذكر أهل البيتΦ، كما في الرواية التالية:

---

(١) صحيح صفة صلاة النّبيّ2، للشيخ حسن عليّ السقّاف: ٢٩٤، المؤلف: هو الشيخ حسن بن عليّ بن هاشم بن أحمد بن علوي (مُفتي الشافعية، وشيخ السادة بمكّة المحميّة، المتوفّى سنة ١٣٣٥ هـ مصنّف ترشيح المستفيدين).

(٢) صحيح صفة صلاة النّبيّ: ٢٩٠.

أخرج ابن أبي شيبة بإسناده عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري، أنّ النّبيّ2قال: >إنّي تارك فيكم الثَّقَلَين، أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض<[١] انتهى.

أدنى تأمّل في هذه الرواية وأمثالها من الروايات الأخرى تجد الاضطراب واضحاً فيها، إذ كيف يمكن أنْ يخبر النّبيّ2عن تركه الثَّقَلَين لأمّته، ثُمّ لا يذكر إلاّ ثَقَلاً واحداً؟ أيصح هذا لصاحب اللسان البليغ والبيان المتين؟ فما هو الثّقل الآخر؟

أضف إلى ذلك؛ كونها معارضة لروايات أخرى رواها عطية العوفي نفسه، عن أبي سعيد الخدري، عن النّبيّ2، وقد نصّ على التمسّك بالثَّقَلَين، وأنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليه الحوض، وقد تقدّم بيانها.

وهناك طائفة أخرى من الروايات تتضمّن الدّعوة للتمسّك بالكتاب، فمنها: أخرج ابن أبي شيبة بإسناده عن جابر أنّ النّبيّ2، قال: >تركت فيكم ما إن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله<[٢].

هذه الطائفة من الروايات لا يمكن اعتبارها معارضة لحديث الثَّقَلَين، إذْ هي لم توجب قصر التمسّك على الكتاب فحسب، وإنّما هي ساكتة عن الإشارة إلى التمسّك بالسّنّة والثَّقَل الآخر، فلهذا لا يمكن عدّها معارضة لحديث الثقلين.

ولو قلتَ أنّها معارضة لحديث الثقلين، لزم كونها معارضة للروايات الكثيرة التي وردت عن النّبيّ2والتي يذمّ فيها أصحاب منهج (حسبنا كتاب الله)، وهي روايات الأريكة[٣]، ولكنّ الصحيح لا تعارض بين الطوائف الثلاث، كما هو

---

(١) المصنَّف: ٣٠٥٨٢/٢٣٩/١٠.

(٢) م. س حديث (٣٠٥٧٨).

(٣) لاحظ مبحث الدلالة، الدلالة السادسة.

واضح بالوجدان والنظر، فعليه لا حاجة لتفصيل البحث عنها.

الطائفة الثالثة: روايات التمسّك بالسُّنَّة فحسب

هذه الطائفة تضمّنت روايات متعدّدة، يحثّ النّبيّ2فيها على التمسّك بالسّنة وهي لا تعارض حديث الثَّقَلَين ـ كما تقدّم ـ وإنّما الذي يهمّنا من البحث الروايات الأخرى التي قد ادّعي أنّها معارضة لحديث الثَّقَلَين وهي كما يلي:

الرواية الأولى: رواية العرباض بن سارية

نستعرض هذه الرواية حسبما أخرجها ابن ماجة في سننه:

>حدَّثنا إسماعيل بن بِشْر بن منصور، وإسحاق بن إبراهيم السَّوَّاق، قالا: حدَّثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح، عن ضمرة بن حبيب، عن عبد الرحمن بن عمرو السُّلَمي: أنّه سَمِعَ العِرباضَ بن سارية يقول:

وعظنا رسول الله2موعظة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقلنا: يا رسول الله، إنَّ هذه لموعظة مُودِّعٍ، فماذا تعهد إلينا؟ قال: <**قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ منها بعدي إلاّ هالك، من يَعيش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بما عرفتم من سُنَّتي وسُنَّة الخُلفاء الرَّاشدين المهديِّين، عضُّوا عليها بالنّواجذ، وعليكم بالطاعة، وإن عبداً حبشياً، فإنّما المؤمن كالجمل الأَنِف، حيثما قِيدَ انقاد**<[1].

هذه الرواية هي رواية آحاد، وانفرد بها (العرباض)، ولكن تعدّدت طرقها، فقد أخرجها أحمد بن حنبل بطرق، وابن ماجة، والترمذي، والحاكم أبو عبد الله،

---

(١) سنن ابن ماجة: ٤٣/٣٢/١ ط: دار المعرفة ـ بيروت.

بطرق أخرى، وهذه الطرق على اختلافها غير سالمة عن القدح، بل بعض رواتها غير مرضيّ، وبعضهم يروي عمّن يروي المناكير، ولكنّني سأعرض عن مناقشة الإسناد، رعاية للاختصار والوقت، ولكون الرواية بحدّ ذاتها لا يمكن قبولها بسبب الاضطراب الفاحش في المتون المختلفة لها، مع العلم أنّ الراوي لها واحد، ومن الجهة الأخرى، عدم انسجام نصوصها مع السنّة المطهّرة الصحيحة، بل المخالفة الصريحة للسنّة.

فلذا سأقتصر في مناقشة هذه الرواية على موردين فقط، وهما:

المورد الأول: مناقشة اضطراب متون الرواية

حينما ندقّق في المتون المختلفة للرواية حسب تعدّد طرقها، نجد فيها تفاوتاً فاحشاً، ممّا يعزّز اعتقاد ارتكاب الوضع والتحريف أو الزيادة والتزوير فيها مع الأخذ بنظر الاعتبار كون الرواية منحصرة بفرد راويها الوحيد، وهو العرباض بن سارية وهذا ما ستطلع عليه، فيما يلي:

أولاً: إنّ فقرة (**تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ منها بعدي إلاّ هالك**) هذه الفقرة غير موجودة في طريق (خالد بن معدان)[١] ولا في طريق (يحيى بن أبي المطاع القرشي)[٢]، وإنّما قوله2: ›**عليكم بتقوى الله، والسمع والطاعة..**‹[٣].

ثانياً: الاختلاف في نفس طريق يحيى بن أبي المطاع بين ما أخرجه ابن ماجة

(١) مسند أحمد بن حنبل: ١٧١٤٤/٣٧٣/٢٨.

(٢) سنن ابن ماجة: ٤٢/٣١/١.

(٣) المصدر السابق.

وبين ما أخرجه الحاكم أبو عبد الله، فما أخرجه ابن ماجة، كما يلي:

<**عليكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن عبداً حبشيّاً**...>[١].

وأما ما أخرجه الحاكم. فهو كما يلي:

عن يحيى بن أبي المطاع قال: سمعت العرباض بن سارية السلمي يقول: قام فينا رسول الله ﷺ ذات غداة فوعظنا موعظة وجلت منها القلوب، وذرفت منها الأعين، قال: فقلنا: يا رسول الله قد وعظتنا موعظة مودّع فاعهد إلينا، قال: ـ تأمل في مورد الشاهد الآتي ـ <**عليكم بتقوى الله**> أظنّه قال: <**والسمع والطاعة، وسترى من بعدي اختلافاً شديداً أو كثيراً، فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء المهديين، عضّوا عليها بالنواجذ، وإيّاكم والمحدثات فإنّ كلّ بدعة ضلالة**>[٢].

إنّ العرباض بن سارية يظنّ أنّ النّبيّ ﷺ قد قال الحديث المذكور بتلك الألفاظ، أضف إلى ذلك أنّ النّبيّ ﷺ يخاطب الصحابة ثُمّ يفرد في قوله وكأنّه يخصّ العرباض بهذا الحديث، فيقول: <وسترى من بعدي... فعليكم> فكيف يمكن لنا أنْ نصحّح هذا الاضطراب؟

ثالثاً: إنّ فقرة <عليكم بسنتي..> تجد فيها الاضطراب الكبير، وهي بيت القصيد في رواية العرباض، وهذه الفقرة بالذّات بحاجة إلى مزيدٍ من التوضيح، والتأمّل، والصبر، فلذا أرجوك عزيزي القارئ أنْ تتحمّلني كما تحمّلت من قبل، لاستيعاب هذا الاضطراب وفهمه، وهو كما يلي:

ما أخرجه ابن ماجة عن طريق عبد الرحمن بن عمرو، تكون رواية العرباض كما يلي:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري: ١/١٧٧/٣٣٣ ط: دار الكتب العلمية.

«**فعليكم بما عرفتم من سنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديّين**» وما أخرجه عن طريق يحيى بن أبي المطاع، فالرواية كما يلي: «**فعليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء المهديين الراشدين**» وما أخرجه الحاكم عن طريق يحيى بن أبي المطاع أيضاً؛ فرواية العرباض ما يلي: «**أظنّه قال: ... فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء المهديين..**».

وما أخرجه ابن عساكر بإسناده عن خالد بن معدان عن سارية عن العرباض فالتفاوت فيه أكثر:

«**.. ولا تنازعوا الأمر أهله، ولو كان حبشياً، وعليكم ما تعرفون من سنّة نبيّكم والخلفاء الراشدين المهديّين...**»[1].

وهكذا تجد الاختلاف الكبير بين مصطلح (الخلفاء المهديين) و(الخلفاء الراشدين المهديين) و(الخلفاء المهديين الراشدين)، فلكلّ مصطلح له معنى يختلف عن الآخر، فأيّها هو المراد؟ أضف إلى ذلك، تارة تُقيّد السّنّة وسنة الخلفاء بما تعرف الأمّة وتارة من دون تقييد، والاختلاف بينها واضح وسيأتي توضيحه أيضاً.

بل الاختلاف الأشدّ تجده فيما أخرجه ابن عساكر من طريق خالد بن معدان عن العرباض مباشرة، أي بدون توسط (سارية)، وهذا الاختلاف كما يلي:

«**وعليكم بما تعرفون وسنّة نبيّكم وسُنّة الخلفاء الراشدين المهديين وعضّوا عليها بالنواجذ**»[2].

---

(١) تأريخ مدينة دمشق: ١٧٧/٤٠.

(٢) تأريخ دمشق، لابن عساكر: ١٧٨/٤٠، يقول ابن عساكر: هذا الحديث لم يسمعه ابن معدان من

فهذه الرواية قد أوضحت ثلاثة مصادر للتشريع، وكل منها في عرض الآخر: ما تعرفه الأمّة، سُنّة رسول الله2، وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين، وعليه فسيكون المدار الأكبر على ما تعرفه الأمّة من تشريعات وأحكام، وهي في عرض سنّة رسول الله2، فالتفاوت بينها وبين ما تقدّم كالشمس في رائعة النهار.

رابعاً: التفاوت الآخر تجده أيضاً في فقرة: (وعليكم بالطاعة) فتارة تجدها بهذه الصياغة: **(وعليكم بالطاعة وإن عبداً حبشيّاً)**[(١)].

وأخرى بصياغة مفصّلة: >وأطيعوا من ولاّه الله عزّ وجلّ أمركم، ولا تنازعوا الأمر أهله، ولو كان حبشيّاً<[(٢)].

وثالثة بصياغة مخالفة: >وعليكم بالطاعة وإن [كان] عبداً حبشيّاً، عضّوا عليها بالنواجذ<[(٣)].

فالضمير في (عليها) هل يعود لـ(الطاعة)؟ أم يعود لـ(السنّة)؟ والفرق بينهما واضح.

خامساً: الفقرة الأخرى، التي تجد التفاوت فيها فاحشاً أيضاً، وقد يصل إلى درجةٍ، بين الوجود والعدم: (إنّ المؤمن كالجمل الأنف).

فتارة قد أُخرج الحديث من دونها، وأخرى معها، وثالثة مع التصريح بكونها زيادة من الراوي الوسيط، وليست من رواية العرباض، فعليك أن تتأمّل، فيما يلي

العرباض، بل بينهما رجل، وأما (سارية)، فيقول الطبري: إنّه مجهول. وانظر المختصر منه، لابن منظور: ٣٣٩/١٦.

(١) سنن ابن ماجة، حسب طريق (عبد الرحمن بن عمرو).

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ١٧٨/٤٠.

(٣) المستدرك على الصحيحين، للحاكم: ٣٣١/١٧٦/١. وقد أخرجه من طريق>عبد الرحمن بن عمرو<.

لتكتشف الاختلاف والاضطراب.

فقد أخرج أحمد من طريق عبد الرحمن بن عمرو، وقد أورد صياغتها كما يلي: ›**فإنّما المؤمن كالجمل الأنف حيثما انقيد انقاد**‹[1].

بينما لا تجدها مذكورة فيما أخرجه ابن ماجة من طريق (ابن أبي المطاع)، والأمر سهل، ولكن فيما أخرجه ابن عساكر من طريق ذات الراوي الوسيط أي (عبد الرحمن بن عمرو) لم تكن تلك الفقرة موجودة في الحديث!!

ولقد أفصح الحاكم أبو عبد الله، عن حقيقتها، بما نصّه:

›فكان أسد بن وداعة يُزيد في هذا الحديث:

›فإنّ المؤمن كالجمل الأنف حيث ما قيد انقاد‹[2]!!

فهل هذه الزيادة من ›أسد‹ ذاته؟

أم اختصّه العرباض بها؟

وهكذا تجد الاضطراب في نقل الرواية، بل التفاوت الفاحش في متونها من طرقها المختلفة، بل ربما تجد الاختلاف في مضامين الطريق الواحد أيضاً!!

كلّ ذلك مما يثير في النفس الدهشة، والتساؤل عن الأسباب وراء هذا الاختلاف؟

مع العلم أنّ الراوي للرواية هو العرباض بن سارية فقط!

فهل التفاوت من رواية العرباض نفسه؟

أم التفاوت ممن روى عن العرباض؟

---

(١) مسند أحمد بن حنبل: ٢٨/٣٦٧/ ١٧١٤٢. من طريق ›عبد الرحمن بن عمرو‹ أيضاً.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ١/١٧٦/٣٣١.

العرباض ونبذة عن تأريخه

لقد عاش في دمشق، ومات في فتنة الزبير، وكان ممن يتمنّى الموت في آخر عمره مما يكشف عن المعاناة التي كان يكابدها في دمشق، ولقد روي عنه قصة غريبة، لا يكاد يصدّقها العقلاء؛ اخرج الذهبي في سير أعلام النبلاء ما نصّه:

«حدّثنا سعيد بن أيوب، عن سعيد بن إبراهيم، عن عروة بن رُويم، عن العرباض بن سارية، وكان يُحبّ أن يُقبض، فكان يدعو: اللّهم كبرتْ سني، ووهن عظمي، فاقبضني إليك».

قال: فبينا أنا يوماً في مسجد دمشق أُصلِّي، وأدعو أنْ أُقبض؛ إذا أنا بفتىً من أجمل الرجال، وعليه دُوَّاج[1] أخضر، فقال: ما هذا الذي تدعو به؟ قلت: كيف أدعو يا ابنَ أخي؟

قال: قل اللّهم حسِّن العمل، وبلِّغ الأجل، فقلت: ومن أنت يرحمك الله؟

قال: أنا رتابيل[2] الذي يسُلّ الحزن من صدور المؤمنين، ثمّ التفتُّ، فلم أر أحداً»[3]!!

وادّعى العرباض أنّه (ربع الإسلام)، فحصل بينه وبين «عمرو بن عنبسة» اختلاف في هذه الدعوى، فكلّ يدّعي ذلك ولا يدرى أيّهما قد أسلم قبل صاحبه؟ فجاء في سير أعلام النبلاء ما نصّه:

«وقال محمد بن عوف: منزله ـ أي العرباض ـ بحمص عند قناة الحبشة، وهو وعمرو

---

(١) الدوّاج: نوع من الثيات، وقيل هو معطف غليظ، قال ابن دريد: لا أحسبه عربياً، وفي الفارسية بتخفيف الواو معناه اللحاف. انظر تاج العروس، والمعجم الوسيط، والمعجم الذهبي.

(٢) في تأريخ دمشق جاء بلفظ (رتائيل)، وفي المختصر منه بلفظ (ربائيل)، وهكذا تجد لهذا الملاك أسماء مختلفة اختلف بها أهل العلم!!

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي: ٥٠١/٤. تأريخ دمشق: ١٨١/٤٠، والمختصر: ٣٣٩/١٦.

بن عَنَبَسَة كلٌ منهما يقول: أنا ربع الإسلام، لا يدرى أيّهما أسلم قبل صاحبه؟›[(١)].

ومن جانب آخر كان العرباض يقول: ‹عُتبة خير مني سبقني إلى النّبيّ2 بسنة›[(٢)].

معنى ذلك أنّ عتبة يكون ثلاث الإسلام، ولكن لم يقل هذا أحد!

وحينما تتأمّل في قول عتبة ـ الآتي ـ يظهر لك عدم صدق مقولة العرباض، فقد جاء في أسد الغابة ما نصّه:

روى إسماعيل بن عيّاش، عن ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد قال: قال عتبة بن عبد السلمي: كان النّبيّ2إذا أتاه الرجل، وله الإسم لا يُحبُّه حوّله، ولقد أتيناه وإنّا لسبعة من بني سليم ـ أكبرنا العرباض بن سارية ـ فبايعناه جميعاً›[(٣)].

ولقد تجلّى لك الفرق في أقواله، واضطرابها وعدم مقبوليّتها فكيف تطمئن النفس إلى رواية انفرد بها دون الأصحاب؟!

المورد الثاني: تقييم رواية العرباض

إنّ رواية العرباض لا يمكن قبولها، بل هي ساقطة عن الاعتبار للوجوه التالية:

وجوه بطلان رواية العرباض

الوجه الأول: إنّها عهد ناقص

إنّ الرواية أشارة إلى أنّ الصحابة قد طلبوا من النّبيّ2أنْ يعهد إليهم، ولكن

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٥٠١/٤ ، انظر تأريخ مدينة دمشق: ١٨٥/٤٠، والمختصر أيضاً.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن حجر: ٥٥٧/٣، ط: دار الكتب العلمية. ترجمة عتبة بن عبد السلمي، وانظر مجمع الزوائد: ٦٣١/٩/١٦٠١٦.

(٣) أسد الغابة: ٥٥٧/٣.

هذا العهد واضح النقصان، إذْ كيف يخبرهم النّبيّ2بوقوع الاختلاف الكثير في المستقبل، ثُمّ يقصرهم بالنجاة من الاختلاف بالرجوع إلى السُّنّة وسنّة الخلفاء الراشدين فقط؟

فهل يصح من النّبيّ2أنْ يعهد إليهم بهذا العهد؟ فأين موضع القرآن حينئذ، وهو الثقل الأكبر؟

وقد أوصى النّبيّ2أمّته بالتمسّك بهذا الثقل الأكبر عند اشتداد الفتن، فجاء في قوله2:

>**إذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن فإنّه صادق مصدَّق... الحديث**<، فغياب القرآن عن هذا العهد الخطير يوجب الوهن بدعوى صحة رواية العرباض.

الوجه الثاني: إلزام الرجوع إليهم يقتضي العصمة

حينما يوجب النّبيّ2على أمّته الرجوع إلى سنّة الخلفاء الراشدين ـ بقطع النظر عمّن هم ـ يقتضي أنْ يكونوا معصومين، وإلاّ فسوف يوقع الأمّة في الحرج والخطأ، وهو نقض للغرض، إذْ أنّ خلفاء المسلمين من غير الأئمة الأطهار غير معصومين، ولا يلتزم بعصمتهم أحد من المسلمين، بل حتّى الخلفاء أنفسهم لا يدّعونها، فكيف يصح من النّبيّ2أن يُلزم الأمّة بالطاعة المطلقة لمن يصدر منه الخطأ؟[1]

---

(١) راجع معرفة أهل البيت Φ:١/٤٦٣.

الوجه الثالث: تناقض مورد الاقتداء

إنّ دعوة الأمّة إلى اتّباع سنّة الخلفاء الراشدين، تدعونا للتساؤل، عن كون سنّتهم مخالفة لسُّنّة رسول الله2أو موافقة لها؟

فإنْ كانت مخالفة لسنة رسول الله2، ومع ذلك يجب التزام الطاعة، فهذا ممّا لا يلتزم به أحد من المسلمين على الإطلاق.

وأما إنْ كانت موافقة لسنّة رسول الله2، فهذا مما يُعدّ من سنة رسول الله2 وليس سنة الخلفاء حينئذ، فلا موضوع لاختصاصها بالذكر في الرواية، لأنّها أشبه بتحصيل الحاصل.

أضف إلى ذلك: إنّ سنّة الخلفاء لا مجال لتحققها بعد أنْ استكمل الله تعالى دينه وارتضى لهم الإسلام ديناً، فقال تعالى:

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾[١].

ومن جهة أخرى فقد أكّد النّبيّ2على أنّه قد بلّغ جميع ما أمره الله تعالى به، مما يقرّبهم إليه وإلى جنّته، ونهاهم عن جميع ما نهى الله تعالى عنه ممّا يبعّدهم عن ناره، فجاء في خطبته الغرّاء ما نصّها:

«عن أبي جعفرB ـ محمد الباقر ـ قال: خطب رسول الله2في حجّة الوداع، فقال: **يا أيّها النّاس ما من شيء يقرّبكم من الجنّة ويباعدكم من النار إلاّ وقد أمرتكم به، وما من شيء يقرّبكم من النار ويباعدكم من الجنّة إلاّ وقد نهيتكم عنه**... الحديث»[٢].

---

(١) المائدة: ٣.

(٢) وسائل الشيعة، للحر العاملي: ١٢/٢٧/٢١٩٣٦.

هذا وقد استبان من تصريحات أئمّة المذاهب الإسلامية منهجهم العقيدي بالتزام الرجوع إلى الكتاب والسّنّة وهو بمثابة الأصل في ذلك، وإليك بيانه باختصار:

منهج أئمّة المذاهب في مرجعيّة السّنّة

إنّ اكتشاف هذا المنهج يتمّ من خلال الاعتماد على ما نقل من أقوالهم، وكما يلي:

أولاً: منهج الإمام جعفر بن محمّد الصادقB

روى الكليني بإسناده عن أيوب بن الحر قال: سمعت أبا عبد اللهBيقول:

>**كلُّ شيء مردود إلى الكتاب والسُّنّة، وكلُّ حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف**<[1].

>وعن قتيبة قال: سأل رجل أبا عبد الله الصادقBفأجابه فيها، فقال الرجل: أرأيت إنْ كان كذا وكذا ما يكون القول فيها؟ فقال له: **مَهْ، ما أجبتك فيه من شيءٍ، فهو عن رسول الله2، لسنا مِنْ (أرأيت) في شيء**<[2].

وقد تقدّم قولهBعن حديثه، فهو يتسلسل إلى أنْ يصل في تسلسله إلى رسول الله2، وحديث رسول الله2هو قول الله عزّ وجلّ[3]، وهذا هو أصحّ الأسانيد، كما ذكر ذلك الحاكم النيسابوري، فقال ما نصّه: >إنّ أصحّ أسانيد أهل البيت رضي

---

(١) الكافي، للشيخ الكليني: ٣/٦٩/١، الزخرف: أي المموّه المزوّر.

(٢) الكافي: ٢١/٥٨/١، وجاء في حاشية الكتاب: لمّا كان مراده أخبرني عن رأيك الذي تختاره بالظن والاجتهاد، نهاهBعن هذا الظن وبيّن له أنّهم لا يقولون شيئاً إلا بالجزم واليقين وبما وصل إليهم من سيّد المرسلين2.

(٣) لاحظ أعيان الشيعة، للسيد محسن الأمين: ٣٤/٣.

الله عنهم: جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ بن أبي طالب، إذا كان الراوي عن جعفر ثقة<[١] انتهى.

ثانياً: منهج الإمام أبي حنيفة (النعمان بن ثابت)

قال أبو حنيفة: >إذا صح الحديث فهو مذهبي<[٢].

وقال أيضاً: >إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول2فاتركوا قولي<[٣].

ثالثاً: منهج الإمام مالك

قال مالك ابن أنس: >إنّما أنا بشر أُخطئ وأُصيب، فانظروا في رأيي، فكلّ ما وافق الكتاب والسّنّة فخذوه، وكلّ ما لم يوافق الكتاب والسّنّة فاتركوه<[٤].

رابعاً: منهج الإمام الشافعي

قال الشافعي: >ما من أحد إلاّ وتذهب عليه سنّة لرسول الله2وتعزب عنه، فمهما قلتُ من قول، أو أصّلتُ من أصل فيه عن رسول الله2خلاف ما قلت، فالقول ما قال رسول الله2وهو قولي<[٥].

---

(١) معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري: ٢٢٨.

(٢) الحاشية، لابن عابدين: ٦٣/١، نقلاً عن صفة صلاة النّبيّ2، للألباني: ٢٢.

(٣) إيقاظ الهمم، لصالح الفلاني: ٥٠، نقلاً عن المصدر السابق: ٢٤.

(٤) جامع بيان العلم، لابن عبد البر: ١٤٣٥/٧٧٥/١، وانظر الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم: ١٤٩/٦، إيقاظ الهمم، لصالح الفلاني: ٧٢، نقلا عن صفة صلاة النّبيّ: ٢٤.

(٥) تأريخ دمشق: ٣/١/١٥، وقد رواه الحاكم بسنده المتصل إلى الشافعي، وأعلام الموقعين، لابن القيّم: ٣٦٣/٢ـ٣٦٤، وإيقاظ الهمم: ١٠٠، نقلاً عن صفة صلاة النّبيّ: ٢٥.

وقال أيضاً: ›إذا وجدتم في كتابي خلاف سنّة رسول الله2، فقولوا بسنّة رسول الله2ودعوا ما قلت‹[١]، وفي رواية: ›فاتبعوها ولا تلتفتوا إلى قول أحد‹[٢].

وقال أيضاً: ›كلّ مسألة صحّ فيها الخبر عن رسول الله2عند أهل النقل بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي‹[٣].

خامساً: منهج الإمام أحمد بن حنبل

قال أحمد: ›لا تقلّدني ولا تقلّد مالكاً ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري وخذ من حيث أخذوا‹[٤].

وقال أيضاً: ›رأي الأوزاعي، ورأي مالك، ورأي أبي حنيفة كلّه رأيي، وهو عندي سواء، وإنما الحجّة في الآثار‹[٥].

سادساً: منهج ابن حزم

لقد بيّن ابن حزم منهجه بشأن توجيهه لحديث ›وعليكم بسنّتي وسُنّة الخلفاء الراشدين‹، حيث قد عرض رأيين، فأبطل أحدهما، وصحّ عنده الآخر، ولكن معه لا تبقى أيّة خصوصية لذكر سنة الخلفاء الراشدين، ولا يمكن عدّها مرجعاً علمياً وفكرياً، فذكرها لا أثر له في مجال التشريع؛ إلاّ في مجال الاقتداء بما

---

(١) ذم الكلام، للهروي: ١/٤٧/٣، الاحتجاج بالشافعي، للخطيب: ٢/٨، تأريخ دمشق: ٩/١٥، نقلاً عن المصدر السابق: ٢٦.

(٢) حلية الأولياء، لأبي نعيم: ١٠٧/٩، نقلاً عن المصدر السابق: ٢٦.

(٣) حلية الأولياء، لأبي نعيم: ١٠٧/٩، إيقاظ الهمم: ١٠٤، نقلاً عن المصدر السابق:٢٧.

(٤) إيقاظ الهمم: ١١٣، أعلام الموقعين: ٣٠٢/٢، نقلاً عن المصدر السابق: ٢٨.

(٥) جامع بيان العلم، لابن عبد البر: ٢١٠٧/١٠٨٢/٢.

اقتدوا برسول الله2، وهذا ما لا ينفع المحتجّ بهذه الرواية حينئذٍ، فتأمل جيداً؛ وإليك ما قاله ابن حزم:

>فإنّ الرسول2إذا أمر باتّباع سنن الخلفاء الراشدين، لا يخلو ضرورة من أحد وجهين:

١ـ إمّا أن يكون2أباح أن يسنّوا سنناً غير سننه، فهذا ما لا يقوله مسلم، ومن أجاز هذا فقد كفر وارتدّ وحلّ دمه وماله؛ لأنّ الدين كلّه إمّا واجب أو غير واجب، وإما حرام وإما حلال، لا قسم في الديانة غير هذه الأقسام أصلاً، فمن أباح أن يكون للخلفاء الراشدين سُنّة لم يسنّها رسول الله2، فقد أباح أنْ يحرّموا شيئاً كان حلالاً على عهده2إلى أنْ مات، أو أن يحلّوا شيئاً حرّمه رسول الله2، أو أنْ يوجبوا فريضة لم يوجبها رسول الله2، أو أنْ يسقطوا فريضة فرضها رسول الله2ولم يسقطها إلى أنْ مات، وكلّ هذه الوجوه مَن جوّز منها شيئاً فهو كافر مشرك بإجماع الأمّة كلها بلا خلاف، وبالله تعالى التوفيق، فهذا الوجه قد بطل ولله الحمد<[١].

وبعد إبطاله لهذا الوجه من معنى الحديث المذكور، يستعرض ابن حزم الوجه الثاني، فيقول:

٢ـ >وإما أن يكون أمر باتّباعهم في اقتدائهم بسُنّته2، فهكذا نقول ليس يحتمل هذا الحديث وجهاً غير هذا أصلاً<[٢] انتهى.

ولعلّ قائلاً يقول: نتّبع الخلفاء فيما لا سُنّة فيه، فيجيبه ابن حزم قائلاً: >وإذ لم

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٤٧/٦ ـ ٢٤٨.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٤٧/٦ ـ ٢٤٨.

يبق إلاّ هذا فقد سقط شغبهم، وليس في العالم شيء إلاّ وفيه سنّة منصوصة›[١].

حاصل الكلام

بعد أن تبيّن لك الرشد من الغيّ، وعرفت منهج أئمة المذاهب الإسلامية في مسألة ضرورة لزوم الاقتداء بالكتاب والسُّنّة، فتكون هي المحصلّة النهائية عندئذٍ لا غير، وكما أشار ابن حزم إلى ذلك.

وأمّا سُنّة الخلفاء الراشدين أو سُنّة الصحابي، فليست موضوعاً للمرجعية العلمية والفكرية[٢]، ويؤيّده ما أخرجه مسلم في صحيحه بإسناده عن حذيفة بن اليمان في جوابٍ لرسول الله2يذّم فيها مَن لا يتّبع سنّته[٣].

ولعلّ قائلاً يقول: إنما نتّبع الخلفاء الراشدين في مجال اقتدائهم بسُنّة رسول الله2.

قلت: هذا شيء حسن ولا غبار عليه، ولكن معه لا تبقى لسنّتهم خصوصيّة تستلزم اختصاصهم بالذكر حسب رواية العرباض، لكون الأساس هو الاقتداء بسُنّة رسول الله2فحسب، وعليه فلا يصح من البليغ فضلاً عن رسول الله2أنْ يخصّهم بلزوم اقتدائهم فيما اقتدوا فيه بسُنّته، إذْ أيّ مسلم يعقل أنّ النّبيّ2 ألزمهم

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٤٧/٦ ـ ٢٤٨.

(٢) سيأتي مزيد بيان عنه، لاحتياجه إلى إشباع علمي، فلاحظ.

(٣) أخرج مسلم في صحيحه بإسناده عن حذيفة بن اليمان، قال: ›كان الناس يسألون رسول الله2 عن الخير، وكنت أسأله عن الشّرّ، مخافة أن يُدركني، فقلت: يا رسول الله2إنّا كنّا في جاهلية وشرّ، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير شرّ؟ قال: ›نعم‹، فقلت: هل بعد ذلك الشرّ من خيرٍ؟ قال: ›نعم وفيه دَخَنٌ‹، قلت: وما دخُنُه؟ قال: ›قوم يستنّون بغير سُنّتي ويهتدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر‹ الحديث.

الدَّخَن: أصله أن تكون في لون الدابة كدورة إلى سواد. قالوا: والمراد به هنا، عدم صفاء القلوب بعضها لبعض. انظر صحيح مسلم: ١٤٧٥/٣/ ١٨٤٧، كتاب الإمارة.

الاقتداء بسنّة الخلفاء الراشدين فيما خالف سنّته2؟ أو فيما لا اقتداء فيه لسُنّته2؟

ولهذا نستبعد صدور رواية العرباض عن رسول الله2، للملاحظات التي ذكرت، وسنتابعك ببقيّة الوجوه، فلاحظ.

منهج كبار الصّحابة في اتّباع السُّنّة

لكي تكتمل عندك الصورة، ويزداد المنهج وضوحاً، أودّ أنْ أرشدك إلى بعض الروايات التي أوضحت رفض كبار الصحابة لاتّباع سنّة الخلفاء دون سُنّة رسول الله2، بل لا يصح الادّعاء أنّها سنة الخلفاء، فأصل هذه التسمية غير سليمة، وأصل هذا المنهج غير صحيح، وهذا بحث ليس هنا مجال تفصيله وهو موكول إلى محله، ولكن نكتفي بالإشارة إلى الروايات التالية، وفيها الدلالة الواضحة على المطلوب، وهي كما يلي:

الروايات التالية رواها الحافظ (أبو عمر) ابن عبد البر مُسندةً، لكن رعاية للاختصار نذكرها من دون إسنادها:

الرواية الأولى:

عن أيّوب قال: <قال عروة لابن عباس: ألا تتقي الله [ترجعنّ] [١] في المتعة.

فقال ابن عباس: سل أمّك يا عُرية.

فقال عروة: أمّا أبو بكر وعمر فلم يفعلا.

فقال ابن عباس: والله ما أراكم منتهين حتّى يعذّبكم الله؛ نحدّثكم عن رسول الله2وتحدّثوننا عن أبي بكر وعمر، وذكر الحديث> [٢].

قال أبو عمر: يعني متعة الحج: وهو فسخ الحج في عُمرة

---

(١) طبعة أخرى: ترخّص.

(٢) جامع بيان العلم، لابن عبد البر: ٢/١٢١٠/٢٣٧٧.

الرواية الثانية:

عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: تمتّع رسول الله2.

فقال عروة: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة.

فقال ابن عباس: ما يقول عرية؟

قال: يقول نهى أبو بكر وعمر عن المتعة.

فقال: أراهم سيهلكون، أقول: قال رسول الله2، ويقولون: قال أبو بكر وعمر<[١]!!

الرواية الثالثة:

وقال أبو الدرداء: >من يعذرني من معاوية؟ أحدِّثه عن رسول الله2 ويخبرني برأيه؟ لا أساكنك بأرضٍ أنت بها<[٢].

الرواية الرابعة:

عن ابن عباس قال: تمتّع النّبيّ2.

فقال عروة بن الزبير: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة.

فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون، أقول: قال النّبيّ2، ويقولون: نهى أبو بكر وعمر[٣]!

الرواية الخامسة:

عن سالم بن عبد الله، عن أبيه قال: قال عمر: >إذا رميتم الجمرة بسبع حصيات وذبحتم وحلقتم، فقد حَلَّ لكم كلَّ شيء إلاّ الطيب والنساء، قال سالم: قالت

---

(١) المصدر السابق: ٢/١٢١٠/٢٣٧٨، انظر التأريخ الكبير، لابن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩هـ): ٢/٨٨/١٨٥٧، مسند أحمد: ١/٣٣٧.

(٢) م. س حديث رقم (٢٣٧٩).

(٣) م . س حديث رقم (٢٣٨١).

عائشة: أنا طيَّبت رسول الله2لِحِلِّهِ قبل أن يطوف بالبيت، قال سالم: فسُنَّة رسول الله2أحق أن تتّبع<[١].

وهكذا اتضح لك منهج أئمة المذاهب الإسلامية وكبار الصحابة في مجال اتّباع القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والاكتفاء بهما دون تدّخل لسنّة أخرى في مجال المنهج العقيدي.

نعم هناك مساحة في التشريع، للأحكام الولائية أو الحكومتية ـ إنْ صح التعبير ـ تُعتبر من حقّ الحاكم الإسلامي، وهذا إنّما يتم فيما لا نصّ فيه من الكتاب أو السُّنّة، والتي تعرف بمنطقة الفراغ[٢]، فالحاكم الإسلامي بناءً على جملة من القواعد الفقهية والأصولية[٣] وبناءً على تشخيصه للمصالح والمفاسد يمكنه إصدار أحكام تملأ جزءاً من تلك المساحة، لتؤمّن حاجة الحكومة والمجتمع لمثلها، ضرورة أنّه ليس لتلك الأحكام صفة الدوام والاستمرار وإنّما أمدها بما يشخّصه الحاكم ضمن فترة حكمه، وتنتهي بنهايته، فلا تكتسب تلك الأحكام القابلية على الدوام إلى يوم القيامة، فهي ليست كسُنّة النّبيّ2وبقائها ونفوذها، كما جاء في الحديث الشريف: >**حلال محمّد حلال إلى يوم القيامة وحرام محمد حرام إلى يوم القيامة**<.

وإنّما يتحدّد زمنها وبقاؤها بمقدار ما يحدّده الحاكم وبمدى دوام حكومته، وهذا هو شأن الأحكام الحكومتية، وهذه المسألة ليس هنا محل تفصيلها، وإنّما

---

(١) م . س حديث رقم (٢٣٨٢).

(٢) طبعاً لا فراغ في التشريع، إذ >ما من واقعة إلاّ ولله فيها حكم<، وإنّما هي مسامحة في التعبير، والمقصود بها، المساحة التي أراد المولى عزّ وجلّ أنْ يكون المكلّف فيها مطلق العنان، والتي يصطلح عليها (الإباحة بالمعنى الأعم).

(٣) ذكر ذلك علماء الأصول، وعلى اختلافٍ بينهم.

أحببت أن أشير إليها إشارة مقتضبة لأرفع مقدار الالتباس الحاصل لدى الكثيرين.

وبعد هذه الإطلالة نرجع إلى رواية العرباض لإكمال بقيّة وجوه بطلانها.

الوجه الرابع: إبهام المصطلح

إنّ رواية العرباض تضمّنت مصطلحاً مبهماً، حيث لم يكن معهوداً ولا متعارفاً في زمن رسول الله2، ألا وهو مصطلح (الخلفاء الراشدون) نعم قد ورد عن النّبيّ2تعابير مختلفة في الإمامة، فقد عبّر2بالأئمة الراشدين، والأئمة المهديّين، وكذلك خلفاء أمّتي، وخلفائي، وأمّا مصطلح (الخلفاء الراشدون) فهو مصطلح جديد لم يعهده الأصحاب في زمن رسول الله2، والذي يؤيّد ما ذهبنا إليه أمران:

المؤيد الأول: لو كان قد اصطلح النّبيّ2هذا المصطلح على نفرٍ معيّنٍ من أصحابه، وهم الخلفاء الأربعة، لوقع الاحتجاج به منهم في زمنٍ كان بعضهم بأمسِّ الحاجة للاحتجاج به، كما في السقيفة ـ أي سقيفة بني ساعدة ـ أو شورى الستة، ولكن لم نسمع ولم يحدِّثنا التأريخ باحتجاج واحدٍ منهم به؛ بل لم يكن هذا المصطلح معهوداً في زمن الخلفاء الأربعة أيضاً.

المؤيّد الثاني: لو كان النّبيّ2، قد ذكر هذا المصطلح، وهو مصطلح غريب عليهم، لسأل الصحابة عنه، إذْ كان من عادتهم السؤال عن أمرٍ جديد غير معروف لديهم، كما حدث في السؤال عن الثَّقلين[1] ، وكما حدث في السؤال عن خلفائه، كما في الرواية التالية:

أخرج ابن عبد البر بإسناده عن الحسن البصري قال: قال رسول الله2:

›**رحمةُ الله على خلفائي** ـ [ثلاث مرات]‹ قالوا: ومن خلفاؤك يا رسول الله؟

(١) تقدّم الحديث في الصفحات السابقة وقد أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٦٨١، ٤٩٧١).

قال: «**الذين يُحيُون سنَّتي، ويعلّمونها عباد الله**»[١].

وأنت تعرف الكثير من هذه الروايات التي قد سأل الأصحاب فيها رسول الله2عن أمر غريب لم يعرفوه، ليتعلّموه، فكان الأجدر بهم وهم يسمعون بهذا المصطلح الجديد والمهم، وهو2يوصيهم باتّباع سُنّتهم ـ كما في رواية العرباض ـ فهل يصحّ من الأصحاب أنْ يسكتوا عنه ويبقى مبهماً لديهم؟!

كلّ ذلك مما يؤيّد كون المصطلح مبتدعاً بعد زمن رسول الله2، بل لم يكن حتّى في زمن الخلفاء الأربعة!! وهذا مما يزيد في وجه بطلان رواية العرباض.

ولكي تقف على حقيقة المصطلح المذكور، استعرض نبذة تأريخية عنه، فلاحظ.

نبذة تأريخية عن مصطلح الخليفة والخلفاء الراشدين

تعريف الخليفة

أمّا في اللغة: قال ابن منظور: «الذي يُستخلف ممن قبله، والجمع خلائف، جاؤوا به على الأصل مثل كريمة، وكرائم، وهو الخليف والجمع خلفاء.

وخلَفَ فلان فلاناً إذا كان خليفته، يقال: خَلَفَه في قومه خِلافة، وفي التنزيل العزيز: ﴿**وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي**﴾[٢]، ويقال: خلّفت فلاناً أخَلّفُه تخليفاً واستخلَفْتُه أنا جعلته خليفتي، واستخلفه: جعله خليفة»[٣].

والذي يظهر لنا من التعريف اللغوي: أنّ الخليفة هو مَن ينصبه المُستَخْلِف خَلَفاً له في قومه، فيقول: أنا جعلته خليفتي في قومي، فيقال حينئذٍ: فلان خليفة

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: ٢٢٠/٢٠٧/١، تأريخ ابن عساكر: ٦١/٥١ في ترجمة (محمد بن أحمد بن عبد الله أبو الحسن)، والمختصر: ٢٧٩/٢١.

(٢) الأعراف: ١٤٢.

(٣) لسان العرب: ١٨٣/٤.

فلان المتقدم.

وأمّا في الاصطلاح

قال الراغب: >خلف فلان فلاناً قام بالأمر عنه، أما معه وأما بعده، قال تعالى: <**وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مِلاَئِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ**>[١].

والخلافة: النيابة عن الغير، إمّا لغيبة المنوب عنه، وإمّا لموته، وإمّا لعجزه، وإمّا لتشريف المستخلف، وعلى الوجه الأخير استخلف الله أولياءه في الأرض، قال تعالى: <**هُوَ الّذِي جَعَلَكُمْ خَلاَئِفَ فِي الأَرْضِ**>[٢]، وقال: <**وَيَسْتَخْلِفُ رَبّي قَوْماً غَيْرَكُمْ**>[٣]، وقال: <**يَا دَاوُدُ إِنّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ**>[٤]<[٥].

حاصل الكلام

إنّ معنى مصطلح (الخليفة): هو مَن يقوم بالأمر نيابة عن المستخلف، بناءً على كونه قد خلّفه في قومه، ونصّ عليه ، ويظهر لك هذا الوجه جليّاً من خلال آية جعل داود خليفة، كما هو واضح.

وهذا المعنى غير صادق على أحد من الخلفاء، سوى من قام النّبيّ2بتنصيبه خلفاً له على أمّته[٦]، وأمّا ما اصطلح على أبي بكر خليفة رسول الله2فهو من باب التسامح أو التوسّع في الاصطلاح، ولذا حينما سُئل أبو بكر: أنت خليفة رسول الله2؟ فلم يجب بالإثبات، بل أجاب بالنّفي، لعلمه بأنّه لم يُنصب من قبل رسول

---

(١) الزخرف: ٦٠.

(٢) فاطر: ٣٩.

(٣) هود: ٥٧.

(٤) ص: ٢٦.

(٥) مفردات الراغب: ٢٩٤ ط: دار القلم ـ دمشق.

(٦) وهذا المقام مختصّ بأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبB، كما هو معلوم في قصة الغدير، لاحظ معرفة أهل البيت Φ: ١/ مبحث آيات الغدير.

الله2، بل كان يعتبر نفسه أقلّ شأناً من أنْ يكون خليفة لرسول الله2، كما يظهر لك ذلك في ضوء الرواية التالية:

قال في النهاية: وفي حديث أبي بكر >جاءه أعرابي فقال له: أنت خليفة رسول الله2؟ فقال: لا، قال: فما أنت؟ قال: أنا الخالِفةُ بعده< الخليفة من يقوم مقام الذاهب ويَسدّ مَسَدّه. فأما الخالفة فهو الذي لا غناء عنده ولا خيرَ فيه، وكذلك الخالف<[١] انتهى.

لقب (الخليفة) تأريخه وتطوّره

فأمّا عن لقب (الخليفة) وتأريخه وتطوّره ومترادفاته، فهو من ألقاب السيادة والملك عند العرب والمسلمين، وقد أطلق بعد وفاة النّبيّ2على رئيس الدولة الموكلة إليه قيادة المسلمين[٢]، ويقول الدكتور حسن الباشا: >استعمل لفظ (خليفة) كلقب للحاكم الأعلى الذي أسند إليه أمر الإشراف على الأمّة الإسلامية بعد النّبيّ2، وقد أطلق لأوّل مرّة على أبي بكر الصديق، وكان يحمل إذْ ذاك معنى خلافة النّبيّ2على حكم المسلمين.

ثم يضيف قائلاً: وعلى الرغم من استمرار استعمال هذا اللّقب، فإنّ مدلوله كان يختلف باختلاف الأسرات الحاكمة: ففي صدر الإسلام كان يقصد منه خلافة النّبيّ2بينما في الدولة العباسية عنى به خلافة الله، ومما يوضّح ذلك ورود لقب (خليفة الله) على سكّةٍ باسم المأمون بتأريخ سنة (٢٠٣هـ) بالمحمدية، والحقّ أنّه على مرّ الزمان انتزع من الإمام العباسي سلطته السياسية فصار مدلول

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير: ٢/٦٦.

(٢) انظر معجم المصطلحات والألقاب التأريخية، لمصطفى عبد الكريم الخطيب: ١٦٦.

اللقب أقرب إلى الرئاسة الدينية‹[1] انتهى.

أقول: وهذا يؤيّد ما قلناه، بأنّ لقب (الخليفة) قد توسعوا فيه عن معناه اللغوي والقرآني ـ كما تقدّم ـ بل أخذ مدلوله يختلف باختلاف الظروف السياسية للحاكم وما يحتاجه من دعم وإسناد من قبل الولاة، فيخلعون عليه من الألقاب ما يسهم في تثبيت أركان حكمه تقرّبا وزلفة إليه، فعلى سبيل المثال، لاحظ ما يقوله الحجاج بن يوسف الثقفي:

قال الحجّاج بن يوسف في خطبة صلاة الجمعة: ›فاسمعوا وأطيعوا لخليفة الله وصفيّه عبد الملك بن مروان..‹[2].

(الخلفاء الراشدون) في المصطلح الإسلامي

إنّ هذا المصطلح قد نشأ بعد زمن الخلفاء الأربعة (أبو بكر وعمر وعثمان وعلي) وذلك من جرّاء التطور الحاصل في مدلول لقب (الخليفة) ومعناه، ونتيجة لاختلاف نهج الخلفاء اللاحقين وتحوّل سلطانهم إلى ملك عضوض، إضافة إلى تدخّل العامل الوراثي والأسري في تبوّء (الخليفة) هذا المقام، فلذا أرادوا أنْ يجعلوا اصطلاحاً يرمز إلى الفصل بين فترتين، امتازت إحداهما عن الأخرى بميزات عديدة، ثبّت التأريخ الكثير منها، من هنا اصطلحوا على خلفاء تلك الفترة الزمنية التي أعقبت وفاة رسول الله2 ›بالخلفاء الراشدين‹ وبين فترة العهد الأموي حيث أصبحت الخلافة ملكاً عضوضاً، وعليه فلم نعهد لهذا الاصطلاح أثراً لا في زمن رسول الله2ولا في زمن الخلفاء الأربعة الأوائل، وقد أشار إلى المعنى

---

(١) الألقاب الإسلامية، لحسن باشا: ٢٧٥، نقلاً عن الموسوعة الذهبية الإسلامية، لفاطمة محجوب: ٢٩٧/١٦.

(٢) سُنن أبي داود: ٤/٢١٠/٤٦٤٥، بإسناده عن سليمان الأعمش، قال: جَمعّت مع الحجاج ـ أي صلّيتُ معه الجمعة ـ فخطب ، وذكر الخطبة.

المذكور الدكتور حسن باشا، ما نصّه:

›ومن الصفات التي كانت تلحق بهذا اللّقب (خليفة) في صيغة الجمع في بعض الأحيان صفة ›الراشدين‹ فكان يقال ›الخلفاء الراشدون‹ ، ولا يزال هذا اللّقب يُطلق عرفاً على الخلفاء الأربعة الأول: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، كما أطلقت الصفة على خلفاء الموحدّين بشمال أفريقية حيث ورد في مكة باسم أبي يوسف يعقوب بن منصور‹[1] انتهى.

وهكذا اتّضح لك ابتداع المصطلح المذكور، إذْ لم يكن له وجود في النصوص الإسلامية، لا في الكتاب، ولا في السّنّة الشريفة، ولم يكن حتّى في زمن الخلفاء الأربعة، سوى حديث العرباض، وقد انفرد به، فتأمّل جيّداً.

الحاصل: إنّ مصطلح (الخلفاء الراشدين) ليس له وجود في النص الإسلامي، الكتاب أو السنة إلا في حديث العرباض، ثم إنّ الرشد صفة غير منحصرة بأفراد في الأمة، بل هي حالة منفتحة وليست مغلقة إلى يوم القيامة، على أنّ وصف الخلفاء بالراشدين يعني بالضرورة وصف خلفاء الدولة الأموية والعباسية بعدم الرشد ووصف معاوية بالتحديد بعدم الرشد، فكيف يوالي السلفيون من لم يكن على الرشد؟!

الوجه الخامس: انعدام إمكانية الالتزام بسنّة الخلفاء

من حقّ الأمّة التي أُمرت باتّباع سنّة الخلفاء الراشدين أن تسأل عمّا هو المقصود بـ ›سنّة الخلفاء الراشدين‹؟

فهل المقصود بها سنّتهم مجتمعين؟

---

(١) الألقاب الإسلامية: ٢٧٥ـ ٢٧٩، نقلاً عن الموسوعة الذهبية: ٢٩٧/١٦.

أم المقصود سنّة كلّ خليفة منهم على انفراد؟

فإن كان المقصود هو الأول، فهذا باطل، لاستلزامه تالٍ فاسدٍ، حيث لا يمكن امتثال هذه السّنّة لا في زمن أبي بكر، ولا في زمن عمر، ولا زمن عثمان، فكيف يمكنهم اتّباع سُنّة الخلفاء الراشدين، والحال بعدُ لم تتحقق منهم الخلافة؟ بل لم يكونوا يعرفون من سيتصدّر هذا المقام، فلابد من القول بتعطيل امتثال مضمون الحديث في زمن الخلفاء الثلاثة، وعليه فلا يجب اتّباعهم، بل لا يجوز اتّباع سوى الكتاب والسّنّة، وهذا ما دعا إليه النّبيّ2في الأحاديث الصحيحة.

وأمّا إنْ كان المقصود هو الثاني، فهذا باطل أيضاً، إذْ أنّ هذه السُّنّة متباينة في أحيان كثيرة[1]، فعلى سبيل المثال، متعة الحج كانت في زمن رسول الله2، وزمن أبي بكر، وقد نهى عنها عمر، ولكن التزم الإمام عليّBبما كانت عليه في عهد رسول الله2، فكيف يتعبّدنا الشارع المقدّس بالأحكام المتباينة، أو المتضادّة؟

أضف إلى ذلك: إنه لم يكن من المعهود عن الخليفة اللاّحق اتّباع سنّة الخليفة السابق، فهذا عمر قد خالف سيرة أبي بكر في مسألة التزامه بمتعة الحج، ومتعة النساء على ما كانتا عليه في زمن رسول الله2، وإن أبيت إلاّ العكس،

---

(١) ومن جملة هذه الموارد؛ اختلافهم في تعيين حدّ شارب الخمر، فقد أشار إلى هذا المعنى الشاطبي، ما نصّه: <قال العلماء: لم يكن فيه ـ حدّ شارب الخمر ـ في زمان رسول الله2حدّ مقدّر، وإنّما جرى الزجر فيه مجرى التعزير، ولما انتهى الأمر إلى أبي بكر رضي الله عنه قرّره على طريق النظر بأربعين، ثم انتهى الأمر إلى عثمان رضي الله عنه فتتابع الناس فجمع الصحابة رضي الله عنهم فاستشارهم، فقال عليّK: مَن سكر هذى، ومن هذى افترى، فأرى عليه حدّ المفتري< أخرجه الإمام مالك في الموطأ، باب: الحد في الخمر (الحديث: ١٦١٥) نقلا عن الاعتصام، للشاطبي: ٤٠١/٢.

ويقول الشاطبي: <اتفاق أصحاب رسول الله2على حد شارب الخمر ثمانين<، الاعتصام: ٤٠٠/٢، وهذا يُنبئك أنّهم لم يأخذوا ما جرت عليه سيرة أبي بكر، فلاحظ.

فقلتَ: بل كان ذلك معهوداً، فأقول لك: إنّ عليّاً لم يوافق على اتّباع سيرة الشيخين، على الأقل.

ولكي تقف على حقيقة الأمر، أشير إلى روايتين لواقعة واحدة، وبأيٍّ منها أخذنا نتج عنه بطلان رواية العرباض، أمّا الواقعة فهي قصة الشورى الستة، الذين عهد الخليفة الثاني الأمر إليهم لانتخاب أحدهم خليفة على الأمّة إذْ قد وردت روايتان بالنّصّ التالي:

الرواية الأولى:

أورد الماوردي ما نصّه: «قال ابن عباس: فلمّا جرحه ـ أي عمر بن الخطاب ـ أبو لؤلؤة وآيس الطبيب من نفسه، وقالوا له: اعهد، جعلها شورى في ستة، وقال: هذا الأمر إلى (عليّ) وبإزائه (الزبير)، وإلى (عثمان) وبإزائه (عبد الرحمن بن عوف) وإلى (طلحة) وبإزائه (سعد بن أبي وقاص)، فلما جاز الشورى بعد موت (عمر) رضي الله عنه، قال (عبد الرحمن): اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، فقال (الزبير): جعلت أمري إلى (عليّ)، وقال (طلحة): جعلت أمري إلى (عثمان)، وقال (سعد): جعلت أمري إلى (عبد الرحمن)، فصارت الشورى بعد الستة في هؤلاء الثلاثة، وخرج منها أولئك الثلاثة، فقال (عبد الرحمن): أيّكم يبرأ من هذا الأمر ونجعله إليه والله عليه شهيد ليحرص على صلاح الأمّة؟

فلم يجبه أحد، فقال (عبد الرحمن): أتجعلونه إليّ وأخرج نفسي منه والله عَلَيّ شهيد، على أنّي لا آلوكم نصحاً؟ فقالا: نعم، فقال: قد فعلتُ، فصارت الشورى بعد الستة في ثلاثة، ثم بعد الثلاثة في اثنين (عليّ) و(عثمان)، ثم مضى عبد الرحمن ليستعلم من الناس ما عندهم، فلمّا أجنهم اللّيل استدعى (المسور بن مخرمة) وأشركه معه، ثُمّ حضر فأخذ على كلّ واحد منهما العهود ـ تأمّل محل

الشاهد ـ أيّهما بويع ليعملنّ بكتاب الله وسُنّة نبيّه ولئن بايع لغيره ليسمعن وليطيعن، ثُمّ بايع (عثمان بن عفّان)، فكانت الشورى..»[١] انتهى موضع الحاجة.

الرواية الثانية:

أشير فيها إلى مورد الشاهد فحسب، بلحاظ أنّها بنفس الواقعة.

قال ابن الأثير ما نصّه:

«... ثُمّ صعد عبد الرحمن بن عوف منبر رسول الله2فوقف وقوفاً طويلاً، ودعا دعاءً طويلاً، لم يسمعه الناس، ثُمّ تكلّم فقال: أيّها الناس، إنّي سألتكم سرّاً وجهراً بأمانيكم، فلم أجدكم تعدلون بأحد هذين الرجلين إمّا عليّ، وإمّا عثمان، فقم إليّ يا عَلِيّ، فقام إليه، فوقف تحت المنبر، فأخذ عبد الرحمن بيده، فقال: هل أنت مبايعي على كتاب الله وسُنّة نبيّه2وفعل أبي بكر وعمر[٢]؟ قال اللّهم لا، ولكن على جهدي من ذلك وطاقتي، قال فأرسل يده، وقال: قم إليّ يا عثمان، فأخذ بيده، فقال: هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنّة نبيّه2وفعل أبي بكر وعمر؟ قال: اللّهم نعم! ...»[٣] الخ ـ انتهى موضع الحاجة ـ.

أقول: فإنْ أخذنا برواية الماوردي، حيث لم يشترط «عبد الرحمن بن عوف» عليهما سوى العمل بالكتاب وسُنّة النّبيّ2فحسب؛ وهذا كاف في مناهضتها لرواية العرباض، وأمّا إنْ أخذنا برواية ابن الأثير، فَعَلِيٌّBلم يوافق على اتّباع سيرة

---

(١) الأحكام السلطانية، للماوردي: ٢٤ـ ٢٥، (ت: ٤٥٠هـ)، ط: بغداد/ ١٤٠٩هـ.

(٢) قال حسّان عبد المنّان: «لم تكن هذه اللفظة مما التزمت في البيعة، وإنّما اجتهاد وزيادة، والرواية موقوفة، فها هو ابن عمر كتب إلى عبد الملك بن مروان لمّا اجتمع الناس عليه: «إنّي أقرُّ بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله، وسنة رسوله ما استطعت، وإنّ بنيّ قد أقرّوا بمثل ذلك» أخرجه البخاري (٧٢٠٣) انتهى. حوار مع الشيخ الألباني: ١٥٣.

(٣) البداية والنهاية، لابن الأثير: ١٣٩/٧.

الشيخين، والحال قد نصّت رواية العرباض على لزوم اتّباع سنّة الخلفاء الراشدين!!

ومن المعلوم أنّ عليّ بن أبي طالبBهو أبن السُّنّة والملتزم بها ذروة الالتزام، ولا يزايده أحد في ذلك، فكيف لا يلتزم بسيرة الشيخين، والحال قد نصّت رواية العرباض على ذلك؟!

هذا مما يزيد في وهن الرواية وبطلانها، أضف إلى ذلك: أنّه لم يستنكر أحدٌ من الصحابة على عَلِيّ مقولته، وكذلك لم يحتج عبد الرحمن بن عوف عليه برواية العرباض، وإنّما اكتفى بالسكوت ـ حسب رواية ابن الأثير ـ[١].

كما أنّ علياًBاعترض أشدّ الاعتراض على مَن أراد أن يبايعه في أيام خلافته بشرط سنّة أبي بكر وعمر، رافضاً بذلك بيعته، فلم يبايعه وأضحى من الخوارج، وقتل بعد ذلك في النهروان كما أخبر عنه عليّB، قال ابن قتيبة ما نصّه:

›فبايعوه على التسليم والرضا، وشرط عليهم كتاب الله وسنّة رسول الله2، فجاءه رجل من خثعم، فقال له الإمام عليّBتبايع على كتاب الله وسنّة نبيّه؟ قال: لا، ولكن أبايعك على كتاب الله وسنّة نبيه وسنّة أبي بكر وعمر، فقال عليّ: وما يدخل سنّة أبي بكر وعمر مع كتاب الله وسنّة نبيه؟... الخ‹[٢].

---

(١) تنبيه: علماء أهل السُّنّة إنّما يستدلّون بهذه الواقعة لاثبات صحّة رواية العرباض، وذلك بسبب سكوت الصحابة، وعدم اعتراضهم على مقالة عبد الرحمن بن عوف، ومن الجدير بالذكر أنّ الآمدي يناقش تلك المزاعم، ويفنّدها؛ انظر الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي: ٣٨٩/٤.

أقول: ألم يعترض عليها أمير المؤمنين عَليّ بن أبي طالبB، هذا أولاً، وأمّا ثانياً: فإنّها مخالفة لما رواه البخاري ـ كما عرفت، وثالثاً: إنها مباينة لرواية الماوردي.

(٢) الإمامة والسياسة، لابن قتيبة الدينوري: ١٦٦/١، وانظر تأريخ الطبري: ١١٦/٣. اكتفيت بذكر الشاهد من الرواية رعاية للاختصار وإلاّ! فالرواية طويلة.

وهكذا فقد رفض عليّBبيعة الخثعمي على ذلك الشرط، ممّا يدلّك على وضع رواية العرباض في زمن متأخر عن الخلفاء الأربعة وإلاّ لاحتجّ الخثعمي على عليّBبرواية العرباض بن سارية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ أبا بكر في عهده إلى عمر لم يشترط عليه أن يسير بسيرته[١]ـ مهما اتفقا في كثير من المسائل ـ وكذلك عمر حينما عهد إلى الشورى، وأمّا معاوية، وخلفاء بني أميّة، وخلفاء بني العباس فخلافهم أوضح من أن يذكر.

الوجه السادس: انفراد العرباض بالرواية

إنّ العرباض بن سارية قد أشار في روايته إلى موعظة رسول الله2، وقد ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، ولكنّه لم يذكر لنا من تلك الموعظة القيّمة لرسول الله2 حرفاً واحداً، فهلاّ رحم أمّة محمّد2 بذكر بيانٍ بسيط عنها، لتستنير بها العقول وتحيى بها القلوب وتستيقظ بها الضمائر، لا سيّما أنّ الصحابة ـ حسب رواية العرباض ـ قد قالوا عنها: >إنّها موعظة مودِّع يا رسول الله2<، فكيف تطيب نفس العرباض بروايته عهد رسول الله2مبتوراً عن موعظته فلم يرو منها حرفاً واحداً، فأين الأمانة؟

ومن جهة أخرى ـ هلاّ كان مع العرباض أحد في المسجد يتذاكر الرواية معه؟ أمّ أنّ النّبيّ2اختصّ العرباض وأسرّه بهذا العهد؟

---

(١) إليك نصّ عهد أبي بكر: >بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد به أبو بكر بن أبي قحافة آخر عهده في الدنيا نازحاً عنها، وأول عهده بالآخرة داخلاً فيها: إنّي استخلفت عليكم عمر بن الخطاب، فإن تروه عدل فيكم، فذلك ظنّي به ورجائي فيه، وإن بدّل وغيّر فالخير أردت، ولا أعلم الغيب، وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون<. الإمامة والسياسة، لابن قتيبة: ٣٧/١.

إذْ لم يروِ الرواية أحد من الصحابة أبداً[1]، ومعلوم أنّ الواقعة التي تكون بهذا الحجم، وبهذه المواصفات تقتضي أنْ يتناقلها الصحابة بشكل مكثّف، حسب مناسبات الحكم والموضوع ـ كما قرّره الأصوليون ـ والحال أنّ العرباض انفرد بالرواية تلك إلى يوم الدين!!

أيّ عاقل يصدّق بمثلها؟

الوجه السابع: رواية العرباض غير مخرجَة في الصحيحين

إنّ رواية العرباض لم يخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما، وهذا مما يوهن من قيمتها الروائية ويقدح بصحتها عندهم ، وكما هو المنهج المتّبع لدى علماء أهل السُّنّة، فلذا ينبغي عدم العمل بمضمونها ما دام الشيخان قد أعرضا عن إخراجها في صحيحيهما.

وهكذا فقد اتّضح لك بطلان رواية العرباض بن سارية، للوجوه السابقة، بل ربّما كفانا وجه واحد منها لإثبات ذلك، فضلاً عن الوجوه الكثيرة التي ذكرناها، وما ذلك إلاّ لتحقيق مزيد من الاطمئنان بوضعها، وضعفها، ووهنها، فلا مجال للتمسّك بها والاستناد إليها، بل ينبغي أن تضرب بعرض الجدار ، وتنقّى كتب الحديث من روايتها، إذْ في ذلك تضليل للجيل المسلم، وصدّ عن طريق الصحوة الإسلامية المتنامية، عصمنا الله وإيّاكم من الزلل.

نموذجان

ولكي نحقّق لك المزيد من الاطمئنان بما ذهبنا إليه، وبه تستكشف الحقيقة

---

(١) قال الحافظ البزّار: إنّ هذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النّبيّ2بهذا اللفظ إلاّ عن العرباض بن سارية، مسند البزّار: ١٠/١٣٨.

كما هي، أُشير إلى نموذجين من علماء أهل السُّنّة، ممن أثبتوا بطلان رواية العرباض بن سارية، وسأقتصر على ذكر نموذج قديم، وآخر معاصر.

الأول: ابن القطان يثبت بطلان حديث العرباض

بعد أن روي الحديث من طريق أبي داود، مسنداً عن العرباض، قال ابن القطان ما نصّه:

«وسكت عنه، وليس بصحيح ـ أي حديث العرباض ـ ، فإنّ أبا داود ساقه هكذا: حدَّثنا أحمد بن حنبل ، حدّثنا الوليد بن مسلم، حدّثنا ثور بن يزيد، حدَّثنا خالد بن معدان، قال: حدَّثني عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وحجر بن حجر، قالا: أتينا العرباض بن سارية فذكره.

وحُجر بن حجر هذا لا يعرف، ولا أعلم أحداً ذكره.

فأمّا عبد الرحمن بن عمرو السلمي فترجم البخاري وابن أبي حاتم باسمه؛ فأمّا ابن أبي حاتم فلم يقل فيه شيئاً، وأمّا البخاري، فإنّه ذكر روايته عن العرباض، ورواية خالد بن معدان، وضمرة بن حبيب، وعبد الأعلى بن هلال عنه، ولم يزد.

فالرجل مجهول الحال، والحديث من أجله لا يصح.

وقد روى هذا الحديث الوليد بن مسلم بإسناد آخر، قال: حدَّثنا عبد الله بن العلاء بن زبر عن يحيى بن أبي المطاع، عن العرباض مثله.

ذكره البزّار واختاره، وهو أيضاً لا يصح، فإنّ يحيى بن أبي المطاع لا يعرف بغيره، وهو في شيء من أهل الشام»[1] انتهى.

---

(١) بيان الوهم والإيهام، للحافظ ابن القطان: ٤/٨٧ ـ ٨٩، تحقيق د. الحسين آيت سعيد.

ابن القطان: هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك المغربي الفاسي المالكي، المتوفّى سنة (٦٢٨هـ) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: علقتُ من تأليفه كتاب «الوهم والإيهام» فوائد تدلّ

أقول: لقد اثبت ابن القطان بطلان حديث العرباض من طريقين، ولم يشر إلى طريق آخر يصحّح به الحديث، مما يدلّ على أنّ طرقه الأخرى باطلة أيضاً، ولم يثبت عنده صحّة الحديث، فلذا قال مقولته بضرس قاطع: >ليس بصحيح<.

الثاني: تلميذ الألباني يبطل رواية العرباض

لقد أجاد الشيخ >حسّان عبد المنّان< في رسالته القيّمة التي تضمّنت حواره مع شيخه الألباني حول رواية العرباض بن سارية، فقد تقصّى طرق الرواية جميعها، وتتبّع مواقعها في المصادر الحديثية، فانكشف له ضعف جميع طرقها، ولم يسلم منها طريق واحد عن الضعف، والوهن، فقد بذل جهداً كبيراً لاكتشاف هوية رواتها، إذْ شمّر عن ساعد الجدّ، وحصل على الحقيقة، فأعلنها؛ إذْ وجد رواتها بين كذّابٍ ، ومفتر، ووضّاع، ومدلّس، وغير ثبت، إضافة إلى تفاوت طبقات رواتها، إذْ لم يسمع الراوي ممّن قد روى عنه. لتفاوت طبقاتهم.

كما استطاع إثبات عدم سماع >يحيى بن أبي المطاع< ـ الراوي الذي روى عن العرباض ـ من العرباض بن سارية، وذلك من خلال ما استنكره حفّاظ أهل الشام في مسألة سماع يحيى من العرباض، بل قالوا إنّ يحيى لم يلقَ العرباض بن سارية، فهذه الرواية عنه غلط فادح، والسماع منه وهمٌ فادح لأنّه متأخّر عنه[١].

كما أنّه قد استنكر من الرواية بعض فقراتها، وخصوصاً التي تشير إلى الحضّ على سنّة الخلفاء الراشدين، فقال ما نصّه:

>الأحاديث جاءت بالحضّ على سنّة النّبيّ2، وليس فيها إشارة إلى سنّة

على قوّة ذكائه، وسيلان ذهنه وبصره بالعلل. وذكر الذهبي عن الأبار قوله: كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، سير أعلام النبلاء: ١٦/٢٥٥/٥٥٩٩.

(١) لاحظ حوار مع الشيخ الألباني في مناقشةٍ لحديث العرباض: ٤٠، وما بعدها.

الخلفاء الراشدين المهديين»[١].

وهكذا فقد شمّر عن ساعد الجدّ، فكشف عن الحقيقة غبار الزيف، فجزاه الله عن الإسلام خير الجزاء، وهكذا وصل إلى النتيجة التالية، فقال ما نصّه:

«والذي تبيّن لي في حديث العرباض بن سارية أنّه لا يصحُّ لذاته، ولبعض فقراته ما يشهد لها، وقد استقصيت ذلك فيما علمت، وما لا نعلمه أكثر، والله أعلم»[٢]، ثمّ أضاف قائلاً: «أمّا فقراته التي ما وجدتُ لها ما يُقوِّيها فهي:

«عليكم... وسنّةِ الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، فتمسَّكوا بها، وعضّوا عليها بالنواجذ».

«لقد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعد إلاّ هالك».

«إنّما المؤمن كالجمل الأنف حيثما قيدَ انقاد»[٣].

فهذه بعض فقرات رواية العرباض، فلم يجد الشيخ حسّان لها شاهداً من الروايات.

فهي مجعولة، لأجل دعم خلافة بني أميّة، كما عرفت مقالة الشيخ السقّاف من قبل فتأمّل جيّداً.

ختام الكلام

لقد اتّضح مما تقدّم بطلان حديث العرباض بجميع طرقه ببيان قاطع، لا لبس فيه، كما قد تبيّن بطلان دلالته، ولئن تنزّلنا عن كلّ ذلك، وأبيت إلاّ إدّعاء صحته فأقول:

---

(١) حوار مع الشيخ الألباني في مناقشةٍ لحديث العرباض: ١٤٥.

(٢) المصدر السابق: ١٦٢.

(٣) المصدر السابق.

إنّ رواية العرباض مهما بلغت من الوثوق والصحّة، فهي تبقى رواية آحاد لا تفيد إلاّ الظن، ومن المعلوم في المسائل الاعتقادية لا يصح الاعتماد إلاّ على القطع واليقين، بل لا يجوز الاعتماد على الظن[١]ـ كما هو مقرّر عند أئمة المذاهب ـ فكيف يصح تأسيس عقيدة للمسلمين يكون هيكلها، بل عمودها الفقري خبر آحاد لا يفيد إلاّ الظن في أحسن الأحوال؟!

يقول ابن الجوزي في هذا الصددّ: ›إنّه لا يُقلَّد في الأصول لا أبو بكر ولا عمر، فهذا أصل يجب البناء عليه، فلا يهولنّك ذكر معظّم في النفوس‹[٢].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى ، فإنّ رواية العرباض لا تصل إلى مرتبة حديث الثَّقَلَين، فضلاً عن معارضتها له، إذْ تبيّن لك أنّ رواة حديث الثَّقَلَين أكثر من ثلاثين راوياً من الصحابة والصحابيات، وقد اُخرج الحديث في الصحيح، والسنن ، والمسانيد، والجوامع الحديثية، وقد عرفت مواقف كبار علماء السُّنّة منه قديماً وحديثاً.

دار التقريب الأزهري والإشادة بحديث الثَّقَلَين

أشاد الأزهر الشريف بحديث الثَّقَلَين، وآمن بصحّة صدوره، وروايته عن النّبيّ الأكرم2، فقد أصدر دار التقريب التابع له، رسالة في هذا الصدد، أشار إليها السيد الأمين ، فقال ما نصّه:

---

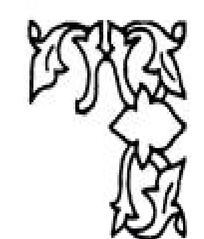
(١) قال ابن عديّ، في تبيانه لقاعدة قبول الحديث: ›أمّا إذا كان في الأحكام الشرعية من الحلال والحرام وغيرهما أو في العقائد كصفات الله تعالى وما يجوز في حقّه، وما يستحيل عليه ونحو ذلك، فلم يَرَوْا التساهل في ذلك، وممن نصّ على ذلك من الأئمة: عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم ‹ انتهى. الكامل في ضعفاء الرجال: ١٣/١.

(٢) نقلاً عن الخلافات السياسية بين الصحابة، لمحمد بن المختار الشنقيطي: ٤٣، إصدار مركز الراية للتنمية الفكرية ـ جدّة/ المملكة العربية السعودية.

«ومن حسنات دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في مصر، أنّها أصدرت رسالة إضافية قد ألّفها بعض أعضائها في هذا الحديث أسمتها: (حديث الثَّقَلَين)، وقد استوفى فيها مؤلّفها ما وقفت عليه أسانيد الحديث في الكتب المعتمدة لدى أهل السُّنّة»[١] انتهى.

---

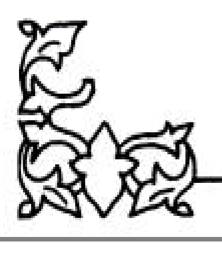
(١) دائرة المعارف الشيعية، لحسن الأمين: ٣٣٦/٧.



الفصل الخامس
التحقيق في مرجعيّات أخرى

- مرجعيّة الحميراء في ميزان التقييم
- جميع علماء الجمهور يبرأون
- رواية مرجعيّة الشيخين
- الألباني يطعن بصحّة رواية الاقتداء
- الصحابة يرفضون مرجعيّة الشيخين عند الاختلاف
- الغزالي: حجيّة إجماع الشيخين أصل موهوم

- مرجعيّة الصحابة في ضوء حديث النجوم
- حديث النّجوم والأقوال في بطلان سنده ودلالته
- النّبي2يكشف عن مستقبل بعض أصحابه
- تعريف الصحابي في ضوء المدرستين
- ضوابط التعريف بين النظرية والتطبيق



-١-

رواية مرجعيّة الحميراء

ونقصد من العنوان، هو الرواية المعروفة التالية:

>خُذُوا شطر دينكم من الحميراء<[١]، أو >خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء<[٢]، هذه الرواية لها انتشار واسع في أوساط أهل السُّنّة، وهي مشتهرة على ألسنتهم، وكثير ما يستشهدون بها في أحاديثهم، ولكنّها لا أصل لها ولا إسناد، بل لا يعرف قائلها! والأفدح من ذلك أنّها غير مخرجة في المصادر الحديثية، أعم من الصحيحين، والمسانيد، والسنن، ولا حتّى الجوامع الحديثية، ولقد تحيّر العلماء كيف انتشرت لدى الأوساط المثقّفة من أهل السُّنّة، والحال لا يعرف لها قائل أو راوٍ.

نعم تجدها في كتب الأحاديث الموضوعة، إشارة إلى وضعها، حيث قد وضعها الوضّاعون، والكذّابون افتراءً على رسول الله2، بل قد ذهب ابن قيّم الجوزية إلى أكثر من ذلك فقال ما نصّه:

>وكلّ حديث فيه يا حميراء، أو ذكر الحميراء فهو كذب مختلق<[٣].

وقال الحافظ المِزّي: >كلّ حديث فيه يا حميراء فهو موضوع إلاّ حديثاً عند النسائي<[٤].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٢١/١، انظر مادة (ح م ر).

(٢) موسوعة أطراف الحديث النّبوي الشريف، لمحمد زغلول: ٦٠٣/٤.

(٣) المنار المنيف، لابن قيّم الجوزية: ٣٥.

(٤) انظر المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، لملا علي القاري: ٢١٢، واعلم أنّ الحديث الذي عند النسائي، الذي أشير إليه في المتن، هو في الصوم، لا فيما نحن فيه.

علماء الجمهور يبرأون

ولكي تقف على حقيقة الأمر، استعرض نصوص الكثير من كتب أعلام السّنّة، وعلماء الجمهور، الذين ذكروا حديث الحميراء في الموضوعات والمصنوعات كما يلي:

١ـ الشيخ محمد بن درويش الشافعي

قال ما نصّه: حديث «خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء»، وفي رواية «نصف دينكم»، ولم يوجد ذلك إلاّ لابن الأثير في النهاية بدون سند، وأنكره المزّيّ والذهبي، كما قال ابن كثير، والمراد بالحميراء: عائشة ـ O ـ»[1] انتهى.

٢ـ العلامة نور الدين علي بن محمد المشهور بالملاّ علي القاري الحنفي

قال ما نصّه: حديث : «خذوا شطر دينكم عن الحميراء».

«وهي عائشة، تصغير الحمراء بمعنى البيضاء على ما في «النهاية»، والشطر: النصف.

قال العسقلاني ـ أي ابن حجر ـ: لا أعرف له إسناداً، ولا رأيته في شيءٍ من كتب الحديث إلاّ في النهاية لابن الأثير، ولم يذكر مَن خَرَّجه، وذكر الحافظ عماد الدين بن كثير أنّه سأل المِزِّيّ والذهبي فلم يعرفاه، وذكره في «الفردوس» بغير إسناد، وبغير هذا اللفظ، ولفظه: «خذوا ثلث دينكم من بيت الحُميراء»، وبيض له صاحب «مسند الفردوس» ولم يخرج له إسناداً.

وكذا ذكره السخاوي، وقال السيوطي: لم أقف عليه.

وقال الحافظ عماد الدين بن كثير في «تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب»: هو حديث غريب جدّاً، بل هو حديث منكر، سألت عنه شيخنا الحافظ المزّيّ فلم يعرفه، وقال: لم أقف له على سند إلى الآن، وقال شيخنا

---

(١) أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد بن درويش: ١٣١/ح(٦٠٠).

الذهبي: هو من الأحاديث الواهية التي لا يعرف لها إسناد» انتهى[١].

ويضيف الملاّ علي القاري الحنفي قائلاً: «قال: المزّيّ: كلّ حديث فيه: يا حميراء فهو موضوع»[٢].

وأضاف في الفصل الثامن من كتاب الأسرار، في بيان معرفة بطلان الحديث في نفسه، إذ يدلّ بطلانه على أنّه ليس من كلامه2، وقد ذكر لذلك عدّة أحاديث، منها هذا الحديث فقال ما نصّه:

«وكل حديث فيه (يا حميراء) أو ذكر (الحميراء) فهو كذب مختلق، كذا:

«يا حميراء لا تأكلي الطين؛ فإنّه يورث كذا وكذا».

وحديث : «خذوا شطر دينكم عن الحميراء»[٣].

٣ـ العلامة محمد بن طولون الصالحي

قال ما نصّه: «قال ابن حجر في تخريج ابن الحاجب من إملائه: لا أعرف له إسناداً ولا رأيته في شيءٍ من كتب الحديث، إلاّ في النهاية لابن الأثير ذكره في باب (ح م ر) ولم يذكر مَنْ خَرّجه، ورأيته أيضاً في كتاب الفردوس لكن بغير لفظه، وذكره من حديث أنس بغير إسناد أيضاً، ولفظه «خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء عائشة» وبيَّض له صاحب مسند الفردوس فلم يخرج له إسناداً، وذكر الحافظ العماد ابن كثير أنّه سأل الحافظَين المِزّي والذهبي عنه فلم يعرفاه»[٤] انتهى.

---

(١) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، للقاري الحنفي: ١٩٨ ـ ١٩٩/ ح(١٨٥).

(٢) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ٣٧٣.

(٣) الأسرار المرفوعة: ٤١٤، والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع: ٩٨/ حديث (١٢١).

(٤) الشذّرَة في الأحاديث المشتهرة، لابن طولون: ٣٨٢/٢٧٠/١.

٤ـ العلامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي

قال ما نصّه: ›قال شيخنا في تخريج ابن الحاجب من إملائه لا أعرف له إسناداً، ولا رأيته في شيءٍ من كتب الحديث إلاّ في النهاية لابن الأثير..‹[١] الخ البيان الذي نقله عنه ابن طولون.

٥ ـ المحدّث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي

قال ما نصّه: ›قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث ابن الحاجب من إملائه لا أعرف له إسناداً، ولا رأيته في شيء من كتب الحديث إلاّ في النهاية لابن الأثير ذكره في مادة (ح م ر)، ولم يذكر مَن خرَّجه، ورأيته في الفردوس بغير لفظه، وذكره عن أنس بغير إسناد بلفظ خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء، وذكر ابن كثير أنّه سأل الحافظَين المِزّيّ والذهبي عنه، فلم يعرفاه...[٢]‹ إلى آخر بيانه.

٦ـ محمد بن محمد الحسيني الطرابلسي السندروسي

قال ما نصّه:

حديث ›خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء‹.

›قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: لا أعرف له إسناداً ولا يوجد في كتب الحديث، وقال الإمام الذهبي: لا يعرف‹[٣].

٧ـ شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني

ذكر ما قاله ابن حجر، وكذلك جواب الذهبي والمزّي، كما مرّ في المقاصد[٤].

---

(١) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي: ٢٣٧/ حديث (٤٣٢).

(٢) كشف الخفاء ومزيل الألباس، للعجلوني: ١/٤٤٩/١١٩٨.

(٣) الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي، للسندروسي: ١/٣٣٧/٣٧٩.

(٤) انظر الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للشوكاني: ٢/٤٩١/١١٨١.

٨ ـ محمد بن أحمد بن جار الله الصَّعدي اليمنيّ

قال ما نصّه:

«حديث: «خذوا شطر دينكم عن الحميراء» يعني عائشة، لا يعرف»[١] انتهى.

٩ـ نور الدين أبو الحسن السمهودي

قال ما نصّه: حديث : «خذوا شطر دينكم عن الحميراء».

«قال ابن حجر: لا أعرف له سنداً، ولا يوجد في كتب الحديث، قال الذهبي أيضاً: لا يعرف»[٢].

١٠ـ أحمد بن عبد الكريم الغزّي العامري

قال ما نصّه: «خذوا شطر دينكم عن الحميراء»: «قال العماد ابن كثير: سألت عنه الحافظَين: المزّيّ والذهبي فلم يعرفاه.

وقال ابن حجر: لا أعرف له إسناداً، ولا رأيته في شيءٍ من كتب الحديث إلاّ في النهاية لابن الأثير، ولم يذكر مَن خرّجه.

وقال السيوطي: لم أقف عليه»[٣] انتهى.

اكتفي بهذا القدر من استعراض المصادر التي أوردت الحديث المذكور وانهالت عليه بنعوت الطعن، والوضع، والتزوير، والكذب، وأودّ أن أشير إلى مصادر أخرى لعلماء الجمهور أيضاً، تناولت الحديث المذكور بنفس النعوت السابقة، فلاحظ[٤].

---

(١) النوافح العطرة في الأحاديث المشتهرة ، لابن جار الله: ١٣٢/ حديث (٦٨٠).

(٢) الغُمّاز على اللُمّاز في الموضوعات المشهورات، للسمهودي: ١٠٢/حديث (٩٨).

(٣) الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، للغزّي: ٩١/حديث (١٤١).

(٤) وإليك بعضاً من هذه المصادر: مختصر المقاصد الحسنة، للزرقاني: ١٠١، تمييز الطيب من الخبيث، للشيباني: ٧٣، المنار المنيف، لابن قيّم الجوزية: ٣٥/ح(٩١)، الدرر المنتشرة في ←

تنبيه

لعلّك استغربت من تكرر ذكري لعبارة ›حديث الحميراء‹، إذ كلّما استشهدت بمصدر من المصادر المبيّنة لوضعه، كررّت ذكري للعبارة نفسها، فما أردت من ذلك إلاّ كي ألفت نظرك الشريف ـ ولعلك التفتّ إليه ـ إلى أنّ المصادر المتعدّدة التي أشرت إليها لم يرد في أيّ مورد منها كون الحديث منسوباً إلى رسول الله2، إذْ لم يتقوّلوا لرسول الله2ذلك الحديث، أتعلم لماذا؟

لكون حديث الحميراء مكذوب وموضوع، فلا يجوز نسبته إلى رسول الله2، ولذا تجنّب السلف من العلماء والمحدّثين نسبة الموضوع المكذوب إلى رسول الله2، كي لا يشاركوا الكاذب في كذبه، أضف إلى ذلك؛ أنّه منهج اتبعه المحدِّثون، أشير إلى بعضهم:

قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح في ›علوم الحديث‹:

›لا تحلُّ رواية الحديث الموضوع لأحدٍ عَلِمَ حاله في أي معنىً كان إلا مقروناً ببيان وضعِهِ، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقـها في

الأحاديث المشتهرة، للسيوطي: ١٣٨، رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة وضعيفة، لابن عبد الهادي: ٢٣، تذكرة الموضوعات، للفتني: ١٠٠، اللؤلؤء المرصوع، لأبي المحاسن القاوقجي: ٢٢٦، النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية، للعلامة محمد الأمير الكبير: ٥٥، تحذير المسلمين، للأزهري: ١٤٢، موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، للحافظ ابن حجر: ١٤٩/١، نقلاً عن هامش الجد الحثيث: ٩١.

وأخيراً، قال الزرقاني ما نصّه: ›وأمّا حديث خذوا شطر دينكم عن الحميراء المذكور في النهاية بلا عزو، وحديث خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء المذكور في الفردوس بلا إسناد، وبيّض ولده لسنده، فذكر الحافظ ابن كثير أنّه سأل عنه المزّيّ والذهبي، فلم يعرفاه، وكذا قال الحافظ في تخريج ابن الحاجب: لا أعرف له سنداً‹. شرح المواهب اللّدنيّة، للزرقاني: ٣٨٩/٤.

الباطن»[١] انتهى.

وقال السيوطي: «أطبق على ذلك علماء الحديث فجزموا بأنّه لا تِحلُّ رواية الموضوع في أيّ معنىً كان إلاّ مقروناً ببيان وضعه»[٢].

وقال الإمام بدر الدين الزركشي في «نكته على مختصر ابن الصلاح» ما نصّه: «حكم الحديث الموضوع أنّه لا تحل روايته إلاّ لقصد بيان حال راويه لقوله2: «مَن حدّث عني بحديث وهو يرى أنّه كذب فهو أحد الكاذبين»[٣].

أقول: قد حذّر النّبيّ2أمّته كثيراً عن الافتراء عليه بأحاديث موضوعه، وتوعدّ الكاذبين والوضّاعين النار، فقد أخرج الدار قطني في «الافراد» بإسناده عن أنس قال: سمعت رسول الله2يقول:

«والذي نفسُ أبي القاسم بيده لا يروي عليَّ أحدٌ ما لم أقُلْهُ إلاّ تبوّأ مقعده من النار»[٤].

والروايات الواردة في هذا المجال كثيرة جدّاً، منها:

ما أخرجه البخاري بإسناده عن سَلَمَةَ قال: سَمِعتُ النّبيّ2يقول: «**مَن يقُل عَلَيَّ ما لم أقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقعَدَهُ من النار**»[٥].

كلّ ذلك التحذير الذي صدر منه2كي يحذّر أمّته الانجرار وراء الأحاديث

---

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح: ٨٩، ط: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة.

(٢) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، للسيوطي: ١٣٣.

(٣) انظر تحذير الخواص: ١٣٥.

(٤) م . س: ١٢٨.

(٥) صحيح البخاري: ١٠٩/٥٢/١، باب إثم مَن كَذَبَ على النّبيّ2، انظر الأحاديث تحت الأرقام (١٠٦ـ١٠٨)، وانظر صحيح مسلم: ٩/١، باب تغليظ الكذب على رسول الله2. وانظر صحيح مسلم بشرح النووي: ١ـ٢/٢٥ـ٣٠.

الموضوعة والتأثّر بها، وحرمة نسبة ما لم يقله الرسول2إليه.

فيا ترى كيف انتشر هذا الحديث الموضوع، وجاء على ألسنة الوعّاظ والخطباء في المساجد، وكثير من المشاهد؟

فهل أنّهم لم يطّلعوا على وضعه؟

أم أنّهم تسامحوا في ذلك؟

أم أنّ وراء ذلك جهات لها مصالح وغايات سياسية أو مذهبية في نشره بين الأوساط المثقّفة لجمهور أهل السُّنّة؟

لذا ينبغي التأكيد والتنبيه على وضعه، وكذب الوضاعين له، نصرة لدين المصطفى2وشريعته الغرّاء.

-٢-

مرجعيّة الشيخين

«اقتدوا باللَّذين من بعدي، أبي بكر وعمر، فإنّهما حبل الله الممدود، ومن تمسَّك بهما فقد تمسّك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها»[١].

هذا الحديث قد رواه ابن عساكر من طريق الطبراني، بالتخريج التالي:

حدَّثنا عبد الرحمن بن معاوية العتبي: أخبرنا محمّد بن نصر الفارسي: أخبرنا أبو اليمان الحكم بن نافع: أخبرنا إسماعيل بن عيّاش، عن المطعم بن المقدام الصنعاني، عن عنبسة بن عبد الله الكلاعي، عن أبي إدريس الخَولاني، عن أبي الدرداء مرفوعاً[٢].

طعن الألباني

إنّ هذا الحديث واهٍ، وعارٍ عن الصّحّة، بل أقلّ ما يقال عنه أنّه حديث منكر، ولقد كفانا الشيخ محمد ناصر الألباني مؤونة المناقشة السندية، وقال فيه كلمته، فلا نزيد عليه، غاية ما في الأمر أنّه قد وصل إلى منتصف الطريق، فلابد لنا من إكماله من بعده، وإليك نصّ مقالته:

«وهذا إسناد ضعيف، أبو اليمان ومن فوقه ثقات معروفون ـ أي إسماعيل والمطعم ـ غير عنبسة بن عبد الله الكلاعي، فلم أعرفه، وفي طبقته ما في «الجرح

---

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي: ٩/٤٠/١٤٣٥٦.

(٢) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني: ٥/٣٥٥/٢٣٣٠.

والتعديل»:[١]

«عنبسة بن سعيد بن غنيم الكلاعي، روى عن مكحول، روى عنه إسماعيل بن عياش و... سمعت أبي يقول: ليس بالقويّ...».

ومن دون أبي اليمان لم أعرفهما»[٢] انتهى.

وفي «مجمع الزوائد» قال الهيثمي:

«رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفهم»[٣].

إلى هنا، قد تبيّن أنّ بعض رواته مجهولون، فلم يعرفهم الألباني ولم يعرفهم الهيثمي من قبله، فالحديث ساقط عن الاعتبار، ولا داعي لمناقشة دلالة الحديث، بعد أنْ كفانا العلاّمة الألباني ذلك، واختصر لنا الطريق بإبطاله للحديث المذكور، ولكنّه لم يكتفِ بمقالته تلك، فأضاف:

«قلت: لكن الطرف الأول منه صحيح، رغم أنف الهدّام، فإنّ له شواهد كثيرة بعضها قوي الإسناد، وهي مخرجة في «الصحيحة»»[٤] انتهى.

أقول:

نحن نتّفق مع الألباني بسقوط الحديث عن الاعتبار لضعف السند ومجهولية بعض رواته، ولكن لا نتفق معه فيما قاله بخصوص الشواهد الكثيرة التي ادّعاها في المقام، بل ستقف على بطلانها جميعاً، وعليه لابد من استعراضها وتبيان الرأي فيها، وبيان موقف علماء الرجال منها، ولقد أشار إلى ما أخرجه في سلسلة الأحاديث الصحيحة، فلابد من تناولها بمزيد من المناقشة والتحليل، وإليك التفصيل:

---

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٤٠٠/١/٣.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني: ٢٣٣٠/٣٥٥/٥.

(٣) مجمع الزوائد: ٤٠/٩.

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٢٣٣٠/٣٥٥/٥، ومقصوده من «الصحيحة»: سلسلة الأحاديث الصحيحة، له.

-٣-

الاقتداء بالشيخين
والاهتداء بهدي عمار والتمسّك بعهد ابن مسعود

«اقتدوا باللَّذَيْن من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود»[1].

هذا ـ الحديث ـ هو الذي أشار إليه الألباني أعلاه، كما جاء في السلسلة الصحيحة له، وقد رواه كلّ من:

١ـ عبد الله بن مسعود.

٢ـ حذيفة بن اليمان.

٣ـ أنس بن مالك.

٤ـ عبد الله بن عمر.

وجميع هذه الطرق مطعون بها، وغير سليمة عن الجرح، وساقطة عن الاعتبار، كما ستقف عليه.

الرواية الأولى: رواية ابن مسعود

أمّا السند: فقد أخرجه الحاكم أبو عبد الله، كما يلي:

حدّثنا أبو بكر بن إسحاق. أنبأنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدَّثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدّثنا أبي، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني: ١٢٣٣/٢٣٣/٣.

الزعراء، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ... الحديث»[١].

وقال الحاكم: إسناد صحيح.

ولكنّ الحافظ الذهبي قد ردّ عليه، وقال في التلخيص: سنده واهٍ[٢].

وقال الترمذي:

«لا نعرفه إلاّ من حديث يحيى بن سلمة بن كهيل، وهو يضعف في الحديث».

وقال الألباني: بل هو متروك كما قال الحافظ الذهبي، ومثله ابنه إسماعيل، وابنه إبراهيم ضعيف[٣]. وفي روايته عن أبيه مناكير[٤].

وهكذا قد اتضح لك سقوط هذا الطريق عن الاعتبار لضعف رواته، وقدح علماء الرجال للسند المذكور.

الرواية الثانية: رواية حذيفة

أخرج الحاكم النيسابوري:

حدَّثناه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن إسحاق العدل ببغداد قالا: حدَّثنا إبراهيم بن إسماعيل السيوطي، حدّثنا يحيى بن عبد الحميد، حدَّثنا أبي، عن سفيان بن سعيد، ومسعر بن كدام، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة رضي الله عنه قال: ... الحديث»[٥].

---

(١) مستدرك الحاكم: ٣/٨٠/٤٤٥٦.

(٢) انظر المستدرك وبهامشه التلخيص، وسلسلة الأحاديث الصحيحة.

(٣) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٢٣٤/٣، وانظر المداوي لعلل الجامع الصغير، لأبي الفيض الغماري: ١٢٠/٢.

(٤) حوار مع الشيخ الألباني: ١٤٧.

(٥) مستدرك الحاكم: ٣/٧٩/٤٤٥٢.

وقد أخرج الحاكم هذا الحديث عن حذيفة بطرق متعدّدة، وجميع الطرق تنتهي إلى (عبد الملك بن عمير)، بل ما أخرجه ابن ماجة، وأحمد بن حنبل، والترمذي، وابن عساكر، والحُميدي، وابن أبي عاصم، وأبو نعيم، والخطيب، من طرق تنتهي عند (عبد الملك بن عمير)[١].

وأضاف الألباني: قائلاً:

›بعضهم ذكر ›المولى‹، وبعضهم لم يذكره وسمّاه ابن أبي عاصم في إحدى روايته (هلالاً)[٢].

أقول: والسبب في ذلك باعتبار أنّ عبد الملك بن عمير لم يسمعه من ربعي بن حراش، وإنّما سمع من مولاه، وهو (هلال)، ولكنّ الإسناد تارة يُذكر المولى به، وتارة لا يذكر، كما سيأتي قريباً، فلاحظ.

طريق آخر: أخرجه أحمد، والترمذي، وابن حبان، والطحاوي، من طريق سالم أبي العلاء ـ أي المرادي ـ عن حذيفة، باللّفظ التالي:

›إنّي لا أدري ما بقائي فيكم، فاقتدوا باللَّذَيْن من بعدي‹، وأشار لأبي بكرٍ وعمر، زاد ابن حبّان وأحمد: ›واهتدوا بهدي عمار، وما حدَّثكم ابن مسعود فاقبلوه‹[٣].

قال الألباني: ›وهذا إسناد حسن، رجاله كلّهم ثقات رجال مسلم، غير سالم أبي العلاء وهو مقبول الحديث كما قال الطحاوي، ووثّقه ابن حبّان والعجلي، وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه‹[٤] انتهى.

---

(١) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني: ٢٣٤/٣.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٢٣٤/٣.

(٣) مسند أحمد بن حنبل: ٣٩٩/٥.

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٢٣٤/٣.

نقد السند

ربّما اعتبر هذا السند من أقوى الأسناد في اعتبار الحديث المذكور، ولكنّه عند التمحيص، تجد فيه أكثر من آفة توجب سقوط الحديث عن الاعتبار، ولكي يتجلّى لك الموقف بوضوح، ندرج الإجابة مفصلاً، كما يلي:

أولاً: إسناد الحديث منقطع

إنّ اصطلاح (المنقطع) إنّما يوصف به الإسناد بسبب حصول أحد موردين:

المورد الأول: الإسناد الذي فيه قبل الوصول إلى التابعي راوٍ لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور لا معيّناً ولا مبهماً.

المورد الثاني: الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظٍ مبهم، نحو رجل أو شيخ أو غيرهما[١].

والحديث المذكور قد حصل الموردان فيه، فضلاً عن مورد واحد.

فحسب المورد الأول: إنّ عبد الملك بن عمير لم يسمعه من ربعي بن حراش، كما أنّ ابن حراش لم يسمعه من حذيفة، وقد أشار إلى هذا المعنى المناوي، ما نصّه:

›قال ابن حجر اختلف فيه ـ الحديث ـ على ›عبد الملك‹ وأعلّه أبو حاتم، وقال البزّار كابن حزم: لا يصح، لأنّ عبد الملك لم يسمعه من ربعي، وربعي لم يسمعه من حذيفة، لكن له شاهد‹[٢] انتهى.

أقول: إنّ الشاهد الذي يقصده، هو رواية ابن مسعود وقد تقدّم الكلام عنها، وعرفت رأي علماء الرجال فيها، وأنّها ساقطة عن الاعتبار.

---

(١) انظر معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح:١٣٢.

(٢) فيض القدير: ٥٦/٢، وانظر: المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي: ١١٥/٢.

وأما حسب المورد الثاني: إنّ في بعض الإسناد، يروي عبد الملك عن مولى ربعي، وهذا نحو إبهامٍ في الإسناد؛ نعم، قد صرّح بعضهم أنّ المقصود به (هلال)، ولكن يا ترى لماذا لم يُروَ الإسناد على الدوام عن هلال؟ أضف إلى ذلك أنّ هلالاً مطعون فيه، وسنوافيك بنقد الرجال فيه.

ثانياً: أقوال علماء الجمهور في بطلانه

هذا الحديث لا يصح، وباطل، وموضوع، كما هو رأي علماء الجمهور فيه، وإليك بيانهم باختصار:

١ـ ابن حزم الأندلسي

وقد نصّ الحافظ ابن حزم الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٥هـ) على بطلان هذا الحديث وعدم جواز الاحتجاج به، فقال ما نصّه:

›أما الرواية: ›اقتدوا باللذين من بعدي‹ فحديث لا يصح، لأنّه مرويّ عن مولى لربعيّ مجهول، وعن المفضّل الضبيّ ـ أي في الطريق الآخر ـ وليس بحجة.

كما حدَّثنا أحمد بن محمد بن الجسور، نا أحمد بن الفضل الدينوري، نا محمد بن جبير، نا عبد الرحمن بن الأسود الطفاوي، نا محمد بن كثير المّلائي، نا المفضّل الضبّي عن ضرار بن مرّة، عن عبد الله بن أبي الهذيل العتري، عن جدّته، عن النّبيّ2، قال: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد ابن أُمّ عبد.

وكما حدَّثناه أحمد بن قاسم، قال: حدّثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبع، قال: حدّثني قاسم بن أصبع، نا إسماعيل بن إسحاق القاضي، نا محمّد بن كثير، نا سفيان الثوري، عن عبد الملك بن عمير، عن مولىً لربعي، عن ربعي، عن

حذيفة، قال: قال رسول الله2...

وأخذناه أيضاً عن بعض أصحابنا، عن القاضي أبي الوليد ابن الفرضي، عن ابن الدخيل، عن العقيلي، نا محمد بن إسماعيل، نا محمد بن فضيل، نا وكيع، نا سالم المرادي، عن عمرو بن هرم، عن ربعي بن حراش وأبي عبد الله رجل من أصحاب حذيفة عن حذيفة.

قال أبو محمد ـ أي ابن حزم ـ:

<سالم ضعيف، وقد سمّى بعضهم المولى فقال: هلال مولى ربعي، وهو مجهول لا يعرف من هو أصلاً، ولو صحّ لكان عليهم لا لهم، لأنهم ـ نعني أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي ـ أترك الناس لأبي بكر وعمر، وقد بيّنّا أنّ أصحاب مالك خالفوا أبا بكر مما رووا في الموطّأ خاصة في خمسة مواضع، وخالفوا عمر في نحو ثلاثين قضية ممّا رووا في الموطّأ خاصة. وقد ذكرنا أيضاً أنّ عمر وأبا بكر اختلفا، وأنّ اتّباعهما فيما اختلفا فيه متعذّر ممتنع لا يقدر عليه أحد)[1] انتهى.

٢ــ برهان الدين العبري الحنفي الفرغاني

وقد نصّ العلامة عبيد الله بن محمد العبري الفرغاني الحنفي، (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ) ، على أنّه حديث موضوع لا يجوز الاستدلال به والاستناد إليه، وهذا نصّ كلامه: <وقيل: إجماع الشيخين حجة لقوله2:

اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، فالرسول أمرنا بالاقتداء بهما، والأمر للوجوب، وحينئذٍ يكون مخالفتهما حراماً، ولا نعني بحجّيّة إجماعهما سوى ذلك.

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٥٠/٦.

الجواب: إنّ الحديث موضوع لما بيّنّا في شرح الطوالع›[1] انتهى.

٣ـ أبو حاتم الرازي

لقد طعن الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي في هذا الحديث، فقد ذكر العلامة المناوي بشرحه: ‹... وأعلّه أبو حاتم، وقال البزّار كابن حزم: لا يصحّ، لأنّ عبد الملك لم يسمعه من ربعي، وربعي لم يسمعه من حذيفة، لكن له شاهد...›[2].

هذه آراء علماء الرجال والحديث، وقد وقفت على إبطالهم للحديث المذكور، ولكي نحقق في قلبك الاطمئنان التام، نستعرض آراءهم في بعض رجال الحديث.

ثالثاً: رجال السند في ميزان التقييم

أمّا عبد الملك بن عمير:

فقد قال أحمد بن حنبل: عبد الملك بن عمير مضطرب الحديث جداً مع قلّة حديثه، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها.

وروى الحافظ أبو حاتم: حدّثنا عبد الرحمن، قال: ذكره أبي، عن إسحاق بن منصور، عن أحمد بن حنبل أنه ضعّف عبد الملك بن عمير جداً[3].

وقال يحيى بن معين: عبد الملك بن عمير مخلط[4].

---

(١) شرح المنهاج ـ مخطوط . نقلاً عن نفحات الأزهار: ١٠٣/٣.

(٢) فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير: ٥٦/٢. وانظر علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي: ٣٧٩/٢، ٣٨١، وانظر حوار مع الشيخ الألباني: ١٤٦، وما بعدها.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٤٢٧/٥.

(٤) الجرح والتعديل: ٤٢٧/٥.

وذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء والمتروكين ونقل عن أحمد تضعيفه بشدّة. وقال أحمد: مضطرب الحديث[١].

وقال السمعاني: كان مدَلِّساً[٢].

وقال أبو حاتم: ليس بحافظ تغيّر حِفظه.

وقال ابن خراش: كان شعبة لا يرضاه، وقال الذهبي: ذكره ابن الجوزي فحكى الجرح، وما ذكر التوثيق[٣].

عبد الملك بن عمير يجهز على الصحابي الجريح

لقد تولّى القضاء في الكوفة، وقد قام بذبح عبد الله بن يقطر، وهو أخو الإمام الحسين بن عَلِيB من الرّضاعة، إذ كانت أمّه حاضنة للحسينB، ذكره ابن حجر في الإصابة، قال إنّه كان صحابياً لأنّه لدَة الحسين[٤]، وكان قد أرسله الإمام الحسينB إلى أهل الكوفة، يحمل رسالته إلى زعماء القبائل في الكوفة، ولكن قُبض عليه من قبل شرطة عبيد الله بن زياد والي الكوفة آنذاك، فأمر ابن زياد برميه من أعلى القصر مكتوفاً إلى الأرض، فتكسّرت عظامه، ولكن بقي به رمق، فجاءه عبد الملك بن عمير فذبحه، ولمّا عِيبَ ذلك عليه، قال: إنّما أردت أن أُريحه[٥]!!

---

(١) كتاب الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي: ١٥١/٢.

(٢) الأنساب، للسمعاني، (ت : ٥٦٢ هـ): ٤٤٤/٤ ط: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٣) انظر ميزان الاعتدال: ٤٠٦/٤، وانظر نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلي رضا: ٢٢٦.

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: ٨/٥/ رقم (٩١٨٠)، وانظر تأريخ الطبري: ٣٩٨/٥، والكامل في التأريخ: ٥٤٩/٢.

(٥) انظر الكامل في التأريخ، لابن الأثير، ٥٤٩/٢. حوادث سنة (٦٠) هجرية.

هذا هو حال عبد الملك بن عمير، فهل تطمئنّ إلى روايته؟ لا أظنّك تجيب إلا بالنفي لما عرفت من حاله وضعفه وتدليسه، ووقوفه إلى جانب الباطل.

وأمّا مولى ربعي بن حراش:

ويُسمّى «هلال»، فلا تجد له ترجمة تذكر، سوى كونه مولى لربعي، وقد روى عنه عبد الملك بن عمير[١]، ولذا قال ابن حزم: «مجهول لا يعرف من هو أصلاً»[٢].

وفي هذا المقدار من ذكر رجال السند كفاية في إثبات ضعف الحديث، وبطلانه، ووضعه، هذا هو حال أقوى الطرق التي أسند إليها الحديث المذكور، فما بالك بالطرق الأخرى[٣].

ضعف الطريق الآخر

وذلك بسبب «سالم بن العلاء»، المكنّى بـ (أبو العلاء المرادي) فقد ضعّفه ابن معين، والنسائي[٤].

وقال العقيلي: حدَّثنا محمد بن عيسى، قال: حدَّثنا عباس، قال: سمعت يحيى بن معين قال: سالم أبو العلاء ضعيف[٥].

وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، ونقل عن يحيى بن معين، والنسائي تضعيفهما له، ونقل عن مرّة قوله: إنّه ليس بشيء[٦].

---

(١) لاحظ الجرح والتعديل، لمحمد بن إدريس التميمي الرازي: ٩/٩٦، وميزان الاعتدال، للذهبي: ٧/١٠٢.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ٦/٢٥٠.

(٣) لمزيدٍ من التوضيح راجع «المداوي لعلل الجامع الصغير»، وقد تقدَّمت الإشارة إليه.

(٤) ميزان الاعتدال : ٣/١٦٦.

(٥) كتاب الضعفاء الكبير، للعقيلي: ٢/١٥٠.

(٦) كتاب الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي: : ١/٣٠٩.

وقال أبو عُبيد الأجُرِّيّ: سألت أبا داود عنه فقال: كان شيعياً!! قلت كيف هو؟ قال: ليس لي به علم[1].

وهكذا قد تبيّن كون الطرق المتصلة بحذيفة جميعها غير معتبرة، فلا يصح الحديث حينئذ، بل هو ساقط عن الاعتبار.

الرواية الثالثة: رواية أنس بن مالك

أخرج الرواية ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» في بيان ترجمته لـ «حمّاد بن دليل» قال:

حدَّثنا عليّ بن الحسن بن سليمان، ثنا أحمد بن محمّد بن المعلى الآدمي، ثنا مسلم بن صالح أبو رجاء، ثنا حماد بن دليل، عن عمر بن نافع، عن عمرو بن هرم، قال: دخلت أنا وجابر بن زيد على أنس بن مالك فقال: قال رسول الله ﷺ: «اقتدوا باللَّذَين من بعدي أبو بكر وعمر، وتمسّكوا بعهد ابن أمّ عبد، واهتدوا بهدي عمّار».

طريق آخر: حدَّثنا محمد بن عبد الحميد الفرغاني، ثنا صالح بن حكيم البصري، ثنا أبو رجاء مسلم بن صالح، ثنا أبو زيد قاضي «المدائن» حماد بن دليل، عن عمر بن نافع، فذكر بإسناده نحوه.

طريق آخر: حدّثنا محمّد بن سعيد الحراني، ثنا جعفر بن محمّد بن الصباح، ثنا مسلم بن صالح البصري، فذكر بإسناده نحوه.

طريق آخر: حدّثنا عليّ بن الحسن بن سليمان، ثنا أحمد بن محمد بن المعلى الآدمي، قال: ثنا مسلم بن صالح، ثنا حمّاد بن دليل، عن عمرو بن هرم، عن

---

(١) انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي: ٩٩/٣.

ربعي، عن حذيفة عن النّبيّ2نحوه[١].

نقد سندها

من خلال هذه الطرق الأربعة يتّضح لك أنّ رجال الإسناد الذين تكرر ذكرهم فيها هم: مسلم بن صالح قال: (حدّثنا) حمّاد بن دليل، عن عمر بن نافع، عن عمرو بن هرم.

تنبيه: شرطا قبول الحديث المعنعن

قبل تبيان نقد السند، أودّ أنْ ألفت نظر القارئ الكريم أنَّ إسناد هذا الحديث معنعن بمعنى (فلان عن فلان)، وهذه الطريقة في نقل الرواية قد وضع علماء الحديث لقبولها شروطاً، لأنّ الأساس عندهم هو التحديث، والإجازة، بل قالوا بالفرق بين قول الراوي ›سمعت‹ وبين قوله ›حدَّثني‹، فقالوا: إنّ السماع لا يقتضي قصد الشيخ له بالتحديث، بينما التحديث يقتضيه[٢].

ولذا فالإسناد المعنعن عدّه بعضهم من قبيل المرسل المنقطع حتّى يتبين اتصاله بغيره[٣]، ولكن اختلفت وتباينت مواقفهم منه: فعند البخاري: أنّ ›عن‹ محمولة على السماع إذا عُرف اللقاء، وبرئ الراوي من وصمة التدليس.

وأما عند مسلم: فهي محمولة على السماع متى ثبتت المعاصرة، وأمكن اللقاء، ولم يكن مدَلِّساً.

واشترط ›أبو مظفر السمعاني‹ طول الصّحبة بينهما.

واشترط ›أبو عمرو‹ الداني معرفته بالرواية عنه، واشترط ›أبو الحسن

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢٩/٣، ترجمة ›حمّاد بن دليل‹.

(٢) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: ٦١/١.

(٣) علوم الحديث، لابن الصلاح: ٦١.

القابسي» أنْ يدركه إدراكاً بيّناً[١].

وقال ابن الصلاح: «والصحيح والذي عليه العمل أنّه من قبيل الإسناد المتصل»[٢] لكنّه أضاف قائلاً: «بشرط أن يكون الذين أضيفت (العنعنة) إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً مع براءتهم من وصمة التدليس، فحينئذٍ يحمل على ظاهر الاتصال إلاّ أن يظهر فيه خلاف ذلك»[٣] انتهى.

فعليه أنّ الحديث الذي بين أيدينا، هل توفّر الشرطان فيه أم لا؟ هذا ما ينبغي ملاحظته بدقة.

أمّا عمرو بن هرم:

اختلفوا فيه، فقد ضعّفه بعضهم، وقال بتوثيقه آخرون، ولكنّ الذي وثّقه لم يؤكّد توثيقه، وقد أورده ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين[٤].

وقال الذهبي: ضعّفه يحيى القطان[٥]، وأورده الذهبي في ديوان الضعفاء والمتروكين، وكذا في المغني[٦]، وقال ابن حجر: هو من الطبقة السادسة مات قبل قتادة[٧].

وأمّا عمر بن نافع الثقفي:

فهو يروي عن: أنس بن مالك، وعكرمة مولى ابن عباس، وأبي بكر العنسي، ويروي عنه: أبو معاوية محمد بن حازم الضرير، والوليد بن بكير أبو خبّاب، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ويحيى بن مصعب الكلبي.

---

(١) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: ٦٣/١.

(٢) علوم الحديث: ٦١.

(٣) علوم الحديث: ٦١.

(٤) كتاب الضعفاء والمتروكين: ٢٥٩٧/٢٣٣/٢.

(٥) ميزان الاعتدال: ٦٤٧٠/٣٤٩/٥.

(٦) انظر ديوان الضعفاء والمتروكين: ٣٢٢٣/٢١١/٢، والمغني في الضعفاء: ٤٧٢٢/١٥٤/٢.

(٧) تقريب التهذيب: ٥٧٧٠/٨٦/٢.

قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ليس بشيء[١].

وقال الذهبي: قال ابن معين: كوفي ليس حديثه بشيء[٢].

وقال ابن حجر: ذكره الساجي وابن الجارود في الضعفاء[٣].

وقال الذهبي في المغني: واهٍ، ما اختلف قول ابن معين فيه: إنّه ليس بشيء، وأورده في الضعفاء والمتروكين[٤]، وأورده ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين[٥]، وقال البرذعي: قلت لأبي زرعة الرازي، عمر بن نافع؟ قال: ضعيف[٦]، وقال في التقريب: كوفي، ضعيف، من الطبقة السادسة تمييز[٧].

وأمّا حمّاد بن دُليل:

ذكره ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال[٨].

وقال الذهبي: ضعّفه أبو الفتح الأزدي [وغيره][٩].

ولم يكن من صنعته الحديث، إذْ لم يكن محدِّثاً ولذا عابوا عليه الحديث، قال مُهنّى بن يحيى: سألت أحمد بن حنبل عن حمّاد بن دليل، فقال: كان قاضي المدائن، كان صاحب رأيٍ، ولم يكن صاحب حديث، قلتُ، سمعت منه شيئاً؟

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٨٦/٥/ ٤٩٠١.

(٢) انظر ميزان الاعتدال: ٢٧٤/٥/ ٦٢٣٥.

(٣) تهذيب التهذيب: ٣٠١/٤/ ٥٨٣٠، ط: دار المعرفة.

(٤) انظر المغني في الضعفاء: ١٣٠/٢/ ٤٥٥٨، ديوان الضعفاء والمتروكين: ١٩٦/٢/ ٣١١٦.

(٥) الضعفاء والمتروكين: ٢١٧/٢.

(٦) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: ٤٣٦/٢.

(٧) تقريب التهذيب: ٧٠/٢/ ٥٥٩٠ وعلامة (تمييز): ترمز إلى كونه لم يخرج له أحد من التسعة (أي الصحيحين والمسانيد والسنن)، وإنّما ذكر ليتميز عن غيره، فلاحظ.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢٩/٣.

(٩) ميزان الاعتدال: ٣٥٩/٢/ ٢٢٥٠.

قال: حديثين[١].

وقال ابن حجر: صدوق، نقموا عليه الرأي، وهو من الطبقة التاسعة[٢]. وأورده ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، ونقل قول الأزدي فيه[٣].

وأورده الذهبي في ديوان الضعفاء والمتروكين وفي المغني كذلك[٤].

وأمّا مسلم بن صالح (أبو رجاء البصري):

قال الذهبي: سمع حماد بن دليل، وعنه حفص، سبحة[٥].

أقول: لقد بذلت جهداً كبيراً فلم أعثر على ترجمة له سوى مقالة الذهبي، ولقد شاركني الرأي الأستاذ أيمن صالح، إذْ لم يقف على ترجمته أيضاً[٦].

هذا هو حال إسناد الرواية بطرقها الثلاثة، وأمّا الطريق الرابع، فلا يصح لكون عمرو بن هرم من الطبقة السادسة، يروي عن ربعي بن حراش، وهو من الطبقة الثانية[٧]، ولذا نبّه الحافظ ابن حزم على ذلك ـ كما تقدم ـ كما أنّي قد أشرت في التنبيه السابق إلى ضرورة توفّر ما اشترطه ابن الصلاح في الحديث المعنعن، فهل توفّر الشرطان في هذا الحديث؟

الجواب: كلاّ، ولعلّك لا تقتنع بقولي ولكنّني أرجوك أنْ تصغي إلى ما أجاب به الحافظ أبو الفيض أحمد بن محمد <ابن الصدّيق< عن ذلك ما نصّه: <إنَّ مَن صرّح بسماع <ربعي< من <حذيفة< لا يقبل قوله مع مخالفة جمهور

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢/٢٧٣/١٤٦٤.

(٢)تقريب التهذيب: ١/١٩٥/١٦٣٤.

(٣) كتاب الضعفاء والمتروكين: ١/٢٣٣/٩٩١.

(٤) ديوان الضعفاء والمتروكين: ١/٢٢٧/١١١٥، المغني في الضعفاء: ١/٢٨٦/ ١٧٠٨.

(٥) المقتنى في سرد الكنى: ١/٢٦٥/ ٢١٨١.

(٦) انظر هامش المقتنى.

(٧) انظر تقريب التهذيب : ١/٢٣٩.

الثقات الإثبات إيّاه بذكره عنه بصيغة العنعنة، التي بيّنت الطريق الأخرى أنها منقطعة، فرجع الأمر فيه إلى ما قاله «البزّار» «وابن حزم»[١] انتهى.

وهكذا فقد اتّضح لك بشكل جليّ كون الرواية ساقطة عن الاعتبار للأسباب المتقدِّمة.

الرواية الرابعة: رواية عبد الله بن عمر

أورد الذهبي في ميزان الاعتدال الإسناد التالي:

«أحمد بن صُليح، عن ذي النون المصري، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر بحديث: «اقتدوا باللَّذَين من بعدي»[٢] ثُمّ قال الذهبي:

«وهذا غلط؛ وأحمد لا يعتمد عليه»[٣].

كما أنّ الذهبي قد أورد طريقاً آخر:

«محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسم بن عبد الله بن عُبيد الله بن عاصم ابن عمر بن الخطاب العَدَوي العُمري، ذكره العُقيلي، وقال: لا يصحّ حديثه، ولا يُعرَف بنقل الحديث»[٤].

ثُمّ أخرج الذهبي الرواية عنه بالطريق الآتي: «حدّثناه أحمد بن الخليل، حدَّثناه إبراهيم بن محمد الحلبي، حدّثني محمّد بن عبد الله بن عُمر بن القاسم، أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر ـ مرفوعاً: اقتدوا باللَّذَين من بعدي: أبو بكر، وعمر، فهذا لا أصل له من حديث مالك، بل هو معروف من حديث حذيفة بن

---

(١) المداوي لعلل الجامع الصغير: ١١٦/٢.

(٢) ميزان الاعتدال: ٤١١/٢٤٢/١، وانظر لسان الميزان، لابن حجر: ٦٠٣/٢٨٣/١.

(٣) ميزان الاعتدال: ٤١١/٢٤٢/١، وانظر لسان الميزان، لابن حجر: ٦٠٣/٢٨٣/١.

(٤) ميزان الاعتدال: ٧٨١٨/٢١٨/٦، وانظر كتاب الضعفاء الكبير، للعقيلي المالكي: ١٦٤٩/٩٤/٤.

اليمان، وقال الدار قطني: العُمري هذا يحدِّث عن مالك بأباطيل، وقال ابن مندة: له مناكير»[١] انتهى.

أقول: لقد عرفت طريق «حذيفة بن اليمان» وقد تقدّم الكلام عن رجاله وضعفهم وعدم اتصال الإسناد، كما أشار إلى ذلك ابن حزم والبزّار بما تقدّم، فلاحظ.

ابن حجر يورد طريقاً آخر

لقد أورد ابن حجر الرواية من طريق آخر، وذلك في ترجمة «أحمد بن محمّد بن غالب الباهلي»، فقد نقل كلمات أبي داود، والدار قطني في ذمّه وجرحه، ثُمّ أضاف ابن حجر مانصّه:

«ومن مصائبه ـ أي أحمد بن محمّد الباهلي ـ أنّه قال: حدَّثنا محمّد بن عبد الله العمري، حدّثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله 2: «اقتدوا باللّذين من بعدي: أبي بكر وعمر»، فهذا ملصق بمالك.

وقال أبو بكر النقاش: وهو واهٍ ـ أي الحديث ـ»[٢].

وكلام ابن حجر قد طابق كلام الذهبي في ميزان الاعتدال[٣].

وقال الذهبي:

«أحمد بن محمّد بن غالب الباهلي»، معروف بوضع الحديث، قبل الثلاثمائة،

(١) ميزان الاعتدال: ٦/٢١٨/٧٨١٨، وانظر كتاب الضعفاء الكبير، للعقيلي المالكي: ٤/٩٤/١٦٤٩.

(٢) لسان الميزان: ١/٤١٢/٨٤١.

(٣) انظر ميزان الاعتدال: ١/٢٨٥/ ٥٥٦.

أقرّ بالوضع، وقال: «وضعنا أحاديث نرقِّق بها القلوب»[١]!!

وقال الدار قطني:

«أحمد بن محمّد بن غالب، كذّاب، متروك»[٢]، ولمّا مات «أحمد الباهلي» لم يصلِّ عليه أبو داود السجستاني، إذ كان يقول: «أخشى أن يكون دجّال بغداد»[٣].

وقال أبو داود أيضاً:

«قد عُرض عَلَيَّ من حديثه، فنظرت في أربعمائة حديثٍ أسانيدها ومتونها كذب كلّها»[٤]!!

نقد السند

لقد وقفت على كلمات كبار الحفّاظ، وعلماء الرجال، كشمس الدين الذهبي، والدار قطني، وابن حجر... وغيرهم: أنّ حديث عبد الله بن عمر باطل بجميع طرقه، كما أنّ الشيخ الألباني قد وصل إلى ذات النتيجة، فأورد كلام ابن حبّان إذ قال:

«والعمري هذا الذي روى حديث ابن عمر، قال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به»[٥].

حاصل الكلام

لقد أوردت لك الرواية من رواتها الأربعة، وبطرقها المتعدّدة، ونقلتُ لك

---

(١) المغني في الضعفاء، للذهبي: ٩١/١/٤٤٠.

(٢) سُؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدّار قطني في الجرح والتعديل، تحقيق سليمان آتش: ١٤٠ رقم٦٠، وانظر الضعفاء والمتروكين، للدار قطني: ١٢٢، رقم ٥٨، وانظر سؤالات الحاكم النيسابوري للدار قطني، تحقيق موفق بن عبد القادر: ٩٠.

(٣) انظر لسان الميزان ٤١٣/١/٨٤١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٢٣٦/٣.

كلمات كبار علماء الرجال من أهل السُّنّة بذمّ، وجرح، وقدح أولئك الرواة، الذين في طريق الحديث، فثبت بطلان ما رووا وما نقلوا، بجميع طرق الرواية، ونقلتُ لك كلمات العلماء الذين استنكروا الرواية ونعتوها بكونها من المناكير، وكونها من الأحاديث الواهية، فنتج عن كلّ ذلك: أنّ حديث: «اقتدوا باللَّذَين من بعدي...» باطل ومنكر، ولا يصح الاحتجاج به، فهلاّ اقتنعت بما وصلت إليه؟

لا أظنّك تجيب إلاّ بالإثبات.

المناقشة الدلالية

لو تنزّلنا وسلّمنا وقلنا بأنّ الحديث المذكور صحيح في بعض طرقه، لكن هذا لا يستدعي التسليم بدلالته، لكون مضمونه لا يمكن الالتزام به، بل هو باطل لوجوه عديدة، وقبل تبيان تلك الوجوه، أودّ أنْ أُبيّن لك بعض الملاحظات التي استقيناها من مواقف العلماء اتّجاه الحديث المذكور، حيث لم يستدلّوا به في مجال الإفتاء والإجماع، بل الأكثر على خلافه، كما ستقف عليه في الأمور التالية:

الأمر الأول: في بيان مسألة الإجماع

إنّ علماء الأصول، لم يستدلّوا بالحديث المذكور في تبيان حدّ الإجماع، ولم يحصروه فيما أجمع عليه الشيخان فقط، بل ما أجمع عليه الشيخان لم يعتبر قسماً من أقسام الإجماع، وإنّما أبرزوا حدوداً أخرى للإجماع، نوضحها فيما يلي:

قال الإمام الدّبوسي الحنفي:

أقسام الإجماع أربعة

١ـ إجماع الصحابة نصّاً.

٢ـ وإجماعهم بنص البعض وسكوت الباقين.

٣ـ وإجماع أهل كلِّ عصر بعدهم على حكم لم يسبقهم فيه قول.

٤ـ وإجماعهم على أحد أقوال اختلف فيها السلف.

وأضاف قائلاً: ومن الناس من قال: إنّ إجماع أهل كلّ عصر حجّة.

ومنهم من قال: لا إجماع لمن بعد الصّحابة.

ومنهم من قال: لا إجماع إلاّ لأهل المدينة.

ومنهم من قال: لا إجماع إلاّ لعترة الرسول2لأنّ الإمام منهم والإمام معصوم عن الكذب.

ومنهم من قال: ›لا إجماع إذا كان في السلف من خالفهم‹[١].

بعد أن بيّن أقسام الإجماع ولم يكن منها (إجماع الشيخين)، يُبيّن الصحيح عنده، فقال ما نصّه:

›والصحيح هو القول الأول: لأنّ الدلائل التي جعلت الإجماع حجّة لم تخصّ قوماً بنسب ولا مكان ولا قرن، والأقوال الأربعة الأخيرة مهجورة‹[٢].

وأضاف قائلاً: ›وقد حكى مشايخنا عن محمّد بن الحسن نصّاً: أنّ إجماع أهل كلِّ عصر حجّة إلاّ أنّه على مراتب أربعة‹[٣].

ثُمّ يخلص إلى النتيجة التالية:

›فالأقوى إجماع الصحابة نصّاً؛ لأنّه لا خلاف فيه بين الأمّة؛ لأنّ العترة يكونون فيهم، وكذلك أهل المدينة‹[٤]، انتهى.

---

(١) تقويم الأدلّة في أصول الفقه، للدّبوسي الحنفي، (ت: ٤٣٠ هـ): ٣١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

أقول: لقد أبرز هذا العالم الأصولي الحنفي بقوله المتقدم، ضرورة توفّر موقف العترة الطاهرة في تحقّق الإجماع، ربّما استند في ذلك إلى حديث الثَّقَلَين[١]، لكنّه لم يجعل لإجماع الشيخين مدخلية في تحقّق الإجماع، إلاّ بالعنوان العام، مما يدلّل على عدم اعتباره بحديث الاقتداء بالشيخين، وإلاّ خصّهما بالذكر.

بل ذهب بعضهم إلى أكثر من ذلك، إذْ لم يعتد بإجماع الخلفاء الأربعة، فما بالك بإجماع الشيخين فقط؟

الغزالي: حجّيّة إجماع الشيخين أصل موهوم

لقد استنكر الغزالي قول من احتجّ بحجّيّة قول الصحابي مطلقاً، كما استنكر مقولة من قال بحجّيّة قول أبي بكر وعمر خاصة، وكذا من ذهب إلى حجّيّة قول الخلفاء الراشدين، واعتبر ذلك كلّه باطلاً؛ لأنّه لم يثبت عنده دليل يفيده، وإليك نصّ مقالته:

›وقد ذهب قوم إلى أنّ مذهب الصحابي حجّة مطلقاً، وقوم إلى أنّه حجّة إنْ خالف القياس، وقوم إلى أنّ الحجّة في قول أبي بكر وعمر خاصّة، لقوله2: ›**اقتدوا باللذين من بعدي**...‹ وقوم إلى أنّ الحجّة في قول الخلفاء الراشدين إذا اتّفقوا‹[٢]. يجيب الغزالي عن ذلك بما يلي:

---

(١) لا يخفى أنّ توفّر رأي العترة الطاهرة يغني عن الإجماع، بل لا تصل النوبة إليه، بلحاظ أنّه مع وجود الدليل الاجتهادي لا تصل النوبة إلى الأصل الفقاهتي، كما هم عليه علماء الأصول، باعتبار أنّ قول العترة الطاهرة غير منفصل عن قول رسول الله2، فكما أنّه مع وجود النّصّ عن رسول الله2، لا تصل النوبة إلى الإجماع، فكذلك العترة الطاهرة، إذْ هم يمثّلون الامتداد الشرعي والديني والطبيعي لرسول الله2، وقد مرّ عليك دلالته في حديث الثقلين، فلاحظ.

(٢) المستصفى من علم الأصول: ٤٠٠/١.

»والكلّ باطل عندنا، فإنّ من يجوز عليه الغلط والسهو، ولم تثبت عصمته عنه، فلا حجّة في قوله، فكيف يحتجّ بقولهم مع جواز الخطأ؟

وكيف تدّعي عصمتهم من غير حجّةٍ متواترة؟

وكيف يتصوّر عصمة قوم يجوز عليهم الاختلاف؟

وكيف يختلف المعصومان؟

كيف وقد اتفقت الصحابة على جواز مخالفة الصحابة، فلم ينكر أبو بكر وعمر على من خالفهما بالاجتهاد، بل أوجبوا في مسائل الاجتهاد على كلّ مجتهد أنْ يتّبع نفسه«[1] انتهى.

وهكذا قد تبيّن لك عدم اكتراث الغزالي بما ورد في حديث الاقتداء، ولم تثبت عنده حجّيّة قول أبي بكر وعمر، وبالتالي عدم مرجعيّتهما العلمية والفكرية.

المقدسي الحنبلي: لا إجماع فيما اتفق عليه الشيخان

وقد ذهب المقدسي الحنبلي ـ وهو من أتباع الإمام أحمد بن حنبل ـ إلى عدم حجّيّة قول الخلفاء الأربعة فضلاً عن الشيخين، فقال ما نصّه:

»قول الخلفاء الأربعة ليس بإجماع ولا حجّة ـ مع مخالفة صحابي لهم ـ عند أحمد، وعامّة الفقهاء«[2].

الآمدي: لا حجّيّة لإجماع الشيخين

وقد ذهب الآمدي إلى عدم حجّيّة إجماع الشيخين، لماذا؟ لكون ذلك مخالف للإجماع، وما هو مخالف للإجماع فليس بحجّة عنده، تأمّل نصّ مقالته: »في قوله: »اقتدوا باللذين من بعدي...« كيف وأنّ ذلك مما يوجب كون إجماع أبي بكر وعمر مع مخالفة باقي الصحابة لهم حجّة قاطعة، وهو خلاف الإجماع

---

(١) المستصفى من علم الأصول: ١/٤٠٠.

(٢) أصول الفقه، لمحمد بن مفلح المقدسي الحنبلي: ٢/٤١١.

من الصحابة›[١] انتهى.

حاصل الكلام: أنّ أئمة الأصول من علماء أهل السّنّة، لم يُبرزوا في اشتراط تحقّق الإجماع، ما أجمع عليه الشيخان فحسب، بل اعتبروه تحكّماً من دون دليل، فلو كانت رواية الاقتداء بالشيخين تدلّ عليه لاحتجّوا بها، وهذا إنْ دلّ على شيءٍ فإنّما يدلّ على عدم اكتراثهم بدعوى الاقتداء بالشيخين، إلاّ في مجال الرأي والمشورة والصلاة، كما أشار إلى ذلك المناوي[٢].

الأمر الثاني: الصحابة يرفضون مرجعية الشيخين عند الاختلاف

لو حصل الاختلاف بين الصحابة في مسائل، فمن هو المرجع حينئذٍ؟

إذْ لوكان للصحابة اكتراث برواية الاقتداء بالشيخين، لرجعوا إليهما عند اختلافهم في المسائل الفقهية والعلمية، ولكن لم يُعهد منهم ذلك، ومن هنا فقد أوضح الخطيب البغدادي هذا المعنى، مستنداً في قوله إلى رأي الشافعي، فقال ما نصّه:

‹فأمّا إذا اختلفت الصّحابة على قولين، لم يكن قول بعضهم حجّة على بعض، ولم يجز تقليد واحد من الفريقين، بل يجب الرجوع إلى الدليل›[٣]، مستنداً إلى الرواية التالية:

‹عن يونس بن عبد الأعلى، قال: سمعت الشافعي، يقول: ‹إذا جاء عن

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي: ١/١٩٨ـ١٩٩، لمزيد من الاطلاع راجع ما كتبه ابن قيّم الجوزية في أعلام الموقعين: ١/٥٦٩ ـ٥٧٠، والآرموي الشافعي في كتابه الحاصل من المحصول في أصول الفقه: ٣/٣١٧ـ ٣١٨.

(٢) انظر فيض القدير: ٢/٥٦.

(٣) كتاب الفقيه والمتفقه، للحافظ المؤرخ أبي بكر الخطيب البغدادي: ١/٤٤٠.

أصحاب النّبيّ2أقاويل مختلفة يُنظر إلى ما هو أشبه بالكتاب والسُّنّة فيؤخذ به»[١]، انتهى.

فعلى هذا، نفهم أنّ الأصوليين من علماء أهل السُّنّة لم يستندوا إلى الحديث المذكور في مجال الفتيا واستنباط الحكم الشرعي، إذْ لم يجعلوا الشيخين مرجعاً عند الاختلاف بين الصحابة، بل رجعوا إلى الكتاب والسّنّة وما هو أشبه بهما، مما يفيدك القطع بكون حديث الاقتداء بالشيخين غير مكترث به أصلاً، وإلاّ لتمسّكوا به ورجعوا إليهما.

الأمر الثالث: في بيان رجوع أبي بكر إلى الإجماع

إنّ أبا بكر كان يرجع إلى الإجماع إنْ لم يجد دليلاً من الكتاب والسّنّة، حسب ما ورد في روايةٍ أوردها ابن حجر في صواعقه، وهذا إنْ دلّ على شيءٍ فإنّما يدلّ على عدم واقعية حديث الاقتداء، وإلاّ لتمسّك به في الرجوع إلى رأيه لاقتضاء الحديث المدّعى إلى ذلك، وإليك ما أورده ابن حجر:

«أخرج أبو القاسم البغوي عن ميمون بن مهران قال: كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله، فإنْ وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به، وإنْ لم يكن في الكتاب، وعَلِمَ من رسول الله2في ذلك الأمر سُنّة قضى بها، فإن أعياه خرج، فسأل المسلمين، وقال: أتاني كذا وكذا، فهل علمتم أنّ رسول الله2 قضى في ذلك بقضاء؟ فربّما اجتمع إليه النّفر كلّهم يذكر عن رسول الله2فيه قضاء، فيقول أبو بكر: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا، فإن أعياه أن يجد فيه سنّةً من رسول الله2جمع رؤوس النّاس وخيارهم واستشارهم، فإنْ أجمع

---

(١) كتاب الفقيه والمتفقه، للحافظ المؤرخ أبي بكر الخطيب البغدادي: ١/٤٤٠.

أمرهم على رأي قضى به›[1]، انتهى موضع الحاجة.

ولكي تتّضح أبعاد المسألة أكثر تأمّل مقالة الشافعي الآتية.

الشافعي: لا حجّية لقول عمر

لو كان النّبيّ2قد صدر منه الحديث المذكور في الاقتداء بالشيخين لاحتجّ به عمر في مجال الفقه فضلاً عن المرجعية السياسية، ولكن عمر لم يكن يلزم القضاة بما هو يراه، نعم هناك أوامر صدرت منه في مجال منع تداول الحديث النّبوي الشريف، والتزموا به، بلحاظ كونه خليفة، لا بلحاظ الامتثال للسّنّة النبوية الشريفة، والفرق بينهما كبير، ولكي تقف على حقيقة الأمر تأمّل ما قاله الشافعي:

‹لا نقلّد الصحابي، لأن قول الصحابي ليس بحجّة، إذْ لو كان قوله حجّة لدعا الناس إلى قوله: كالنّبيّ2، وروي عن عمر كتب إلى شريح أنْ أقضي بكتاب الله، ثُمّ بسنّة رسول الله2، ثُمّ برأيك ولم يقل بقولي›[2].

خلاصة الكلام: اتّضح من كلّ ما تقدّم أنّ جمهور علماء السّنّة يُعرِضون عملياً عن مدلول حديث الاقتداء، ومفاده، إذْ لم يستندوا إليه في شيءٍ من الموارد المتقدّمة، بل قد عرفت موقف أبي بكرٍ من المسائل المستحدثة ـ حسبما نقل ابن حجر ـ ، فلم ينصّب نفسه مشرِّعاً ومحتجّاً بالحديث، كما يحلو للبعض أن يستفيدوا منه، ولكن قد تعصّب قوم فجعلوا له مناقب لا حقيقة لها، ولا أصل وهذا ما أفاده ابن الجوزي بقوله:

‹قد تعصّب قوم لا خلاق لهم يدّعون التمسّك بالسُّنّة فوضعوا لأبي بكر

---

(١) الصواعق المحرقة: ٤٩/١.

(٢) انظر كشف الأسرار، للنسفي: ١٧٣/٢.

فضائل..»[١].

ولكي تتّضح الصورة أكثر، استعرض طائفتين من الروايات الموضوعة:

الطائفة الأولى: الروايات الموضوعة في فضل أبي بكر

وروايات هذه الطائفة كثيرة، ولا يمكن استيعابها في هذه الرسالة المختصرة، وسأكتفي بثلاثٍ منها فقط:

الرواية الأولى: أخرج ابن الجوزي بإسناده عن أحمد بن بشير، قال: حدَّثنا عيسى بن ميمون، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: قال رسول الله2: «لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر يؤمّهم غيره» قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع على رسول الله2، أما (عيسى) فقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبّان: لا يحتجّ بروايته، وأمّا (أحمد بن بشير) فقال يحيى هو متروك»[٢].

الرواية الثانية: روى هارون بن محمد المستملي، عن يعلى بن الأشدق، عن ابن جراد قال: «كنّا عند رسول الله2فأتى بفرسٍ فركبه ثُمّ قال: يركب هذا من كان خليفةً بعدي فركبه أبو بكر الصدّيق»[٣].

قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع، و(يعلى) ليس بشيء، قال البخاري: لا يكتب حديثه وقال ابن حبان: لما كبر (يعلى) اجتمع عليه من لادين له فوضعوا له نسخة فحدّث بها، لا يحلّ الرواية عنه بحال»[٤].

---

(١) الموضوعات، لابن الجوزي: ٢٢٥/١.

(٢) الموضوعات: ٢٣٧/١/ ١٣.

(٣) الموضوعات: ٢٣٧/١.

(٤) الموضوعات: ٢٣٧/١.

الرواية الثالثة: ما رواه ابن الجوزي فقال:

وما أزال أسمع العوام يقولون عن رسول الله2أنّه قال: «ما صبَّ الله في صدري شيئاً إلاّ وصببته في صدر أبي بكر، وإذا اشتقت إلى الجنّة قبّلت شيبة أبي بكر، وكنت أنا وأبو بكر كفرسي رهان سبقته فاتّبعني ولو سبقني لاتّبعته»!!

ثُمّ قال ابن الجوزي: في أشياء ما رأينا لها أثراً في الصحيح ولا في الموضوع ولا فائدة في الإطالة بمثل هذه الأشياء[١].

الطائفة الثانية: الروايات الموضوعة فيما يجمع فضائل أبي بكر وعمر

ما أخرجه ابن الجوزي:

أنبأنا أبو منصور بن خيرون، قال: أنبأنا أبو محمّد الجوهري، عن أبي الحسن الدّار قطني، عن أبي حاتم بن حبان، قال: حدَّثنا أحمد بن موسى بن الفضل بن معدان، قال: حدَّثنا زكريا بن دريد قال: حدّثنا حميد، عن أنس قال:

«آخا النّبيّ2بين كتفي أبي بكر وعمر، فقال لهما: أنتما وزرائي في الدنيا وأنتما وزرائي في الآخرة، ما مثلي ومثلكما في الجنّة إلاّ كمثل طائر يطير في الجنّة فأنا جؤجؤ الطائر، وأنتما جناحاه، وأنا وأنتما نسرح في الجنّة، وأنا وأنتما نزور ربَّ العالمين، وأنا وأنتما نقعد في مجالس الجنّة... الخ»[٢].

قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع وضعه زكريا بن دريد، قال أبو حاتم البستي: (زكريا بن دريد) كان يضع الحديث على حميد الطويل، ويزعم أنّ له

---

(١) الموضوعات: ١/٢٣٧.

(٢) الموضوعات: ١/٢٣٧.

مائة وخمساً وثلاثين سنة، لا يحلّ ذكره ـ أي هذا الحديث ـ إلاّ على سبيل القدح فيه[١]، وفي الباب روايات كثيرة، ولكن أعرض عن ذكرها رعاية للاختصار.

أقول: لا يستبعد أنْ يكون الحديث الذي نحن بصدده ـ حديث الاقتداء بالشيخين ـ من الموضوعات أيضاً، إذْ وضعه المتعصّبون لأبي بكر وعمر لأغراض وأهواء وغايات مختلفة، حيث أرادوا أن يُبرزوا مناقب للشيخين وعن لسان رسول الله2، ولذا ينبغي التأمّل مليّاً في الحديث المذكور، ودراسة دلالته بدقّة، وهذا ما نريد بيانه في المناقشة الدلالية التالية:

الوجوه الدلالية لإثبات بطلان حديث الاقتداء

الوجه الأول: من حقّ المسلم أنْ يتساءل عن حدود هذا الاقتداء بالشيخين، إذْ هل يجب الاقتداء بهما فيما وافق سنة رسول الله2، فقط؟ أم فيما هو الأعم من ذلك، بحيث يشمل ما خالفها أيضاً؟

فإن قلت بالأول، فحينئذٍ لا يبقى لوجوب الاقتداء بهما أيّة موضوعية في البين، لكون موضوع الوجوب هو الاقتداء بسنَّة رسول الله2فلا مدخلية لهما في موضوع هذا الوجوب، فيكون ذكرهما أشبه بتحصيل الحاصل، والأمر بتحصيل الحاصل قبيح، بل محال أنْ يصدر عن الحكيم، ويُجلّ رسول الله2 عن ذلك إجلالاً كبيراً.

وإن قلت بالثاني ـ أي فيما هو الأعم ـ فهذا باطل، بل فحش ، ولا يلتزم به أحد من المسلمين إذْ كيف نقتدي بالشيخين فيما خالف سنّة رسول الله2؟!

---

(١) الموضوعات: ٢٤٢/١، وانظر المنتقى من الأحاديث الضعيفة والموضوعة على المصطفى، للشيخ يوسف الحاج أحمد، رقم: ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٧٠، ١١١٢، ١٣٠٣، وغيرها كثير جداً.

إذْ لو قال قائل إنّ النّبيّ2قد >أباح أن يسنّوا سنناً غير سُننه، فهذا ما لا يقوله مسلم، ومن أجاز هذا فقد كفر وارتدّ، وحلّ دمه وماله...<[1].

ومن هنا لم يفهم جمهور علماء الأصول من حديث الاقتداء، بمعنى المرجعيّة العلمية، وحجّيّة قول الشيخين، بل ذهب بعضهم إلى أنّ اتفاقهما لا يُعدّ إجماعاً، وهذا ما اطلعت عليه.

الوجه الثاني: فلو صحّ الحديث المذكور لاحتجّ به أبو بكر وعمر في موضع، وزمانٍ كانا بأمسّ الحاجة إلى الاحتجاج به، وذلك في اجتماع السقيفة، ولكن لم نسمع منهما أنّهما قد احتجّا به في ذلك الموضع، أو في موضع آخر من أيّام خلافتهما، وهذا يؤيّد كون الحديث قد وضع فيما بعد من قبل المتعصّبين، الذين أرادوا أن يضعوا فضائل لأبي بكر وعمر، كما مرّ عليك فيما أشار إليه ابن الجوزي.

الوجه الثالث: إنّ فعل الأمر (اقتدوا) ظاهر في الوجوب، وهذا الوجوب أي لزوم الاقتداء بنحو مطلق، بمعنى وجوب الاقتداء بالشيخين مطلقاً، وهذا ما لا يمكن الالتزام به، وذلك لالتزامه العصمة المطلقة للشيخين وهذا ما لا يلتزم به أحد من المسلمين، بل إنّهما لا يدّعيان لأنفسها العصمة، فكيف تدّعيها لهم؟

فهذا أبو بكر قد صرّح بأنّ له شيطاناً يعتريه، طالباً من المسلمين تقويمه، وذلك عندما ولي الخلافة، فقال ما نصّه:

(إذا رأيتموني زغت، فقوّموني، وأعلموا أنّ لي شيطاناً يعتريني، فإذا رأيتموني غضبت، فاجتنبوني، لا أؤثر في أشعاركم وأبشاركم<[2].

---

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم: ٢٤٧/٦.

(٢) الصواعق المحرقة: ٣٧/١، انظر طبقات ابن سعد: ١٣٦/٣، كنز العمال: ٦٣٢/٥/ ١٤١١٢.

وجاء عنه في رواية أخرى: «فإن أحسنت فأعينوني، وإن زغت فقوّموني...»[١].

الجهل بكتاب الله

أخرج الثعلبي في تفسيره، بإسناده عن عبد بن حُميد قال: حدّثنا محمد بن عبيد، عن العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي: إنّ أبا بكر سأل عن قوله: «**وَفَاكِهَةً وَأَبّاً**»[٢] فقال: أيّ سماء تظلّني وأيّ أرض تقلّني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم»[٣]، انتهى.

عمر يعتريه النسيان في الصلاة

وكان عمر يعتريه النسيان في الصلاة، فيقتدي برجلٍ من خلفه كي يلقّنه القيام، أو السجود، كي لا يصلّي بهم أكثر من ركعات الفريضة، فقد روى ابن سعد بإسناده عن محمد بن سيرين ما نصّه:

«قال: كان عمر بن الخطاب قد اعتراه نسيان في الصلاة فجعل رجل خلفه يُلقّنه، فإذا أومأ إليه أنْ يسجد أو يقوم فعل»[٤].

ومن المعروف عنهما جهلهما بكثير من الأحكام الفقهية، وتفسير القرآن، وغيرها من المسائل.

---

(١) كنز العمال: ١٤١١٤/٦٣٣/٥.

(٢) عبس: ٣١.

(٣) الكشف والبيان، للثعلبي: ١٣٤/١٠.

(٤) الطبقات الكبرى: ٢١٧/٣.

نصف إنسان أفقه من عمر

هذه العبارة قالها عمر بن الخطاب، وهي اعتراف بعدم فقاهته وجهله بأحكام الدين، ولذا تراجع عمّا أراد أنْ يلزم الأمّة بما ذهب إليه، بمجرد احتجاجٍ من قبل امرأة من قريش، وإليك الرواية التالية:

أخرج الدار قطني بإسناده عن مسروق قال:

›خطب عمر بن الخطاب فقال: ›لا تغالوا بصدق النساء ـ أي المهر ـ ، فلو كانت مكرمة كان أحقكم بها رسول الله2، لا أوتي برجل أصدق أكثر مما أصدق رسول الله2إلاّ أخذت فضله فجعلته في بيت المال.

قال: ثمّ انصرف، فلقيت امرأة من قريش قالت: يا أمير المؤمنين، بلغني أنّك خطبت في صدقات النساء، وقول الله عزّ وجلّ أحق من قولك، قال الله عزّ وجلّ: ‹**وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهنَّ قِنطَاراً فَلاَ تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً**›[1].

فرجع عمر إلى المنبر فقال: ›نصف إنسان أفقه من عمر‹[2]، انتهى.

فعلى هذا كيف يصح عن النّبيّ أمر المسلمين بالاقتداء مطلقاً بمن يخطأ ويسهو ويجهل الأحكام، وغير معصوم؟

أليس هذا تغرير بالجهل والخطأ، وبالتالي نقض للغرض؟ يُجلّ رسول الله2 عن ذلك إجلالاً كبيراً.

---

(١) النساء: ٢٠.

(٢) العلل، للدار قطني: ٢٣٩/٢، وأخرج مثله ابن كثير في تفسيره: ٢١٣/٢، وفيه: كل الناس أفقه من عمر، وقال ابن كثير: إسناده جيد قوي، وأخرجه عبد الرزاق بلفظ: إنّ امرأة خاصمت عمر فخصمته، المصنَّف، للصنعاني: ١٠٤٢٠/١٨٢/٦، وانظر تفسير القرطبي: ١٦٣/٦، وإحكام الأحكام، لابن حزم: ٢٤٤/١ـ٢٤٥، وإحكام الأحكام، للآمدي: ٤١٧/٤، وتفسير الدُّرّ المنثور: ٢٩٣/٤.

الوجه الرابع: إنّ أبا بكر وعمر اختلفا في مسائل متعدّدة ، من الأحكام، والأفعال، والممارسات الحكومية، وغيرها من الموارد، فالأمر باتّباع المختلفين متعذّر وغير ممكن، فعلى سبيل المثال أقرّ أبو بكر جواز متعة النساء على ما كانت عليه في زمن رسول الله2، ولكن منعها عمر، وشدّد عليها، بل توعّد المخالف بالعقوبة الصارمة، وكذلك متعة الحج.

فقد أخرج الإمام أحمد بن حنبل بإسناده عن جابر قال: >متعتان كانتا على عهد النّبيّ2فنهانا عنهما عمر رضي الله تعالى عنه فانتهينا<[1].

وروى القرطبي في تفسيره، قال: قال ـ عمر ـ متعتان كانتا[2] على عهد رسول الله2أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما: متعة النساء ومتعة الحج<[3].

وأخرج ابن حزم بإسناده عن أبي قلابة قال:

قال عمر بن الخطاب: متعتان كانتا على عهد رسول الله2وأنا أنهى عنهما وأضرب عليهما، هذا لفظ أيوب ـ الراوي الذي روى عن أبي قلابة ـ وفي رواية خالد ـ وهو الطريق الآخر عن أبي قلابة ـ أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما. متعة النساء، ومتعة الحج<[4] انتهى.

كما أخرج بن حزم بإسناده عن أبي موسى الأشعري قال:

قدمت على رسول الله2وهو بالبطحاء فقال: بِمَ أهللت؟ قلت [: أهللت[5]] بإهلال النّبيّ2قال: هل سقت من هدي؟ قلت: لا، قال: طف بالبيت وبالصفا

(١) مسند أحمد: ٣/٣٢٥.

(٢) وفي المصدر (كانت)، والصحيح ما أثبتناه.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٢/٣٨٧.

(٤) المحلّى، لابن حزم: ٧/١٠٧، انظر صحيح مسلم: ٢/٨٨٥/١٢١٧.

(٥) الزيادة من النسائي: ٥/١٥٤.

والمروة ثُمّ حلّ، ـ بمعنى اجعلها عمرة تمتّع ـ فطفت البيت وبالصفا والمروة ثُمّ أتيت امرأة من قومي فمشطتني وغسلت رأسي فكنت أفتي الناس بذلك في إمارة أبي بكر وإمارة عمر، فإنّي[١] لقائم بالموسم إذ جاءني رجل فقال: إنّك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين ـ عمر بن الخطاب ـ في شأن النسك، قلت: يا أيها الناس مَن كنّا أفتيناه بشيء فليتّئد[٢] فإنّ أمير المؤمنين قادم عليكم فأتمّوا به فلمّا قدم قلت: يا أمير المؤمنين ما [هذا][٣]الذي أحدثت في شأن النسك.. الحديث›[٤].

أقول: وفي الرواية الأخيرة يتجلّى لك الأمر بأنّ عمر هو الذي أحدث في شأن نُسك الحج، فخالف ما كان على زمن رسول الله2، وزمن أبي بكر.

ولقد شارَكَنا ابن حزم الرأي فقال ما نصّه:

‹هذا أبو موسى قد أفتى بما قلنا مدّة إمارة أبي بكر وصدراً من إمارة عمر رضي الله عنهما، وليس توقّفه لما شاء الله تعالى أن يتوقف له حجة على ما روى عن النّبيّ 2، وحسبنا قوله لعمر ما الذي أحدثت في شأن النسك؟ فلم ينكر ذلك عمر ›[٥] انتهى.

ولم يقتصر اختلافهما في المسائل الفقهية فحسب، بل حتّى في الممارسات الحكومية، فلذا يصعب الاقتداء بهما حتّى في مجال الرأي والمشورة[٦]، فهذا ‹عمر قد خالف أبا بكر ـ في التسوية في العطاء ـ وقال له: أتجعل مَن لا سابقة له

---

(١) في النسائي (وإنّي).
(٢) فليتّئد: بمعنى فليتريّث رويداً رويدا.
(٣) الزيادة من النسائي.
(٤) المحلّى: ٧/١٠١ـ١٠٢.
(٥) المحلّى: ٧/١٠٢.
(٦) كما ذهب إليه المناوي في فيض القدير.

في الإسلام كذي السابقة؟ فقال أبو بكر: إنّما عملوا لله عزّ وجلّ وأجورهم على الله تبارك وتعالى، فلم يحصل منهم إجماع على التسوية»[١] في العطاء، وعلى هذا، فكيف يصح من النّبيّ2إلزام الأمّة إلى يوم القيامة باتّباع المتخالفين؟

كما وأنّ عمر منع أن يورّث أحداً من الأعاجم إلاّ واحداً ولد في العرب، فكيف يمكن الاقتداء بالمتخالفين؟

أضف إلى ذلك أنّه قد كان في الصحابة من خالف الشيخين في مسائل مختلفة وقد أشار إلى ذلك ابن حزم ما نصّه:

«وقد خالف عمر زيد وعلي وغيرهما، وخالف عثمان عمر، وخالف عمر أبا بكر في قضايا كثيرة، فما منهم أحد قال لمن خالفه: لم خالفتني وأنا إمام؟ فلو كان تقليدهم واجباً لما تركوا أحداً يعمل بغير الواجب»[٢].

هذا في زمانهما، وأمّا في غير زمانهما، فالخلاف أبين من الشمس، إذْ أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بتدوين السُّنّة بخلاف ما فعل الشيخان، حيث قاما بجمع ما كتب من السُّنّة ومن ثَمّ أحرقاها، ـ كما مرّ عليك في الفصل الأول ـ ومع ذلك فقد اُمتُدِح فعل الخليفة عمر بن عبد العزيز، ولم ينتقد فعله أحد من علماء المسلمين بل وصفوه بالعدل وحسن التدبير وإنصاف الرعية، فأين محل لزوم الاقتداء بالشيخين؟ لا في زمانهما، ولا خارج زمانهما؟

لكلّ ما تقدّم نستنتج بطلان حديث الاقتداء، بل هو إلى الوضع والتزوير أقرب، لما بيّنا من عدم سلامة جميع طرقه عن القدح والضعف والآفات، إذْ لم

(١) أصول الجصّاص: ١٤٣/٢ ـ ١٤٤.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٤٩/٦.

يصح طريق واحد منها إضافة إلى بطلان مضمون الاقتداء بإطلاقه، حيث لا يمكن الالتزام به، نعم يمكن القول ـ على فرض صحة صدوره ـ أنّ الحديث قد جرى في واقعة معينة، يراد بها مورداً خاصّاً، له علاقة بتلك الواقعة، وهي بمثابة الرّحم الخاص الذي توّلد فيه النّصّ، فمن دون معرفة ذلك الظرف الخاص يبقى الحديث على إبهامه، إضافة إلى احتمال تعرّضه للتزوير والتحريف للتناقض الحاصل بين صدر الحديث وذيله، في بعض طرقه، لذا لا يمكن الاعتماد على الحديث المذكور والاستناد إليه لتأسيس قاعدة تحقّق مرجعيةً للأمّة[1].

---

(١) وقد نبّه الشيخ حسّان عبد المنّان تلميذ الشيخ الألباني، على ضعف الحديث المذكور، واستخرج طرقه، وبيّن ضعفها. فنتج عنده عدم سلامة طرقه من الضعف والجرح، وقد بيّن ذلك في رسالته إلى شيخه تحت عنوان<حوار مع الشيخ الألباني>. فراجع.

-٤-

مرجعيّة الصحابة في ضوء حديث النجوم

>**أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم**<.

إنّ هذا الحديث موضوع، وباطل، بل حديث منكر، وهو حديث واهٍ سنداً ودلالة، ولكي تقف على حقيقة الأمر، لابد من تفصيل الكلام فيه، ضمن الأمور التالية:

الأمر الأول: الأقوال في بطلانه

لقد نصّ على بطلان الحديث المذكور كبار أئمّة الجرح والتعديل، وكبار الحفّاظ من علماء الجمهور، فيما يلي نستعرض أقوال بعضهم:

١ـ الحافظ أبو بكر البزّار: لقد طعن الحافظ البزّار في الحديث المذكور، كما روى ابن عبد البر في الرواية التالية:

>حدَّثنا محمّد بن إبراهيم قراءة منّي عليه، أنّ محمّد بن أحمد بن يحيى حدَّثهم قال: أخبرنا أبو الحسن محمّد بن أيوب الرقي قال: قال لنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ـ أي البزّار ـ : [سألتم] عمّا يروى عن النّبيّ2مما في أيدي العامّة يروونه عن النّبيّ2أنّه قال: >إنّما مثل أصحابي كمثل النجوم أو أصحابي كالنجوم فأيّها اقتدوا اهتدوا<.

هذا الكلام لا يصح عن النّبيّ2رواه عبد الرحيم بن زيد العمّي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر عن النّبيّ2، وربّما رواه عبد الرحيم، عن أبيه، عن ابن عمر، وأسقط سعيد بن المسيب بينهما، وإنّما أتى ضعف هذا الحديث من

قبل عبد الرحيم بن زيد، لأنّ أهل العلم قد سكتوا عن الرواية لحديثه›[١] وأضاف البّزار قائلاً: ‹والكلام أيضاً منكر عن النّبيّ2›[٢]، انتهى موضع الحاجة .

٢ـ أبو إبراهيم المزني (صاحب الإمام الشافعي):

لم يصحح أبو إبراهيم المزني هذا الحديث، ولم تصح عنده دلالته إلاّ بمعنىً واحداً، فحمله عليه، على فرض صحته، وهو في غاية البعد، بل لا ينفع المستدلّ فيما أراد أنْ يستدلّ به، وإليك نصّ مقالته:

‹إنْ صحَّ هذا الخبر فمعناه: فيما نقلوا عنه2وشهدوا به [عليه] فكلّهم ثقة مؤتمن على ما جاء به، لا يجوز عندي غير هذا، وأمّا ما قالوا فيه برأيهم فلو كانوا عند أنفسهم كذلك ما خطَّأ بعضهم بعضاً، ولا أنكر بعضهم على بعض، ولا رجع منهم أحد إلى قول صاحبه فتدبّر›[٣] انتهى.

أقول: إنّ المعنى الذي حملّه المزني على ألفاظ الحديث المذكور، في غاية البعد، إذْ مراد المستدلّ هو الاقتداء بالصحابة مطلقاً، وعلى اختلاف مستوياتهم، واختلاف مواقفهم، وهو معنىً لا يمكن قبول تصوّر صدوره عن النّبيّ2، فضلاً عن نسبته إليه.

٣ـ الإمام أحمد بن حنبل:

قال أحمد بن حنبل: لا يصح هذا الحديث، هذا ما رواه ابن قدامة المقدسي عنه، في الرواية التالية:

‹أخبرني موسى بن سهل: حدَّثنا محمد بن أحمد الأسدي: حدَّثنا إبراهيم بن

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر: ٢/٩٢٣ـ٩٢٤.

(٢) انظر جامع بيان العلم وفضله: ٢/٩٢٣ـ٩٢٤.

(٣) انظر جامع بيان العلم وفضله: ٢/٩٢٣.

يعقوب، عن إسماعيل بن سعيد، قال: سألت أحمد عن مَن احتجّ بقول النّبيّ2: ›أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم‹؟ قال: لا يصح هذا الحديث‹[١].

٤ـ ابن عبد البر:

قال أبو عمر يوسف بن عبد البر:

›حديث (أصحابي...) وهذا مذهب ضعيف [عند جماعة من أهل العلم، و] قد رفضه أكثر الفقهاء وأهل النظر، ونحن نبيّن الحجة [عليهم] في هذا الباب إنْ شاء[تعالى] على ما شرطناه من التقريب والاختصار‹[٢] انتهى.

٥ـ الحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني المعروف بـ (ابن القطّان):

لقد أورد الحافظ ابن القطان الحديث المذكور في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال) في ترجمة (حمزة النصيبي) وقد قدحه بوصفه وضّاع للحديث، ثُمّ ذكر قدح علماء الرجال فيه[٣].

٦ـ الحافظ ابن حزم:

قال الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن حزم: أمّا الرواية: ›أصحابي كالنجوم‹ فرواية ساقطة، ثُم أخذ يروي الأسانيد ويتعقّبها بالقدح والذّم، ثُمّ أضاف قائلاً: هذا الكلام لا يصحّ عن النّبيّ2، والرواية لا تثبت أصلاً، بلا شك أنّها مكذوبة، ثُمّ أخذ ببيان الأسباب سنوافيك بقسم منها[٤].

٧ـ الدار قطني:

---

(١) المنتخب من العلل للخَلاّل، لابن قدامة المقدسي، (ت: ٦٢٠هـ): ١٤٣.

(٢) جامع بيان العلم وفضله: ٨٩٨/٢.

(٣) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: ٢٦٢/٣/٥٠٢.

(٤) انظر الإحكام في أصول الأحكام: ٢٥١/٦ـ٢٥٢.

لقد قدح الدار قطني في الحديث المذكور، كما نقل ذلك ابن حجر، بما نصّه:

«جميل بن يزيد، عن مالك، عن جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر رفعه:

«ما وجدتم في كتاب الله فالعمل به، ولا يسعكم تركه إلى غيره» الحديث.

وفيه: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»، أخرجه الدار قطني في «غرائب مالك»، والخطيب في «الرواة عن مالك» من طريق الحسن بن مهدي بن عبدة المروزي، عن محمد بن أحمد السكوني، عن بكر بن عيسى المروزي أبي يحيى، عن جميل به، قال الدار قطني: لا يثبت عن مالك، ورواته مجهولون»[١] انتهى.

٨ ـ ابن الجوزي:

لقد أورد الحافظ ابن الجوزي الحديث في (العلل المتناهية)، فجاء فيه ما نصّه:

«روى نعيم بن حمّاد قال أخبرنا عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيّب، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله2:

سألت ربّي فيما يختلف فيه أصحابي من بعدي؟ فأوحى (إليّ) يا محمّد إنّ أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء بعضها أضوأ من بعض، فيمن أخذ بشيء ما هم عليه من اختلافهم فهو [عندي] على هدى.

قال المؤلف: وهذا لا يصح، نعيم مجروح، قال يحيى بن معين: «عبد الرحيم كذّاب»[٢]، انتهى.

٩ـ شمس الدين الذهبي:

---

(١) لسان الميزان: ٢/٢٤٧/٢١٣٥.

(٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ١/٢٨٣، وانظر كتاب الضعفاء والمتروكين:٢/١٠٢، ٣/١٦٤.

لقد قدح الحافظ شمس الدين الذهبي حديث (أصحابي كالنجوم، في مواضع عديدة من «ميزان الاعتدال» منها في ترجمة «جعفر بن عبد الواحد الهاشمي»، بعد أن أورد كلمات علماء الجرح والتعديل في جرحه قال: «ومن بلاياه: عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النّبيّ2: «أصحابي كالنجوم من اقتدى بشيءٍ منها اهتدى»[١].

ومنها في ترجمة «زيد بن الحواري العمّي» بعد أن أورد الحديث المذكور، قال: «فهو باطل، وعبد الرحيم تركوه، ونعيم صاحب مناكير» [٢].

١٠ـ البيهقي:

لقد ضعّف البيهقي (صاحب السنن) حديث النجوم في (المدخل) ، فقال السخاوي ما نصّه: «من حديث سليمان بن أبي كريمة، عن جويبر، عن الضحّاك، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله2: «مهما أُوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحد في تركه، فإنْ لم يكن في كتاب الله فسنّة منّي ماضية، فإن لم يكن سنّة منّي فما قال أصحابي، إنّ أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأيّما أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة».

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني، والديلمي في مسنده، بلفظه سواء، وجويبر ضعيف جداً، والضحاك عن ابن عباس منقطع.

وقد عزاه الزركشي إلى كتاب الحجة لنصر المقدسي مرفوعاً، من غير بيان لسنده ولا صحابيه ـ أيّ الصحابي الراوي عن النّبيّ2ـ ، وكذا عزاه العراقي لآدام بن أبي إياس في كتاب العلم والحكم، بدون بيان، بلفظ: «اختلاف أصحابي

---

(١) ميزان الاعتدال: ٢/١٤١ـ١٤٢.

(٢) ميزان الاعتدال: ٣/١٥١ـ١٥٢.

رحمة لأمتي< قال: وهو مرسل ضعيف<[١].

١١ـ أبو حيان الأندلسي:

لقد قدح أبو حيان حديث النجوم، بل قال كلمة الفصل فيه، كما جاء ذلك في مناقشته كلام الزمخشري، أشير إلى مورد الشاهد.

قال أبو حيان: وقوله ـ أي الزمخشري ـ: وقد رضي رسول الله2... إلى قوله: >اهتديتم<؛ >لم يقل ذلك رسول الله2، وهو حديث موضوع لا يصحّ بوجهٍ عن رسول الله2، قال الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن حزم في رسالته في إبطال الرأي، والقياس، والاستحسان والتعليل، والتقليد ما نصّه: وهذا خبر مكذوب موضوع باطل لم يصح قط، وذكر إسناده إلى البزّار صاحب المسند قال: سألتم عمّا روي عن النّبيّ2مما في أيدي العامة ترويه عن رسول الله2 أنّه قال: إنّما مثل أصحابي كمثل النجوم أو كالنجوم، بأيّها اقتدوا اهتدوا، وهذا كلام لم يصح عن النّبيّ2، رواه عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر عن النّبيّ2، وإنّما أتى ضعف هذا الحديث من قبل عبد الرحيم، لأنّ أهل العلم سكتوا عن الرواية لحديثه، والكلام أيضاً منكر عن النّبيّ2ولم يثبت، والنّبيّ2لا يبيح الاختلاف بعده من أصحابه، هذا نصّ كلام البزّار.

قال ابن معين: عبد الرحيم بن زيد كذّاب ليس بشيء.

وقال البخاري: هو متروك. ورواه أيضاً حمزة الجزري، وحمزة هذا ساقط متروك<[٢] انتهى.

---

(١) المقاصد الحسنة، للعلامة السخاوي: ٤٦، حديث رقم (٣٩).

(٢) البحر المحيط في التفسير: ٥٨٢/٦، ط: دار الفكر ـ بيروت، مورد تفسير الآية ٨٩ من سورة النحل.

١٢ـ ابن قيّم الجوزية:

لقد استنكر ابن القيّم حديث النجوم أشدّ استنكار، إذْ استنكره سنداً ودلالة، وسنكتفي باستنكاره السندي هنا، فقال ما نصّه:

<إنّ هذا الحديث قد روي عن طريق الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، ومن حديث سعيد بن المسيّب عن ابن عمر، ومن طريق حمزة الجزري، عن نافع، عن ابن عمر، ولا يثبت شيء منها، قال ابن عبد البر: حدَّثنا محمّد بن إبراهيم بن سعيد : إنّ أبا عبد الله بن مفرح حدَّثهم، حدّثنا محمّد بن أيوب الصموت، قال : قال لنا البزّار: وأمّا ما يُروى عن النّبيّ2: <أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم> فهذا الكلام لا يصح عن النّبيّ2[١].

١٣ـ الملاّ علي القاري:

لقد أورد الملاّ على القاري الحديث المذكور في كتابه <الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة في أكثر من مورد، فوصفه بالوضع والكذب[٢].

١٤ـ ابن حجر العسقلاني:

قال ابن حجر العسقلاني ما نصّه: <حديث أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم، عبد بن حميد في مسنده من طريق حمزة النصيبي، عن نافع، عن ابن عمر، وحمزة ضعيف جداً، ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق جميل بن زيد عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر.

وجميل لا يعرف، ولا أصل له في حديث مالك ولا من فوقه، وذكره البزّار من رواية عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه، عن سعيد بن المسيّب عن عمر، وعبد الرحيم كذّاب.

---

(١) أعلام الموقعين: ٥٦٩/١ـ٥٧٠ ، ط: مكتبة دار البيان ـ دمشق.

(٢) انظر الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ١٠٨، ١١٠، ٣٧٢.

ومن حديث أنس أيضاً، وإسناده واهٍ.

ورواه القضاعي في مُسند الشهاب له من حديث الأعمش عن ابن صالح عن أبي هريرة، وفي إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي وهو كذّاب.

ورواه أبو ذر الهروي في كتاب السُّنّة من حديث مندل، عن جويبر، عن الضحاك بن مزاحم منقطعاً، وهو في غاية الضعف.

قال أبو بكر البزار: هذا الكلام لم يصح عن النّبيّ2.

وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب باطل<[1]، انتهى موضع الحاجة.

١٥ـ الشيخ الألباني:

لقد قدح الألباني حديث النجوم، بعد أن أورد جميع طرقه، فذكر ضعفها وكذّب رواتها ، ولم يقتصر في بيان ذلك بإيراد الحديث بلفظٍ واحد، بل ذكره بألفاظٍ وصيغٍ متعددة، وراح يناقش من ادّعى صحّة الحديث بإثبات طرقٍ مبتدعة، ومرسلة، فأخذ بتفنيدها علمياً ومنهجيّاً وخلص إلى كون جميع طرقه موهونة وضعيفة، فلذا صرّح ببطلان الحديث، ووضعه. واليك بعض مناقشاته:

الألباني يبطل حديث النجوم ويناقش الشعراني والمزني

وأما قول الشعراني في (الميزان):

>وهذا الحديث، وإن كان فيه مقال عند المحدِّثين، فهو صحيح عند أهل الكشف<.

قال الألباني: فباطل، وهراء لا يلتفت إليه! ذلك لأنّ تصحيح الأحاديث من طريق الكشف بدعة صوفية مقيتة، والاعتماد عليها يؤدي إلى تصحيح أحاديث

(١) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني: ١٩٠/٤.

باطلة لا أصل لها، كهذا الحديث (حديث النجوم)؛ لأنّ الكشف أحسن أحواله ـ إنْ صحّ ـ أنْ يكون كالرأي، وهو يخطئ ويصيب، وهذا إنْ لم يداخله الهوى، نسأل الله السلامة منه، ومن كلّ ما لا يرضيه»[١].

مناقشة المزني:

روي عن المزني‏Σأنّه قال:

«إنْ صحّ هذا الخبر: فمعناه: فيما نقلوا ـ أي الصحابة ـ عنه2وشهدوا عليه، فكلّهم ثقة مؤتمن على ما جاء به، لا يجوز عندي غير هذا، وأمّا ما قالوا فيه برأيهم، فلو كان عند أنفسهم كذلك ما خطّأ بعضهم بعضاً، ولا أنكر بعضهم على بعض، ولا رجع منهم أحد إلى قول صاحبه، فتدبّر».

قال الألباني: قلت: الظاهر من ألفاظ الحديث خلاف المعنى الذي حمله عليه المزني رحمه الله، بل المراد ما قالوه برأيهم، وعليه يكون معنى الحديث دليلاً آخر على أنّ الحديث موضوع، ليس من كلامه2، إذ كيف يسوغ لنا أن نتصور أنّ النّبيّ2يجيز لنا أن نقتدي بكلّ رجل من الصّحابة، مع أنّ فيهم العالم، والمتوسط في العلم، ومن هو دون ذلك! وكان فيهم مثلاً مَن يرى أنّ البرَدَ لا يفطر الصائم بأكله»[٢] انتهى.

ثُمّ أخذ يسرد الاختلافات في آرائهم الفقهية، بعد أن أثبت بمناقشاته بطلان الحديث المذكور.

ولم يكتف الألباني بذكر مناقشاته تلك، بل أخذ يسرد أقوال العلماء والأصوليين

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني: ١٥٢/١.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ١٥٢/١. لاحظ الأحاديث تحت الأرقام: «٥٨»، «٥٩»، «٦٠»، «٦١»، «٤٣٨».

الذين ساقوا الأدلَّة الأصولية الموجبة لسقوط الحديث عن الاعتبار، وختم كلامه بمقالة ابن حزم. فقال:

«وقال ابن حزم: خبر مكذوب، موضوع، باطل، لم يصح قط»[1].

١٦ـ الشيخ يوسف الحاج أحمد:

قال الشيخ يوسف: «حديث النجوم ضعيف جداً، بل منكر ولا يصح»[2].

أقول: لم يقل الشيخ ذلك جزافاً واعتباطاً، وإنّما قاله صدقاً وتحقيقاً، فلقد أجاد بجمع طرق الحديث، وأماط اللثام عن هوية رجال الإسناد، وذكر قدح علماء الجرح والتعديل فيهم، فلم يسلم منه طريق عن الجرح والقدح، فلذا خلص إلى نفس النتيجة التي خلص إليها كبار علماء الحديث، والأصول، والجرح والتعديل، بكون الحديث موضوعاً وباطلاً، بل مفترىً على رسول الله2[3].

نكتفي بهذا القدر من استعراض آراء وأقوال علماء الحديث وكبار الحفّاظ بشأن وضع وبطلان حديث «النجوم»، نأمل أنْ نكون قد حقّقنا قناعة كافية ببيان بطلانه ونكارته، وإلاّ فلاحظ الأمور الآتية المتعلقة ببيان قدح الحديث المذكور، وعندها ستقف على الحقيقة كما هي.

الأمر الثاني: بيان رواة الحديث وتقييم طرق إسناده

إنّ «حديث النجوم» قد نسبت روايته إلى خمسة من الصحابة، وهم:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المنتقى من الأحاديث الضعيفة والموضوعة على المصطفى، للشيخ يوسف الحاج أحمد، بتقديم الشيخ عبد القادر الأرناؤوط: ١٦٨، حديث «٨٧».

(٣) لمزيد من الاطلاع راجع المنتقى.

١ـ ابن عباس.

٢ـ جابر بن عبد الله.

٣ـ أبو هريرة .

٤ـ ابن عمر.

٥ـ عمر بن الخطاب.

ولكي تتجلّى الصورة عن الحديث المزعوم، لابدّ لي من ذكر إسناد تلك الطرق وتبيان تقييمها من الناحية الرجالية طبقاً لقواعد الجرح والتعديل لعلماء أهل السّنة، وللموازين العلمية المتّبعة في تشخيص ما هو منكر، وموضوع، من الحديث المفترى على رسول الله2، فتأمّل جيّداً.

أما رواية ابن عباس:

فقد روى البيهقي في كتاب «المدخل» عن الحاكم بسنده عن:

جويبر، عن الضّحّاك، عن ابن عباس قال: قال رسول الله2:

«مهما أوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحدٍ في تركه، فإنْ لم يكن في كتاب الله فسنّة منّي ماضية، وإن لم يكن سنّة منّي فما قال أصحابي، إنّ أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأيّما أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة»[1]، انتهى.

ثمّ أخرجه من حديث أبي زرعة: حدَّثنا إبراهيم بن موسى، حدَّثنا يزيد بن هارون، عن جويبر، عن جوّاب بن عبيد الله قال: قال رسول الله2: «إنّ مثل أصحابي كمثل النجوم في السماء، مَن أخذ بنجم منها اهتدى، وبأيّ قول أصحابي

---

(١) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف، للحافظ الزيلعي، (ت: ٧٦٢ هـ): ٦٧٨/٢٢٩/٢.

أخذتم فقد اهتديتم»[1]، انتهى.

وأضاف البيهقي: «هذا حديث مشهور، وأسانيده كلها ضعيفة، لم يثبت منها شيء»[2].

أقول: إنّ معنى القول السابق للبيهقي هو كون الحديث منكراً ولا يصح، لأنّ البيهقي لا يطلق صفة الضعف على الحديث إلاّ إذا كان في سند الرواية كذّاب، أو وضّاع، أو ضعيف لسوء حفظه، وقوله «لم يثبت» فهو اصطلاح يطلق على الحديث الذي لا يصح ولا أصل له[3].

رجال السند في ميزان التقييم:

إنّ آفة الإسناد المذكور هو (جويبر بن سعيد).

من هو جويبر بن سعيد؟

جويبر بن سعيد أبو القاسم الأزدي البلخي المفسّر، صاحب الضَّحّاك.

قال ابن معين: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: لا يُشتغل به، وقال النسائي والدار قطني وغيرهما: متروك الحديث[4].

وقال عبد الله بن علي بن المديني سألته ـ يعني أباه ـ عن جويبر، فضعّفه جدّاً. قال وسمعت أبي يقول جويبر أكثرَ على الضحاك، روى عنه أشياء مناكير.

وقال ابن عدي: والضعف على حديثه ورواياته بيّن.

---

(١) المصدر السابق، لاحظ كون الحديث مرفوعاً، وهو من رواية جويبر أيضاً عن جوّاب بن عبيد الله مرفوعاً، بل مرسلاً.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر المنتقى: ١٦٨.

(٤) ميزان الاعتدال: ٢/١٦٠/١٥٩٥.

وقال ابن حبان: يروي عن الضحاك أشياء مقلوبة، وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث.

وقال الحاكم أبو عبد الله: أنا أبرأ إلى الله من عهدته[١].

وأمّا جوّاب بن عبيد الله التيمي:

روى ابن عدي بإسناده عن ابن نمير قال: جوّاب التيمي ضعيف الحديث، قال أبو خالد الأحمر، قد رأيت جوّاباً وكان يقصّ، ويذهب مذهب الإرجاء[٢].

وقال الثوري: مررت بـ«جرجان» ، وبها جوّاب التيمي فلم أعرض له ـ يعني للإرجاء[٣].

أضف إلى كلّ ذلك: أنّ الإسناد منقطع، إذْ الضحّاك لم يلق ابن عباس، فقد روى ابن أبي شيبة في «المصنَّف»: «حدَّثنا أبو داود عن شعبة، قال: أخبرني شاش، قال: سألت الضحّاك هل رأيت ابن عباس؟ فقال: لا»[٤]، انتهى.

وقال الألباني: الضحّاك هو ابن مزاحم الهلالي، لم يلق ابن عباس[٥].

وأمّا الطريق الثاني: فهو مرسل إذْ أنّ (جوّاب) من الطبقة السادسة ـ ولم يروه عن صحابيّ ـ[٦]، وهكذا قد تبيّن لك ضعف رجال هذا الطريق وإرساله، فالرواية مكذوبة على ابن عباس، وموضوعة ومنكرة.

وأمّا رواية جابر:

فقد رواها الدار قطني في كتابه المسمّى: بغرائب مالك، قال: حدَّثنا إسماعيل

---

(١) انظر تهذيب التهذيب: ١٠٦/٢، وانظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٤٧٤/٢.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: ٤٣٨/٢.

(٣) ميزان الاعتدال: ١٦٠/٢.

(٤) ميزان الاعتدال: ١٦١/٢.

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة: ١٤٦/١.

(٦) انظر: فتح المغيث، للحافظ السخاوي: ١٥٣/١.

بن يحيى العبسي، حدَّثنا الحسن بن مهدي بن عبدة المروزي، حدَّثنا أبو الحسن محمّد بن أحمد السكري، حدَّثنا أبو يحيى بكر بن عيسى المروزي، حدَّثنا جميل بن يزيد، عن مالك بن أنس، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جابر قال: قال رسول الله2: >ما وجدتم في كتاب الله... الحديث<، كما تقدّم.

ثُمّ قال: هذا لا يثبت عن مالك، ورواته (عن مالك) مجهولون[١]، انتهى.

ورواه في كتاب المؤتِلف والمختِلف من طريق آخر:

فقال: حدَّثنا أحمد بن كامل بن خلف، حدَّثنا عبد الله بن روح، حدَّثنا سلام بن سليمان المدائني، حدَّثنا الحارث ابن غصين، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله2: >أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم<. انتهى.

ذكره في ترجمة الحارث بن غصين[٢].

رجال السند في ميزان التقييم:

أمّا الطريق الأول: فقد قال الدار قطني: لا يثبت عن مالك، ورواته مجهولون إذْ جميل بن يزيد لا يُعرف، فقد نقل ابن حجر عن ابن أبي حاتم قوله: سألت أبي عنه، فقال: لا أعرفه، كذا أورده النباتي في ذيل >الكامل<[٣].

والحسن بن مهدي بن عبدة المروزي: مجهول أيضاً كما قال الدار قطني[٤] وهكذا بقية رجال الإسناد من الطريق الأول.

وأمّا الطريق الثاني:

---

(١) انظر: تخريج الأحاديث والآثار: ٢٣٠/٢، وانظر تلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني: ١٩١/٤.

(٢) المؤتلف والمختلف، للحافظ الدار قطني: ١٧٧٨/٤.

(٣) لسان الميزان: ٢٤٧/٢/ ٢١٣٥، انظر: الجرح والتعديل: ٤٥٢/٢/ ٢١٥٤.

(٤) لسان الميزان: ٤٧٧/٢/ ٢٦١٧.

فالآفة الأولى فيه: سلام المدائني

قال ابن طاهر: هذه الرواية (حديث النجوم) معلولة بسلام المدائني؛ فإنّه ضعيف[١].

وقال ابن حبّان: (سلام) شيخ يروي عن أبي عمرو بن العلاء أشياء لا يتابَع عليها، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[٢].

قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: منكر الحديث، وعامّة ما يرويه لا يُتابع عليه.

وقال العقيلي: في حديثه مناكير[٣].

وأمّا الحارث بن غصين:

قال ابن حجر: قال ابن عبد البر في (كتاب العلم): مجهول[٤].

وقال ابن عبد البر: هذا إسناد لا تقوم به حجّة، لأنّ الحارث بن غصين مجهول، وقال ابن حزم: «هذه رواية ساقطة، أبو سفيان ضعيف، والحارث بن غصين، هذا هو أبو وهب الثقفي وسلام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة، وهذا منها بلا شك»[٥]، وهكذا قد تبيّن سقوط الطريق الثاني عن الاعتبار أيضاً.

وأمّا رواية أبي هريرة:

فرواها القضاعي في مسند الشهاب: أخبرنا أبو الفتح بن منصور بن علي الأنماطي، حدَّثنا أبو محمد الحسن بن رشيق، حدّثنا محمّد بن جعفر بن محمّد،

---

(١) تخريج الأحاديث والآثار: ٢/٢٣٠.

(٢) كتاب المجروحين: ١/٣٤٢.

(٣) انظر ميزان الاعتدال: ٣/٢٥٥/٣٣٤٩، وكتاب الضعفاء الكبير: ٢/١٦١، والجرح والتعديل: ٤/٢٤٠، وكتاب الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي: ٢/٦.

(٤) لسان الميزان: ٢/٢٨٤.

(٥) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني: ١/١٤٤.

حدّثنا جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، أخبرنا وهب بن جرير بن حازم، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النّبيّ2قال: >مثل أصحابي مثل النجوم من اقتدى بشيء منها اهتدى< انتهى[١].

رجال السند في ميزان التقييم:

ونكتفي بذكر واحد من رجال السند وهو:

جعفر بن عبد الواحد الهاشمي القاضي: قال الدار قطني: يضع الحديث.

وقال أبو زرعة: روى أحاديث لا أصل لها.

وقال ابن عدي: يسرق الحديث ويأتي بالمناكير عن الثقات.

ثُمّ ساق له ابن عديّ أحاديث وقال: كلّها بواطيل ، وبعضها سرقه من قوم، وكان عليه يمين ألاّ يحدِّث ولا يقول حدَّثنا، وكان يقول: قال لنا فلان.

وقال الذهبي: ومن بلاياه حديث >أصحابي كالنجوم من اقتدى بشيء منها اهتدى<[٢].

وقال ابن عساكر: كان جعفر بن عبد الواحد كذّاباً، يضع الحديث[٣] وحكى عنه قصصاً في ذمّه.

وقال الزيلعي: (حديث النجوم) معلول بجعفر بن عبد الواحد، ونقل عن الدارقطني أنّه قال فيه: كان يضع الحديث، وقال ابن طاهر: كان يروي المناكير عن الثقات[٤].

أقول: هذا الطريق يسقط عن الاعتبار أيضاً، بلحاظ الآفة الكبرى في السند،

---

(١) تخريج الأحاديث والآثار: ٢/٢٣٠.

(٢) ميزان الاعتدال: ٢/١٤١.

(٣) تأريخ مدينة دمشق: ١٢/٤٤، المجلد السادس ط: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

ملاحظة: >جعفر بن عبد الواحد< سقط من الترجمة حسب طبعة >دار الفكر<، ولذا اضطّرت الدار أن تطبعه برسالة منفردة، وعليه فقد استعنّا بطبعة دار إحياء التراث العربي.

(٤) تخريج الأحاديث والآثار: ٢/٢٣١.

وهو جعفر بن عبد الواحد المعروف بالكذب، ووضع الأحاديث.

وأمّا رواية ابن عمر: فرواها عبد بن حُميد في مسنده، والدار قطني في كتابه فضائل الصحابة كلاهما من حديث حمزة الجزري، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله2: ›إنّما أصحابي مثل النجوم فأيّهم أخذتم بقوله اهتديتم‹، انتهى[١].

رجال السند في ميزان التقييم:

آفة هذا الطريق تكمن في حمزة الجزري

أمّا حمزة الجزري: فهو حمزة بن أبي حمزة النصيبي الجُزري قال ابن عدي: حمزة ليس بشيء ونقل عن يحيى بن معين قوله: حمزة ليس يساوي فلساً.

وقال البخاري: حمزة النصيبي منكر الحديث.

وقال النسائي: حمزة متروك الحديث[٢].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: حمزة متروك متهم بالوضع[٣]، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالأشياء الموضوعات كأنّه كان المتعمد لها، لا تحلّ الرواية عنه[٤].

وقال الدار قطني: متروك، وقال ابن عدي: عامّة ما يرويه موضوع، ثُمّ إنّ الحافظ شمس الدين الذهبي قد ساق لـ(حمزة) أحاديث من الموضوعات، كان

---

(١)تخريج الأحاديث والآثار: ٢٣١/٢.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢٦٢/٣، وانظر ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي: ٢٣٤/١/ ١١٥٧، وكتاب الضعفاء الصغير، للبخاري: ٣٩ ، والكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث، للحلبي الشافعي: ١٥٨، رقم (٢٥٨).

(٣) تقريب التهذيب: ١٩٨/١.

(٤) المجروحين، لابن حبّان: ٢٦٩/١.

هذا الحديث منها[١].

وأمّا رواية عمر بن الخطاب: فقد أخرجها ابن عساكر في تأريخ دمشق بالإسناد التالي:

أخبرنا: أبو بكر محمّد بن عبد الباقي، أخبرنا أبو محمّد الجوهري، أخبرنا أبو الحسن عليّ بن محمّد بن أحمد بن نصر بن عرفة، أنبأنا أبو علي حمزة بن محمّد بن عيسى الكاتب، أخبرنا نعيم بن حمّاد الخزاعي، أخبرنا عبد الرحيم بن زيد العَمِّي، عن أبيه، عن سعيد بن المُسيّب، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله2: >سألت ربّي عزّ وجلّ فيما اختلف فيه أصحابي من بعدي، فأوحى الله إليّ: يا محمّد إنّ أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء بعضها أضوأ من بعض، فمن أخذ بشيء مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدى<[٢].

رجال السند في ميزان التقييم:

آفة هذه الرواية في (عبد الرحيم بن زيد العمي)، فقد ذُكر قدحه فيما يلي:

قال البخاري: تركوه.

وقال يحيى: كذّاب، وقال مرَّة : ليس بشيء.

وقال الجوزجاني: غير ثقة.

وقال أبو حاتم: ترك حديثه.

وقال أبو زرعة: واه.

وقال أبو داود: ضعيف[٣].

والآفة الثانية: (زيد بن الحواري العمي)

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: ٣٧٩/٢.

(٢) تأريخ مدينة دمشق: ٣٨٣/١٩.

(٣) انظر ميزان الاعتدال، للذهبي: ٣٦٦/٤.

وهو أبو الحواري البصري، قاضي هراة، قال مُرّة: لا شيء، ضعيف يكتب حديثه.

وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه، وقد ضعّفه النسائي، وقد أخرج الذهبي الرواية ـ هذه ـ عنه ثُمّ تعقّبها بالقول:

فهو باطل، وعبد الرحيم تركوه، ونعيم صاحب مناكير[١].

وقد روى ابن عساكر بإسناده عن محمّد بن سعد قال: ›أبو الحواري‹ في الطبقة الثالثة، وكان ضعيفاً في الحديث[٢].

وأخرج ابن عساكر أيضاً، بإسناده عن ابن أبي خيثمة، قال: ›سمعت يحيى بن معين يقول: حديث (زيد العمي) لا يجوز، وكان أمثل من يزيد الرقاشي‹[٣].

وقال العلامة المناوي في شرح الجامع الصغير: ›أخرج ابن عساكر في التأريخ في ترجمة زيد الحواري، وكذا البيهقي وابن عدي كلّهم عن عمر بن الخطاب.

قال ابن الجوزي في العلل هذا لا يصح: نعيم مجروح، وعبد الرحيم، قال ابن معين: كذّاب، وفي الميزان، هذا الحديث باطل.

وقال ابن معين وابن حجر في تخريج المختصر: حديث غريب، سئل عنه البزّار فقال: لا يصح هذا الكلام عن النّبيّ2.

وقال الكمال ابن أبي شريف: كلام شيخنا يعني ابن حجر يقتضي أنّه مضطرب، وأقول: ظاهر صنيع المصنف إنّ ابن عساكر خرّجه ساكتاً عليه، والأمر بخلافه، فإنّه تعقّبه بقوله قال: ابن سعد (زيد العمي أبو الحواري) كان ضعيفاً في

---

(١) ميزان الاعتدال: ١٥٢/٣، انظر الكشف الحثيث: ١٧٨/ح ٣٠٠.

(٢) تأريخ مدينة دمشق: ٣٨٦/١٩، وانظر الطبقات الكبرى: ٣١٧٠/١٧٨/٧.

(٣) تأريخ مدينة دمشق: ٣٨٩/١٩.

الحديث، وقال ابن عدي عامّة ما يرويه، ومن يروي عنه ضعفاء، ورواه عن عمر أيضاً البيهقي، قال الذهبي وإسناده واهٍ»[١] انتهى.

أقول: وهكذا قد تبيّن لك الرشد من الغي، وثبت بالدليل القاطع بطلان الحديث ووضعه، ونكارته، بل قد افتري على رسول الله2، ولا يصح التحدّث به نسبة إلى رسول الله2، وقد تقوّلوه على رسول الله2جملة من الوضّاعين، أمثال حمزة النصيبي، وجعفر بن عبد الواحد، وجويبر، وزيد العمي، وأمثالهم، فلا يصح الاحتجاج بهذا الحديث لإثبات عدالة جميع الصحابة.

نكتفي بهذا القدر من تخريج طرق الحديث، رعاية للاختصار، وإنْ أردت المزيد من التفصيل، فعليك بمراجِعة ما كتبه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة[٢].

الأمر الثالث: في بيان تعريف الصّحابي

بلحاظ ورود هذا المصطلح في ضمن «حديث النجوم»، فلابدّ من توضيحه في المقام، كمقدمة للولوج بالمناقشة الدلالية للحديث.

لقد اختلف علماء أهل السُّنّة اختلافاً كبيراً في بيان تعريفٍ جامعٍ مانعٍ ـ كما يقول المناطقة ـ لهذا المصطلح، وهذه المساحة الواسعة في الاختلاف، تُنبِئك عن تدخّل الرغبات الشخصية، والنوازع النفسيّة، والرواسب الفكرية، والعصبيات الجاهلية فيه، إذْ تركت أثرها البالغ في تحديد هوية هذا المصطلح. ومن حقّ المسلم أنْ يتساءل عن الضوابط والقواعد، والأصول المتّبعة لانتخاب هذا

(١) فيض القدير: ٤/٧٦.

(٢) راجع سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ١/١٤٤، والمنتقى من الأحاديث الضعيفة والموضوعة على المصطفى، للشيخ يوسف الحاج أحمد: ١٦٨.

التعريف دون ذاك.

فما هي المقاييس التي على ضوئها نقرّ بهذا التعريف أو نرفضه؟

فهل المقياس هو ذوات الأشخاص؟ أم اللّغة هي المقياس؟

أو يكون العرف هو المقياس؟

أو تكون الوقائع التأريخية مقياساً للتعريف؟

فباختلاف المقاييس والمعايير العلمية، والمنطقية، والمنهجية، أو عدمها، ستتغير النتيجة حتماً، بل تتفاوت تفاوتاً فاحشاً، وهذا ما سيتّضح لك فيما يلي:

من هو الصحابي؟

أُختلف في تعريفه، وإليك بيان الأقوال:

أولاً: مقالة ابن حجر العسقلاني

قال ابن حجر ما نصّه: «أصحُّ ما وقفت عليه من ذلك: أنّ الصّحابي: مَن لقي النّبيّ2مؤمناً به، ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه مَن طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغزُ، ومن رآه رؤيةً ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارضٍ كالعمى»[١] انتهى.

اقول: هذا التعريف لابن حجر يدخل فيه المرتدّ الذي ارتدّ في زمن النّبيّ2 ولكنّه عاد إلى الإسلام ومات عليه ولو بعد زمان النّبيّ2، فهل يرضى المسلمون تسمية المرتد صحابيّاً؟ وهل تصح هذه التسمية؟

أجاب ابن حجر قائلاً:

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: ١٥٨/١.

<نعم ، ويدخل فيه مَن ارتدّ وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت، سواء اجتمع به2مرة أخرى أم لا، وهذا هو الصحيح المعتمد، فلذا عُدّ <الأشعث بن قيس> من الصّحابة، وهو ممن ارتدّ عن الإسلام، ثمّ عاد إليه في خلافة أبي بكر>[١] انتهى.

ثانياً: مقالة سعيد بن المسيّب

روى الحافظ أبو بكر الرازي بإسناده عن سعيد بن المسبّب أنّه قال: الصّحابة لا نعدّهم إلا من أقام مع رسول الله2سنة أوسنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين.

ثالثاً: مقالة الواقدي:

قال الواقدي: رأينا أهل العلم يقولون: كلّ من رأى رسول الله2وقد أدرك الحُلُم فأسلم، وعقل أمر الدين ورضيه، فهو عندنا ممن صحب رسول الله2 ولو ساعة من النهار، ولكنّ أصحابه على طبقاتهم وتقدّمهم في الإسلام.

رابعاً: مقالة البخاري:

قال محمد بن إسماعيل البخاري: مَن صحب رسول الله2أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه.

خامساً: مقالة الغزالي:

قال أبو حامد الغزالي: لا يطلق اسم الصحبة إلاّ على من صحبه، ثُمّ يكفي فيه الإسم من حيث وضع الصحبة ولو ساعة، ولكن العرف يخصِّصه بمن كثرت صحبته.

سادساً: مقالة أحمد بن حنبل:

قال أحمد بن حنبل: أصحاب رسول الله2كلٌّ من صحبه شهراً، أو يوماً، أو

(١) المصدر السابق: ١/١٥٩.

ساعة، أو رآه[١].

أقول: وهكذا قد اتّضح لك التفاوت الفاحش بين التعاريف السابقة للصحابي، فعلى ضوء تعريف أحمد بن حنبل يدخل في التعريف كلّ من رأى النّبيّ2 كبيراً كان أم صغيراً، مؤمناً به أم غير مؤمن، مات على الإسلام أم لم يمت عليه، ويخرج عنه من عاش مع النّبيّ2وصاحَبَه ولكنّه لم يره لانعدام بصره!

وفي ضوء مقالة البخاري يدخل في تعريف الصحابي، كلّ من رأى النّبيّ2 من المسلمين، ولو لم يلتقِ به، أو يجالسه، أو يصاحبه، وهو قول يخالف اللغة والعرف، ولا يوافق الذوق السليم، وعلى هذا الضوء يتحقّق الاختلاف في المصاديق أيضاً، وهذا ما يدعونا لمعرفة الضابطة التي اعتمدوها في التعريف.

ضابطة علماء الجمهور في معرفة الصحابي

ذكر علماء أهل السُّنّة ضابطة في معرفة الصحابي، قد بيّنها الحافظ ابن حجر في الإصابة ما نصّها:

›ومما جاء عن الأئمة من الأقوال المجملة في الصفة التي يُعرف بها كون الرجل صحابياً ـ وإن لم يرد التنصيص عليه ـ ما أورده ابن أبي شيبة في ›مصنَّفه‹ من طريقٍ لا بأس به، أنّهم كانوا في الفتوح لا يؤمّرون إلاّ الصحابة‹[٢].

مناقشة الضابطة السابقة

لا نريد مناقشة سند الرواية التي أوردها ابن أبي شيبة، بل نتنزّل عن ذلك،

---

(١) نقلت هذه الأقوال عن أسد الغابة، لابن الأثير: ١١٩/١، انظر مقدّمة المؤلف.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة: ١٥٩/١.

ونفترض إسنادها كما قاله الحافظ، وإنْ كان في إسنادها (سيف بن عمر) وهو وضّاع كذّاب[1]، وإنّما كلامنا في مناقشة ضابطة التعريف، إذْ يرد عليها ما يلي:

أولاً: لا توافق بين الضابطة والتعريف

إنّ هذا الذي ذكرتموه لا يصلح أنْ يكون ضابطة لتعريف الصحابي، إذْ لا علاقة بينهما في البين، هب أنّهم كانوا لا يُؤمّرون إلا الصحابي، ولكن كيف نستكشف روح التعريف من خلال تلك الرواية العليلة؟ إذْ من قال أنّ الصحابي هو مجرد مَن رأى النّبيّ2؟ وما هو الدليل على ذلك؟ فهل توجد آية، أو رواية واردة عنه2تحدّد لنا مفهوم الصحابي وتجرّده عن معناه اللغوي إلى ما وصلتم إليه؟

(١) انظر الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث: ٢٠٤/ ٢٣٥، ميزان الاعتدال: ٣٥٣/٣.

والرواية: هي رواية عامر الشعبي، أوردها الطبري في تأريخه في حوادث سنة (١٩هـ) من طريق سيف بن عمر، وإليك نصّ الرواية:

>قال عمرو عن عامر الشعبي كان أبو بكر لا يستعين في حربه بأحدٍ من أهل الردة حتّى مات. وكان عمر قد استعان بهم فكان لا يُؤمّر منهم أحداً إلاّ على النفر وما دون ذلك وكان لا يعدل أنْ يُؤمّر الصحابة إذا وجد من يجزي عنه في حربه فإنْ لم يجد ففي التابعين بإحسان< تأريخ الطبري: ٢٤٥٧/٥ ـ ٢٤٥٨ ، ط: أوروبا/ ١٨٩٢م، و٢٥/٤، ط: بيروت.

أقول: ولكنّ الذي يوهن الرواية أكثر، هو أنّ (عامر الشعبي) قد ولد في سنة إحدى وعشرين للهجرة وقيل سنة ثمان وعشرين وقيل لست سنوات خلت من إمرة عمر بن الخطاب، وقيل سنة اثنتين وثلاثين، فكيف حدَّثنا عن منهج أبي بكر، ومنهج عمر في تأميرهما للصحابة فقط!!

انظر الطبقات الكبرى، لابن سعد: ٢٥٩/٦، وسير أعلام النبلاء: ٢٦٩/٥.

ثانياً: مخالفتها الواقع والنصراني يُؤمِّر

إنّ الرواية التي ذكرتموها، لم يتم الالتزام والعمل على ضوئها، فهذا أمرؤ القيس، الرجل النصراني، الذي أسلم على يدي عمر بن الخطاب، فما صلّى لله ركعة قط حتى ولاّه عمر!!، وإليك التفصيل:

›حدَّثنا عليّ بن صالح، عن عليّ بن مجاهد، عن أبي المثنى محمد بن السائب الكلبي، قال: أخبرنا عبد الله بن حسن بن حسن قال: حدَّثني خالي عبد الجبار بن منظور بن زبّان بن سيّار الفزاري: قال حدَّثني عوف بن خارجة المُرِّي، قال:

والله إني لعند عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته، إذْ أقبل رجل أفحج أجلى أمعر[1]، يتخطّى رقاب النّاس، حتّى قام بين يدي عمر، فحيّاه بتحية الخلافة، فقال له عمر: فمن أنت؟

قال: أنا أمرؤ نصراني ـ أنا اُمرؤ القيس ـ بن عديّ الكلبي، قال: فلم يعرفه عمر[2]، فقال له رجل من القوم: هذا صاحب بكر بن وائل، الذي أغار عليهم في الجاهلية يوم فَلْج.

قال عمر: فما تريد؟

قال: أريد الإسلام، فعرضه عليه عمر رضي الله عنه، فقبله ثُمّ دعا له برمح، فعقد له على من أسلم بالشام من قضاعة، فأدبر الشيخُ واللواء يهتزّ على رأسه!!

قال عوف: فو الله ما رأيت رجلاً لم يُصَلِّ لله ركعة قط أُمِّر على جماعة من المسلمين قبله‹[3].

---

(١) الأفحج: الذي تتدانى صدور قدميه ويتباعد عقباه إذا مشى، والأجلى: الذي انحسر مقدم شعره. والأمعر: الذي سقط شعره.

(٢) في سائر الأصول: فعرفه عمر. نقلاً عن الهامش.

(٣) كتاب الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني: ٣٦١/١٦، انظر أخبار الحسين بن علي ونسبه.

ثالثا: قصور الضابطة

إنّ الضابطة التي ذكرها علماء أهل السُّنّة قاصرة عن استيعاب سعة التعريف المذكور والتعامل معه، إذْ اتّسع التعامل مع التعريف المذكور لا ليشمل كلّ من رأى رسول الله2، بل من رأى من رأى رسول الله2، وأكثر من ذلك، حتّى الدرجة الرابعة من الرؤية، فهل دخلت الضابطة في كلّ هذه المراتب؟ كلاّ، وألف كلاّ، ولكي تتعرّف على منزلة الصحابي اقرأ، الرواية التالية:

أخرج مسلم في >صحيحه< بإسناده عن جابر، قال: >زعم أبو سعيد الخدري قال: قال رسول الله2: يأتي على الناس زمان يُبعث منهم البعث فيقولون: انظروا هل تجدون فيكم أحداً مِن أصحاب النّبيّ2؟ فيوجد الرجل فيفتح لهم به. ثُمّ يبعث البعث الثاني فيقولون: هل فيهم من رأى أصحاب النّبيّ2؟ فيفتح لهم به، ثُمّ يبعث البعث الثالث فيقال: انظروا هل ترون فيهم مَن رأى مَن رأى أصحاب النّبيّ2؟ ثُمّ يكون البعث الرابع فيقال: انظروا هل ترون فيهم أحداً رأى من رأى أحداً رأى أصحاب النّبيّ2؟ فيوجد الرجل فيفتح لهم به<[١] انتهى.

رابعاً: إمارة الفاجر ومنهج عمر

كيف يمكننا استكشاف الصحبة من خلال الإمارة، والحال أنّ بعضهم كان يؤمّر الفاجر؟ فهذا المغيرة بن شعبة، ولاّه عمر بن الخطاب البصرة، ولم يزل عليها حتّى شهد عليه بالزنا، فعزله عمر عنها، وعلى الرغم من فجوره. قام عمر بتوليته الكوفة بعد ذلك[٢]!!

---

(١) صحيح مسلم: ١٩٦٢/٤/ ٢٥٣٢، باب فضل الصحابة، ثُمّ الذين يلونهم، ثُمّ الذين يلونهم، وأخرج البخاري مثله، انظر فتح الباري، لابن حجر: ٣/٧. وأخرجه أبو نعيم في >معرفة الصحابة<: ١٣٢/١/ ٣٦.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة: ٢٣٩/٥.

والقصة التالية تكشف لك ذلك:

›ولمّا قدم رجال من الكوفة على عمر بن الخطاب يشكون سعد بن أبي وقّاص، قال عمر:

من يعذرني من أهل الكوفة؟ إنْ ولّيت عليهم التقيّ ضعّفوه وإنْ ولّيت عليهم القوي فجّروه، فقال له المغيرة:

يا أمير المؤمنين: إنَّ التقي الضعيف له تقواه وعليك ضعفه، والقوي الفاجر لك قُوَّته وعليه فجوره، قال عمر: [صدقت]، فأنت القوي الفاجر، فاخرجْ إليهم، فلم يزل عليهم أيّام عمر، وصدراً من أيّام عثمان‹[١].

هذا وقد شهد عليه الإمام عليّ بن أبي طالبBبالكذب أمام نفر من أهل العراق، حينما دخلوا عليه يسألونه عمّا ادّعاه المغيرة من كونه أحدث الناس عهداً برسول الله2[٢].

ولقد كان ينال من عَليٍّ كثيراً، بل راح يدعو الخطباء لِلَعن عليٍّB. كما أشارت الرواية التالية:

›عن عبد الله بن السهو قال: لمّا بويع لمعاوية بالكوفة أقام المغيرة بن شعبة خطباء يلعنون عليّاً رضي الله عنه، قال: فأخذ بيدي سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل فقال: ألا ترى إلى هذا الرجل الظالم يأمر بلعن رجل من أهل الجنّة...‹ [٣] الرواية.

ومن حقّك أن تسأل عن كيفية الجمع بين عدالة الصحابي وفجوره.

---

(١) العَقَد الفريد، لعبد ربّه الأندلسي: ٢٢/١، كتاب اللؤلؤة في السلطان.

(٢) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: ١١٩/١، وانظر مقدمة المصنّف.

(٣) الخلافات السياسية بين الصحابة، للشنقيطي: ١٠٣.

هذا ما لا نجد له جواباً إلاّ ببطلان نظرية عدالة جميع الصحابة.

ومن خلال ما تقدّم، فقد تبيّن لك أنّ تأمير الفاجر منهج انتهجه عمر بن الخطاب، كما أشار إلى ذلك ابن تيميّة ما نصّه:

>كان عمر بن الخطاب يستعمل من فيه فجور لرجحان المصلحة في عمله، ثُمّ يزيل فجوره بقوّته وعدله<[1]، انتهى.

وعلى هذا الضوء يبطل ما ذكر من ضابطة للتعريف، ويبقى تعريف الصحابي غير خاضعٍ لضابطة لغوية، ولا عرفية، ولا غير ذلك، وفق منهج علماء أهل السُّنّة.

تعريف الصَّحابي في ضوء مدرسة أهل البيت

إنّ أتباع هذه المدرسة استندوا في تعريفهم للصحابي على ما ورد في قواميس اللّغة العربية، وما أرشد إليه القرآن الكريم، كما ستلاحظ فيما يلي:

قال ابن منظور: صحب: صَحِبَهُ يصحبه صُحبة، وصَحَابة، وصاحَبَه: عاشره، والصاحب: المعاشر[2].

وقال ابن فارس: صحب: الصاد والحاء والباء أصل واحد يدلّ على مقارنة شيءٍ ومقاربته من ذلك الصاحب، والجمع الصَّحْب، كما يقال راكب ورَكْب، ومن الباب: أصحب فلان إذا انقاد، وكلّ شيءٍ لاءم شيئاً فقد استصحبه[3].

وقال الزبيدي: قال الجوهري: الصَّحابة بالفتح : الأصحاب.

والصُّحْبة مصدر قولك: صَحِبَ يصحب صُحبة، واستصحبه: دعاه إلى الصحبة

(١) نقلا عن المصدر السابق: ٨٤.

(٢) لسان العرب : ٢٨٦/٧ مادة (صحب).

(٣) معجم المقاييس في اللغة: ٥٨٧.

ولازمه، وكلّ ما لازم شيئاً فقد استصحبه[١].

وقال الأزهري: أصحَبَ الرجل إذا كان ذا أصحاب، أصْحَب إذا انقاد.

وقال أبو عُبَيد: صَحِبتُ الرجلَ من الصُّحبة، أي انْقَدْتُ له. وكلّ شيء لازم شيئاً فقد استصحبه<[٢].

وقال الطريحي: الصاحب للشيء: الملازم له، وكذا الصُّحبة للشيء هي الملازمة له. ومنه الحديث: >يقال لصاحب القرآن: إقرأ وارق< ويكون تارة بالحفظ ، وتارة بالتلاوة، وتارة بالتدبُّر له، وتارة بالعمل به.

وفي الحديث: >صاحب موسى< ويراد به يوشع بن نون، و>صاحب سليمان< ويراد به آصف بن برخيا، و>صاحب يس< اسمه حبيب النجار.

والصاحبة: تأنيث الصاحب، وهي الزوجة، قال تعالى <**مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلا وَلَدًا**>[٣][٤].

وقال الراغب: الصاحب: الملازم إنساناً كان أو حيواناً، أو مكاناً، أو زماناً، ولا يقال في العرف إلا لمن كَثُرَتْ ملازمتُهُ، ويقال للمالك للشيء هو صاحبه، وكذلك لمن يملك التصرف فيه، قال تعالى: <**إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَتَحْزَنْ**>[٥]، وقال تعالى: <**أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ**>[٦]، <**وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ**>[٧]،

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس: ١٤٠/٢.

(٢) معجم تهذيب اللغة، للأزهري: ١٩٧٩/٢.

(٣) الجن: ٣.

(٤) مجمع البحرين: ١٠٠٨/٢.

(٥) التوبة: ٤٠.

(٦) الكهف: ٩.

(٧) التوبة: ٧٠

<**أَصْحَابُ الجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**>[١].

>والمصاحبة والاصطحاب أبلغ من الاجتماع؛ لأجل أنّ المصاحبة تقتضي طول لُبْثِهِ فكلّ اصطحاب اجتماع، وليس كلّ اجتماع اصطحاباً، والإصحاب للشيء الانقياد له، وأصله أن يصير له صاحباً<[٢].

أقول: اتّضح من كلّ ما تقدّم أنّ (الصاحب) لا يقال إلاّ على من كثرت ملازمته، ومعاشرته له، وأمّا مجرّد رؤية الآخر، والنظر إليه لا يصدق عليه عنوان الصاحب، وإلاّ يلزم أنّ أبناء الدنيا جميعاً هم أصحاب بعضهم البعض، فهذا حال أهل اللغة، وما جرى عليه العرف.

فكيف تمّ التعدّي من المعنى المضيّق المشروط إلى المعنى الموسّع المطلق؟ وكيف حصل هذا الاصطلاح ـ الصحابة ـ من دون إضافتهم إلى رسول الله2؟ إذ جوابه غير واضح من بيانات علماء الجمهور، في حين أنّ القرآن الكريم استعمل (الصاحب) مضافاً إلى الآخر، فقال: (أصحاب الجنّة)، (أصحاب النار)، (أصحاب الكهف)، وكذلك السُّنّة المطهّرة فقد أضافهم النّبيّ2إلى نفسه الشريفة، فكان يقول2: (أصحابي) و(أصيحابي) ومن ذلك يظهر كون هذا الاصطلاح ـ الصحابة ـ إنّما نشأ فيما بعد، وهو من مصطلحات مدرسة أهل السُّنّة.

لكن تبقى ضابطة التعريف مبهمة، ولا دليل يدلّ عليها، وما ادّعاه الزركشي بأنّ التعريف المذكور مطابق لمقتضى اللّغة[٣]، كلام قد عرفت بطلانه، إذْ أنّ

---

(١) البقرة: ٨٢.

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، مادة (صحب).

(٣) قال الزركشي: ذهب الأكثرون إلى أنّه من اجتمع ـ مؤمناً ـ بمحمد2وصحبه ولو ساعة، روى عنه أو لا ـ فهو الصحابي ـ لأنّ اللّغة تقتضي ذلك، وإن كان العرف يقتضي طول الصحبة وكثرتها. البحر المحيط: ١٩٠/٦.

أهل اللّغة اشترطوا في تحقّق الصّحبة حالة المعاشرة والملازمة، بل اشترط الراغب تحقّق الانقياد، وهذا غير متوفّر فيما ذكروه من تعريف.

الأمر الرابع: في بيان بطلان دلالة حديث النجوم

إنّ دلالة حديث النجوم لا يمكن الالتزام بها، بل لا يصح، وذلك لبطلانها، وإليك بيان وجوه البطلان فيما يلي:

الوجه الأول: الصّحابة خطّاءون

إنّ من يجوز عليه الغلط والسهو، ولم تثبت عصمته، لا يمكن القول بحجيّة قوله مطلقاً، فكيف يتعبّدنا الشارع باتّباع من يصدر منه الخطأ والسهو؟

والصحابة لم يدّعِ أحد عصمتهم، بل لم تصدر هذه الدعوى من أحدهم، فهل يصح من الشارع أن يتعبّدنا باتّباع غير المعصوم اتّباعاً مطلقا؟

وقد أشار إلى هذا المعنى، الشيخ الغزالي، ما نصّه: ›فإنّ من يجوز عليه الغلط والسهو، ولم تثبت عصمته عنه، فلا حجّة في قوله، فكيف يُحتج بقولهم مع جواز الخطأ الخ‹.

وأضاف الغزالي قائلاً: ›كيف وقد اتفقت الصحابة على جواز مخالفة الصحابة، فلم يِنكرْ أبو بكر وعمر على من خالفهما بالاجتهاد، بل أوجبوا في مسائل الاجتهاد على كلّ مجتهد أن يتّبع اجتهاد نفسه.

فانتفاء الدليل على العصمة، ووقوع الاختلاف بينهم، وتصريحهم بجواز مخالفتهم فيه ثلاثة أدلّة قاطعة‹[1] انتهى.

---

(١) المستصفى من علم الأصول، للغزالي: ٤٠٠/١.

هذا >وقد نصّ النّبيّ2على تخطئة جماعة من الصحابة رضي الله عنهم من المجتهدين كتخطئته2أبي بكر في تفسيره للرؤيا، وعمر في قوله في هجرة المهاجرين إلى الحبشة، وأسيد بن الحضير في قوله: بطل جهاد عامر بن الأكوع وسائر الفتاوى التي أخطئوا فيها...<[١] هذا حال المجتهدين منهم، فما بالك بغير المجتهد منهم؟

فكيف يجوز نسبة الأمر بتقليد الصحابة إلى رسول الله2؟ لا يقول بجوازه إلاّ جاهل أو متطرِّف.

الوجه الثاني: عدم حجّيّة مذهب الصحابي

إذْ ما دام مذهب الصحابي ليس بحجّة، فعليه لا يجوز لغيره تقليده واتّباعه في فتواه، وبهذا يبطل القول بالاقتداء بمجتهديهم، فضلاً عن غيرهم، ومع بطلانه، تبطل دلالة >حديث النجوم< ، وقد أشار إلى هذا المعنى العلاّمة الآمدي، فقال ما نصّه: >إذا ثبت أنّ مذهب الصحابي ليس بحجّة واجبة الاتّباع، فهل يجوز لغيره تقليده؟ المختار امتناع ذلك مطلقاً<[٢]، بمعنى سواء كان مجتهداً أم غير مجتهد، وقد أقام الآمدي الأدلّة الدالّة على ما تقدّم عنه يطول ذكرها، كما أنّ الآرموي الشافعي ذهب إلى نفس الرأي فقال ما نصّه:!! >الحقّ أنّ قول الصحابي ليس بحجّة<[٣] وقد استدلّ الآرموي على ذلك بأدلّة من الكتاب، والإجماع، والقياس.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم: ٨٢/٥.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي: ٣٩٠/٤.

(٣) الحاصل من المحصول في أصول الفقه، للآرموي الشافعي، (ت: ٦٣٥ هـ): ٣١٧/٣ ـ ٣١٨.

الوجه الثالث: بعضهم شرب الخمر واحتجّ بالقرآن

روى الحافظ عبد الرزاق الصنعاني بإسناده عن ابن جريح قال: أُخبرت أنّ أبا عبيدة بالشام وجد أبا جندل بن سهيل بن عمرو، وضرار بن الخطاب المحاربي، وأبا الأزور، وهم من أصحاب النّبيّ 2 قد شربوا ـ الخمر ـ، فقال أبو جندل: <**لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ إِذَا مَا اتَّقَواْ وَّآمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ**>[١] الآية، فكتب أبو عبيدة إلى عمر، أنّ أبا جندل خصمني بهذه الآية، فكتب عمر: إن الذين زيّن لأبي جندل الخطيئة زيّن له الخصومة، فاحدُدْهم، فقال أبو الأزور: أتحدّونا؟ فقال أبو عبيدة: نعم... الرواية<[٢].

أقول: لو جاز الاقتداء بالصحابة أجمع لزم منه مخالفة صريحة للقرآن الكريم، فهذا الصحابي أبو جندل يشرب الخمر ويأتي بدليل باطل ليثبت لنفسه وللآخرين جواز شربه للخمر، إذ لو التزم بالآية الشريفة نفسها لانتهى عن شرب الخمر بقوله: <**إِذَا مَا اتَّقَواْ وَّآمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ**>.

الوجه الرابع: بعضهم لم يقلع عن شرب الخمر وحُدّ ثمان مرّات

قال ابن عبد البر القرطبي: >وكان أبو مِحْجَن الثّقفي ـ صحابيّ ـ من الشجعان الأبطال في الجاهلية والإسلام... إلاّ أنّه كان منهمكاً في الشراب، لا يكاد يُقلِع عنه، ولا يَرْدعه حدّ، ولا لوم لائم، وكان أبو بكر الصديق يستعين به، وجلده عمر بن الخطاب [في الخمر] مراراً، ونفاه إلى جزيرة في البحر...<[٣].

---

(١) المائدة: ٩٣.

(٢) المصنَّف، للحافظ الصنعاني: ١٧٠٧٨/٢٤٤/٩.

(٣) الاستيعاب: ٣١٩٣/٣٠٩/٤.

«وقال قبيصة بن ذؤيب: ضرب عمر بن الخطاب أبا محجن الثّقفي في الخمر ثماني مرّات وذكر ذلك عبد الرزاق في باب من حُدّ من الصحابة»[١].

ودخل ابنه على معاوية ذات يوم، فقال له معاوية أبوك الذي يقول:

إذا مِتُّ فادفنِّي إلى جنبِ كَرْمَةٍ   تروِّي عِظامي بعد موتي عُروقُها

ولا تـــدْفِنّني بالفلاة فإنَّني   أخاف إذاما مِتُّ أن لا أذوقها[٢]

وفي ضوء هذه الحقائق لا يمكن لمنصف أن يرضخ لتلك النظرية أبداً، فهل يصح من النّبيّ الأكرم2أن يلزم أمّته بالتزام أفعال هؤلاء والاقتداء بهم؟ ومن ثَمَّ يُقرّر لهم بتحقّق الهداية منهم!

الوجه الخامس: كثرة الخلافات والنزاعات

إنّ الصحابة قد اختلفوا فيما بينهم اختلافات كثيرة وحادّة، وحصل بينهم التنازع، والتناحر، إلى درجة سفك الدماء، فمن المحال أنْ يتعبّدنا الشارع بالمتخالفين والمختلفين، إذْ دين الله تعالى واحد، وموقف الحقّ أحقّ أنْ يتّبع.

وفي هذا الصدد أشير إلى ما أجاب عنه الإمام مالك بن أنس، حينما سُئل عمّن أخذ بحديثين مختلفين، حدَّثه بهما ثقة عن رسول الله2، أتراه من ذلك في سعة؟ أجاب الإمام مالك: «لا، والله حتّى يصيب الحقّ، وما الحقّ إلاّ في واحد، قولان مختلفان يكونان صواباً، ما الحقّ وما الصواب إلاّ في واحد»[٣].

---

(١) الاستيعاب: ٤/٣١٠.

(٢) الاستيعاب: ٤/٣١١ـ٣١٢.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم: ٦/٢٥٦، وقد أخرج الرواية بإسنادٍ متصل عن ابن وهب، فلاحظ.

ويؤيّد ما قلناه، ما ذهب إليه الحافظ ›أبو بكر الخطيب البغدادي‹، حيث قال ما نصّه: ›فأمّا إذا اختلفت الصَّحابة على قولين، لم يكن قول بعضهم حجّة على بعض، ولم يجز تقليد واحد من الفريقين، بل يجب الرجوع إلى الدليل‹[١].

وفي هذا الضوء ينبغي القول بالفصل في كلّ موارد النزاع، والوقوف إلى جانب الحقّ واتّباعه، وعدم التردّد والاحتجاج بحجج واهية، وضعيفة، ومخالفة لمواقف الأئمة، وقد أشار إلى موارد اختلافاتهم الشيخ ابن حزم، فقال ما نصّه:

›وقد نهى الله تعالى عن التفرّق والاختلاف بقوله: ‹**وَلَاتَنَازَعُوا**›[٢]. فمن المحال أن يأمر رسول الله2باتّباع كلّ قائلٍ من الصحابة رضي الله عنهم، وفيهم مَن يحلّل الشيء، وغيره منهم يحرِّمه، ولو كان ذلك لكان بيع الخمر حلالاً اقتداءً ›بسمرة بن جندب‹، ولكان أكل البَرَد للصائم حلالاً اقتداءً بأبي طلحة، وحراماً اقتداءً بغيره منهم، ولكان ترك الغسل من الإكسال واجباً اقتداءً بعليّ، وعثمان، وطلحة، وأبي أيوب، وأُبيّ بن كعب، وحراماً اقتداءً بعائشة وابن عمر، ولكان بيع الثمر قبل ظهور الطيب فيها حلالاً اقتداءً بعمر، وحراماً اقتداءً بغيره منهم، وكلّ هذا مروي عندنا بالأسانيد الصحيحة، تركناها خوف التطويل فيها‹[٣].

وقد أثبت الجصّاص ما كشفه التأريخ بشأن اختلافاتهم وتنازعهم، فقال ما نصّه: ›وقد علمنا أنّ الصحابة قد اختلفت في أمور تحزّبوا فيها، وتبرّأ بعضهم من بعض وخرجوا إلى القتال وسفك الدماء...‹[٤] انتهى.

---

(١) الفقيه والمتفقّه، للخطيب البغدادي: ٤٤٠/١.

(٢) الأنفال: ٤٦.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٥٢/٦.

(٤) الفصول في الأصول، للجصّاص: ١٣٨/١.

وفي هذا المقدار من الشواهد والأقوال كفاية في إثبات المطلوب.

الوجه السادس: الجهل بالأحكام

إنّ الصحابة كثيراً ما كانوا يجهلون الأحكام الشرعية، فيفتون بها، والنّبيّ2 يُخطّئ دعواهم، ويصحّح لهم تلك المسائل الشرعية، بل حتّى أبسط المسائل الابتلائية، فضلاً عن الأحكام الأخرى، وقد تتبّع الشيخ ابن حزم الأندلسي عدداً منها، أشير إلى بعضها:

١ـ >أفتى بعض الصَّحابة، والنّبيّ2حي بأنّ على الزاني غير المحصن الرَّجم، حتّى افتداه والده بمائة شاة ووليدة، فأبطل النّبيّ2ذلك الصلح وفسخه<.

٢ـ أمر >سمرة< النساء بإعادة الصلاة أيّام الحيض!!

٣ـ قال قوم من الصحابة بحضرة النّبيّ2: أمّا أنا فأفيض على رأسي ـ يعنون غسل الجنابة ـ كذا وكذا مرّة، فأنكر ذلك النّبيّ2.

٤ـ أفتى >عمر بن الخطاب<: المجنب في السفر ألاّ يصلّي شهراً بالتيمم، ولكن يترك الصلاة حتّى يجد الماء!!

٥ـ كان >عمر< لا يرى توريث المرأة في دية زوجها، حتّى بلغه عن النّبيّ2 خلاف ذلك، فترك قوله ورجع إلى ما بلغه.

٦ـ وكان >عمر< ينهى عن متعة الحج ـ حتّى وقف على أنّه2أمر بها فترك قوله ورجع إلى ما بلغه ـ ولكنّه حينما تولّى الخلافة نهى عن متعة الحج!!

٧ـ أمر >عمر< برجم مجنونة زنت، حتّى أخبره عَلِيٌّ أنّ النّبيّ2قال كلاماً معناه: إنّ المجنون قد رُفع عنه القلم، فرجع عن رجمها.

٨ ـ باع >بلال< صاعين من تمر بصاع من تمر، فأنكر النّبيّ2ذلك، وأمره بفسخ

تلك البيعة، وأخبره أنّ هذا عين الربا<[١].

فهل يصح من النّبيّ2أنْ يأمر أمّته باتّباع من يجهلون الأحكام الشرعية أو يصيبون؟ ولذا يتساءل ابن حزم: >فكيف يجوز تقليد قوم يخطئون ويصيبون؟ أم كيف يحلّ لمسلم يتقي الله تعالى أن يقول ـ في فتيا الصحابي ـ مثل هذا لا يقال بالرأي، وكلّ ما ذكرناه فقد قالوه بآرائهم وأخطأوا فيه<[٢].

الوجه السابع: استنادهم في الفتيا إلى الرأي لا الدليل

لقد أفتى الصَّحابة بآرائهم في مسائل عديدة ـ طبعاً من كان قادراً منهم على الفتيا وعندما يسألون عن الدليل، فكانوا لا يتردّدون عن التصريح في استنادهم إلى آرائهم الخاصّة، فهم لم يستندوا في ذلك إلى الكتاب أو السُّنّة الشريفة.

وإنّما رأيهم الخاص غير المبيّن بدليل، ولكي تقف على حقيقة ذلك أشير إلى بعض المفردات التي أوضحها ابن حزم ما نصّها:

١ـ >قال معاوية في بيع الذهب بالذهب متفاضلاً: هذا رأي.

ـ ومعلوم أنّ هذا هو عين الربا، كما هو واضح ـ.

٢ـ قال ابن مسعود في قصّة >بروع بنت واشق< : أقول فيها برأي، فإن كان حقاً فمن الله، وإنْ كان باطلاً فمنّي، والله ورسوله بريآن.

٣ـ قال عمران بن الحصين ـ وذكر متعة الحج ـ: قال فيها رجل برأيه ما شاء، يعني عمر. ـ حسب تفسير ابن حزم ـ.

٤ـ قال أبو هريرة في حديث النفقة ـ وزاد في آخره زيادة ـ فقيل له: هذا عن

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم: ٦/٢٥٣ـ ٢٥٨.

(٢) انظر الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم: ٦/٢٥٣ـ ٢٥٨.

رسول الله2؟ قال: لا هذا من كيس أبي هريرة›[١]!!

ثُمّ يضيف ابن حزم قائلاً: ‹فصحّ بكلّ ما ذكرنا أنّه لا يحلّ اتّباع فتيا صاحب ـ أي صحابي ، ولا تابع ـ أي تابعي ـ ولا أحد دونهم إلاّ أنْ يوجبها نصّ، أو إجماع، ويبطل بذلك قول من قال ـ فيما رواه ـ عن الصحابي، بخلاف ما صحّ عن النّبيّ2مثل هذا لا يقال بالرأي›[٢].

وفي هذا الصدد أيضاً يقول الإمام البخاري:

‹واحتمال الخطأ في اجتهادهم كائن لا محالة، فقد كان يخالف بعضهم بعضاً، وكانوا لا يدعون الناس إلى أقوالهم، وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول: إنْ أخطأت فمن الشيطان، وإذا كان كذلك لم يجز تقليد مثله..›[٣]، انتهى موضع الحاجة.

وعلى هذا فكيف يليق بمسلم أن يدعو إلى تقليدهم وهم يعتمدون في فتياهم على آرائهم الخاصّة؟ والتجنّي الأكبر هو نسبة تلك الدعوة إلى رسول الله2 حاشاه عن ذلك.

الوجه الثامن: عصيان بعضهم لرسول الله2

قد عصى بعض الصحابة رسول الله2، في حياته ونتج عن عصيانهم وعدم طاعتهم إزهاق أرواح كثيرة من المسلمين، فما بالك فيما بعد وفاته؟ فكيف يصح الأمر بالاقتداء بهم وهو يعلم ما صدر منهم وما سيصدر؟ ففي معركة

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٦/٢٥٤ـ ٢٥٥

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ٦/٢٥٤ـ٢٥٥.

(٣) كشف الأسرار، لعبد العزيز البخاري: ٣/٣٢٨.

(أُحد) قد عصى الرماة حينما رأوا انتصار المسلمين، فهمّوا بترك الموقع للمشاركة في اقتسام الغنائم! فعصوا رسول الله2وعصوا أميرهم الصحابي الجليل عبد الله بن جبير، ولذا قتلΣبعد أن استبسل في الدفاع عن الإسلام ولم يكتف المشركون بذلك وإنّما مثّلوا بجسده[١].

وقد اشتكى رسول الله2من بعضهم نتيجة عدم التزامهم بالأحكام التي أمرهم بها رسول الله2فقد ذكر ابن حزم ما نصّه:

›وأعظم من هذا كلّه تأخر أهل الحديبية عن الحلق والنحر والإحلال، إذ أمرهم بذلك2، حتّى غضب وشكاهم إلى أمّ سَلَمة أمّ المؤمنين وكلّ ما ذكرنا محفوظ عندنا بالأسانيد الصحاح الثابتة‹[٢].

من هنا نفهم أنّ مجرد توفّر العنوان في الفرد لا يستلزم حصانته عن الانحراف أو الابتداع إلاّ من عَصَمَه الله تعالى، ولذا صرّح ›البراء بن عازب‹ بذلك، كما في الرواية التالية:

›أخرج البخاري بإسناده عن العلاء بن المسيّب، عن أبيه قال: لقيت البراء بن عازب رضي الله عنهما فقلت: طوبى لك، صحبت النّبيّ2وبايعته تحت الشجرة، فقال: يا ابن أخي، إنَّك لا تدري ما أحدثنا بعده‹[٣].

بل بعضهم صدر منه الأمر بما هو باطل نتيجة غضبه، وطلب من المسلمين طاعته!! وإليك ما رواه البخاري في صحيحه:

›أخرج البخاري بإسناده عن أبي عبد الرحمن، عن عليٍّ رضي الله عنه قال: بعث النّبيّ2سريَّة وأمّر عليهم رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يُطيعوه ، فغضب

---

(١) انظر الطبقات الكبرى، لابن سعد: ٣٦٢/٣، ترجمة: عبد الله بن جبير.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٥٤/٦.

(٣) صحيح البخاري: ١٥٢٩/٤/ ٣٩٣٧، باب ٣٣، كتاب المغازي.

عليهم، وقال: أليس قد أمر النّبيّ2أن تُطيعوني؟ قالوا: بلى، قال: قد عزمت عليكم لما جمعتم حطباً وأوقدتم ناراً، ثُمّ دخلتم فيها فجمعوا حطباً، فأوقدوا، فلمّا همّوا بالدّخول، فقام ينظر بعضهم إلى بعض، قال بعضهم: إنّما تبعنا النّبيّ2 فراراً من النار، أفندخُلُها؟ فبينما هم كذلك إذ خَمدَت النار، وسكن غضبه، فذكر للنبيّ2 فقال: >لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً، إنّما الطاعة في المعروف<[١].

إثارة:

لعل قائل يقول إنّهم شهدوا الوحي فهم أعلم به، فلماذا لا تقولون بلزوم اتّباعهم؟ يجيب عن هذا التساؤل ابن حزم ما نصّه:

>وأمّا قولهم أنّ الصحابة رضي الله عنهم شهدوا الوحي فهم أعلم به، فإنّه يلزمهم على هذا أنّ التابعين شهدوا الصحابة فهم أعلم بهم، فيجب تقليد التابعين. وهكذا قرنا فقرنا، حتّى يبلغ الأمر إلينا فيجب تقليدنا، وهذه صفة دين النصارى في إتّباعهم أساقفتهم وليست صفة ديننا والحمد لله رب العالمين<[٢].

الوجه التاسع: النّبيّ2يكشف عن مستقبل أصحابه

لقد أخرج مسلم والبخارى في صحيحيهما روايات عن النّبيّ2يكشف فيها مستقبل بعض أصحابه، وأنّهم قد ارتدوا على أدبارهم القهقرى، حتّى لا يبقى من خلص منهم إلاّ همل النَّعم، لقلة عددهم. وهذه الروايات وحدها كافية في إبطال نظرية عدالة جميع الصحابة.

وإليك بعض هذه الروايات:

(١) صحيح البخاري: ٢٦١٢/٦/ ٦٧٢، كتاب الأحكام، باب : ٣ـ٤.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٥٨/٦.

الرواية الأولى:

أخرج البخاري بإسناده عن أبي هريرة، عن النّبيّ2قال: <**إنّكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرضعة، وبئست الفاطمة**>[١].

ومن الواضح أنّ المقصود منها إمارة الباطل لا إمارة الحق، وإلاّ لما كانت ندامة يوم القيامة، فلذا يكشف النّبيّ2عن حرص أصحابه على التعلّق بالإمارة طلباً للزعامة الدنيوية لتحقيق الجاه والمال، والواقع التأريخي كشف عن ذلك أيضاً، ولا مجال لسرد تلك الوقائع في هذه الرسالة المختصرة.

الرواية الثانية:

أخرج البخاري أيضاً، بإسناده عن عبد الله رضي الله عنه، عن النّبيّ2قال: <**أنا فَرَطُكُم على الحوض، وليُرفَعَنّ رجال منكم ثم ليُخْتَلَجُنَّ دوني، فأقول: يا رب أصحابي؟ فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك**>[٢].

(فرطكم): هو الذي يتقدم الواردين ليصلح لهم الحياض والدلاء ونحوها من أمور الاستقاء.

(ليرفعن): يظهرهم الله تعالى لي حتّى أراهم.

(ليختلجن): يعدل بهم عن الحوض ويُجذبون من عندي.

---

(١) صحيح البخاري: ٦/٢٦١٣/٦٧٢٩ كتاب الأحكام باب ٥ـ٧ .

نِعْمَ المرضعة: أول الإمارة، لأنّ معها المال والجاه واللّذات الحسية والوهمية. (بئست الفاطمة): آخرها؛ لأنّ معه القتل والعزل والمطالبة والتبعات يوم القيامة.

(٢) صحيح البخاري: ٥/٢٤٠٤/٦٢٠٥، كتاب الرقاق، باب في الحوض، وأخرجه مسلم في الفضائل، باب إثبات حوض نبينا2وصفاته، رقم (٢٢٩٧). صحيح مسلم: ٤/١٧٩٦/٢٢٩٧.

(دوني): قبل أن يصلوا إليّ.

(ما أحدثوا): من بدعة وفتنة ومعصية.

الرواية الثالثة:

أخرج البخاري أيضاً، بإسناده عن سهل بن سعد قال: قال النّبيّ2:

>**إنّي فرطكم على الحوض، مَن مرَّ عَلَيّ شرب، ومن شرِب لم يظمأ أبداً، لَيَرِدنَّ عَلَيَّ أقوام أعرفهم ويعرفونني، ثُمّ يحال بيني وبينهم**<.

قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عّياش فقال: هكذا سمعت من سهل؟

فقلتُ: نعم، فقال: أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته وهو يزيد فيها:

>**فأقول: إنّهم منّي، فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سُحقاً سُحقاً لمن غيّر بعدي**<[1].

(يحال): يمنعون من الورود والشرب.

(ما أحدثوا): من معصية توجب حرمانهم الشرب من الحوض.

(سحقاً): أي بُعدا لهم بُعداً. وكرره للتوكيد.

الرواية الرابعة: أخرج البخاري بإسناده عن ابن المسيّب أنّه كان يحدِّث، عن أصحاب النّبيّ2: أنّ النّبيّ2قال: >**يرد على الحوض رجال من أصحابي، فَيُحَلَّؤُون عنه، فأقول: يا رب أصحابي؟ فيقول: إنّك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنّهم ارتدُّوا على أدبارهم القهقرى**<[2].

(يحلّؤُون): يصرفون، أو يمنعون ويطردون.

---

(١) صحيح البخاري حديث قم (٦٢١٢). وأخرجه مسلم في الفضائل باب إثبات حوض نبينا2 وصفاته، رقم: (٢٢٩٠). (٢٢٩١).

(٢) صحيح البخاري رقم (٦٢١٤).

(ارتدّوا على أدبارهم): رجعوا عن الهداية والحق.

(والإدبار): جمع دبر وهو الظهر، وولاّه دبره انهزم أمامه.

(القهقرى): الرجوع إلى الخلف، وهي تأكيد للجملة قبلها.

الرواية الخامسة: أخرج البخاري بإسناده عن أبي هريرة، عن النّبيّ2قال:

>**بينا أنا قائم إذا زمرة، حتّى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلُمَّ، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنّهم ارتّدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أُراه يَخْلُـصُ منهم إلا مثـلُ هَمَلِ النَّعَم**<[(١)].

(قائم): أي على الحوض.

(زمرة): جماعة.

(رجل): المراد الملك الموكل بهم.

(هلم): تعالوا.

(أين): إلى أين تذهب بهم.

(يخلُص): ينجو.

(هَمَل النَّعَم): ما يترك مهملاً لا يتعهد ولا يرعى حتّى يضيع ويهلك والمعنى: لا ينجو من النّار منهم إلاّ القليل.

تنبيه: مقولة القاضي عياض في أحاديث الحوض

ونود الإشارة في هذا التنبيه، إلى ما قاله القاضي عياض..

---

(١) صحيح البخاري رقم (٦٢١٥).

وانظر الروايات تحت أرقام: (٦٢١١)، (٦٢١٣)، (٦٢٢٠).

وأخرج مثله مسلم في صحيحه تحت أرقام: (٢٢٩٣)، (٢٢٩٤)، (٢٢٩٥)، (٢٢٩٦)، (٢٢٩٧)، (٢٣٠٤)، انظر أحاديث الحوض.

وقال القاضي عياض ما نصّه: >أحاديث الحوض صحيحة، والإيمان به فرض، والتصديق به من الإيمان، وهو على ظاهره عند أهل السّنّة والجماعة. لا يتأوّل ولا يختلف فيه، وحديثه متواتر النقل. رواه خلائق من الصحابة. فذكره مسلم من رواية ابن عمر، وأبي سعيد، وسهل بن سعد، وجندب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعائشة، وأمّ سلمة، وعقبة بن عامر، وابن مسعود، وحذيفة، وحارثة بن وهب، والمستورد، وأبي ذر، وثوبان، وأنس، وجابر بن سمرة، ورواه غير مسلم من رواية أبي بكر الصديق، وزيد بن أرقم، وأبي أمامة، وعبد الله بن زيد وأبي برزة، وسويد بن جبلة، وعبد الله بن الصنابحي، والبراء بن عازب، وأسماء بنت أبي بكر، وخولة بنت قيس، وغيرهم. قلت: ورواه البخاري، ومسلم أيضاً من رواية أبي هريرة، ورواه غيرهما من رواية عمر بن الخطاب، وعائذ بن عمر وآخرين، وقد جمع ذلك كلّه الإمام الحافظ أبي بكر البيهقي في كتابه البعث والنشور بأسانيده وطرقه المتكاثرات<[١].

وأضاف القاضي عياض قائلاً: >وفي بعض هذا ما يقتضي كون الحديث متواتراً<[٢].

أقول: بعد كلّ هذا الذي تقدّم، فهل يجوز شرعاً أن يُنسب إلى رسول الله2 تعديل الصحابة أجمع؟ فقد أخبرنا2ما سيؤول مصير الكثير منهم، حتّى لا يبقى إلاّ هَمَل النّعم، أفهل يصح أن يأمر أُمّته بلزوم اقتدائهم أجمع إلى يوم القيامة؟

كيف وقد أخبر أنّ في أصحابه اثني عشر منافقاً، بمعنى أنّهم غير معروفين بالنفاق، وهم متسّترون بستار الدين كما تشير إلى ذلك رواية عمار بن ياسر في سؤال قيس له، أشير إلى مورد الشاهد ـ فقال عمار: >حذيفة أخبرني عن النّبيّ2

---

(١) انظر المنهاج، شرح صحيح مسلم، للنووي: ١٥/٥٣.

(٢) انظر المنهاج، شرح صحيح مسلم، للنووي: ١٥/٥٣.

قال: قال النّبيّ 2: >**في أصحابي اثنا عشر منافقاً فيهم ثمانية لا يدخلون الجنّة حتى يلج الجمل في سُمِّ الخياط**[١]**، ثمانية منهم تكفيكهم الدُّبيلةُ وأربعة**< لم أحفظ ما قال شعبة فيهم<[٢].

ولو سألتك عن الحديث المتواتر والمتّفق عليه قوله2: >**مَن كذب عَلَيَّ متعمّداً فليَتَبَوّأ مقعده من النار**<[٣] من المقصود؟

فهل المقصود المشافهون به فقط؟ أم الأعم منهم ومن سيكون من بعدهم إلى يوم القيامة؟ أم مختصّ بمن سيكون؟ هذه احتمالات ثلاثة لا شكّ ولا ريب أنّ الثاني هو الصحيح، وهذا ما أقرّه الأصوليون في كلّ الخطابات النّبويّة إلاّ أنْ تنصب قرينة صارفة عن هذا المعنى، فعليه، هناك من الصحابة من سيتعمّد الكذب على رسول الله2والنّبيّ2يحذّرهم من الوقوع في هذا المنزلق الخطير، وإلاّ لأخبر2بأنّه سيأتي أقوام يكذبون عَلَي، وينزّه أصحابه عن ذلك.

كلّ ما تقدّم يثبت من دون شك بطلان نظرية عدالة جميع الصحابة، بل لابدّ من الرجوع إلى القرآن والسُّنّة والتأريخ للنظر فيمن بقي منهم على الاستقامة وحسنت عاقبته، وهم الأقليّة كما أخبر2[٤] فليس مجرد رؤية النّبيّ2توجب حسن العاقبة وبذلك يمنح شهادة حُسن السلوك مهما صدر منه، ومهما اقترف فهو مجتهد ومتأوّل، ولا يقدح بعدالته شيء، بل لا يجوز أن ينبس بحقّه ببنت شفة

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٣٤٥/٣٨/ ٢٣٣١٩، النسخة المحقّقة.

(٢) صحيح مسلم: ٢١٤٣/٤/ ٢٧٧٩، والدبيلة: سراج من نار.

(٣) المقصد الأعلى في زوائد أبي يعلى الموصلي، للهيثمي: ١٩٠/٣ / ١٣٤٢، انظر صحيح البخاري: ١١٠/٥٣/١، وصحيح مسلم: ٩/١، وصحيح مسلم بشرح النووي: ١ـ٢٥/٢ـ٣٠.

(٤) قد وصفهم رسول الله2 بهَمَل النَّعم، كناية عن قلّتهم، كما مرّ في رواية البخاري، فلاحظ.

ولا لسان سوى المدح ولو كان فاسقاً!! وهذا مخالف للقرآن الكريم[١].

فلابدّ من رفع اليد عن هذه النظرية، بعد أن ثبت بطلانها، وخلافها للقرآن، والسَّنة، والواقع، والتأريخ.

وفي هذا الضوء ينبغي أن نفهم ما ذهب إليه «ابن القطان»، إذ قال ما نصّه: «إنّ حكمهم في العدالة حكم غيرهم فيبحث عنها»[٢] بمعنى أنّ عدالة كلّ صحابي تخضع للضوابط الشرعية في إثباتها أو نفيها عنه، حسب ما هو عليه، ولهذا عقد «ابن القطان» موضوعاً في مقدمة كتاب «الكامل» تحت عنوان:

(ذكر من استجاز تكذيب من تبيّن كذبه من الصحابة والتابعين، وتابعي التابعين، ومن بعدهم إلى يومنا هذا رجلاً رجلاً» ثُمّ أخذ يسرد الكثير من الصحابة ممّن كذّب الآخر، أشير إلى رواية واحدة فقط رعاية للاختصار:

بإسناده عن أبي مجلز، قال: «أنّ أبيّاً قرأ: «**مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ**»[٣]، فقال له عمر: كذبت، فقال له: أنت أكذب، فقيل له: تُكذِّب أمير المؤمنين؟!

فقال: أنا (أشد) تعظيماً لأمير المؤمنين منك. فقال، إني كرهت أنّي أُصدِّق في تكذيب كتاب الله، وأُكَذَّبُ في تصديق كتاب الله، فقال له عمر: صدقت»[٤].

---

(١) قال تعالى: «**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا**» ... الآية. الحجرات/ ٦، قال ابن الأثير: «لا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن ـ فيما علمت ـ أنّها أنزلت في الوليد بن عقبة»، وقال أبو عمر: وخبَر صلاته بهم سكران، وقوله لهم «أزيدكم» بعد أن صلى الصبح أربعاً، مشهور من رواية الثقات من أهل الحديث. انظر أسد الغابة في معرفة الصحابة: ٤٢١/٥.

(٢) انظر إرشاد الفحول، للشوكاني: ٢٦١.

(٣) المائدة: ١٠٧.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال: ١١٧/١ـ ١١٨، انظر مقدمة المصنّف.

ولهذه الدواعي والأسباب تشدّد بعضهم في تعريف الصحابي، قال سعيد بن المسيب: «الصحابة لا نعدّهم إلاّ من أقام مع رسول الله2سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين»[١].

ووجّه السيوطي كلام ابن المسيب قائلاً: «إنّ لصحبته2شرفاً عظيماً، فلا تنال إلاّ باجتماعٍ طويل يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص، كالغزو المشتمل على السفر الذي هو قطعة من العذاب، والسَّنَة المشتملة على الفصول الأربعة التي يختلف بها المزاج»[٢]، انتهى.

وهكذا الماوردي، إذْ تشدّد أكثر من ابن المسيّب فقال: «الصحابي أنْ يتخصّص بالرسول2»[٣] بمعنى أن يطول لبثه مع رسول الله2فيتحلّى بأخلاقه، ويلتزم بأوامره، وينتهي عن نواهيه، فتتجسّد فيه العدالة حقّاً وصدقاً.

وفي هذا الضوء، لا يمكن الرضوخ لقبول تلك النظرية، وخصوصاً مع التساهل في تعريف الصحابي، والاكتفاء باشتراط رؤيته لرسول الله2 فقط.

فكيف يصح القول بعدالة جميع الصحابة مع علمنا بما جرى بينهم من القتال وسفك الدماء؟

أفهل يصح أن نغمض العين عمّا نعلمه عنهم، تحت مبررات غير مهضومة وغير سليمة؟

ولهذا لم يكن لهذه النظرية مقبولية حتّى على صعيد بعض علماء الجمهور

---

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي:٥٠، سعيد بن المسيّب: عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه، توفي سنة أربعٍ وتسعين، كما قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: ٢١٥/٥.

(٢) تدريب الراوي: ٦٧٠/٢.

(٣) نقلاً عن تدريب الراوي: ٦٧٢/٢.

أنفسهم، تأمّل ما قاله التفتازاني بهذا الصدد، ما نصّه:

«إنّ ما وقع بين الصحابة من المحاربات والمشاجرات على الوجه المسطور في كتب التواريخ، والمذكور على ألسنة الثقات يدلّ بظاهره على اَنّ بعضهم قد حاد عن طريق الحق، وبلغ حدَّ الظلم والفسق، وكان الباعث له الحقد والعناد، والحسد واللداد، وطلب الملك والرياسة، والميل إلى اللذات والشهوات، إذ ليس كلّ صحابيّ معصوماً ولا كلّ من لقي النّبيّ 2 بالخير موسوماً»[١].

وأضاف قائلاً: «وأمّا ما جرى بعدهم من الظلم على أهل بيت النّبيّ 2 فمن الظهور بحيث لا مجال للإخفاء، ومن الشناعة بحيث لا اشتباه على الآراء، إذْ تكاد تشهد به الجماد والعجماء، ويبكي له مَن في الأرض والسماء، وتنهدّ منه الجبال، وتنشّق الصخور، ويبقى سوء عمله على كرّ الشهور ومرّ الدهور، فلعنة الله على مَن باشر، أو رضي، أو سعى، ولعذاب الآخرة أشد وأبقى»[٢]، انتهى.

ولكي لا نطيل عليك البحث، نختم البيان في مجال بطلان تلك النظرية، بما قاله ابن حزم، ما نصّه:

«وإذا كان رسول الله 2 يخبر أنّ أصحابه قد يخطئون في فتياهم، فكيف يسوغ لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول إنّه 2 يأمر باتّباعهم فيما قد خطّأهم فيه؟، وكيف يأمر بالاقتداء بهم في أقوالٍ قد نهاهم عن القول بها؟ وكيف يوجب اتّباع من يخطئ؟ ولا ينسب مثل هذا إلى النّبيّ 2 إلاّ فاسق أو جاهل، لابدّ من إلحاق إحدى الصفتين به، وفي هذا هدم الديانة، وإيجاب اتّباع الباطل، وتحريم الشيء وتحليله في وقت واحد، وهذا خارج عن المعقول، وكذب على النّبيّ 2، ومن

---

(١) شرح المقاصد، للإمام سعد الدين التفتازاني: ٥/٣١٠ـ٣١١.

(٢) شرح المقاصد، للإمام سعد الدين التفتازاني: ٥/٣١٠ـ٣١١.

كذب عليه ولج في النار، نعوذ بالله من ذلك‹[1]، انتهى.

وهكذا قد تبيّن لك الرشد من الغي، وبانت لك الحقائق كما هي، وعرفت بطلان نظرية ›عدالة جميع الصحابة‹ وبشواهد قيّمَة لكبار علماء أهل السّنّة، فلا داعي للتمسّك بنظرية باطلة مخالفة للقرآن وللسّنّة، بل كيف يجوز التمسّك بها ما دامت كذلك؟

حاصل الكلام:

اهتّم الإسلام اهتماماً بالغاً في مسألة وضوح مبادئه الاعتقادية، وسائر متبنياته الفكرية سواء للمنتمين له أو غيرهم. إذْ وضوح المبدأ في الأذهان يساعد على بناء رؤية تقويمية موضوعية لكلّ شيء، ومنها الوقائع التأريخية والأحداث، فيخضع كلّ شيءٍ لضوابط قِيمِيَّة على ضوئها توزن الأشياء والأفراد والمواقف وعندئذٍ تتحقّق الحجيّة. فلا قدسية للأفراد ـ بالغ ما بلغوا ـ على حساب المبدأ، فليس الإسلام دين عبادة الأشخاص وتقديسهم، إذْ أنّ عبادة الأشخاص من أخطر ما يصيب الأمّة ويهدّد كيانها بالسقوط والانتهاء، فلذا ينبغي أنّ نفرِّق بين من جسّد المبادئ ودافع عنها وضحّى من أجلها، وبين مَن عاش عليها متكسّباً بها، دارّاً معاشه من خلالها، وحينما نكرِّم الرجال من الصنف الأول، إنّما نكرِّم المبادئ التي جسّدوها وترجموها في حياتهم وواقعهم، فلذا ينبغي التسلّح بالوعي عند دراسة تأريخ الأمّة ورجالاتها، إذ يعتبر التأريخ الصحيح جزءاً أساسيّاً من ثقافة أيّة أمّة حريصة على بناء مستقبلها ضمن قيمها الخاصة بها.

وبالوعي للتأريخ الصحيح يتوصّل أبناء الأمّة إلى تحقيق التقدّم، بعد تشخيص مكامن الخلل والانحراف، لتجنّب تكرار التجارب الفاشلة، وتضييع المبادئ

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٥٨/٦.

الأساسية والأهداف.

وتأسيساً على ما تقدّم، ينبغي أنْ نفهم المحاولات المخلصة للدراسات التقويمية للفكر الإسلامي، وفي هذا الضوء أيضاً نودّ أنْ يفهمنا أبناء الأمّة فيما قدّمناه من دراسة متواضعة في رحاب ›حديث الثَّقَلَين‹ إذْ قد توافق الفريقان من علماء الأمّة على صحّة صدور ›حديث الثَّقَلَين‹ عن النّبيّ2، كما قد وقفت على بطلان الأحاديث والآراء المعارضة له، فيبقى ›حديث الثَّقَلَين‹ المتّفق على صحّة صدوره من دون معارض، ومعنى ذلك أنّ القرآن الكريم وأهل البيتΦ هما المرجعان الأساسيان في لزوم الاقتداء والاتّباع، وتلك هي وصية نبيّنا2 إلينا جميعاً على اختلاف طوائفنا وآرائنا واجتهاداتنا وانتماءاتنا، كي ننطلق في رحاب العقيدة الإسلامية باتّجاه ما أراده الله تعالى ورسوله2في مجال التمسّك بهما، والالتجاء إليهما واتّباعهما دون سواهما، كي نعيش روح وحدة العقيدة في الفكر والمنهج والسلوك، وبذا نبتعد عن الضلال والانحراف وعدم الصواب. كما أنبأنا عن ذلك رسول الله2.

خاتمة المطاف

(حديث الثَّقلين) منطلق أساس للوحدة الإسلامية

إنّ المتطلّع إلى حال الأمّة الإسلامية اليوم، وما وصلت إليه من ضعف وتفكيك وتشرذم، يدرك أنّنا أحوج ما نكون إلى الاهتمام بأمر المسلمين وهو ليس اهتماماً عابراً، بل هو أشدّ ما يكون عليه اليوم، ونحن نشهد تفرّقهم وتعصّبهم، فرقاً وأحزاباً، وتمزّقهم، وتناحرهم، وتكفير بعضهم للبعض الآخر، واستحلال وإباحة الدم الحرام تحت قناع الشرعية والدين، فلذا يشتدّ ويتأكّد لزوم الاهتمام البالغ بأمر الأمّة ودينها الحنيف.

وحينما ننظر إلى الواقع بعين فاحصة نجد دبيب الأفكار الهدّامة يسري بين صفوف الأمة الإسلامية كالنّار في الهشيم. فلا تدع عماداً إلاّ وأزالته، ولا مناراً إلاّ وهدّمته، ولا معلماً إلاّ وطمسته...

فما هي الأصابع الخفيـّة وراء ما يجري؟

وماذا يجري من مخططات سريّة للقضاء على كيان هذه الأمّة المرحومة ودينها الحنيف؟ ولو استمرت هذه الوقائع المأساوية ـ لا سمح الله ـ إلى ما بعد عشرين سنة فهل يبقى للإسلام باقية؟ وهل يبقى للأمّة كيان؟

إنّه لمنظر مرعب وموحش جداً.

هذه الحالة التي وصلت إليها الأمّة الإسلامية اليوم، سوف لا تبقي للصحوة

الإسلامية المتنامية من أثر، إذْ أصبح العالم يرهب أمراً اسمه الإسلام، ولا يتصور الإسلام إلاّ وبمعيّته الرعب، والدمار والدماء، والتفجير...

هذا المنظر المرعب، والخطر، يحتّم علينا جميعاً، علماء، ومفكرين، ووعّاظ ومسؤولين، ومثقفين ومفكرين أنْ نقف وقفة شجاعة وجريئة، ونسمّي الأسماء بمسمّياتها لنضع حدّاً لكلّ ما هو فاتك بالأمّة الإسلامية ونستجلب لها كلّ معاني الخير والمحبة والسلام.

إنّنا إذْ ندعوا إلى هذه الوقفة الشجاعة لا يعني ذلك أنّنا ندعو إلى تجميد حركة الفكر في الواقع، بل الحوار الفكري المبتني على ضوء أسس علمية، ورؤية دقيقة، لهو مورد من موارد إثراء الفكر وتأصيل الوعي، والإدراك، ولا يعتبر معولاً للهدم والتهشيم، بل هذا ما سوف يقود الأمّة نحو حركة صحيّة، لفهم الانتماء العقائدي على ضوء أسس علمية رصينة، لا تزعزعها العواصف العاتية والمدمّرة التي ما فتأت تفتك بالأمّة الإسلامية وكيانها وقيمها وحضارتها.

وفي الجهة المقابلة نشهد تكتّل العالم وتحوّله إلى كيانات وأنظمة متّحدة، متخذين من الموقع الجغرافي، أو المنهج السياسي، أو الاقتصادي سبباً لتحقّق ذلك التكتّل، تاركين وراء ظهورهم ركاماً من الخلافات والدماء والحروب والنزاعات، متطلّعين نحو عالم مشرق، ومستشرفين مستقبلاً زاهراً صنعوه بأيديهم، وأثروه بعقولهم، اقتضته المصالح الاقتصادية، والسياسية، وغيرها من المقتضيات.

فحينما ننظر إلى هذا المشهد نقف في حيرة، إذْ كيف تناست أوربا كلّ حروبها الدامية والمدمّرة؟ وكيف ألغت ملفّات الخلاف وهدمت جدران الحدود، وأضحت كياناً موّحداً؟

فرغم وجود كلّ عوامل الاختلاف من اللغة إلى العقيدة، والمنهج والعادات... اتّجهت بكلّ إصرار إلى توحيد كياناتها السياسية المختلفة والمتخالفة، إلى حدّ توحيد العملة والهوية!

فما هو المبرر الأساس لذلك التكتل؟ لنفترض أنّ المصالح العليا كانت الداعي الأكيد لذلك.

ألا يحدونا التفكير والتطلع إلى عالمٍ نظير العالم الأوربي، لا في تقدّمه التكنولوجي وإنّما في نظمه ومنهج وحدته، فلماذا لا نتحرّك خطوات بهذا الاتّجاه؟ ما هي المبررات والعوائق؟

إنّ عالمنا الإسلامي يزخر بالكثير الكثير من كنوز المفاهيم السامية الداعية إلى الألفة، والمحبّة، والتعاون، والتسامح، والانفتاح، التي تستقطب رجال الفكر والمعرفة لتأصيل وحي الوحدة ونبذ الفرقة، والاستشراف للمستقبل باتّجاه تحقيق كيان يحفظ للأمّة هوّيتها ويعيد لها هيبتها، ويدعو الآخرين إلى الانضمام إليها، والانتماء إلى عقيدتها.

إنّ الخطر القادم الذي يهدّد كيان الأمّة الإسلامية، ويستهدف بنيتها الأساسية وهوّيتها الدينية، يستوجب المزيد من العمل المثابر، والمزيد من التلاحم والتآزر لإيقاف هذا الزحف وصدّه.

ولكي نخرج الأمّة من هذه الدوّامة المهلكة ونستنقذها مما هي فيه ندعوا إلى دراسة النقاط التالية وتفعيلها:

أولاً: السعي الحثيث لإيجاد تكتّل إسلامي متين يبتني على أسس فكرية رصينة، يجمع شتات الأمّة ويوحّد من مواقفها إزاء التحدّيات المصيرية الكبرى، التي تهدّد كيان الأمّة الإسلامية ودينها وعقيدتها، وليبدأ هذا التكتل الإسلامي

والعربي تحت غطاء المشروع الاقتصادي أو السوق المشتركة، لكون فرص تحقّقه أوفر، ثُمّ لتكتمل الجوانب الأخرى في المجالات السياسية والحضارية لاحقاً.

ولعلّ الكثير من أبناء الأمّة وعلمائها توّاقون إلى ذلك، ولكنّهم يعتقدون دون تحقيقه خرط القتاد[١]، لا شكّ أنّه عمل في غاية الصعوبة، ولكنّه ليس من ضرب الخيال أو المحال، فإنْ لم نحقّق التكتّل السياسي، فعلى الأقل لنوجد ثقافة ضرورة التكتل وإيجاد الرغبة العارمة عند الجماهير بحيث تسير بذات الاتّجاه. إذْ الصحوة الإسلامية المتنامية لدى أبناء الأمّة تعزّز الشعور بضرورة تحقّق خطوات هذا الوجود المتوحّد. ومن هنا تظهر مسؤولية علماء الأمّة وقادتها من أجل صنع العالم الإسلامي الجديد على أساس الحضارة الإسلامية، التي لم تنكمش في داخل ذاتها، بل فتحت ذراعيها لكلّ ما يلتقي مع مفاهيمها في العدالة والإنسانية والعقلانية من الحضارات الأخرى. قال تعالى: <**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً**>[٢].

ويشتدّ هذا الانفتاح والتعاون تأكيداً ولزوماً فيما إذا كان بين أبناء الأمّة الإسلامية أنفسهم، قال تعالى: <**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ**>[٣].

وتحقيق الغد المشرق غير ممكن إلاّ بإيجاد أرضية هذا التكتّل الكياني، وذلك بشدّ السواعد والتآزر والتآخي إثباتاً لدين الله، ورفعاً لكلمة التوحيد

---

(١) كناية عن المبالغة في صعوبة تحقيق ذلك الشيء، بمعنى أنّ خرط الشوك أيسر من تحقق ذلك. القتاد: الشوك.

(٢) آل عمران: ٦٤.

(٣) التوبة: ٧١.

وتطبيقاً لأحكام القرآن والسُّنّة النبوية، ومعرفة لمتطلّبات العصر، والإصرار عليها، وعدم الخوف من التهويلات الجوفاء والاعتراضات الواهية.

ولكي نعمّق هذا الشعور لدى أبناء الأمّة الإسلامية ينبغي النظر إلى الآخر فيما وصل إليه في حركته وتكتّله وما أوجده في ولادة كيان اتّحادي يتحرّك وكأنه كائن عضوي، تندفع أعضاؤه بطبيعة وجوده وتكوينه للدفاع الذاتي عن وجوده وكيانه، وهذا ما نلحظه من الترابط الوثيق بين جبهة الكفر فيما يشعرون به من وحدة المشاعر والمصالح والتحديات المضادة للإيمان، قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ**﴾[1].

وانطلاقاً من هذا الفهم القرآني، لا تستطيع الأمّة الإسلامية مواجهة الكيانات الأخرى، وإيقاف تداعيات التمّزق والتشرذم إلاّ في صورة إيجاد كيان وتكتل آخر، يحمل ذات الخصائص وبدرجة أعمق وأقوى، وإلاّ فستقع الفتنة ويقع الفساد في الأرض بتهوّر كيان الكفر وطغيانه، ولا يكون بعد هذا النذير نذير، ولا بعد هذا التحذير تحذير...، وسيتحمل مسؤولية ذلك كلّ من يقف في وجه هذا التأسيس، ويخذّل الأمّة عن ضرورة تشكّله وإيجاده.

ثانياً: الابتعاد عن التطرّف بكلّ أشكاله وأساليبه ووسائله، بل نبذ التطرّف، ومحاصرته وتضييق الخناق من حوله، وتجفيف منابعه، ضرورة تنبيه الأمّة أخطاره، وانحرافه عن هدي الإسلام وحرمته، قال تعالى: ﴿**وَلاَ تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ**﴾[2]، إذْ الإسراف هو التطرّف والخروج عن القصد وتجاوز الحدود في كلّ فعل يفعله الإنسان، ضرورة أنّ مصيره إلى النار خالداً فيها. شاء أم أبى،

---

(١) الأنفال: ٧٣.

(٢) الشعراء: ١٥١.

قال تعالى: <وَأَنَّ مَرَدَّنَا إِلَى اللّهِ وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ>[١].

فهذه هي عاقبة المتطرّفين لا دنياً لهم ولا دين، ولكن زَيّن لهم الشيطان أعمالهم. فتصوروا سذاجةً، أو خبثَ سريرةٍ، أنّ قتلهم الأبرياء سيخلّدون في جنان الخلد، وسيستقبلهم عمر بن الخطاب ويحتضنهم محمد بن عبد الله2!! ونبي الإسلام وأهل بيته وأصحابه منهم براء.

قال تعالى: <كَذلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ>[٢].

فعمليات القتل للأبرياء هي ليست إبادة للجنس البشري فحسب، بل إبادة للإنسانية ببراءَتِها، وطهرها، ومن يقترف ذلك فهو مستعد أنْ يقتل العالم بأسره، ولا تقف شهوته للدم عند حدّ، ولا تعرف حرمة أحد لا الطفل الرضيع، ولا الشيخ الكبير، ولا الصبيّ الصغير، ولا النساء، ضرورة أنّ هذا الاعتداء الآثم هو قتل للناس جميعاً، إذْ لا فرق بين الأبرياء من الناس من هذه الجهة قال تعالى <مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً>[٣].

كما أنّ أيّ إنسان يقوم بدافع حبّ النوع الإنساني بإنقاذ إنسان من الموت، يكون على استعداد تام بعملية الإنقاذ الإنسانية هذه بشأن أيّ إنسان آخر، إذ المنقذ محبّ للإنقاذ بذاته وبطبعه، فلا فرق لديه بين بريء، وآخر مثله. قال تعالى: <وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً>[٤].

ضرورة محاسبة الفقه البدوي وأصحابه الذين يعيشون الأميّة الدينية، فيفتي

---

(١) غافر: ٤٣.

(٢) يونس: ١٢.

(٣) المائدة: ٣٢.

(٤) المائدة: ٣٢.

المتعطشون للدماء بما يشفي ظمأهم الدموي بثواب قتل الأبرياء، والإكثار من القتل، ومن قتلَ عدداً من أبناء الشيعة فهو في علّيين، بل ويسقط عنه التكليف الإلهي ما دام على قيد الحياة!! قال تعالى: ﴿**أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أَنْ كُنتُمْ قَوْماً مّسْرِفِينَ**﴾[1].

ثالثاً: تثقيف أبناء الأمّة على إنهاء حالات الصراع الطائفي، والاستفادة من سماحة الفكر الإسلامي، وإنسانيته في مجال إرساء قواعد الكيان الإسلامي المؤتلف.

إذْ أنّ النزاع الطائفي لا يؤدّي إلى نتيجة، وليس فيه منتصر وكلا الطرفين المتنازعين خاسر، قال تعالى: ﴿**وَلاَتَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا**﴾[2]، نتيجة حتمية أخبر عنها القرآن الكريم، ولا مناص عنها ولا محيص.

ضرورة اَنّ أمر الأمّة الإسلامية الآن لا يصلح مع إبقاء العصبيات الطائفية والخلافات الفكرية، وإحياء الضغائن الماضية المنبثقة عن الجاهلية الموروثة، ولو أنّها تلمّعت وتبرقعت بثياب جديدة.

ولقد لابست مدارس الفكر الإسلامي من القديم في كثير من بلاد المسلمين عصبيات تجمّعت حولها طوائف من الناس، جعلت في ظلّ الانتماء المذهبي، تناحر على أسباب الرزق والجاه، والنفوذ السياسي والاجتماعي، إذْ لم يعد الخلاف بين هذه العصبيات خلافاً فكرياً وفقهياً فحسب، وإنّما هو صراع نفوذ، ومصالح وأطماع سياسية واقتصادية واجتماعية، فتراها تختفي وراء عداوة جاهلية سافرة، تؤجّج نارها باستمرار، أو متى شاء المنتفعون!!

---

(١) الزخرف: ٥.

(٢) الأنفال: ٤٦.

لقد تداول الناس في بلاد الإسلام دعاوى كاذبة على مذاهب بعضهم ضد البعض الآخر، جيلاً بعد جيل، فاختلطت بعواطفهم دون وعي وصارت جزءاً من عقليتهم وسلوكهم يستغلّه ذوو الأغراض المصلحية، ويستخدمه أعداء الإسلام في محاربة الإسلام، وإيجاد الفرقة فيما بينهم.

وتأسيساً على ما تقدّم ينبغي فسح المجال أمام الحوار الفكري، وفتح بابه على مصراعيه، وممارسته بنزاهة وحسن قصد واحتياط، وتحرّ للصدق، مع الاحتفاظ بجسور الأخوّة ومتانة العلقة، وروح التعاون مع أبناء دينهم ولو اختلفت مذاهبهم.

فالحوار الفكري إثراء للفكر، وتأصيل للعقيدة، وإزالة للغموض، وتبيان للأدلّة، وتصحيح للموروث من أخطاء الآخر، وهذا لون من ألوان الحكمة والدعوة الحسنة المطلوبة قال تعالى: <**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ**>[1]، <**فَبَشِّرْ عِبَادِ، الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ**>[2]، فالتضامن والتعاون والتآزر والتآخي، مفاهيم زخرت بها المدرسة الإسلامية، وتأصّل بها الفكر الإسلامي، فانفتح بها على الآخر فضلاً عن الأبناء والأخوة فيما بينهم، فلذا نجد من الضروري جدّاً، وفي هذه المرحلة بالذّات تثقيف الأمّة على صحّة التمذهب وهو دين ندين به، ولكنّ الطائفية مبغوضة وممقوتة، يجب اجتنابها واجتثاثها، وقطع دابر من يراهن عليها أو يريد إثارتها بين حين وحين قال تعالى: <**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلْنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ**>[3].

رابعاً: الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي دولي، يضم مراجع المسلمين أو من

---

(١) النحل: ١٢٥.

(٢) الزمر: ١٧ـ ١٨.

(٣) آل عمران: ١١٠.

يُخوَّل عنهم، ورجال الفكر، والسياسة، والدولة، للإعلان عن انطلاقة جديدة للأمة، رائدها القرآن الكريم، وأهل البيتΦ، لتلتقي الأمّة على ما اتّفق علماؤها عليه وهو (حديث الثَّقَلَين)، ولتصرخ عالياً بما اتفقت عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه.

إذْ (حديث الثَّقَلَين) كما تبيّن خلال البحث يمثّل وصية نبينا2لنا جميعاً على اختلاف العصور والأيّام، فيحقّق التمحور حوله والتمسّك به حالة الألفة والتعاون، ويبعدنا عن خطر الضلال والانحراف، فهو التزام وإيمان، وضمان عن الانحراف، وهداية، وفلاح.

فلو التزمنا بتأسيس هذه الانطلاقة الجديدة للأمّة لنرسي هيكلية وحدتها واتّحادها على قواعد متينة وأصيلة رائدها القرآن الكريم، ووصية النّبيّ2في أهل بيته الأطهار، لأصبح بالإمكان حفظ كيان الأمّة من خطر تمييع الهوية، وتداعيات التمزّق والتشرذم، فانعقاد هذا المؤتمر، يعدّ خطوة كبيرة جداً في هذا المجال، ويرفع شأن أمّتنا الإسلامية عالياً بين الأمم، ضرورة أنْ يكون لقراراته وما يتمخّض عنه، من نتائج ومقرّرات مساحة تطبيقية وعملية واسعة، إذْ لا ينبغي أنْ تنتهي قراراته بانتهائه، بل تُؤسّس له أمانة دائمة يكون مقرّها ما يتفق عليه في إحدى الدول الإسلامية، تتابع خطّته الخمسية ـ مثلاً ـ ، وتدعو لتنفيذ قراراته، وينبغي أنْ يتفرّع عن هذا المؤتمر العالمي، مؤتمرات محلية لانجاز ما اتفقوا عليه في المؤتمر العام، وبذلك نساهم في تحقيق وعي جماهيري جديد تكون الوحدة حجر الزاوية في بنائه، ويتولّى الفكر الإسلامي الأصيل بقيّة مفردات بنائه.

إنّ مؤسسات التقريب بين المذاهب الإسلامية المنتشرة في العالم الإسلامي، جديرة بهذه الدعوة الكريمة، وترتيب خطواتها، وتمهيد الأرضية المناسبة لها،

وتشكيل لجانها المختلفة، لتحقيق انعقاده، وضمان نجاحه، وهذا إنجاز كبير لا يدانيه إنجاز، ومحاولة عظيمة لتمتين أواصر التعاون والأخوّة بين المسلمين، وقطع الطريق أمام كلّ المتصيّدين بالماء العكر، ووضع حدّ عملي ديني اتّحاديّ للتطرّف وأتباعه، وتنزيه ديننا الحنيف عمّا يريدون إلصاقه به، مما هو خارج عنه، بل دعا إلى نبذه، ونهى عنه.

فإذا ما تحقّق هذا فستكون يد الله تعالى معه، ومن كان الله معه فلا مجال لهزيمته واندحاره، والله المستعان، وهو يتولّى الصالحين.

<**يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبّتْ أَقْدَامَكُمْ**>[1].

حصاد البحث:

لقد اتضح من كلّ ما تقدّم؛ أنّ الاشعاع الفكري والمصدر التشريعي الأساس هو القرآن الكريم الذي بات محفوظاً ومصاناً عن أيّ تحريف ومنزّهاً عن الباطل، فهو المرجع الأول والثَّقَل الأكبر للمسلمين جميعاً. أمّا الثَّقَل الآخر فهم أئمّة أهل البيتΦالذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، فقد صانوا القرآن وعملوا به، إذ علموا تفسيره وتأويله ومحكمه ومتشابهه وشأن نزوله، فجسّدوا تعاليمه وأشاعوا براهينه، واستنبطوا أحكامه، فوهبهم الله تعالى ما أرادوا. كما قد حفظوا السُّنَّة، حفظ دراية ورعاية، فوعوها ورعوها، فكانوا أبواب مدينة علم رسول الله2وعيبة علمه، فلم يتردّدوا في بثّ السُّنَّة ونقلها ونشرها، ولم يلتزموا يوماً بأوامر منع تداولها، ولا همّوا بإحراقها أو إتلافها بل راحوا يتناقلونها بحفظ صدر عن صدر، فتفانوا في حفظها ونشرها وتعليمها، وقد أشاد بهذا

(١) محمّد: ٧.

الحفظ الصحابي أنس بن مالك حينما سُئل عن مسألة، فأرشدهم إلى الإمام الحسن بن عليّ بن أبي طالبBلأنّ أهل البيتΦأحفظ لسنَّة رسول الله2من صحابته، كما روى ذلك الفخر الرازي، فقال ما نصّه:

سُئل أنس بن مالك فقال: >سلوا مولانا الحسن فإنّه سمع وسمعنا وحفظ ونسينا<[1].

وهاهم أئمّة أهل البيتΦأعلام الهدى، ومصابيح الدجى، وسفن النجاة، فلم يحدّثنا التأريخ أنّ إماماً منهم سُئل يوماً عن مسألة فارتج عليه فيها، أو تردّد في جوابها، أو نسيه، أو اعتذر عن جوابها، بل تجد عندهم البيان القاطع، والدليل الساطع، وفصل الخطاب، وحسن الجواب، ممّا تُقطع به ألسنة المعاندين والمشكّكين، فلذا لم يكن إخبار النّبيّ عن منزلتهم وشأنهم وعلمهم، إلاّ استناداً إلى الوحي المبين..

فكيف يجوز الرجوع إلى مَن دونهم؟

وكيف تصح مخالفتهم؟

وكيف يسوغ الالتجاء إلى غيرهم؟

لقد أحسن النّبيّ2التبليغ وأوصل الأمانة إلى أمّته وأوصاهم بوصيّته الخالدة: >**إنّي مخلّفٌ فيكم الثّقَلَين**...<، فمع الثَّقَلَين في المعرفة والتفسير والفقه والكلام.

ومع الثَّقَلَين في اتّباع السُّنَّة الصحيحة.

ومع الثَّقَلَين في السلوك والسيرة.

ومع الثَّقَلَين في مرجعيّتهم.

فمعهم لامع غيرهم في الدنيا والآخرة.

---

(١) المحصول في علم أصول الفقه، للرازي: ١٧٧/٤.

<يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ>[1].

ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم

وأستغفر الله تعالى لي ولكم وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

---

(١) التوبة: ١١٩.

مصادر البحث

‹حرف الألف›

القرآن الكريم

١ ـ ‹أبو زرعة الرّازي وجهوده في السُّنّة النبوية›

لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد، المتوفّى سنة ٢٦٤هـ تحقيق الدكتور سعيد الهاشمي، مكتبة ابن القيّم ـ المدينة المنوّرة، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م ، ٣ مجلّدات.

٢ ـ ‹إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة›

للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن عليّ بن محمّد، المتوفّى سنة ٨٥٢ هـ تحقيق زهير ناصر الناصر، وزارة الأوقاف ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ/١٩٩٥م ، (١٦) مجلداً.

٣ ـ ‹إحقاق الحق›

للتستري القاضي نور الله الحسيني المرعشي، المقتول في سنة ١٠١٩هـ ، منشورات مكتبة المرعشي ـ قم، ١٩ مجلّداً.

٤ ـ ‹أحكام القرآن›

للإمام الشافعي محمد بن إدريس، المتوفى سنة ٢٠٤هـ ، جمعه أبو بكر البيهقي المتوفّى سنة ٤٥٨ هـ تحقيق قاسم الشماعي الرفاعي، دار القلم ـ بيروت، الطبعة الأولى، جزءان في مجلّد.

٥ ـ «أحكام القرآن»

للجصّاص أبي بكر أحمد بن عليّ الرّازي، المتوفّى سنة ٣٧٠هـ، ضبط نصّه وخرّج آياته عبد السّلام محمّد علي شاهين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، ٣ مجلّدات.

٦ - «الأدب المفرد»

للبخاري محمد بن إسماعيل، المتوفّى سنة ٢٥٦هـ ، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م ، مجلّد.

٧ ـ «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول»

للشوكاني محمّد بن علي بن محمّد، المتوفّى ١٢٥٠هـ ، تحقيق محمّد صبحي، دار ابن كثير ـ دمشق ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، مجلّد.

٨ ـ «استجلاب ارتقاء الغُرف بحُبِّ أقرباء الرَّسول وذوي الشَّرف»

للحافظ السَّخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، المتوفّى سنة ٩٠٢هـ، تحقيق خالد بن أحمد الصُّمِّي بابطين، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، مجلّدان.

٩ ـ «أسد الغابة في معرفة الصّحابة»

لابن الأثير الجَزَري عز الدّين أبي الحسن علي بن محمد، المتوفّى سنة ٦٣٠هـ ، اعتنى بتصحيحها عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، طبعة جديدة مصحّحة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، ٧ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

١٠ ـ «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب»

لمحمد بن درويش بن محمد الحوت البيروتي الشافعي، والمتوفّى سنة

١٢٧٧هـ ، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، مجلّد.

١١ ـ «أسنى المطالب في مناقب سيّدنا علي بن أبي طالب»

للحافظ محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي، المتوفّى سنة ٨٣٣هـ ، تحقيق محمد هادي الأميني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين ـ اصفهان

١٢ ـ «أصول الفقه»

للمقدسي الحنبلي محمد بن مفلح، المتوفّى سنة ٧٦٣هـ تحقيق فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ٤ مجلّدات.

١٣ ـ «أضواء على السُّنّة المحمدية»

لمحمود أبو«رية»، منشورات الأعلمي ـ بيروت، الطبعة الخامسة، مجلّد.

١٤ ـ «أعلام الموقعين عن ربّ العالمين»

لابن قيّم الجوزية أبي عبد الله محمد، المتوفّى سنة ٧٥١هـ ، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، مجلّدان.

١٥ ـ «أعيان الشيعة»

للسيد محسن الأمين، المتوفّى سنة ١٣٧١هـ ، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت، الطبعة الخامسة سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (٥٢) جزءاً في ١٠ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

١٦ ـ «الإتحاف بحُبِّ الأشراف»

للشبراوي الشافعي عبد الله بن محمد بن عامر، المتوفّى سنة ١١٧٢هـ ، تحقيق سامي الغريري، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي ـ قم، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م ، مجلّد.

١٧ ـ «الأحكام السلطانية»

للماوردي البصري عليّ بن محمّد بن حبيب، المتوفّى سنة ٤٥٠هـ ، طبعة بغداد ١٤٠٩هـ.

١٨ ـ «الإحكام في أصول الأحكام»

لابن حزم الظاهري أبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد، المتوفّى سنة ٤٥٦هـ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ٨ أجزاء في مجلّدين.

١٩ ـ «الإحكام في أصول الأحكام»

للآمدي عليّ بن أبي عليّ بن محمّد، المتوفّى سنة ٤٦٧هـ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، أربعة أجزاء في مجلّدين.

٢٠ ـ «الأدب المفرد»

للبخاري محمد بن إسماعيل، المتوفّى سنة ٢٥٦هـ ، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م ، مجلّد.

٢١ ـ «الاستيعاب»

لابن عبد البرّ القرطبي أبي عمر يوسُف بن عبد الله بن محمد، المتوفّى سنة ٤٦٣هـ ، تحقيق وتعليق علي محمّد معوض وعادل أحمد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م ، ٤ مجلّدات.

٢٢ ـ «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»

للقاري ملاّ عليّ بن محمّد بن سلطان المكي الحنفي، المتوفّى سنة ١٠١٤هـ ، تحقيق محمّد الصباغ، المكتب الإسلامي ـ دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، مجلّد.

٢٣ ـ «الإصابة في تمييز الصّحابة»

للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، المتوفّى سنة ٨٥٢ هـ ، دراسة

وتحقيق عادل أحمد، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية ـ طهران، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ، مجلّدان.

٢٤ ـ «الأصول العامة للفقه المقارن»

لمحمد تقي الحكيم، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ، المجمع العالمي لأهل البيتΦ، مجلّد.

٢٥ ـ «الاعتصام»

للشاطبي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللّخمي، المتوفّى سنة ٧٩٠هـ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار المعرفة ـ بيروت، جزءان في مجلّد.

٢٦ ـ «الأغاني»

لأبي الفرج الأصفهاني عليّ بن الحسين، المتوفّى سنة ٣٥٦هـ، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤/١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ٢٤ جزءاً في ١٢ مجلّداً + مجلّد الفهارس.

٢٧ ـ «الأمالي»

للشيخ الطوسي أبي جعفر محمد بن الحسن، المتوفّى سنة ٤٦٠هـ، تحقيق مؤسسة البعثة، دار الثقافة ـ قم، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، مجلّد.

٢٨ ـ «الإمامة والسياسة»

لابن قتيبة الدينوري عبد الله بن مسلم، المتوفّى سنة ٢٧٦هـ، تحقيق علي شيري، منشورات الشريف الرضي ـ قم، جزءان في مجلّد.

٢٩ ـ «الأنساب»

للسمعاني أبي سعيد عبد الكريم بن محمّد التميمي، المتوفّى سنة ٥٦٢هـ، تحقيق عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ٥ مجلّدات.

٣٠ ــ «أنساب الأشراف»

للبلاذري أحمد بن يحيى بن جابر، من أعلام القرن الثالث الهجري، تحقيق محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية ـ قم، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، مجلّد.

«حرف الباء»

٣١ ـ «بحار الأنوار»

للمجلسي محمد باقر بن محمد تقي، المتوفّى سنة ١١١٠هـ، مؤسسة الوفاء ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١١٠ مجلّداً.

٣٢ ــ «البحر الزّخار المعروف بمسند البزّار»

للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، المتوفّى سنة ٢٩٢هـ، تحقيق د. محفوظ عبد الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحِكَم ـ المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ١١ مجلّداً.

٣٣ ــ «البحر المحيط في التّفسير»

لأبي حيّان الأندلسي الغرناطي محمّد بن يوسف، المتوفّى سنة ٧٥٤هـ، طبعة جديدة مُنقّحة، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ١٠ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

٣٤ ــ «البحر المحيط»

للزركشي الشافعي محمّد بن بهادر بن عبد الله، المتوفّى سنة ٧٩٤هـ، تحقيق لجنة من علماء الأزهر، دار الكتبي ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ٨ مجلّدات.

٣٥ ــ «البداية والنهاية»

لابن كثير الدمشقي أبي الفداء، المتوفّى سنة ٧٧٤هـ، تحقيق أحمد

عبدالوهاب، دار الحديث ـ القاهرة، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م ، ١٤ جزءاً في ٧ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

٣٦ ـ <بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام>

للحافظ ابن القطان المالكي الفاسي المغربي أبي الحسن عليّ بن محمّد بن عبد الملك، المتوفّى سنة ٦٢٨هـ ، تحقيق د. الحسين أيت سعيد، دار طيبة ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، ٥ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

<حرف التاء>

٣٧ - <تاج العروس من جواهر القاموس>

للزبيدي الحنفي محبِّ الدين أبي فيض السيد محمد مرتضى، المتوفّى سنة ١٢٠٥، دراسة وتحقيق محمد علي شيري، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م ، ٢٠ مجلّداً.

٣٨ - <التاريخ الأوسط>

للبخاري محمد بن إسماعيل ـ المتوفّى سنة ٢٥٦هـ ، تحقيق د. يحيى بن عبد الله الشمالي، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م ، ٤ مجلّدات + الفهارس.

٣٩ ـ <تأريخ بغداد أو مدينة السلام>

للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي المتوفّى سنة ٤٦٣هـ ، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ١٤ مجلّداً + مجلّد الفهارس.

٤٠ ـ <التاريخ الصغير>

للبخاري محمّد بن إسماعيل، مجلّد.

٤١ - ›تأريخ الطبري‹

للطبري أبي جعفر محمد بن جرير، المتوفّى سنة ٣١٠هـ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، بيروت ـ لبنان، ١٠ مجلّدات + مجلّد الذيول.

٤٢ ــ ›التاريخ الكبير المعروف بــ تأريخ ابن أبي خيثمة‹

للحافظ ابن أبي خيثمة أبي بكر أحمد بن زهير بن حرب، المتوفّى سنة ٢٧٩هـ ، تحقيق صلاح فتحي هلل، الفاروق ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م ، ٤ مجلّدات.

٤٣ ــ ›التأريخ الكبير‹

للبخاري أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم، المتوفّى سنة ٢٥٦هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ٨ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

٤٤ ـ ›تأويلات أهل السُّنّة ــ تفسير القرآن العظيم‹

للماتريدي السمرقندي الحنفي أبي منصور محمد بن محمود، المتوّفى سنة ٣٣٣هـ، تحقيق فاطمة يوسف الخيمي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ٥ مجلّدات.

٤٥ ــ ›تحذير الخواص من أكاذيب القصاص‹

للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق د. محمّد الصباغ، المكتب الإسلامي ـ دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٤٦ ـ ›تأريخ مدينة دمشق‹

لابن عساكر الشافعي أبي القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله ، المتوفّى سنة ٥٧١هـ، تحقيق علي شيري، دار الفكر ـ بيروت ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م ، ٧٠ مجلّداً.

٤٧ ـ «**تحف العقول عن آل الرسول**»

للشيخ الحرّاني الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة، المتوفّى سنة ٣٨١هـ ، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ ، مجلّد.

٤٨ ـ «**تحفة الأحوذي**»

للمباركفوري محمّد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، المتوفّى سنة ١٣٥٣هـ ، تحقيق عليّ محمّد معوض، وعادل أحمد، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م ، (١٠) مجلّدات.

٤٩ ـ «**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**»

للحافظ المزيّ يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف، المتوفّى سنة ٧٤٢هـ ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، ١٤ مجلّداً.

٥٠ ـ «**تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري**»

للزيلعي أبي محمّد عبد الله بن يوسف بن محمّد، المتوفّى سنة ٧٦٢ هـ ، تحقيق سلطان بن فهد الطبيشي، دار ابن خزيمة ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، ٤ مجلّدات.

٥١ ـ «**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**»

للحافظ السيوطي جلال الدين، المتوفّى سنة ٩١١هـ ، تحقيق أبي قتيبة الفاريابي، مكتبة الكوثر ـ الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ ، مجلّدان.

٥٢ ـ «**تذكرة الحُفّاظ**»

للذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان المتوفّى سنة ٧٤٨هـ ، وضع

حواشيه زكريّا عميرات، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م ، ٤ أجزاء في مجلّدين.

٥٣ ـ «تذكرة الخواص»

لسبط ابن الجوزي شمس الدين أبي المظفر يوسف بن فرغلي بن عبد الله البغدادي المتوفّى سنة ٦٥٤هـ ، منشورات الشريف الرضي ـ قم، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

٥٤ ـ «تذكرة الموضوعات»

للفتني الهندي محمّد طاهر بن عليّ، المتوفّى سنة ٩٨٦هـ ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، طبعة بالأوفست، مجلّد.

٥٥ ـ «تصنيف نهج البلاغة»

لبيب بيضون، مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ ، مجلّد.

٥٦ ـ «التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح»

لمحمّد إدريس الكاندهلوي، المتوفى سنة ١٣٩٤هـ ، تحقيق محمّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م ، ٧ مجلّدات.

٥٧ ـ «تعليقات على ما صحّحه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي»

للسلفي عبد الله بن مراد، دار الفضيلة ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م ، مجلد.

٥٨ ـ «تفسير البغوي المعروف بمعالم التنزيل في التفسير والتأويل»

للبغَوي أبي محمّد الحسين بن مسعود الفَراء، المتوفّى سنة ٥١٠هـ ، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م ، ٥ مجلّدات.

٥٩ ـ >تفسير الطبري<

للطبري أبي جعفر محمد بن جرير، المتوفّى سنة ٣١٠هـ ، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث العربية والإسلامية بدار هجر ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ٢٤ مجلّداً + مجلّد الفهارس.

٦٠ ـ >تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب<

لفخر الدين الرّازي محمّد بن ضياء الدّين عمر المشتهر بخطيب الرَّي، المتوفّى سنة ٦٠٤هـ ، تقديم الشيخ خليل محيي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م ، ٣٢جزءاً في ١٦ مجلّد + مجلّد الفهارس.

٦١ ـ >تفسير القرآن العظيم<

للحافظ ابن كثير الدمشقي عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر، المتوفّى سنة ٧٧٤هـ ، تعليق محمّد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م ، ٨ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

٦٢ ـ >تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان<

للنيسابوري القمّي نظام الدين الحسن بن محمود بن حسين، المتوفّى سنة ٧٢٨هـ ، خرّج آياته وأحاديثه زكريا عميرات، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، ٦ مجلّدات.

٦٣ ـ >تفسير غريب القرآن العظيم<

لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المتوفّى بعد سنة ٦٦٦هـ ، تحقيق د. حسين ألمالي، مديرية أوقاف الديانة التركية ـ أنقرة، الطبعة الأولى ١٩٩٧م ، مجلّد.

٦٤ ـ «تفسير لباب التأويل في معاني التنزيل»

للشيخ الخازن علي بن محمد البغدادي، المتوفّى سنة ٧٢٥هـ، تحقيق عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ٤مجلّدات.

٦٥ ـ «تقريب التهذيب»

للحافظ ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أحمد بن علي، المتوفّى سنة ٨٥٢هـ ، تحقيق خليل مأمون شِيحا، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، جزءان في مجلّد.

٦٦ ـ «تقويم الأدلّة في أصول الفقه»

للدبوسي الحنفي عبيد الله بن عمر بن عيسى، المتوفّى سنة ٤٣٠هـ ، تحقيق خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م ، مجلّد.

٦٧ ـ «تقييد العلم»

للخطيب البغدادي، المتوفّى سنة ٤٦٠هـ ، تحقيق يوسف العش، دمشق ١٩٤٩م.

٦٨ ـ «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»

للحافظ ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أحمد بن علي، المتوفّى سنة ٨٥٢ هـ ، تصحيح وتعليق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دارالمعرفة ـ بيروت، ٤ أجزاء في مجلّدين + مجلّد الفهارس.

٦٩ ـ «التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد»

للحافظ ابن عبد البر أبي عمر يوسف بن عبد الله الأندلسي، المتوفّى سنة ٤٦٢هـ ، تحقيق مصطفى أحمد، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف ـ المغرب ، طبعة سنة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م ، (٢٦) مجلّداً.

٧٠ ـ >تمييز الطيّب من الخبيث<

لابن الدَّيبع الشافعي الشيباني عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد، المتوفّى سنة ٩٤٤هـ، تحقيق محمّد عثمان، الخشت، مكتبة ابن سينا ـ مصر.

٧١ ـ >تهذيب التهذيب<

للحافظ ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أحمد بن علي، المتوفّى سنة ٨٥٢ هـ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ١٢ مجلّداً + مجلّدا الفهارس.

٧٢ ـ >تهذيب الكمال<

للحافظ المزّي جمال الدين أبي الحجّاج يوسُف، المتوفّى سنة ٧٤٢هـ، مراجعة سُهيل زكار، تحقيق أحمد علي عبيد، وحسن أحمد آقا، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ٢٢ مجلّداً + مجلّدا الفهارس.

>حرف الجيم<

٧٣ ـ >جامع الأصول في حديث آل الرسول<

لابن الأثير الجزَري أبي السعادات المبارك بن محمّد، المتوفّى سنة ٦٠٦هـ، تحقيق وتعليق عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١١ مجلّداً + مجلّدا الفهارس + مجلدا التتمة.

٧٤ ـ >جامع أحاديث الشيعة في أحكام الشريعة<

للشيخ إسماعيل المعزّي الملايريّ، تحت إشراف السيد حسين البروجردي، مطبعة مهر ـ قم، ١٤١٣هـ، ٣١ مجلّداً.

٧٥ ـ >جامع بيان العلم وفضله<

لابن عبد البُر القرطبي المالكي أبي عمر يُوسف بن عبد الله، المتوفّى سنة

٤٦٣هـ ، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي ـ الدّمام، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، مجلّدان.

٧٦ ـ «الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير»

للحافظ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، المتوفى سنة ٩١١هـ ، تحقيق عبد الله محمّد الدرويش، دمشق/ يطلب الكتاب من المحقّق، الطبعة لسنة ١٤١٧هـ/١٩٩٦، مجلّدان.

٧٧ ـ «الجامع الكبير المسمّى بسنن الترمذي»

للتِرمِذِيّ أبي عيسى محمد بن عيسى، المتوفّى سنة ٢٧٩هـ ، تحقيق الدكتور بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٨م ، ٦ مجلّدات.

٧٨ ـ «الجامع المفهرس لأطراف الأحاديث النبوية والآثار السلفية»

للألباني محمد ناصر الدين، تحقيق سليم بن عبد الهلالي، دار ابن الجوزي ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، مجلّدان.

٧٩ ـ «الجامع لأحكام القرآن المشتهر بتفسير «القرطبي»»

للقرطبي أبي عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري، المتوفّى سنة ٦٦٨ هـ ، تعليق محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، ٢٠ جزءاً في ١٠ مجلّدات + مجلّدا الفهارس.

٨٠ ـ «الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث»

للغزّي العامري أحمد بن عبد الكريم، المتوفّى سنة ١١٤٣هـ ، تحقيق فوّاز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، مجلّد.

٨١ ـ >الجرح والتعديل<

لابن أبي حاتم محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرّازي المتوفّى سنة ٣٢٧هـ ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م ، ٩ مجلّدات + مجلّد الفهرس.

٨٢ ـ >الجمع بين الصحيحين<

للحُميدي محمد بن فتوح، المتوفّى سنة ٤٨٨هـ ، تحقيق د.علي حسين البوّاب، دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ٤ مجّلدات.

٨٣ ـ >جمع الجوامع<

للحافظ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفّى سنة ٩١١هـ دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م ، ١٥ مجلّداً.

٨٤ ـ >جواهر العقدين<

للسمهودي نور الدين علي بن عبد الله، المتوفّى سنة ٩١١هـ ، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م ، مجلّد.

>حرف الحاء<

٨٥ ـ >الحاصل من المحصول<

للآرموي الشافعي أبي عبد الله محمد بن الحسين، المتوفّى سنة ٦٥٣هـ ، تحقيق د. عبد السلام محمود أبو ناجي، دار المدار الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، ٣ مجلّدات.

٨٦ ـ ›حلية الأولياء وطبقات الأصفياء‹

للحافظ أبي نعيم الأصفهاني أحمد بن عبد الله، المتوفّى سنة ٤٣٠هـ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٠ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

٨٧ ـ ›حوار مع الشيخ الألباني‹

لحسّان عبد المنّان، مكتبة المنهج العلمي ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

›حرف الخاء‹

٨٨ ـ ›خصائص أمير المؤمنين‹

للنسائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، المتوفّى سنة ٣٠٣هـ ، تحقيق السيد جعفر الحسيني، دار الثقلين ـ قم، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٨٩ ـ ›خصائص مسند الإمام أحمد‹

للحافظ أبي موسى المَدِيني محمّد بن عمر بن أحمد، المتوفّى سنة ٥٨١هـ ، سلسلة الرسائل النادرة، مكتبة التوبة ـ الرياض، طبعة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٩٠ ـ ›الخلافات السياسية بين الصحابة‹

للشنقيطي محمد بن المختار، إصدار مركز الراية للتنمية الفكرية، جدّة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

›حرف الدال‹

٩١ ـ ›دائرة المعارف الشيعية‹

لحسن الأمين، دار التعارف ـ بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ، ١١ مجلّداً.

٩٢ ـ ›الدُّرُّ المنثور في التفسير بالمأثور‹

للحافظ السيوطي عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، المتوفّى سنة ٩١١هـ، طبعة جديدة، صحّحها وخرّج أحاديثها الشيخ نجدت نجيب، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ٨ مجلّدات.

٩٣ ـ ›الدّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة‹

للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفّى سنة ٩١١هـ، تحقيق محمود الأرناؤوط ومحمد بدر الدين، مكتبة دار العروبة ـ الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٩٤ ـ ›دروس في علم الأصول‹

للسيد الشهيد الصدر محمد باقر، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٨م، مجلّد.

٩٥ ـ ›دلائل النّبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة‹

للبيهقي أبي بكر أحمد بن الحسين، المتوفّى سنة ٤٥٨هـ تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ٧ مجلّدات.

٩٦ ـ ›ديوان الضعفاء والمتروكين‹

للذهبي شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الدمشقي، المتوفّى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار القلم ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، مجلّدان.

›حرف الذال‹

٩٧ ـ ›ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى‹

لمحبّ الدين الطبري المكي أبي العباس أحمد بن عبد الله بن محمّد،

المتوفّى سنة ٦٩٤هـ ، تحقيق وتعليق أكرم البوشي، مكتبة الصّحابة ـ جدّة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م ، مجلّد.

٩٨ ـ ›**ذيل تأريخ بغداد**‹

للحافظ بن النجار البغدادي محمد بن محمود بن الحسن، المتوفّى سنة ٦٤٣هـ ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ٤ مجلّدات في ٧ أجزاء.

›حرف الراء‹

٩٩ ـ ›**روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**‹

للآلوسي البغدادي أبي الفضل شهاب الدين محمود المتوفّى سنة ١٢٧٠هـ ، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، ٣٠ جزءاً في ١٦ مجلّداً.

١٠٠ ـ ›**الرياض النَّضَرة في مناقب العَشرة**‹

لمحبّ الدّين الطبري أحمد بن عبد الله، المتوفّى سنة ٦٩٤هـ ، تحقيق عبد المجيد حلبي، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، ٤ أجزاء في مجلّد.

›حرف السين‹

١٠١ ـ ›**السُّنّة**‹

للحافظ ابن أبي عاصم أبي بكر أحمد بن عمر، المتوفّى سنة ٢٨٧هـ ، تحقيق د. باسم بن فيصل الجوابرة، دار الصميعي ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ /١٩٩٨م، مجلّدان.

١٠٢ ـ «السُّنن الكبرى»

للنَّسائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، المتوفّى سنة ٣٠٣هـ ، تحقيق عبد الغفار سليمان، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م، ٦ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

١٠٣ ـ «سُنن ابن ماجة»

لابن ماجة، أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المتوفّى سنة ٢٧٣هـ ، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، ٤ مجلّدات + مجلّد الفهرس.

١٠٤ ـ «سُنن أبي داود»

للحافظ أبي داود سُليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، المتوفّى سنة ٢٧٥هـ ، مراجعة وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ـ بيروت، ٤ أجزاء في مجلّدين.

١٠٥ ـ «سنن الدارقطني»

للحافظ الدارقطني عليّ بن عمر، المتوفّى سنة ٣٨٥هـ ، تحقيق مجدي بن منصور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م ، أربعة أجزاء في مجلّدين.

١٠٦ ـ «سُنن الدّارمي»

للدارمي السمرقندي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام التميمي، المتوفّى سنة ٢٢٥هـ ، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، مجلّدين.

١٠٧ ـ «سلسلة الأحاديث الصحيحة»

للألباني محمّد ناصر الدين، مكتبة المعارف ـ الرياض، طبعة جديدة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م ، ٨ مجلّدات.

١٠٨ ـ «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»

للألباني محمّد ناصر الدين، مكتبة المعارف ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ٨ مجلّدات.

١٠٩ ـ «السُّنن الكبرى»

للبيهقي أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي، المتوفّى سنة ٤٥٨هـ، دار الفكر ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م ، ١٥ مجلّداً.

١١٠ ـ «سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل»

تحقيق سليمان أتش، دار العلوم ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، مجلّد.

١١١ ـ «سؤالات الحاكم النيسابوري للدار قطني في الجرح والتعديل»

تحقيق موفّق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ، مجلّد.

١١٢ ـ «سير أعلام النبلاء»

للذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، المتوفّى سنة ٧٤٨هـ ، تحقيق مُحبّ الدين أبي سعيد عمر بن غرامة، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، ١٧جزءاً في ١٦ مجلّداً + مجلّدا الفهارس.

«حرف الشين»

١١٣ ـ «الشذرة في الأحاديث المشتهرة»

لابن طولون الصالحي الحنفي محمّد بن عليّ بن محمّد، المتوفّى سنة ٩٥٣هـ تحقيق كمال زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ /١٩٩٣م، مجلّدان.

١١٤ ـ «شرح السُّنّة»

للبَغَوي أبي محمد الحسين بن مسعود، المتوفّى سنة ٥١٢هـ ، تحقيق سعيد محمد اللحّام، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، ٨ مجلّدات.

١١٥ ـ «شرح العلاّمة الزّرقاني على المواهب اللدنيّة بالمنح المحمديّة للقسطلاني»

للزّرقاني محمدة بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان المصري الأزهري المالكي، المتوفّى سنة ١١٢٢هـ ، ضبطه وصحّحه محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، ١٢ مجلّداً.

١١٦ ـ «شرح المقاصد في علم الكلام»

للتفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، المتوفّى سنة ٧٩٣هـ ، تحقيق عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م ، ٥ مجلّدات.

١١٧ ـ «شرح حياة الصحابة»

للشيخ الكاندهلوي محمّد يوسف، تحقيق محمّد إلياس، دار ابن كثير ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م ، ٣ مجلّدات.

١١٨ ـ «شرح صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري»

للألباني محمّد بن ناصر الدين، تحقيق حسين العوايشة، دار ابن حزم ـ الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م ، ٣ مجلّدات.

١١٩ ـ >شواهد التنزيل لقواعد التفضيل<

للحافظ الحاكم الحسكاني الحنفي النيسابوري عبيدالله بن عبد الله بن أحمد، المتوفّى سنة ٤٥٠هـ ، تحقيق محمد باقر المحمودي، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الإرشاد الإسلامي ـ طهران، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩٠م، مجلّدان + مجلّد الفهارس.

>حرف الصاد<

١٢٠ ـ >صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان<

لابن حِبّان التميمي البسُتي السجستاني أبي حاتم محمد بن حِبّان بن أحمد بن حِبّان، المتوفّى سنة ٣٥٤هـ ، قام بترتيبه ابن بلبان الفارسي علاء الدين علي، المتوفّى سنة ٧٣٩هـ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، ١٧ مجلّداً + مجلّد الفهارس.

١٢١ ـ >صحيح ابن خُزيمة<

لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة السلمي، المتوفّى سنة ٣١١هـ ، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ٤ مجلّدات.

١٢٢ ـ >صحيح الأحاديث القدسية ما حكاه النّبيّ عن ربِّ البَريّة<

للألباني محمّد ناصر الدين، مركز تحقيق النصوص ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م ، مجلّد.

١٢٣ ـ «صحيح البخاري»

للبخاري أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل، المتوفّى سنة ٢٥٦هـ، ضبطه ورقّمه الدكتور مصطفى ديب البُغا، دار ابن كثير ـ دمشق، ودار اليمامة ـ دمشق، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م ، ٦ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

١٢٤ ـ «صحيح الجامع الصغير وزيادته»

للألباني محمّد ناصر الدين، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ـ دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، مجلّدان.

١٢٥ ـ «صحيح صفة صلاة النّبيّ 2»

للشيخ السقاف حسن بن عليّ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ، دار الإمام النووي، عمّان ـ الأردن.

١٢٦ ـ «صحيح مُسلم»

للقشيري النيسابوري أبي الحسين مُسلم بن الحجّاج، المتوفّى سنة ٣٦١هـ ، تعليق وإشراف محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م ، ٤ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

١٢٧ ـ «الصحيح المسند من فضائل الصحابة»

لمصطفى العدوي، دار ابن رجب ـ القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، مجلّد.

١٢٨ ـ «صفة صلاة النّبيّ 2»

للألباني محمّد ناصر الدين، المكتب الإسلامي ـ دمشق، الطبعة الرابعة عشرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

١٢٩ ـ «الصواعق المحرقة على أهل الرّفض والضَلال والزّندقة»

لابن حجر الهيتمي أبي العباس أحمد بن محمّد بن علي، المتوفّى سنة ٩٧٣هـ ، تحقيق عبد الرحمن التركي وكامل الخرّاط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، مجلّدان.

«حرف الضاد»

١٣٠ ـ «الضعفاء الصغير»

للبخاري محمّد بن إسماعيل، المتوفّى سنة ٢٥٦هـ ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، مجلّد.

١٣١ ـ «الضُّعفاء الكبير»

للعقيلي المكّي أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حمّاد، المتوفّى سنة ٣٢٢هـ ، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م ، ٤ مجلّدات.

١٣٢ ـ «الضعفاء والمتروكون»

للدارقطني البغدادي أبي الحسن عليّ بن عمر، المتوفّى سنة ٣٨٥هـ ، تحقيق موفّق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ، مجلّد.

١٣٣ ـ «الضعفاء والمتروكين»

لابن الجوزي البغدادي أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، المتوفّى سنة ٥٩٧هـ ، حقّقه عبد الله القاضي، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، مجلّدان.

١٣٤ ـ «الضعفاء والمتروكين»

للنَّسائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، المتوفّى سنة ٣٠٣هـ ، تحقيق مركز الخدمات والأبحاث، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ، مجلّد.

›حرف الطاء‹

١٣٥ ـ ›طبقات الشافعية الكبرى‹

للسّبكي أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، المتوفّى سنة ٧٧١هـ ، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة، ١٠ مجلّدات.

١٣٦ ـ ›الطّبقات الكبرى‹

لابن سعد الهاشمي البصري محمّد بن سعد بن منيع، المتوفّى سنة ٢٣٠هـ ، تحقيق محمّد عبد القادر عَطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م ، ٨ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

›حرف العين‹

١٣٧ ـ ›العَقَد الفَرِيد‹

للأندلسي أبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربّه، المتوفّى سنة ٣٢٧هـ ، تحقيق أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م ، ٦ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

١٣٨ ـ ›علل الحديث‹

للرازي أبي محمّد عبد الرحمن بن أبي حاتم، المتوفّى سنة ٣٢٧هـ ، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة لسنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، مجلّدان + مجلّد الفهارس.

١٣٩ ـ ›العلل المتناهية في الأحاديث الواهية‹

لابن الجوزي أبي الفَرج عبد الرحمن بن عليّ، المتوفّى سنة ٥٩٧هـ ، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣، مجلّدان.

١٤٠ ـ «العلل الواردة في الأحاديث النّبويّة»

للدارقطني أبي الحسن عليّ بن عمر بن أحمد، المتوفّى سنة ٣٨٥هـ ، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، ١١ مجلّداً.

١٤١ ـ «علوم الحديث»

لابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المتوفّى سنة ٦٤٣هـ ، تحقيق نور الدين عتر، المكتبة العلمية ـ المدينة المنوّرة، الطبعة الثانية ١٩٧٢م.

١٤٢ ـ «عيون أخبار الرّضا»

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي ابن بابويه، المتوفّى سنة ٣٨١هـ ، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، مجلّدان.

«حرف الغين»

١٤٣ ـ «الغريبَين في القرآن والحديث»

للهروي أبي عبيد أحمد بن محمّد صاحب الأزهري، المتوفّى سنة ٤٠١هـ ، تحقيق أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار الباز ـ مكّة المكرّمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م ، ٦ مجلّدات.

١٤٤ ـ «الغُمّاز على اللُمّاز»

للسمهودي الشافعي نور الدين عليّ بن عبد الله، المتوفّى سنة ٩١١هـ تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

›حرف الفاء‹

١٤٥ ـ ›فتح الباري بشرح صحيح البخاري‹

للحافظ بن حجر العسقلاني أحمد بن علي، المتوفّى سنة ٨٥٢هـ ، بيت الأفكار الدولية ـ الرياض، ٣ مجلّدات.

١٤٦ ـ ›فتح المغيث شرح الفيّة الحديث‹

للسخاوي شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن، المتوفّى سنة ٩٠٢هـ ، تحقيق الشيخ صلاح محمّد محمّد عويضة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، طبعة سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، ٣ مجلّدات.

١٤٧ ـ ›فرائد السمطين في فضائل المرتضى والبتول والسبطين والأئمة من ذُرّيّتهمΦ‹

لشيخ الإسلام الجويني الخراساني إبراهيم بن محمد ابن المؤيد بن عبد الله بن علي بن محمّد، من أعلام القرنين السابع والثامن، المتوفّى سنة ٧٣٠هـ ، تحقيق محمد باقر المحمودي، مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م ، مجلّدان.

١٤٨ ـ ›فردوس الأخبار‹

للحافظ ابن شيرويه الديلمي شيرويه بن شهردار، المتوفّى سنة ٥٠٩هـ ، تحقيق فواز أحمد ومحمّد المعتصم بالله، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ، ٥ مجلّدات.

١٤٩ ـ ›الفروق في اللّغة‹

لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهيل بن سعد، المتوفّى حوالي سنة ٣٩٥هـ ، تحقيق جمال عبد الغني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، مجلّد.

١٥٠ ـ ›الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة‹

لابن الصّبّاغ المالكي علي بن محمّد بن أحمد، المتوفّى سنة ٨٥٥ هـ ، دار الأضواء ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م ، مجلّد.

١٥١ ـ «الفصول من الأصول»

للجصّاص الرازي أبي بكر أحمد بن عليّ، المتوفّى سنة ٣٧٠هـ ، تحقيق د. محمّد محمّد تامر ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠ م ، مجلّدان.

١٥٢ ـ «فضائل الصحابة»

لأحمد بن حنبل، المتوفّى سنة ٢٤١هـ ، تحقيق وصيّ الله بن محمد عباس، جامعة أمّ القرى ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م ، مجلّدان.

١٥٣ ـ «الفقيه والمتفقّه»

للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن عليّ، المتوفّى سنة ٤٦٢هـ ، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، مجلّدان.

١٥٤ ـ «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»

للشوكاني محمّد بن عليّ، المتوفّى سنة ١٢٥٠هـ ، تحقيق عبد الرحمن اليماني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة لسنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٥٥ ـ «فيض القدير شرح الجامع الصغير»

للمناوي الشافعي المصري عبد الرؤوف بن عليّ، المتوفّى سنة ١٠٣١هـ ، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ/١٩٧٢م ، (٦) مجلدات.

›حرف القاف‹

١٥٦ ـ ›قاموس الرجال‹

للشيخ التُستري محمد تقي بن كاظم، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ، ٩ مجلّدات.

١٥٧ ـ ›القول المُسدّد في الذّب عن مسند الإمام أحمد‹

لابن حجر العسقلاني، المتوفّى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق عبد الله محمّد الدرويش، اليمامة ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

›حرف الكاف‹

١٥٨ ـ ›الكاشف عن حقائق السنن‹

للطَّيبي شرف الدين الحسيني بن عبد الله بن محمّد، المتوفّى سنة ٧٤٣هـ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار الباز ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ١٢ مجلّداً + مجلد الفهارس.

١٥٩ ـ ›الكافي‹

للشيخ الكليني محمد بن يعقوب، المتوفّى سنة ٣٢٨هـ، تحقيق على أكبر الغفاري، دار الأضواء ـ بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ٨ مجلّدات.

١٦٠ ـ ›الكامل في التأريخ‹

لابن الأثير الشيباني عزِّ الدين أبي الحسن عليّ بن أبي الكرم، المتوفّى سنة ٦٣٠هـ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٩م، ٧ مجلّدات + مجلّدا الفهارس.

١٦١ ـ ‹الكامل في ضعفاء الرجال›

للحافظ بن عَديّ الجرجاني عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن المبارك، المتوفّى سنة ٣٦٥هـ ، تحقيق عادل أحمد وعلي معوّض، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، ٩ مجلّدات.

١٦٢ ـ ‹كتاب الثقات›

للحافظ ابن حَبَّان محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، المتوفّى سنة ٣٥٤هـ ، دائرة المعارف العثمانية ـ الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ٩ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

١٦٣ ـ ‹كتاب الشريعة›

للآجري الشافعي أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله، المتوفّى سنة ٣٦٠هـ مؤسسة الرّيان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م ، مجلّد.

١٦٤ ـ ‹كتاب الله وأهل البيت في حديث الثقلين›

لجنة التحقيق في مسألة الإمامة، مدرسة الإمام باقر العلوم ـ قم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ، مجلّد.

١٦٥ ـ ‹كشف الأستار عن زوائد البَزّار›

للهيثمي نور الدين عليّ بن أبي بكر، المتوفّى سنة ٨٠٧ هـ ، تحقيق حبيب الرّحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبع الثانية ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ، ٤ مجلّدات.

١٦٦ ـ ‹كشف الأسرار شرح المصنف على المنار›

لأبي البركات النسفي عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين، المتوفّى سنة ٧١٠هـ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة بدون تأريخ، مجلّدان.

١٦٧ ـ ›كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزودي‹

لعلاء الدين البخاري عبد العزيز بن أحمد، المتوفّى سنة ٧٣٠هـ، تحقيق عبد الله محمود محمّد عمر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٤ مجلّدات.

١٦٨ ـ ›الكشف الإلهي عن شديد الضعف، والموضوع والواهي‹

للسندروسي الطرابلسي محمّد بن محمّد، المتوفّى سنة ١١٧٧هـ، تحقيق د. محمّد محمود أحمد، مكتبة الطالب الجامعي ـ مكة المكرّمة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، مجلّدان.

١٦٩ ـ ›الكشف الحثيث عمّن رُمي بوضع الحديث‹

للحلبي الشافعي برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل، المتوفّى سنة ٨٤١هـ، تحقيق صبحي السّامرائي، مطبعة العاني ـ بغداد، مجلّد.

١٧٠ ـ ›كشف الخفاء ومزيل الإلباس‹

للعجلوني إسماعيل بن محمّد، المتوفّى سنة ١١٦٢هـ، تحقيق أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة السادسة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، مجلّدان.

١٧١ ـ ›الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي‹

للثعلبي أبي إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم النيسابوري، المتوفّى سنة ٤٢٧هـ، دراسة وتحقيق أبي محمّد بن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير السّاعدي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ١٠ مجلّدات.

١٧٢ ـ ›كشف الغُمّة في معرفة الأئمة‹

للإربلي أبي الحسن عليّ بن عيسى بن أبي الفتح، المتوفّى سنة ٦٩٢هـ تحقيق علي آل كوثر، المجمع العالمي لأهل البيت ـ طهران، ١٤٢٦هـ ٤ مجلّدات.

١٧٣ ــ ›كفاية الأثر في النّصِّ على الأئمّة الإثني عشر‹

لأبي القاسم الخزّار الرازي القمي علي بن محمّد بن عليّ، من علماء القرن الرابع الهجري، تحقيق عبد اللطيف الحسيني، مطبعة الخيام ـ قم، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ، مجلّد.

١٧٤ ــ ›كفاية الطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب‹

للحافظ الكنجي الشافعي محمد بن يوسف، المقتول سنة ٦٥٨ هـ ، تحقيق محمد هادي الأميني، دار إحياء تراث أهل البيتΦـ طهران، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/١٣٦٢هـ.ش، مجلّد.

١٧٥ ــ ›كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال‹

للمتّقي الهندي علاء الدين عليّ المتّقي بن حسام الدين، المتوفّى سنة ٩٧٥هـ ، تحقيق الشيخ بكري حيّاني والشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م ، ١٦ مجلّداً.

١٧٦ ــ ›كنوز الحقائق من حديث خير الخلائق‹

للمناوي الشافعي المصري عبد الرؤوف بن عليّ، المتوفّى سنة ١٠٣١هـ ، تحقيق صلاح بن محمّد بن عويضة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، مجلّدان.

١٧٧ ــ ›الكفاية في علم الرواية‹

للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت، المتوفّى سنة ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، طبعة سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م ، مجلّد.

١٧٨ ـ >كمال الدين وتمام النعمة<

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، المتوفّى سنة ٣٨١هـ ، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩١م، مجلّد.

>حرف اللام<

١٧٩ ـ >لسانُ العَرَب<

لابن منظور محمد بن مكرّم بن علي بن أحمد الأنصاري، المتوفّى سنة ٧١١هـ ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، ١٧ مجلّداً + مجلّد الفهارس.

١٨٠ ـ >لسان الميزان<

لابن حجر العسقلاني شهاب الدين أحمد بن علي، المتوفّى سنة ٨٥٢ هـ ، تحقيق عادل أحمد وعلي معوّض، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، ٧ مجلّدات.

١٨١ ـ >اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع<

للقاوقجي الطرابلسي محمّد بن خليل، المتوفّى سنة ١٣٠٥هـ ، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، مجلّد.

١٨٢ ـ >اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة<

للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن، المتوفّى سنة ٩١١هـ ، تحقيق صلاح محمد، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، مجلّدان + مجلّد الفهارس.

›حرف الميم‹

١٨٣ ـ ›المؤتَلِف والمختَلِف‹

للدار قطني البغدادي أبي الحسن عليّ بن عمر، المتوفّى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٤ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

١٨٤ ـ ›المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين‹

للحافظ ابن حِبَّان البستي التميمي أبي حاتم محمّد بن حبّان بن أحمد، المتوفّى سنة ٣٥٤هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة ـ بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ٣ أجزاء في مجلّد.

١٨٥ ـ ›مجمع البحرين‹

الطريحي فخر الدين، المتوفّى سنة ١٠٨٥هـ، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة ـ طهران، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ٣ مجلّدات.

١٨٦ ـ ›مجمع البيان في تفسير القرآن‹

للشيخ الطبرسي الفضل بن الحسن بن الفضل، المتوفّى سنة ٥٦١هـ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١٠ مجلّدات.

١٨٧ ـ ›مجمع الزوائد ومنبع الفوائد‹

للحافظ الهيثمي نور الدين عليّ بن أبي بكر، المتوفّى سنة ٨٠٧ هـ، تحقيق عبد الله محمّد الدرويش، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ١٠ مجلّدات.

١٨٨ ـ ›مجموعة الفتاوي‹

لابن تيميّة الحرّاني أحمد بن عبد الحليم، المتوفّى سنة ٧٢٨هـ، تحقيق عامر الجزار وأنور الباز، مكتبة العبيكان ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١٨ مجلّداً + مجلّد الفهارس.

١٨٩ ـ «المحصول في علم أصول الفقه»

للفخر الرازي محمّد بن عمر بن الحسين، المتوفّى سنة ٦٠٦هـ، تحقيق د. طه جابر العلواني مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧، ٥مجلّدات+ مجلّد الفهارس.

١٩٠ ـ «المحلّى»

لابن حزم الأندلسي عليّ بن أحمد، المتوفّى سنة ٤٥٦هـ، تحقيق الشيخ أحمد محمّد شاكر، المكتب التجاري بيروت، ١١ جزءاً في ٧ مجلّدات.

١٩١ ـ «مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك الحاكم»

لابن المُلقِّن عمر بن عليّ بن أحمد، المتوفّى سنة ٨٠٤ هـ، تحقيق عبد الله بن حمد اللحيدان، وسعيد بن عبد الله بن عبد العزيز، دار العاصمة ـ الرياض، النشرة الأولى ١٤١١هـ، (٧) مجلّدات.

١٩٢ ـ «مختصر الصواعق المرسلة»

لابن قيّم الجوزية محمّد بن أبي بكر، المتوفّى سنة ٧٥١هـ، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، مجلّد.

١٩٣ ـ «مختصر الكامل في الضعفاء وَعِلَل الحديث لابن عديّ»

للمقريزي تقي الدين أحمد بن علي، المتوفّى سنة ٨٤٥ هـ، تحقيق أيمن بن عارف، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، مجلّد.

١٩٤ ـ «مختصر المقاصد الحسنة»

للزرقاني محمّد بن عبد الباقي، المتوفّى سنة ١١٢٢هـ، تحقيق د. محمّد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي ـ دمشق، الطبعة الرابعة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، مجلّد.

١٩٥ ـ «مختصر تأريخ دمشق لابن عساكر»

لابن منظور محمد بن مكرّم، المتوفّى سنة٧١١هـ ، تحقيق رياض عبد الحميد مراد، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ، ٢٩مجلّداً + مجلّدا الفهارس.

١٩٦ ـ «مختصر زوائد مُسند البزّار على الكتب الستّة ومسند أحمد»

لابن حجر العسقلاني أبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد المصري الشافعي، المتوفّى سنة ٨٥٢هـ ، تحقيق صبري بن عبد الخالق، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ، مجلّدان.

١٩٧ ـ «المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي»

للحافظ أبي الفيض الغماري أحمد بن محمّد بن الصدّيق، المتوفّى سنة ١٣٨٠هـ ، المكتبة المكيّة ـ مصر، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، ٦ مجلّدات.

١٩٨ ـ «المراجعات»

للسيد شرف الدين الموسوي عبد الحسين، مؤسسة البعثة ـ طهران، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ .

١٩٩ ـ «مرقاة المفاتيح»

شرح مشكاة المصابيح للعلامة الملاّ عليّ القاري، المتوفّى سنة ١٠١٤هـ ، تحقيق صدقي العطار، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة لسنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، (١٠) مجلّدات.

٢٠٠ ـ «المستدرك على الصحيحين»

للحافظ الحاكم النيسابوري أبي عبد الله محمد بن عبد الله، المتوفّى ٤٠٥ هـ ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩٠م ، ٤ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

٢٠١ ـ ‹المستصفى من علم الأصول›

للغزالي أبي حامد محمّد بن محمّد، المتوفّى سنة ٥٠٥هـ ، تحقيق د. محمّد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، مجلّدان.

٢٠٢ ـ ‹مسند أبي داود الطيالسي›

للحافظ ابن داود الطيالسي البصري سليمان بن داود بن الجارود، المتوفّى سنة ٢٠٤هـ، دار المعرفة ـ بيروت، طبعة مزيدة بفهارس، مجلّد.

٢٠٣ ـ ‹مسند أبي عوانة›

لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرائني، المتوفّى سنة ٣١٦هـ، تحقيق أيمن الدمشقي، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ٥ مجلّدات.

٢٠٤ ـ ‹مسند أبي يعلى الموصلي›

للحافظ أبي يعلى الموصلي التميمي أحمد بن علي بن المثنى، المتوفّى سنة ٣٠٧هـ ، تحقيق حسين سليم، دار الثقافة العربية ـ دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ، ١٣ مجلّداً + مجلّدا الفهارس.

٢٠٥ ـ ‹مسند الإمام أحمد بن حنبل›

للإمام أحمد بن حنبل، المتوفّى سنة ٢٤١هـ دار الفكر ـ بيروت، ٦ مجلّدات، والطبعة المحقّقة: تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مُرشد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م ، ٤٥ مجلّداً + ٥ مجلّدات للفهارس.

٢٠٦ ـ ‹مُسند الحميدي›

للحُميدي أبي بكر عبد الله بن الزبير القرشي، المتوفّى سنة ٢١٩هـ ، تحقيق حسين سليم، دار السَّقّا ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٦م ، مجلّدان.

٢٠٧ ـ ‹المسند الجامع لأحاديث الكتب الستّة، ومؤلّفات أصحابها الأخرى: موطأ مالك، ومسانيد الحُميدي، وأحمد بن حنبل، وعبد بن حُميد، وسنن الدارمي، وصحيح ابن خزيمة›

تحقيق د. بشّار عواد معروف، محمد النور، أحمد عبد الرزاق، أيمن إبراهيم، ومحمود خليل محمود، دار الجيل ـ بيروت، والشركة المتحدة ـ الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ، ٢٠ مجلّد.

٢٠٨ ـ «مسند الشهاب»

للقاضي القضاعي الشافعي أبي عبد الله محمّد بن سلامة، المتوفّى سنة ٤٥٥هـ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م ، ٣ مجلّدات.

٢٠٩ ـ «مسند الصّحابة المعروف بمسند الرّوياني»

للحافظ الرويان الرازي أبي بكر محمد بن هارون، المتوفّى سنة ٣٠٧هـ ، تحقيق صلاح بن محمد، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، جزءان في مجلّد.

٢١٠ ـ «مشكاة المصابيح»

لمحمّد بن عبد الله الخطيب التبريزي، من علماء القرن الثامن الهجري، المتوفّى سنة ٧٣٧هـ ، تحقيق سعيد محمّد اللحّام، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م ، ٣ مجلّدات.

٢١١ ـ «مشكل الآثار»

للحافظ الطحاوي الحنفي المصري أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة، المتوفّى سنة ٣٢١هـ ، دار صادر ـ بيروت، أُفسيت طبعة دائرة المعارف النظامية ـ حيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٣٣هـ ، ٤ مجلّدات.

٢١٢ ـ «مصابيح السُّنة»

للبغوي الحسين بن مسعود، المتوفّى سنة ٥١٦هـ ، تحقيق د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ، ٤ مجلّدات.

٢١٣ ـ «المصنَّف»

للحافظ ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم، المتوفّى سنة ٢٣٥هـ ،

تحقيق حمد بن عبد الله الجمعة، ومحمد بن إبراهيم، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م ، مجلّداً + مجلّد الفهارس.

٢١٤ ـ «المصنَّف»

للحافظ الصنعاني عبد الرزاق بن همّام، المتوفّى سنة ٢١١هـ ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب السلفية ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م ، ١١ مجلّداً + مجلّد الفهارس.

٢١٥ ـ «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»

للقاري الهروي المكي ملاّ عليّ، المتوفّى سنة ١٠١٤هـ ، تحقيق عبد الفتاح أبي غدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية ، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، مجلّد.

٢١٦ ـ «مَطالب السَّؤُول في مناقب آل الرّسول»

لابن طلحة الشافعي كمال الدين محمد بن طلحة، المتوفّى سنة ٦٥٢هـ ، تحقيق ماجد أحمد العطية، مؤسسة أمّ القرى ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، جزءان في مجلّد.

٢١٧ ـ «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»

للحافظ العسقلاني ابن حجر أحمد بن عليّ، المتوفّى سنة (٨٥٢)هـ ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار المعرفة ـ بيروت طبعة، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٢م ، ٤ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

٢١٨ ـ «المعارف»

لابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم، المتوفّى سنة ٢٧٦ هـ منشورات الشريف الرضي ـ قم، ١٤١٥ هـ مجلّد.

٢١٩ ـ «المعجم الأوسط»

للطبراني، تحقيق د. محمود الطّحّان، مكتبة المعارف ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، ١٠ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

٢٢٠ ـ «المعجم الصغير»

للطبراني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، جزءان في مجلّد.

٢٢١ ـ «المعجم الكبير»

للحافظ الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب، المتوفّى سنة ٣٦٠هـ ، تحقيق محمدي السّلفي، دار إحياءالتراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية، ٢٥ مجلّداً.

٢٢٢ ـ «معجم المصطلحات والألقاب التأريخية»

لمصطفى عبد الكريم الخطيب، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، مجلّد.

٢٢٣ ـ «معجم المقاييس في اللغة»

لابن فارس أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المتوفّى سنة ٣٩٥هـ ، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، مجلّد.

٢٢٤ ـ «معجم تهذيب اللغة»

للأزهري أبي منصور محمّد بن أحمد، المتوفّى سنة ٣٧٠هـ ، تحقيق د. رياض زكي قاسم، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م ، ٤ مجلّدات.

٢٢٥ ـ «معجم مفردات ألفاظ القرآن»

للراغب الأصفهاني أبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضّل، المتوفّى سنة ٥٠٣ هـ ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨/١٩٩٧م ، مجلّد.

٢٢٦ ـ ›معرفة أنواع علم الحديث‹

للحافظ ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المتوفّى سنة ٦٤٣هـ تحقيق د. عبد اللطيف الهميم، والشيخ ساهر ياسين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، مجلّد.

٢٢٧ ـ ›معرفة أهل البيتEفي الكتاب والسُّنَّة‹

للمؤلف، مؤسسة أم القرى ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م ، مجلّدان.

٢٢٨ ـ ›معرفة علوم الحديث وكميّة أجناسه‹

الحاكم النيسابوري أبي عبد الله محمّد بن عبد الله، المتوفّى سنة ٤٠٥هـ ، تحقيق أحمد بن فارس السلّوم، دار ابن حزم ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، مجلّد.

٢٢٩ ـ ›المعرفة والتأريخ‹

للفَسَوي أبي يوسف يعقوب بن سفيان، المتوفّى سنة ٢٧٧هـ ، تحقيق خليل منصور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م ، (٣) مجلّدات.

٢٣٠ ـ ›المغني في الضّعفاء‹

للحافظ الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد، المتوفّى سنة ٧٤٨هـ ، تحقيق حازم القاضي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، مجلّدان.

٢٣١ ـ ›المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة‹

للسخاوي محمّد بن عبد الرحمن، المتوفّى سنة ٩٠٢هـ، تحقيق محمّد عثمان، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، مجلّد.

٢٣٢ ـ ›المقتنى في سرد الكُنى‹

للحافظ شمس الدين الذهبي محمّد بن أحمّد، المتوفّى سنة ٧٤٨هـ ، تحقيق أيمن صالح، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، مجلّدان.

٢٣٣ ـ ›المقصد الأعلى في زوائد أبي يعلى الموصلي‹

للحافظ الهيثمي عليّ بن أبي بكر، المتوفّى سنة ٨٠٧هـ، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ، ٤ أجزاء في مجلّدين.

٢٣٤ ـ ›الملل والنحل‹

للشهرستاني محمد بن عبد الكريم، المتوفّى سنة ٥٤٨هـ، تحقيق الشيخ أحمد فهمي محمد، مكتبة الحسين ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ/١٩٤٨م، ٣ مجلّدات.

٢٣٥ ـ ›مناحل الشفا ومناهل الصفا بتحقيق كتاب شرف المصطفى‹

للحافظ الخركوشي النيسابوري أبي سعيد عبد الملك بن أبي عثمان، المتوفّى سنة ٤٠٦هـ ، تحقيق نبيل هاشم الغمري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٦مجلّدات.

٢٣٦ ـ ›المنار المنيف في الصحيح والضعيف‹

لابن قيّم الجوزية محمّد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي، المتوفّى سنة ٧٥١هـ، دار الآثار ـ القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢٣٧ ـ >المناقب<

للخوارزمي المُوَفّق بن أحمد بن محمد المكي، المتوفّى سنة٥٦٨ هـ ، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ ، مجلّد.

٢٣٨ ـ >مناقب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب<

لابن المغازلي الشافعي الواسطي علي بن محمد، المتوفّى سنة ٤٨٣ هـ ، إعداد المكتب العالمي للبحوث، دار مكتبة الحياة ـ بيروت، مجلّد.

٢٣٩ ـ >مناقب عليّ بن أبي طالبBوما نزل القرآن في عليّ<

لابن مردويه الأصفهاني أبي بكر أحمد بن موسى، المتوفّى سنة ٤١٠هـ ، ترتيب عبد الرزاق محمد حسين، دار الحديث ـ قم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/١٣٨٠هـ.ش ، مجلّد.

٢٤٠ ـ >المنتخب مسند عبد بن حُمَيد<

للحافظ عبد بن حُميد أبي محمد، المتوفّى سنة ٢٤٩هـ ، تحقيق صبحي البدري ومحمود الصعيدي، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٥٥م ، مجلّد.

٢٤١ ـ >المنتخب من العلل للخلاّل<

لابن قدامة المقدسي عبد الله بن أحمد بن محمّد، المتوفّى سنة ٦٢٠هـ ، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمّد، دار الراية ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م ، مجلّد.

٢٤٢ ـ >المنتقى من الأحاديث الضعيفة والموضوعة على المصطفى<

للشيخ يوسف الحاج أحمد، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الفارابي ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م ، مجلّد.

٢٤٣ ـ ›منهاج السُّنّة في نقض كلام الشيعة والقَدريّة‹

لابن تيميّة الحرّاني الدمشقي أحمد بن عبد الحليم، المتوفّى سنة ٧٨٢هـ ، تحقيق د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ٨ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

٢٤٤ ـ ›المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج‹

للنَووي مُحيي الدين، المتوفّى سنة ٦٧٦هـ ، تحقيق خليل مأمون، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الثامنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م ،١٨ جزءاً في ٩ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

٢٤٥ ـ ›منهاج المحدّثين‹

للدكتور ياسر الشمالي ـ منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٨م.

٢٤٦ ـ ›موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف‹

لمحمّد بن بسيوني زغلول، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، (١١) مجلّداً.

٢٤٧ ـ ›الموسوعة الذهبية للعلوم الإسلامية‹

للدكتورة فاطمة محجوب، دار الغد العربي ـ القاهرة، طبعة سنة ١٩٩٣، ٤٨ مجلّداً.

٢٤٨ ـ ›الموضوعات‹

لابن الجوزي السلفي القرشي أبي الفرج عبد الرحمن بن عليّ، المتوفّى سنة ٥٩٧ هـ ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ٣ مجلّدات.

٢٤٩ ـ ›الموطّأ‹

للإمام مالك بن أنس، المتوفّى سنة ١٧٩هـ ، تحقيق خليل شيحا، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، مجلّدان.

٢٥٠ ـ ‹ميزان الاعتدال في نقد الرّجال›

للحافظ الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد، المتوفّى ٧٤٨هـ ، تحقيق علي محمد معوّض، وعادل أحمد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م ، ٧ مجلّدات.

‹حرف النون›

٢٥١ ـ ‹نزهة النّظر›

للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن عليّ بن محمّد، المتوفّى سنة ٨٥٢هـ ، تحقيق عبد الكريم الفضيلي، الدار الثقافية ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢٥٢ ـ ‹نَظم دُرر السِمطين›

للزرندي الحنفي محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد المدني، المتوفّى سنة ٧٥٠هـ ، تحقيق د. محمد هادي الأميني، مكتبة نينوى ـ طهران.

٢٥٣ ـ ‹نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار للسيد حامد اللّكهنوي›

للسيد الميلاني علي الحسيني، مطبعة مهر ـ قم، الطيعة الأولى ١٤١٤هـ ، ٢٠ مجلّداً.

٢٥٤ ـ ‹نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط›

لعلاء الدين علي رضا، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، مجلّد.

٢٥٥ ـ ›النهاية في غريب الحديث والأثر‹

لابن الأثير الجزري أبي السعادات المبارك بن محمّد، توّفي سنة ٦٠٦هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، (٥) مجلّدات.

٢٥٦ ـ ›نهج البلاغة‹

من كلام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبB، وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي محمد بن الحسن الموسوي، تحقيق د. صبحي الصالح، دار الأسوة التابع لمنظمة الأوقاف ـ طهران، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ، مجلّد.

٢٥٧ ـ ›نوادر الأصول في أحاديث الرسول‹

للحكيم الترمذي أبي عبد الله محمد بن علي بن بشير بن هارون، المتوفّى سنة ٣٢٠هـ ، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ، ٤ مجلّدات.

٢٥٨ ـ ›النوافح العطرة في الأحاديث المشتهرة‹

لابن جار الله الصعدي اليمني محمّد بن أحمد، المتوفّى سنة ١١٨١هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م ، مجلّد.

›حرف الهاء‹

٢٥٩ ـ ›هداية الرّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة‹

للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن عليّ، المتوفّى سنة ٨٥٢هـ، تخريج محمّد ناصر الدين الألباني، تحقيق عليّ بن حسن الحلبي، دار ابن القيّم ـ الدّمام، ودار ابن عفّان ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م ، ٥ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

›حرف الواو‹

٢٦٠ ـ ›وسائل الشيعة‹

للشيخ الحر العاملي محمّد بن الحسن، المتوفّى سنة ١١٠٤هـ ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة السادسة ١٤١٢هـ/١٩٩١م ، ٢٠ مجلّداً.

›حرف الياء‹

٢٦١ ـ ›ينابيع المودّة لذوي القربى‹

للشيخ القُندوزي الحنفي سليمان بن إبراهيم، المتوفّى سنة ١٢٩٤هـ ، تحقيق سيد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأسوة ـ طهران، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ، ٣

المحتويات

-٦-

الفصل الثاني: دلالات حديث الثقلين

الفصل الثالث: آراء مخالفة في ضوء الحقيقة

-١-

-٢-

-٣-

الفصل الرابع: روايات معارضة في ضوء التَّقييم

الفصل الخامس: التحقيق في مرجعيّات أخرى

ـ١ـ

ـ٢ـ

ـ٣ـ

-٤-